

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١٠)



الخصائص السكانية وإنعكاساتها على القيم الاجتماعية

معهد التخطيط القومي
مركز دراسات التنمية البشرية

بحث
الخصائص السكانية وإنعكاساتها على
القيم الاجتماعية

٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

نقدبم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه فى دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوئه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام فى إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج فى أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

الخصائص السكانية وإنعكاساتها على القيم الاجتماعية مستخلص الدراسة

- تهدف الدراسة بشقيها النظرى والميدانى إلى التعرف على تأثير الزيادة السكانية وما صاحبها من تأثيرات إقتصادية على تغيير القيم الاجتماعية . . .
- تم توثيق محتوى هذه الدراسة فى جزئين يتضمنان عدد سبعة فصول أربعة منها فى الجزء الأول حيث يناقش الفصل الأول دور القيم الاجتماعية فى إرتقاء الدول مع الإشارة إلى مصر . . وتناول الفصل الثانى القيم السائدة فى المجتمع المصرى بكل فئاته ،
- بينما يتناول الفصل الثالث والرابع مناقشة موضوع المؤثرات الإقتصادية على الخصائص السكانية فى
- وتضمنت الدراسة فى جزلها الثانى ثلاثة فصول : الخامس والسادس والسابع لبحث ومناقشة وتجسيد لدور الخصائص السكانية وتأثيراتها فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية والتي تناولها الفصل الخامس بالمناقشة والتحليل فى هذا الإطار لمجالات : التعليم ، الصحة ، تنظيم الأسرة ، الفقر وتداعياته الاجتماعية ، التفاوت بين فئات المجتمع ، العشوائيات ، بينما ضم الفصل السادس منتج لدراسة ميدانية محدودة تم إجراؤها لتأكيد هذه التأثيرات .
- وإختتمت الدراسة بالفصل السابع موثقاً لأهم التوصيات العامة التى أفرزها الجانب النظرى إلى جانب التوصيات الخاصة المنبثقة من الجانب الميدانى لمواجهة هذه التأثيرات .
- الباحث الرئيسى : أ.د. نادرة عبد الحليم وهدان

Abstract
Impact of Residents Specifications
On Social Values

The main target of this research is to identify the impact on resident's social specifications and values as a result of the economic effects evolving from population increase.

Contents, both theoretical and applied studies realizing this target are documented in two main parts; the first one (contains 4 chapters) deal with the role of social values in nation's development, while the second part (contains 3 chapters), investigating economic impacts on population values and specifications in 6 (six) social spheres; (Education , Health, Family Planning, Poverty, Variation of classes and slum areas.

Results of a limited applied preliminary study are presented in chapter (6) .

Chapter seven introduces Summary recommendations evolved from both theoretical and applied studies connected with the aim and targets of this research.

الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية

الصفحة

٢

تقديم

الجزء الأول

الخصائص السكانية وتأثيراتها القيمية والاقتصادية

الفصل الأول : القيم الاجتماعية ودورها فى إرتقاء الأمم :

٦

تقديم

٨

١/١ ماهية القيم .

١٦

٢/١ الوظيفة الاجتماعية للقيم.

٢١

٣/١ أهمية الارتقاء بالقيم وتطوير المجتمعات.

٣٥

٤/١ نحو إستراتيجية قومية لتدعيم القيم .

الفصل الثانى : القيم السائدة فى المجتمع المصرى :

٤٤

١/٢ التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على

قيم المجتمع المصرى .

٥١

٢/٢ القيم السائدة بين شباب الجامعات .

٥٩

٣/٢ القيم السائدة فى الريف المصرى .

٦٢

٤/٢ القيم السائدة فى العشوائيات .

الفصل الثالث : الوضع الراهن والمستقبل للسكان فى مصر :

٦٧

١/٣ مقدمة

٦٨

٢/٣ تطور عدد السكان .

٧٠	٣/٣ توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحافظات.
٧٤	٤/٣ نمو السكان .
٧٧	٥/٣ خصائص السكان .

الفصل الرابع : الخصائص السكانية وتأثيراتها الاقتصادية:

٩٤	١/٤ تمهيد
٩٥	٢/٤ حالة السكان فى مصر .
١٠٣	٣/٤ حفز النمو الاقتصادى والتأثير على التشغيل.
١٠٩	٤/٤ إنخفاض مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل.
١٢١	٥/٤ ضعف مساهمة المرأة فى سوق العمل.
١٥٨	٦/٤ الهجرة الداخلية .

الجزء الثانى

الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية

الفصل الخامس : الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية

١٥٥	١/٥ التعليم والقيم الاجتماعية.
١٦٩	٢/٥ تدهور القيم الاجتماعية وتأثيراتها على الرعاية الصحية.
١٩٦	٣/٥ تدنى الخصائص السكانية وإنعكاساتها على إستخدام وسائل تنظيم الأسرة .
٢١٨	٤/٥ الفقر وتداعياته الاجتماعية .
٢٤٠	٥/٥ التفاوت بين فئات المجتمع .
٢٦٢	٦/٥ حجم العشوائيات فى مصر وتشريعاتها .

الفصل السادس : الدراسة الميدانية " دراسة إستطلاعية محدودة "

المنهجية - الأساليب والتحليل - النتائج .

٣٠٦	الفصل السابع : الخلاصة / النتائج / التوصيات
٣٢٩	قائمة المراجع :

فهرس الجداول

رقم الصفحة	إسم الجدول	رقم الجدول
٦٨	تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧ - ٢٠٠٦)	(١)
٧٣	توزيع السكان وكثافتهم في محافظات مصر عام ٢٠٠٦	(٢)
٧٤	معدلات المواليد والوفيات الخام خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٣)	(٣)
٧٦	تطور سكان الحضر والريف في مصر خلال الفترة (١٩٤٧ - ٢٠٠٦)	(٤)
٧٨	التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن في محافظات مصر خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٦).	(٥)
٧٩	تطور الحالة التعليمية في محافظات مصر خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٦)	(٦)
٨٢	الحالة العملية للسكان في المحافظات المصرية ٢٠٠٦	(٧)
٩٠	التوزيع النسبي للسكان طبقاً للحالة الزوجية خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)	(٨)
٩٧	التطور في المؤشرات السكانية خلال الفترة من (١٩٦٦ وحتى ٢٠٠٦)	(٩)
١٠٠	التركيب العمري للسن حسب فئات العمر خلال الفترة من (١٩٨٦ - ٢٠٠٦)	(١٠)
١٠٢	معدل النمو السنوى لقوة العمل ومعدل الإعالة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦	(١١)
١٠٣	تطور حجم فجوة الموارد المحلية (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦)	(١٢)
١٠٧	الإستهلاك المحلى ومعدلات التضخم	(١٣)
١١١	عدد أفراد قوة العمل ومعدل البطالة حسب النوع - معدل النمو السنوى خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)	(١٤)
١١٢	توزيع العمال حسب المهن والنوع %	(١٥)
١٢٥	معدلات القيد بالمراحل التعليمية (١٩٩٤/١٩٩٥) و (٢٠٠٥/٢٠٠٦)	(١٦)
١٢٧-١٢٨	نسب الأمية في محافظات الجمهورية وفقاً للنوع عام ١٩٩٦	(١٧)
١٥٣	نسب قوة العمل من النساء الى إجمالى قوة العمل في مصر خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٥)	(١٨)
١٥٥	معدلات البطالة للنساء والرجال في مصر حسب محل الإقامة خلال الفترة (١٩٨٤ - ٢٠٠٥)	(١٩)
١٨٠	تطور أعداد التلاميذ بالتعليم الأساسى في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .	(٢٠)
١٨٠	تطور متوسط كثافة الفصل بمرحلة التعليم الأساسى خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧	(٢١)
١٨١	تطور أعداد التلاميذ (ذكور - إناث) في التعليم الأساسى الحكومى والخاص خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .	(٢٢)
١٨٢	معدل تغير أعداد المدارس الحكومية والخاصة بحضر وريف الجمهورية فى الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣) حتى (٢٠٠٦/٢٠٠٧)	(٢٣)

١٨٣	أعداد المتسربين وغير الملحقين بالتعليم الأساسى فى شريحة (٦-١٨) تعداد ٢٠٠٦ .	(٢٤)
١٨٢	تطور أعداد المدارس والفصول والطلبة بالتعليم الثانوى العام خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦	(٢٥)
١٨٥	تطور أعداد المدارس والفصول والطلبة بالتعليم الثانوى الفنى خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .	(٢٦)
١٨٦	تطور أعداد الكليات النظرية والعملية بالتعليم الحكومى خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦	(٢٧)
١٨٧	تطور أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .	(٢٨)
٢٢١-٢٢٠	معدلات الخصوبة ومعدلات إستخدام منع الحمل ودليل التنمية البشرية فى بعض الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ .	(٢٩)
٢٢٠	تطور معدلات الخصوبة ومعدلات استخدام منع الحمل ودليل التنمية البشرية فى مصر ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ .	(٣٠)
٢٢٣	معدل الخصوبة الكلى ومعدل استخدام منع الحمل ودليل التنمية البشرية فى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ حسب المناطق الجغرافية .	(٣١)
٢٢٧	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً حسب استخدام تنظيم الأسرة والخصائص الديموجرافية ، ٢٠٠٥ .	(٣٢)
٢٢٩	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً حسب استخدام تنظيم الأسرة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية ، ٢٠٠٥ .	(٣٣)
٢٣١	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً حسب استخدام وسائل تنظيم الاسرة والنية فى الإستخدام مستقبلاً ووفيات الأطفال ، ٢٠٠٥ .	(٣٤)
٢٣٣	نسبة السيدات المتزوجات حالياً واللاتى يستخدمن حالياً وسائل تنظيم الأسرة حسب عدد الأبناء والبنات الأحياء ومكان الإقامة ، ٢٠٠٥ .	(٣٥)
٢٣٤	نسبة السيدات المتزوجات حالياً والمستخدمات حالياً لوسائل تنظيم الاسرة حسب الطموحات التعليمية للأولاد والبنات والطموحات لعمل البنات ، ١٩٩١	(٣٦)
٢٣٥	نسبة السيدات المتزوجات حالياً واللاتى تشاهدن التلفزيون حسب الإستخدام الحالى والسابق ونية الإستخدام والرغبة فى مزيد من الأطفال وموافقة الزوج ١٩٩١ .	(٣٧)
٢٣٨	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً غير المستخدمات لتنظيم الأسرة وليس لديهن نية الاستخدام فى المستقبل حسب السبب الرئيسى لعدم وجود نية الاستخدام وحسب العمر ، ٢٠٠٥ .	(٣٨)
٢٤٠	تطور نسبة الفقر فى مصر .	(٣٩)
٢٤٤	التوزيع الجغرافى للفقر وبعض ملامح التنمية البشرية	(٤٠)

٢٤٦	الفقر والحالة التعليمية للأفراد في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤	(٤١)
٢٤٨	الإتصال بالمرافق العامة حسب حالة الفقر	(٤٢)
٢٥١	نسبة الأطفال (٦ - ١٤) المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال حسب مؤشر الثروة .	(٤٣)
٢٥٢	نسبة الأطفال (٦ - ١٤) المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال حسب نوع الطفل وعمره ومحل الإقامة .	(٤٤)
٢٧٠	تطور نصيب الفرد والأسرة في مصر من الناتج المحلي طبقاً لتقرير البنك الدولي سنة ١٩٩٩ .	(٤٥)
٢٧١	توزيع الدخل والفقر في المجتمع المصري طبقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧	(٤٦)
٢٧٢	النسبة المئوية لفئات المجتمع المصري حسب متوسط دخل الأسرة .	(٤٧)
٢٧٤	ترتيب الاحتياجات الأساسية لفئات المجتمع المصري المختلفة حسب أولوية وحجم الإنفاق السنوى .	(٤٨)
٢٧٥	نصيب المسكن من متوسط دخل الأسرة وقدرة طبقات المجتمع المصري على الدفع لتوفير المسكن .	(٤٩)
٢٨١	خصائص مستويات الإسكان بالتجمعات الجديدة	(٥٠)
٢٨٢	تطور مستوى تكلفة بناء المتر المسطح للوحدات السكنية في العقود الأخيرة في القاهرة .	(٥١)
٢٨٥	بعض خصائص المحافظات ذات أكبر عدد للعشوائيات وسكانها .	(٥٢)
٢٨٧	تطور أعداد المناطق العشوائية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ على مستوى الجمهورية .	(٥٣)
٢٨٨	تطور أعداد المناطق العشوائية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ على مستوى المحافظات .	(٥٤)
٢٨٩	الأهمية النسبية لسكان العشوائيات حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ على مستوى الجمهورية .	(٥٥)
٢٩٠	الأهمية النسبية لسكان العشوائيات حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ ، على مستوى المحافظات .	(٥٦)
٢٩٢	الإستثمارات الكلية الموجهة للمناطق العشوائية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠	(٥٧)
٢٩٣	توزيع الإستثمارات الموجهة للمناطق العشوائية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ على المشروعات المختلفة .	(٥٨)
٢٩٤	توزيع الإستثمارات الموجهة للمناطق العشوائية حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ على محافظات الجمهورية .	(٥٩)
٣٠٠	النوع	(٦٠)
٣٠١	الحالة التعليمية	(٦١)
٣٠٢	المهنة	(٦٢)
٣٠٣	الحالة الزوجية	(٦٣)
٣٠٤	نوع المسكن	(٦٤)

٣٠٥	نوع ملكية المسكن	(٦٥)
٣٠٦	متوسط الدخل الأساسي للأسرة	(٦٦)
٣٠٧	حجم من لديهم مصادر دخل أخرى للأسرة	(٦٧)
٣٠٨	مستوى كفاية الدخل	(٦٨)
٣٠٩	نوع التغير في مستوى المعيشة	(٦٩)
٣١٠	أهمية التعليم والنوع	(٧٠)
٣١١	مراحل التعليم المفضلة للذكور	(٧١)
٣٣٢	عدد الأطفال المفضل إنجابهم	(٧٢)
٣١٣	نوع الطفل المفضل إنجابهم	(٧٣)
٣١٤	ترتيب القيم حسب أهميتها من وجهة نظر عينة البحث	(٧٤)
٣١٥	تقدير متوسطات قيم العمل وفقاً لفئات عينة الدراسة	(٧٥)
٣١٧	القيم الإيجابية الموجودة	(٧٦)
٣١٨	ترتيب القيم الاجتماعية حسب درجة تواجدها من وجهة نظر عينة الدراسة .	(٧٧)
٣١٩	القيم الإيجابية ودرجة تواجدها في المجتمع	(٧٨)
٣٢٢	عناصر القيم السلبية	(٧٩)
٣٢٣	عناصر المكانة الاجتماعية	(٨٠)
٣٢٤	دور الأسرة في التوجيه	(٨١)
٣٢٥	دور وسائل الإعلام في التوجيه	(٨٢)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	إسم الشكل	رقم الشكل
٢٢	محددات إكتساب القيم	(١)
٢٤	التدرج الهرمى للحاجات	(٢)
٦٩	تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧ - ٢٠٠٦)	(٣)
٧٢	توزيع السكان فى المحافظات عام ٢٠٠٦	(٤)
٧٥	معدلات المواليد والوفيات الخام خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦	(٥)
٧٧	الهرم السكانى لمصر ٢٠٠٦	(٦)
٨٠	نسبة المتعلمين فى المحافظات المصرية عام ٢٠٠٦	(٧)
٨٦	تطور معدلات البطالة على المستوى القومى عام ٢٠٠٦	(٨)
٨٨	مستوى البطالة فى المحافظات عام ٢٠٠٦	(٩)
٨٩	التوزيع النسبى لسكان مصر حسب الحالة الزوجية ٢٠٠٦ .	(١٠)
٩٨	النافذة الديموجرافية .	(١١)
٩٩	خفض مستوى الإلتجاب .	(١٢)
١٠٢	الهرم السكانى المصرى عام ٢٠٠٥ .	(١٣)
١٠٤	فجوة الموارد المحلية .	(١٤)
١٠٨	معدل التضخم - معدل الإستهلاك المحلى .	(١٥)
١١٨	أسباب إختيار بعض الدول للهجرة .	(١٦)
٢٢٤	نموذج أساس للعوامل التى تؤثر على تنظيم الخصوبة .	(١٧)
٢٧٠	تطور متوسط دخل الأسرة طبقاً لتقرير البنك الدولى سنة ١٩٩٩ .	(١٨)
٢٧١	توزيع الفقراء فى المجتمع المصرى طبقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ .	(١٩)
٢٧٤	ترتيب الاحتياجات الأساسية لفئات المجتمع المصرى المختلفة حسب أولوية وحجم الإنفاق السنوى .	(٢٠)

فريق البحث :

باحث رئيسى

أ.د. نادرة وهدان

أ.د. زينات طبالة

أ.د. عزة الفندرى

أ.د. عزيزة عبدالرازق

د. فريد عبدالعال

د. منى دسوقي

د. عزة يحيى

د. مجدة إمام

أ. سحر عبود

أ. عادل شحاته

أ. أحمد سليمان

أ. أحمد عاشور

أ. أمل زكريا

سكرتارية البحث

أ. الهام ابوالمعاطى

أ. ليالى عبده

أ. زكية السيد

أ. إيتسام عبدالرحمن

تقديم للدراسة
الخصائص السكانية وإنعكاساتها على
القيم الاجتماعية

المقدمة / المنهج / المحتوى

تقديم :

تزايد عدد السكان في مصر بمعدلات متفاوتة خلال العقود الماضية ، وقد تضاعف العدد حوالى ست مرات خلال القرن العشرين ، وقد أدت هذه الزيادة السريعة فى حجم السكان الى إتساع قاعدة الهرم السكانى فى مصر ، حيث وصلت نسبة السكان أقل من ١٥ سنة إلى مايقرب من ٤٠% . وتمثل هذه الزيادة السكانية عبئاً كبيراً على المجتمع بإعتبارها فئة معالة مستهلكة تحتاج إلى العديد من الخدمات حتى تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع . . . وهى بذلك تمثل حملاً ثقيلاً على الاقتصاد الذى يعانى أصلاً من مشكلات عدة لموارده المحدودة ولسوء توزيعها .

وبديهى أن عدد سكان الدولة ومعدلات نموهم وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافى يؤثر بشكل مباشر على إمكانيات التنمية وتحسين نوعية الحياة والحد من البطالة والفقر ، كما يؤثر على نوعية السكان وخصائصهم وبالتالي على ثقافتهم ومنظومة قيمهم . وقد وجد أن المعدلات السريعة للزيادة السكانية بنسب تفوق معدلات التنمية وارتفاع معدلات البطالة ، وإنخفاض مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى وارتفاعه فى القطاع الخدمى ، هى جميعاً تعد مؤشرات لتدنى خصائص السكان وبالتالي لقيمهم .

إن أهمية هذه الدراسة تأتى من أن إعادة بناء مجتمعنا ووصله بتيارات العصرية يتطلب إلى جانب كبير تركيز الجهود فى تطوير الانسان وقيمه ، والإيمان بأن نجاح العصرية والتحديث لابد وأن ينبثق عن موقف اجتماعى محدد يعيد صياغة نسق القيم الاجتماعية ، والنظر الى الإصلاح الاقتصادى من منظور اجتماعى سلوكى قيمى ، قبل أن يقوم هذا الإصلاح على أسس اقتصادية وتكنولوجية فحسب .

إن دراسة طبيعة القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع يتطلب تناولها فى إطار خصوصية هذا المجتمع من ناحية ، وبدون عزل تلك القيم عن المؤثرات الخارجية من ناحية أخرى ، إذ أن العديد من الدراسات والبحوث تؤكد أن القيم الاجتماعية تتعرض الى التباين والاختلاف فى ظل تعدد وتنوع أنماط المجتمع ، وقد نتج عن ذلك درجة من الصراع ينعكس على العلاقات الاجتماعية ودرجة التفاعل ، بل يؤثر فى مجمل عناصر البناء الاجتماعى .

أما فى حالة وجود مستوى من التكيف والإنفاق على الأطر القيمية السائدة فى المجتمع . فإن ذلك يودى إلى توازن العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها فى شكل يحول دون الصراع أو على الأقل التقليل من آثاره .

وبناء على ما تقدم تحددت أهداف الدراسة على النحو التالى :

أولاً : التعرف على التغيرات الأساسية التى طرأت على أنساق القيم الاجتماعية من جراء الزيادة السكانية التى لا تتناسب مع التنمية الاقتصادية .

ثانياً : التعرف على أسباب وبدايات تدهور القيم الاجتماعية فى المجتمع المصرى .

ثالثاً : رصد المعدلات السريعة للزيادة السكانية ومؤشرات تدهور الخصائص السكانية من ارتفاع لنسبة الأمية بين السكان ، وارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى والانخفاض النسبى للعمالة بقطاع الصناعة وغلبة العمالة بقطاع الخدمات .

رابعاً : التعرف على التأثيرات الاقتصادية لتدهور الخصائص السكانية .

خامساً : التعرف على التأثيرات الاجتماعية لتدهور الخصائص السكانية .

سادساً : التعرف على القيم السائدة فى قطاع الشباب والريف والعشوائيات .

منهجية الدراسة وأساليبها :

لتحقيق الأهداف السابقة تبنت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والذى تم تطبيقه من خلال إستخدام جانبين : جانب نظرى وجانب تطبيقى فى شكل إستطلاع ميدانى محدود فى حدود الوقت المتاح لإجراء هذه الدراسة .

وبناء على ذلك ، فإنه يتم عرض نتائج هذه الدراسة بجزئها النظرى والميدانى فى عدد سبعة فصول ، تشكل الخمسة الأولى منها فى مجموعها تناول النظرى لهذه الدراسة . . بينما يتم فى الفصل السادس إجراء دراسة ميدانية إستطلاعية محدودة والفصل السابع يتضمن الخلاصة وأهم النتائج والتوصيات المنبثقة منها . .

ويتم عرض الفصول السبعة لهذه الدراسة فى جزئين : يضم الجزء الأول بعنوان "تدهور الخصائص السكانية وتأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية " عدد أربعة فصول من هذه الدراسة ، بينما يتضمن الجزء الثانى عدد ثلاثة فصول فقط .

ويتضمن الجزء الأول عدد أربعة فصول ، الأول منها بعنوان "القيم الاجتماعية ودورها فى إرتقاء الأمم " والثانى بعنوان " القيم السائدة فى المجتمع المصرى .

ويحمل الفصل الثالث عنوان " الوضع الراهن والمستقبل للسكان فى مصر " بالإضافة الى الفصل الرابع بعنوان " الخصائص السكانية وتأثيراتها الاقتصادية " .

أما الجزء الثانى من هذه الدراسة والذى يحمل عنوان "حول الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية" فقد تضمن ثلاثة فصول . . الفصل الخامس والسادس والسابع :

- الفصل الخامس يتم فيه إستعراض ومناقشة هذه التأثيرات على عدد من المجالات الاجتماعية والتي تتناول التعليم ، الصحة ، تنظيم الأسرة ، الفقر وتداعياته الاجتماعية ، التفاوت بين فئات المجتمع ، وأخيرا العشوائيات .
 - يقدم الفصل السادس دراسة ميدانية إستطلاعية محدودة .
 - وتحسم الدراسة فى هذا الجزء بتقديم الفصل السابع والأخير منها الذى يتم فيه تقديم الخلاصة وتحليل وتحديث لأهم النتائج المنبثقة من الدراسة والمرتبطة بكل من جانبيها النظرى والميدانى .
- وفى إطار ماسبق فإنه يتم تحديد الهيكل المرتبط بمحتوى الدراسة على النحو التالى :

الجزء الأول : " الخصائص السكانية وتأثيراتها القيمية والاقتصادية "

- الفصل الأول : القيم الاجتماعية ودورها فى إرتقاء بالأمم.
- الفصل الثانى : القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى.
- الفصل الثالث : الوضع الراهن والمستقبل للسكان فى مصر .
- الفصل الرابع : الخصائص السكانية وتأثيراتها الاقتصادية .

الجزء الثانى : " الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية " ويتضمن :

- الفصل الخامس: "الخصائص السكانية وتأثيراتها على بعض مجالات القيم الاجتماعية :التعليم / الصحة / تنظيم الأسرة / الفقر وتداعياته الاجتماعية / التفاوت بين فئات المجتمع /العشوائيات" .
 - الفصل السادس : "دراسة إستطلاعية ميدانية محدودة "
- يقدم هذا الفصل دراسة ميدانية إستطلاعية محدودة بعنوان " دراسة مقارنة بين القيم الاجتماعية لسكان حى منشأة ناصر (أحد الأحياء العشوائية) غير النظامية ، وبين القيم الاجتماعية لسكان حى مدينة نصر (أحد الأحياء غير العشوائية) متناولاً منهجية عرض هذه الدراسة والأساليب والتحديات والتحليل .
- الفصل السابع : وتم فيه تقديم خلاصة الدراسة وتحليل لأهم النتائج والتوصيات التى تم عرضها فى شكل توصيات عامة ترتبط بالجانب النظرى وتوصيات خاصة ترتبط بالجانب الميدانى .

الجزء الأول

الفصل الأول	:	القيم الاجتماعية ودورها في إرتقاء الأمم
الفصل الثاني	:	القيم السائدة في المجتمع المصري
الفصل الثالث	:	الوضع الراهن والمستقبل للسكان في مصر
الفصل الرابع	:	الخصائص السكانية وتأثيراتها الاقتصادية

تقديم :

فى ضوء الأهداف التى حددتها الدراسة ، والتى تسعى فى مجملها الى دراسة الخصائص السكانية وإنعكاساتها على القيم الاجتماعية فإن هذا الجزء يقدم جانباً هاماً من الجزء النظرى لهذه الدراسة وذلك من خلال تناول ومناقشة مرتكزين أساسيين وهما :

المرتكز الأول : ويهدف الى إبراز دور القيم الاجتماعية فى تقدم الدول مع الإشارة الى المجتمع المصرى وذلك من خلال إستعراض ومناقشة دور القيم الاجتماعية ومساهماتها فى الارتقاء بالأمم ، مع التركيز على القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى .

أما المرتكز الثانى : الذى يناقشه هذا الجزء فيدور حول تأثيرات الخصائص السكانية على أوجه بعض الأنشطة الاقتصادية متناولاً بشكل تفصيلى الوضع الراهن والمستقبلى للسكان فى مصر مع توضيح تفصيلى لهذه الخصائص وتأثيراتها الاقتصادية .

ومجمل مناقشة هذين المرتكزين يحقق الهدف الأساسى الذى يستهدف دراسة أهمية منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والحفاظ عليها للإرتقاء بالدول وذلك عن طريق تحقيق الأهداف العامة لهذه الدراسة .

الفصل الأول

القيم الاجتماعية ودورها في إرتقاء الأمم

١/١ ماهية القيم

٢/١ الوظيفة الاجتماعية للقيم

٣/١ أهمية الارتقاء بالقيم وتطوير المجتمعات

٤/١ نحو استراتيجية قومية لتدعيم القيم

الفصل الأول*

القيم الاجتماعية ودورها فى إرتقاء الأمم

يعتبر موضوع القيم من الموضوعات التى تقع فى دائرة إهتمام العديد من التخصصات ، كالفلسفة والدين ، والتربية ، والاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، وعلى الرغم من أهمية موضوع القيم - كأحد الموضوعات الأساسية والمهمة فى مجال علم النفس الاجتماعى - فقد تأخر الاهتمام بدراساتها بوجه عام وارتقائها وتغيرها عبر العمر بوجه خاص ، وربما يرجع ذلك الى عدة أسباب ، منها اعتقاد الكثير من الباحثين والدارسين النفسانيين بأنها تقع خارج نطاق البحوث الأمبيريقية ، وأنه من الصعب قياسها وتحديد أبعادها وعلاقتها بغيرها من المتغيرات .^(١)

١/١ ماهية القيم :

القيم فى جوهرها هى أحد الأركان الأساسية لثقافة المجتمع ، فلا يمكن أن يكون هناك مجتمع دون أن تكون هناك مجموعة منظمة من القيم الاجتماعية الموجهة لسلوك أعضائه والتى تحدد وحدة الفكر والتجانس داخل المجتمع^(٢) . والواقع أن القيم موضوع شديد التعقيد والتشابك ، حيث أنها شديدة الإتصال والتداخل بعضها ببعض إلى درجة أن الحكم على إحداها قد يتضمن أحكاماً على الأخرى ، رغم ذلك فإن مفهوم القيم أصبح نقطة إنقاء لمختلف العلوم الاجتماعية . فلا يوجد مجتمع إنسانى بدائى أو حضرى صناعى أو زراعى يخلو من القيم التى تعطى لحياة أفرادها معنى وهدف وتعلو به عن عالم الحيوان وتعمل على تماسك المجتمع وتحقيق التوافق الاجتماعى بين أفرادها^(٣) .

ولقد كانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية دائماً فى تفاعل مع النسق القيمى فى أى مجتمع . فالقيم تعتبر صورة للمجتمع لأنها الضابط والمعيار الأساسى للسلوك الفردى والجماعى ، بل يمكننا من خلال دراسة القيم فى أى مجتمع تحديد الأيدولوجية أو الفلسفة العامة لهذا المجتمع كما تعد القيم إحدى المؤشرات الهامة لنوعية الحياة ومستوى الرقى والتحضر فى أى مجتمع .

(١) هذا الفصل قامت بإعداده الأستاذة الدكتورة نادرة وهدان .
(٢) عبد اللطيف محمد خليفة ، " إرتقاء القيم " دراسة نفسية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٦٠ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٩٢ ، ص ١١ .
(٣) فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٦ .
محمد سعيد فرج ، البناء الاجتماعى والشخصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ، ص ٧٥ .

وتوصف القيم بأنها إنسانية إجتماعية ، تتغلغل فى صميم حياة الأشخاص والمجتمع . . . وهى تعبر عن سلوك إنسانى إجتماعى يعج بكافة أنواع العلاقات الانسانية المتداخلة والمختلفة ، وبالمواقف الإجتماعية كنسق واحد هام وضرورى للبناء الاجتماعى . وبالرغم من أن القيم تتميز بالثبات والاستمرار وتتووع بإعتبارها أساساً للتعامل ومرجعاً للأحكام ودافعاً للتصرفات إلا أن هذا الثبات نسبى وليس مطلقاً ، خاصة أن القيم عرضة للتغير من مجتمع لآخر بل ومن منطقة لأخرى فى ذات المجتمع .

ولا بد أن نعرف أيضاً أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى هى فى جوهرها تغيرات فى الظروف والأحوال والبيئات تؤدى إلى تحويل بعض القيم الوظيفية ، كما تؤدى إلى ظهور قيم جديدة تنشأ من الحاجات الجديدة وتستجيب للتغير المصاحب له . فإذا كان التغير سريعاً أصبحت الحاجة ماسة إلى تخطيط قيمى مقصود ، مبنى على أسس علمية حتى لا يشيع الإضطراب وتختل موازين القيم فى التعامل ، وتهتز مراجع الحكم على أشكال السلوك نتيجة لغياب بعض القيم أو لإختفائها بل يجب العمل على إحلال قيم وظيفية أخرى تحل محل القيم المنتهية أو المختفية ، والعمل على إعادة ترتيب مراكز الأهمية للقيم فى شكل إطار قيمى يتناسق وينسجم مع التغيرات التكنولوجية التى شملت قطاعات المجتمع .

إن تحديد نوعية القيم ومدى شيوعها وثباتها فى المجتمع يصبح بمثابة المؤشر الذى ينبئ عن مدى تغير وتطور المجتمع وتحديد مستقبله من الناحية السياسية أو الدينية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الانتاجية أو غير ذلك ، لأن الإنجاز فى كل هذه النواحي مرهون بالإطار القيمى الذى يدين به صناع القرار فى المجتمع (١) .

وقد إهتم الكثير من الباحثين بدراسة القيم فى مجالات مختلفة بدأت فى الفلسفة وكانت أحد الدعائم الأساسية التى تقوم عليها دراسة الفلسفة ثم تناوله علماء النفس والاجتماع والتربية والإقتصاد . وقد ترتب على ذلك نوع من الخلط والغموض فى إستخدام مفهوم القيم من تخصص لآخر بل فى مجال التخصص الواحد .

ولقد حفل التراث السوسيولوجى بالعديد من التعريفات للقيم ، غير أن المفهوم بدأ أولاً فى الفلسفة وسوف نتناول هذا بالتفصيل كما يلى :

١/١/١ القيم والفلسفة :

القيمة من المفاهيم الفلسفية التى كانت وما زالت إلى حد كبير محوراً لخلافات أساسية بين المدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة ، وتتفاوت الآراء المتعلقة بموضوع القيم تفاوتاً

(١) عبد اللطيف محمد خليفة ، "إرتقاء القيم ، سبق ذكره ، ص ١٦ .

كبيراً ، وكانت آراهم فى هذا الصدد تصطبغ بصبغة ميتافيزيقية لا ترتبط بمكان أو زمان معينين . وفى هذا يقول "جون ديوى" إن الآراء حول موضوع القيم تتفاوت بين الإعتقاد من ناحية بأن ما يسمى "قيماً" ليس فى هذا الواقع سوى تأثيرات أو تعبيرات صوتية ، وبين الإعتقاد فى الطرف المقابل بأن المعايير القبلية ، العقلية ضرورية ، يقوم عليها كل من الفن والعلم والأخلاق" (١) .

إن مفهوم القيم حسب الرؤية الفلسفية التى ترى موضوعية القيم وأنها تتصف بالتجريد والعمومية وعدم القدرة على إدراكها إلا بالحدس والبصيرة ، يجعل من قياس هذه القيم مسألة عسيرة حيث يصبح من الصعب إخضاع هذه القيم المجردة للدراسة العلمية ، وبالتالي يصعب التوصل الى نتائج موضوعية فى دراسة القيم ، ونظرا لعلاقة القيم بالسلوك الانسانى والخبرة الإنسانية الذاتية فى فهم القيم والتعامل معها على أسس نابعة من الشخص المقيم للأشياء وكان لمدرسة علم النفس رؤية خاصة فى موضوع القيم .

٢/١/١ القيم و علم النفس :-

تختلف نظرة علماء النفس لمفهوم القيم عن الفلاسفة فعلماء النفس يهتمون بكل جانب من جوانب سلوك الفرد فى المجتمع ، ولايتحدد هذا السلوك بإطار محدد لنظام أو نسق معين ، فعلم النفس يركز على سمات الفرد ، وإستعداداته واستجاباته ، فيما يتصل بعلاقته بالآخرين ، كما يختلف علماء النفس فى نظرتهم للقيم عن علماء الاجتماع .

فإذا كان علماء الاجتماع يتعاملون مع القيم الجماعية Group Values والنسب تهتم ببناء النظم الاجتماعية ووظيفتها والسلوك الذى يصدر عن جماعات أو فئات من الأشخاص فى علاقتها فقط بنظم اجتماعية أخرى ، مع تحليل لمختلف الأحداث السلوكية التى تصنف أنواع معينة من النشاط لدى الأفراد والمتصل أساسا فى علاقتهم بالآخرين فإن علماء النفس يركزون اهتمامهم على دراسة قيم الفرد ومحدداتها السلوكية سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم جسمية ، فعلى حين تمثل الجماعة بؤرة اهتمام علماء الاجتماع يمثل الفرد بؤرة الاهتمام لدى علماء النفس (٢) .

ويرجع الفضل فى اهتمام علماء النفس بموضوع القيم الى "سبرانجر Spranger بعد أن صدر مؤلفه " أنماط الرجال" وقد حاول فيه أن يصنف الناس الى أنماط بالاستناد الى السمات التى تسيطر على أذهانهم وسلوكهم ، وقد قسم "سبرانجر" الشخصيات الى أنماط هى:

(١) عماد الدين إسماعيل وآخرون ، قيمنا الاجتماعية وأثرها على الشخصية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤ .

(٢) عبداللطيف محمد خليفة ، ارتقاء القيم ، سبق ذكره ، ص ٤٠ - ٤١ .

النمط النظرى - النمط الاقتصادى - النمط الثقافى - النمط الاجتماعى - النمط السياسى - النمط الدينى . ومنذ ذلك الحين بدأت دراسات القيم فى مجال علم النفس تزداد وتتنوع بالتركيز على السلوك الإنسانى Human Behaviour لذلك فإن القيم فى إطار الرؤية النفسية تعرف بأنها "الحاجة أو الدافع لإشباع الرغبة الإنسانية" أو هى " لفظ يطلق ليبدل على عملية تقويم يقوم بها الانسان ، وتنتهى هذه العملية بإصدار حكم على شئ أو موضوع أو موقف ما ، كذلك ينظر علماء النفس الى القيم باعتبارها "ميل الفرد الى تقديم شئ أو الرمز له بطريقة معينة " ، والتقويم هو خلع صفات يمكن أن توضع على مقياس طرفاه مرغوب فيه " (١) ، ويتناول علماء النفس مفهوم القيمة من عدة وجوه تمثل موضوع القيمة ذاته .

٣/١/١ القيم والسلوك :

- يعرف موريس Morris " القيم بأنها " التوجه أو السلوك المفضل أو المرغوب من بين عدد من التوجهات المتاحة" ويصنفها إلى ثلاث فئات رئيسية (٢) .
- ١ - القيم العاملة والتي يمكن الكشف عنها من خلال السلوك التفضيلى .
 - ٢ - القيم المتصورة والتي يمكن دراستها من خلال الرموز فى مجال السلوك التفضيلى ، كما يتم فى ضوءها الحكم على الفعل أو السلوك .
 - ٣ - القيم الموضوعية .
- ويتعامل " أدلر Adler مع القيم على أنها مكافئة للسلوك أو الفعل ويرى أن القيم يمكن تصورها على أنها تعنى أحد المعانى الآتية : (٣) .
- أنها أشياء مطلقة لها هويتها المستقلة .
 - أنها متضمنة الموضوعات أو الأشياء المادية أو غير المادية .
 - أنها عبارة عن مفاهيم تظهر من خلال حاجات بيولوجية للفرد وأفكاره التى يتبناها .
- بمعنى آخر فالقيم معايير لإصدار أحكام الفرد على مدى مناسبة السلوك كما أنها تحدد توجهات الفرد نحو الفعل ، وقد تكون واضحة ، فيستدل عليها من خلال التعبير اللفظى للفرد ، وقد تكون ضمنية أو كامنة ، فيستدل عليها من خلال سلوك الفرد وأفعاله .
- إن الكثير من الأنماط السلوكية التى يصدرها الفرد وهو بصدد التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة ، إنما تقف كدالة لما حددته الثقافة على أنه أسلوب مرغوب فيه أكثر من أنها دالة لما يتمثله الأفراد من قيم يرونها جديرة بالإهتمام ، فالإستجابة التفضيلية لا تحدث فى

(١) عماد الدين إسماعيل وآخرون ، قيمنا الاجتماعية واثرها على الشخصية ، سبق ذكره ، ص ١٠ .
 (٢) Morris C. , Varieties of Human Value, Chicago Univ., Press 1956.p.
 (٣) Adler f. the value concept in sociology. The American Joral of sociology, 1956. No3, p.272 .

فراغ ، ولكنها توجد فى سياق إجتماعى معين ويجب فهم الإستجابة فى ضوء السياق الذى توجد فيه ، فالسلوك محصلة للتفاعل بين إتجاهين : أحدهما ، نحو الموضوع . والثانى ، نحو الموقف ، فالفعل أو السلوك لا يتحدد فقط بواسطة الإتجاهات والقيم ولكن إلى جانب ذلك توجد الحاجات والظروف الموقفية ، ونتيجة لذلك حاول بعض الباحثين التعامل مع القيم من خلال كل من الإتجاهات والسلوك والفعل على أساس أنهم محصلة نهائية لتوجهات القيم .^(١) وفى ضوء ما سبق يتضح أن علماء النفس تتعدد رؤيتهم للقيم ويمكن إستخلاص أهم ما جاء فى التعريفات السابقة على النحو التالى :

- ١ - يتمثل الفرق بين القيم والحاجات فى أن القيم تحتوى أو تتضمن الأداء المعرفى وأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذى يمكنه القيام بهذا الأداء ، فى حين أن الحاجات لا تتضمن هذا الجانب ، وتوجد لدى جميع الكائنات الحية (الإنسان والحيوان) .
- ٢ - تختلف القيم عن الدوافع فى أنها ليست مجرد ضغوط لتوجيه السلوك ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تشتمل على التصور أو المفهوم القائم خلف السلوك بإعطائه المعنى والتبرير الملائم .
- ٣ - أن الإهتمام مفهوم أضيق من مفهوم القيمة ، ويعتبر مظهراً من مظاهرها ، ويرتبط غالباً بالتفضيلات والإختيارات المهنية التى لاتستلزم الوجوب ، كما أنها لا تملك (الاهتمامات) أن تحدد ما ينبغى وما لا ينبغى أن يكون . أما القيم فتترتبط بضرب من ضروب السلوك أو غاية من الغايات وتتصف بصفة الوجوب والمعيارية .
- ٤ - وفيما يتعلق بالتمييز بين القيم والمعتقدات : تتميز المعارف فى القيم عن المعارف الأخرى التى يتضمنها المعتقد بالجانب التقويمى ، حيث يختار الشخص من بين البدائل فى تقييمه لما هو مفضل أو غير مفضل ، كما تختلف القيمة عن المعتقد فى أن القيم تشير غالباً إلى ما هو حسن أو سئ فى حين ترتبط المعتقدات غالباً بما هو صحيح أو زائف .
- ٥ - يتلخص الفرق بين القيم والإتجاهات ، فى أن القيم أعم وأشمل من الإتجاهات ، فتشكل مجموعة الإتجاهات فيما بينها علاقة قوية لتكون قيمة معينة ، ونتيجة لذلك تحتل القيم موقفاً أكثر أهمية من الإتجاهات فى بناء شخصية الفرد .
- ٦ - القيم مفهوم أكثر تجريداً من السلوك ، فهى مجرد سلوك إنتقائى يتضمن المعايير التى يحدث التفضيل على أساسها ، فالإتجاهات والسلوك هما محصلة للتوجهات القيمية .

(١) محبى الدين أحمد حسن ، القيم الخاصة لدى المبدعين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٢٥ .

وبعد إستعراض آراء ورؤية علماء الفلسفة وعلم النفس للقيم وما إشتملت عليه تلك المفاهيم من تباين وإختلاف وتعدد للرؤى يجدر بالباحث تناول مفهوم القيم من زاوية علم الإجتماع من حيث إتصال ذلك العلم بجوهر القيم الاجتماعية موضوع الدراسة .

٤/١/١ القيم وعلم الاجتماع :

تختلف رؤية علماء الاجتماع للقيم عن سابقيهم حيث تتعدد التفسيرات السوسيولوجية حول مفهوم القيم وتحديد مصدرها وتتبع أصولها وتحديد أبعادها ، ويرى علماء الاجتماع أن القيم نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع ، وأنها تتبع من معايير الاجتماعية والقواعد السلوكية التي تحكمه .

بمعنى آخر فإن القيم من وجهة النظر السوسيولوجية لا تنشأ من فراغ وإنما تتبع من المحيط الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد وما يتضمنه من نظم إجتماعية وتقاليد مرعية وأنماط سلوكية وعادات إجتماعية .

فالقيم مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات إجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي (١) فالمستوى أو المعيار Standard Norms يعنى وجود مقياس يقيس به الشخص وبضاهى من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحه ، وهذا المقياس الذي يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعي ، وإدراكه للأمور ، وما تؤثر فيه من مؤثرات إجتماعية - إقتصادية ، تحيط بالشخص ، أو بالطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها ، وبالمجتمع الذي يعيش فيه وما يعايشه من ظروف تاريخية وإقتصادية وإجتماعية .

أما الانتقاء Selection فهو عملية عقلية معرفية يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها في ضوء المقياس الذي وضعه لنفسه ، والذي تحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية . وعملية الانتقاء هذه ليست مطلقة وإنما هي مشروطة بوضع الشخص والفرص المتاحة له . فكلما ارتقى الشخص في السلم الاجتماعي ، تعددت وتنوعت فرص إنتقائه . وأما البدائل فهي مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو مصالح الانسان المتعددة والمتنوعة . ولقد صاغ العديد من علماء الاجتماع نظرياتهم السوسيولوجية انطلاقاً من مفهومهم للقيم ، واعتبروها نتاجاً للتفاعل الاجتماعي ومن محددات الفعل الاجتماعي ، والسلوك الانساني ، ومفتاح فهم الثقافة الإنسانية ، كما أصبح علماء الاجتماع ينظرون إلى القيم كمتغيراً هاماً ينبغي تحليله والإستناد إليه في تفسير الواقع الاجتماعي .

(١) عبدالباسط محمد عبدالمعطي ، بعض مظاهر صراع القيم في أسرة قروية مصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ١٩٧١ ، العدد الأول ، ص ٧١ .

وعلى الرغم من تنوع التعريفات لمفهوم القيمة إلا أن هناك شبه إتفاق على الطبيعة الاجتماعية للقيم باعتبارها " الأهداف أو الغايات النهائية التى يسعى أعضاء المجتمع إلى تحقيقها" بمعنى آخر فإن القيم تعبر عن المتطلبات الأخلاقية والأوامر الاجتماعية التى تحقق حالة التكيف الاجتماعى .

وتؤكد كل هذه المصادر السوسولوجية على الإطارات الاجتماعية للقيم بالنظر إلى نمط السلوك أو الثقافة ، أو طبيعة الطبقة وموقفها فى التاريخ ، أو موجهات الدور فى المواقف الاجتماعية . ويتفق علماء الاجتماع على أن العوامل الاجتماعية لها أثرها الكبير فى إكتساب القيم وصدور أحكام القيمة .

٥/١/١ القيم والثقافة :

نظراً لمرونة الإنسان وإعتماده ثقافياً واجتماعياً على الآخرين ، فإنه يكتسب القيم منذ حدثه ، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، حيث تساعده القيم على عملية التكيف الثقافى وعلى فهم النظم والأدوار وأنماط السلوك ولذلك كانت عملية إكتساب القيم من العمليات الثقافية التى تؤكد الشعور بالتماسك الاجتماعى ، فترسم محددات الفعل ، وتنظم التوقعات المنتظرة ، كما تبدو القيم حاضرة فى كل فعل ، وفى كل عملية من عمليات التفاعل وفى كل موقف من المواقف ، ومن هنا كانت مكونات الموقف الاجتماعى تتجم عن ظروف ثقافية وتتأثر بمؤثرات وبمعايير اجتماعية .

وتتخصص وظيفة الثقافة فى عملية توجيه القيم ، وتنظيم تصورات الأشياء المرغوب فيها ، كما تتخصص مهمة الثقافة فى توجيه إهتمامات الإنسان نحو إختيار قيم بعينها فى مختلف المواقف وأثناء عمليات التفاعل حتى يحدث التكيف السليم بين الإنسان وثقافته (١) .

وفى هذا المعنى يؤكد "سانيال" Sanyal " على أن الثقافة هى علمية " تحقيق القيم " فالقيمة هى علاقة قائمة بين الذات والموضوع ، وفى إتجاه محدد بالذات تجذب الدلائل بدافع القيمة نحو موضوع بعينه ، بقصد إيجاد عملية تكيف أو توازن ، وهى عملية ثقافية ، بالدرجة الأولى ، ومن ثم كانت الثقافة هى محاولات دائمة لتحقيق القيم . (٢) .

وتشتق القيم الاجتماعية وجودها من المجتمع ومن ثقافته السائدة وتتغير تبعاً لتغير نظمته وأوضاعه ، فالأخلاق والدين والعادات والعرف والتقاليد تعتبر قيماً اجتماعية ، لأن

(١) قبارى محمد إسماعيل ، قضايا علم الأخلاق ، دراسة نقدية من زاوية علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ط ٢ ، ١٩٧٨ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) عاطف غيث ، دراسات إنسانية واجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٧٧ .

المجتمع ينظر إليها نظرة " التقديس الاجتماعي " فمن يأخذ بها يلقى إستحساناً إجتماعياً ، ومن يخرج عنها يتعرض لسخط المجتمع وإستهجانه .

ويرى " فيرنشيلد " أن القيم الاجتماعية هي الشئ المعنوى الانسانى الذى تضعه الجماعة موضوع الإعتبار ، ويلقى موافقة عامة وتكون هذه القيمة إيجابية وقد تكون سلبية . وتلعب دوراً هاماً فى التعديل والتأثير على آراء الأفراد وتشكل عنصراً هاماً ، من عناصر المجتمع .

ويذهب " كاظم " إلى أن القيم تنبع من التفاعل الاجتماعى فى المجتمع ، وهو فى الأصل تفاعل ثقافى ، وتقوم العلاقات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتعارف الجميع على تقاليد وعادات موحدة يتفاهمون على أساسها ، ويخضعون بتصرفاتهم لها ، ويهتمون بالحفاظ عليها والإستمرار فى سبيلها ، ونبذ المغير عليها والمشوه لأنماطها ، بما يحفظ الشخصية الثقافية . بمعنى آخر فإن تصرفات أفراد المجتمع تحمل عناصر ثقافتهم الخاصة وتتميز عن غيرها من تصرفات ممن لا ينتمون إلى جماعتهم^(١) .

إن هذه التعريفات تركز على حقيقة هامة مؤداها : أن مفهوم المرغوب فيه إجتماعياً هى حجر الزاوية فى تحديد مدلول القيم . وأن الثقافة هى المجال الذى من خلاله يمكن الوقوف على القيم وتحليلها ، وهذا له أهميته ، ذلك لأن الثقافة المجتمعية هى التى تحدد ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه ، أى أنها هى التى تحدد ما ينبغى فعله وما لا ينبغى فعله ، كما أن الثقافة تحدد مستويات قيمية تسهم فى الحكم على باقى مكونات الثقافة سواء كانت ثقافة قومية أو فرعية . ومن الصعب فهم أو دراسة القيم بمنأى عن ثقافة المجتمع وعن السياق الاجتماعى والثقافى الذى تشكلت من خلاله تلك القيم ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن القيم هى من نسج الثقافة الإنسانية وجزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع وكيانه .

وفى المحور التالى سوف نتعرف على صلاحية النسق القيمى فى تقديم أسلوب ونظام معين يمكن أن يسود المجتمع ويقوم بضبطه وتنظيمه ويدفعه نحو الرقى والإتماء .

(١) محمد إبراهيم كاظم ، بحث فى القيم السائدة بين الشباب ، وزارة الشباب ، وكالة الوزارة للخدمات ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٤ .

٢/١ الوظيفة الاجتماعية للقيم :

لما كانت القيم الاجتماعية تشكل ظواهر أساسية فى المجتمع ، فإن ذلك يعنى أن لها وظائف أساسية تؤديها فى هذا المجتمع ، ولا يمكن أن نتصور قيام أى مجتمع منظم دون قيم اجتماعية توجهه وتنظم حياة أفراده ، فهى الدعامه الأساسية التى يقوم عليها التراث الثقافى ، والأصول الأولى التى أستمدت منها النظم الاجتماعية والقوانين مادتها ، كما أنها القوى الموجهة لسلوك الأفراد وحياتهم .

فالقيم لا تقف عند مستوى الفكر الفلسفى بل تتعداه ، حيث أنها ترتبط بمعنى الحياة ذاتها لأن القيم ترتبط بدوافع السلوك والآمال والأهداف ، والواقع أن الناس بصفة عامة يشعرون بالالتزام الخلقى نحو أوضاع معينة ، وهم قد يسعون أحياناً للإبقاء على تلك الأوضاع أو يحاولون الوصول إليها ويبدلون فى ذلك من ذات أنفسهم الشئ الكثير ، وهم عندما يفعلون ذلك يفعلونه حتى وإن كان فيه تحدى لميولهم أو لنزعاتهم أو رغباتهم المباشرة أو حوافزهم الوقتية العارضة . هنا يقال أنهم يسرون بحسب ما تمليه عليهم قيمهم ولكنهم فى مواقف أخرى قد يعملون ضد ما يعتقدون . وذلك تحت تأثير الظروف والدوافع العارضة ، وهم عندئذ يعانون قدراً من الصراع الداخلى بين ما ينزعون إليه فعلاً وما يرجون تحقيقه بوازع من إحساسهم بالتزامهم الخلقى ، أى بحسب القيم التى يؤمنون بها (١) .

وبذلك تتضح الوظيفة الاجتماعية العامة للقيم فى المجتمع وأفراده . وقد تلتقى قيم الفرد مع رغباته ورغبات مجتمعه وهنا ينتقى عنده الصراع بين ما يؤمن به من قيم وما يسعى للنزوع إليه من سلوك ، ويمكن تحديد عدة وظائف اجتماعية للقيم من أهمها :

١/٢/١ ضبط وتنظيم المجتمع :

تقدم القيم للمجتمع دستور للتعامل بين أعضائه ، وما يتضمنه هذا الدستور من معايير منبثقة من تجارب الجماعة ، فبدون هذا الدستور لا يرجى للحياة الاجتماعية أن تسير فى مجراها الطبيعى ، وتكون النتيجة وقوف الأفراد مواقف متناقضة وتشيع بينهم الفوضى مما يهدد بتمزيق الجماعة حيث لا يرجى للنظم السائدة والروابط أى إنتظام إلا إذا إرتكزت وإعتمدت على مركب معتمد من القيم وأساليب السلوك (٢) لذلك تعد القيم الاجتماعية عاملاً من أقوى العوامل للتنظيم وضبط العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض . فهى تنص على

(١) عماد الدين إسماعيل وآخرون ، قيمنا الاجتماعية وأثرها على الشخصية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) ميكفر ، بيج ، المجتمع ، ترجمة على أحمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٠٤ .

الأوامر والنواهي والواجب والجائز واللائق وغير اللائق والمستحسن والمستهجى ، أى أنها تضع الضوابط التى تعمل على تحويل القيم الفردية الانانية إلى دوافع إجتماعية إنسانية (١) . وهذه الوظيفة الإجتماعية التى تقوم بها القيم لا تقل أهمية وأثراً عن دور القوانين الوضعية ، فإذا كانت للقوانين سلطة المجتمع المكتوبة فإن القيم هى سلطته غير المكتوبة . بل يمكن القول أن القوانين تستمد مقوماتهم من خلال النسق القيمى المستمد من ثقافة المجتمع ، بحيث لا تتسبب تلك القوانين فى حالة مخالفتها لذلك النسق إلى إحداث حالة من الإضطراب والتفكك والصراع داخل المجتمع مما يؤثر على تنظيماته الإجتماعية .

٢/٢/١ تحقيق التكيف الإجتماعى :

إن قيم المجتمع هى تقديرات الإستحقاق لديه ، وهى تعبر عن تفضيلاته وإعتراضاته . ويستمد المجتمع شخصيته ومميزاته من قيمه . والمجتمعات الحديثة - على أية حال - تتصف باللاتجانس والتضارب . وكل مجتمع بدلاً من أن تكون له مجموعة واحدة من القيم فإن لديه العديد من المجموعات وهذا بدوره يؤدى إلى الاختلاف وعدم الإتفاق داخل المجتمع الواحد . والصراع بين القيم يعتبر عاملاً فعالاً فى نشوء وقيام المشكلات الاجتماعية ، وكثير من الصراعات المريرة حول هذه المشكلات تشكل حالة إجتماعية قائمة لا تؤثر تأثيراً متعادلاً ومتساوياً على كل أجزاء المجتمع (٢) .

وتعمل القيم فى هذه الحالة على تدريب الفرد على قبول النظم والأوضاع الاجتماعية التى يفرضها عليه المجتمع حتى تصبح من مقومات شخصيته ، وبذلك يصبح عنصراً منسجماً مع باقى عناصر الجماعة فلا يشعر بضغوط نظمها عليه (٣) وذلك ما يقصد به عملية التكيف الإجتماعى ، وتبدو صعوبة عملية التكيف عندما ينتقل الإنسان من بيئة إلى بيئة أخرى ومع تقدمه فى السن وفى حالة التغير المفاجئ فى نظم المجتمع .

ومن الملاحظ أنه فى كل المجتمعات وفى كل الثقافات نجد أن طبيعة الحياة الإجتماعية نفسها لا تسمح للشخص بالعيش بين الجماعة إذا كان كل سلوكه من النوع الذى لا يمكن التنبؤ به إطلاقاً من زملائه ومعاشريه ، بمعنى آخر أن هذا الشخص لا يتوافق قيمياً مع قيم المجتمع مما قد يحتم عليه العزلة والخروج من المجتمع . ومن ثم فإن القيم الاجتماعية تحدد مجموعة من القيم المشتركة التى من شأنها إحداث التوافق والتكيف الإجتماعى بين أعضاء المجتمع الواحد كى يتيسر بينهم التعامل بعضهم مع بعض وأن يعيشوا فى وفاق

(١) أحمد يحيى عبد الحميد ، التنشئة الاجتماعية فى الإسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٠ ص ١٧٨ .

(٢) إبراهيم خليفة ، مفاهيم فى علم الاجتماع ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ١٩٨٤ ، ص ١٢١ .

(٣) عبدالهادى الجوهري ، أسس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٦٥ .

وإستقرار للمحافظة على كيان المجتمع وتماسكه ، فبدون هذه القيم لا تستطيع هذه الجماعة أن تحيا حياة اجتماعية منظمة بل تشعر بالتخبط والإضطراب والقلق وهذا ما يطلق عليه عدم التكيف .

٢/٣/١ التربية الاجتماعية والخلقية :

من المؤكد أن لكل مجتمع تراثه الفنى والثقافى والأخلاقى ، ومن وظيفة الأسرة كمؤسسة اجتماعية وكذلك المدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، الحفاظ على هذا التراث ونقله من جيل إلى جيل وحفظه من الضياع ، وهذا ما يطلق عليه عملية التنشئة الاجتماعية ، وحيث أن القيم " إنسانية " أى تقتصر على المجتمع الإنسانى فقط ، فإن لكل إنسان نظمه المستمدة من التجارب التى يرى أنها أكثر أهمية أو ذات أولوية لحياته وإرضاء دوافعه وإشباع عواطفه وإحتياجاته . ويتم عملية إختيار وإنتقاء الفرد للقيم متأثراً بالأساس الثقافى للمجتمع الذى يعيش فيه ، أى بالوسط الاجتماعى الذى ينشأ فيه وما يتضمنه من قيم ، تم إنتقاؤها وإستقرارها فى سياق تاريخ الجماعة حتى أصبحت جزءاً من التراث الثقافى للمجتمع ككل . وتقوم الوسائط الاجتماعية المختلفة بغرسها فى نفوس الأفراد منذ بداية حياتهم وتستمر هذه التربية الاجتماعية طوال فترات حياتهم حيث تشكل تلك القيم الأساس الخلقى للحياة (١) .

إن الحياة الإنسانية هى فى الحقيقة خلقية ، بل لا بد وأن تكون حياة خلقية لأنها حياة اجتماعية ، وفى حالة الجنس البشرى لا يحدث التعاون أو غير ذلك من ضروريات الحياة الاجتماعية بصورة آلية كما هو الحال فى الحشرات بل البدهة توضح ان الأخلاق هى قيم تتصل بالخلق والسلوك تتفق عليه الجماعة (٢) .

وعلى هذا تعد الأخلاق وكافة القيم الاجتماعية نتاجاً للتفاعل الاجتماعى فى نطاق ثقافة المجتمع والتى يتم غرسها فى نفوس الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ويرى الباحث أن الوظيفة الأساسية للقيم فى مجتمع ما هى إلا تنظيم لمختلف أنماط السلوك فى المجتمع حول ركيزة القيم فى مستوياتها المختلفة . وبديهي أن تماسك المجتمع يتوقف إلى حد كبير على وحدة قيمة وإنتشارها وإنسجامها من خلال تربية اجتماعية وخلقية تحول دون وجود صراع ينتج عن عدم التكيف .

(١) أحمد يحيى عبدالحميد ، التنشئة الاجتماعية فى الإسلام ، سبق ذكره ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) Klukhohn and others, Values and Value Orientation, In the Theory of Action, Harvard Univ. Press, Cambridge, 1959, p.218.

٤/٣/١ التزويد بمعنى الحياة :

تزود القيم أعضاء المجتمع بمعنى الحياة وبالهدف الذى يجمعهم من أجل البقاء ويبدو هذا من أن نسق القيم يجعل الأفراد يفكرون فى أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هى غايات فى حد ذاتها ، بدلاً من النظر إلى هذه الأعمال على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع ومن ثم يكون عليهم إستقصاء ما فى هذه الدوافع من فائدة تستحق العناء ، ولذلك تكون القيم العليا فى أى جماعة هى الهدف الذى يسعى جميع أعضائها للوصول إليه إلى جانب أنها تعطى مبرراً هاماً للوجود .

بمعنى آخر تعتبر القيم الإجتماعية المصاحبة الهادفة التى ترشد الفرد وتهديه إلى التصرف المتوقع منه فى مجتمعه وفى حياته بوجه عام فهى تقوم بترتيب ما يتطلبه موقف أو نشاط معين وبلورته ووضعها فى أنماط معينة من السلوك والأفعال يتشربها الفرد ويتعلمها عن طريق جماعته المرجعية . وبذلك تسهل على الأفراد التعرف عليها وتيسر عليهم التعامل مع الأفراد والمواقف المختلفة التى يواجهونها عبر مسيرة حياتهم (١) .

٥/٣/١ تحديد معايير السلوك الإجتماعى :

يختلف إنتظام المجتمع الإنسانى عن إنتظام المجتمعات الأخرى مثل مجتمع النحل أو النمل أو كافة المجتمعات الحيوانية ، فى أنه ذو صفة معيارية Normative فالنظام داخل المجتمعات الحيوانية يعتمد على عوامل غريزية ، بعكس الحال بالنسبة للنظام الاجتماعى البشرى الذى يقوم على أساس مجموعة من القواعد والنظم والمعايير التى تتجم عن التفاعل الاجتماعى التاريخى . وإذا كان السلوك الغريزى هو الذى يسمح بالتنبؤ فى علم الحيوان ، فإن المعايير أو القيم التى تحدد القواعد الاجتماعية الثقافية هى التى تسمح بالتنبؤ فى عالم الإنسان .

من هنا فإن النظام الاجتماعى داخل المجتمع الإنسانى له طابع معيارى ، وأن التفاعل الاجتماعى داخل التجمع البشرى يتخذ الطابع النظامى أو الروتينى فى ضوء التوقعات التى تتم على أساس القيم الاجتماعية السائدة داخل الجماعة أو المجتمع ، فالقواعد أو المعايير هى التى تحدد طابع التوقعات ، وتحقق هذه التوقعات أو قيام كل شخص بدوره كما هو متوقع منه ، هو ما يضمن على المجتمع الطابع النظامى .

(١) أحمد يحيى عبد الحميد ، التنشئة الاجتماعية فى الإسلام ، سبق ذكره ، ص ٢٦ .

والحقيقة أن الحياة البشرية لا يمكن أن تستقيم ويسودها الإتفاق ما لم يكن هناك معايير معينة من السلوك وقيم وسنن معروفة للتصرفات يلتزم بها الفرد في مواجهة المواقف التي يمر بها في حياته (١).

فالإنسان لا يستطيع أن يتحمل العيش في المجتمع بدون قيم متفق عليها تحدد معايير السلوك الاجتماعي ومن الجدير الإشارة إلى نسبية المعايير ، التي هي محددات للسلوك المعياري . فالمعايير التي تسود داخل نسق اجتماعي معين تختلف عن تلك التي تسود نسقا آخر أو عن تلك التي تسود داخل نفس النسق خلال فترات زمنية مختلفة . ويمكن القول بأن معياراً معيناً قد أصبح له الطابع النظامي ، أي أصبح يكون جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي القائم ، إذا ما توفرت له ثلاثة شروط أساسية (٢) هي :

- أ - تقبل المعيار من جانب عدد كبير من أعضاء النسق أو المجتمع .
- ب - إن هذا التقبل يتسم بطابع الجدية نتيجة لإستدماج أعضاء المجتمع لهذا المعيار إستدماجاً سيكولوجياً بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية .
- ج - إرتباط هذا المعيار بمجموعة معينة من التوقعات والجزاءات وهذا يعني أن أعضاء النسق يتوقعون أن يسلك الأعضاء بناءً على هذا المعيار تحت ظروف معينة ، وإذا لم يحدث السلوك طبقاً للتوقع المعياري يعد هذا السلوك إنحرافياً من جانب أعضاء الجماعة (٣) .

خلاصة القول أن وظيفة القيم الاجتماعية في المجتمع تتحدد بتهيئة الإنسان قرار والتكيف والتوافق للإنسان في تعامله مع الآخرين في إطار من المعايير والسلوك المتفق عليها من الجميع . هذا بالإضافة إلى أن القيم تقوم من خلال ضبط السلوك وتحديد معايير العمل على تجنب التوتر والصراع ومواجهة التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلام النفسي لأفراد المجتمع مما يساعد على بناء وتقديم المجتمع .

(١) عبد الحميد سعد ، دراسات في علم الاجتماع الثقافي ، سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(٢) عبد الحميد سعد ، دراسات في علم الاجتماع الثقافي ، سبق ذكره ص ٨٧ .

(٣) أحمد يحيى عبد الحميد ، التنشئة الاجتماعية في الإسلام ، سبق ذكره ، ص ٨٧ .

٣/١ أهمية الارتقاء بالقيم وتطوير المجتمعات :

لكل مجتمع توجهات قيمية تتعامل فيما بينها وتؤثر على سلوك الأفراد . وتختلف هذه التوجهات من مجتمع إلى آخر كما تختلف درجة تمثل الأفراد لهذه القيم ودرجة تمسكهم بها ، ويرجع هذا الاختلاف إلى خصائصها ومقوماتها وإتساع معناها .

ومن المعروف أن القيم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع بل تعد جوهر الثقافة حيث أن خصائص الثقافة مرتبطة بخصائص القيم ، فلا شك أن لكل شخص من أفراد المجتمع مستوى أو معياراً يستهدفه في سلوكه ويسلم بأنه إما سلوك سوى أو سلوك غير سوى ، ويعرف هذا المعيار أو المقياس بأنه القيمة التي يؤمن بها هذا الفرد .

ومن الطبيعي أيضاً أن الأهداف التي يسعى إليها الأفراد تتأثر بطبيعة المجتمع الذي ينتمون إليه وبالنمط الثقافي السائد لهذا المجتمع ، وهذه الأهداف التي يحددها المجتمع لأفراده لا تتوقف على حالة واحدة ولكن تخضع لعوامل التغير والتحديث ، فالمجتمع نفسه يتغير ويتطور بصورة مستمرة وبالتالي تتغير الأهداف والقيم بالتبعية . ويرجع هذا التغير إلى عدة عوامل منها الإنفتاح على العالم الخارجى من خلال وسائل الإتصال المختلفة ومن خلال تبادل الثقافات وغيرها مما يحدث تأثيراً متبادلاً يدفع بعجلة التقدم والتطور والحق بالمجتمعات المتقدمة الأخرى من خلال محدداتها ، ورقبها ، لكن قبل كل شئ ينبغى ألا التعرف على كيفية إكتساب القيم وطرق تصنيفها وكيفية تطورها ثم نتعرف ما اثرت به العولمة والفضائيات فى ثقافة المجتمع .

١/٣/١ إكتساب القيم :

أما حيز القيم لدى الأفراد فإنه يختلف من عمر لآخر ومن مجتمع لآخر ، فهو كما قلنا نتاج ثقافى إجتماعى . وبهذا الشكل يميز الباحثون بين عملية إكتساب القيم وإرتقاء القيم أو تغييرها فالأولى تعنى إنضمام قيم جديدة إلى نسق القيم والتخلى أو التنازل عن قيم أخرى ، أما الثانية فيقصد بها تغير وضع القيمة على هذا المتصل (التبنى - التخلى) داخل النسق القيمى إلا أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن هاتين العمليتين غير منفصلتين تماماً ، فالإكتساب والإرتقاء يحدثان معاً فى وقت واحد ومن الصعب الفصل التام بينهما .

وإكتساب القيم هذا يخضع لمحددات معروفة نوضحها فيما يلى :

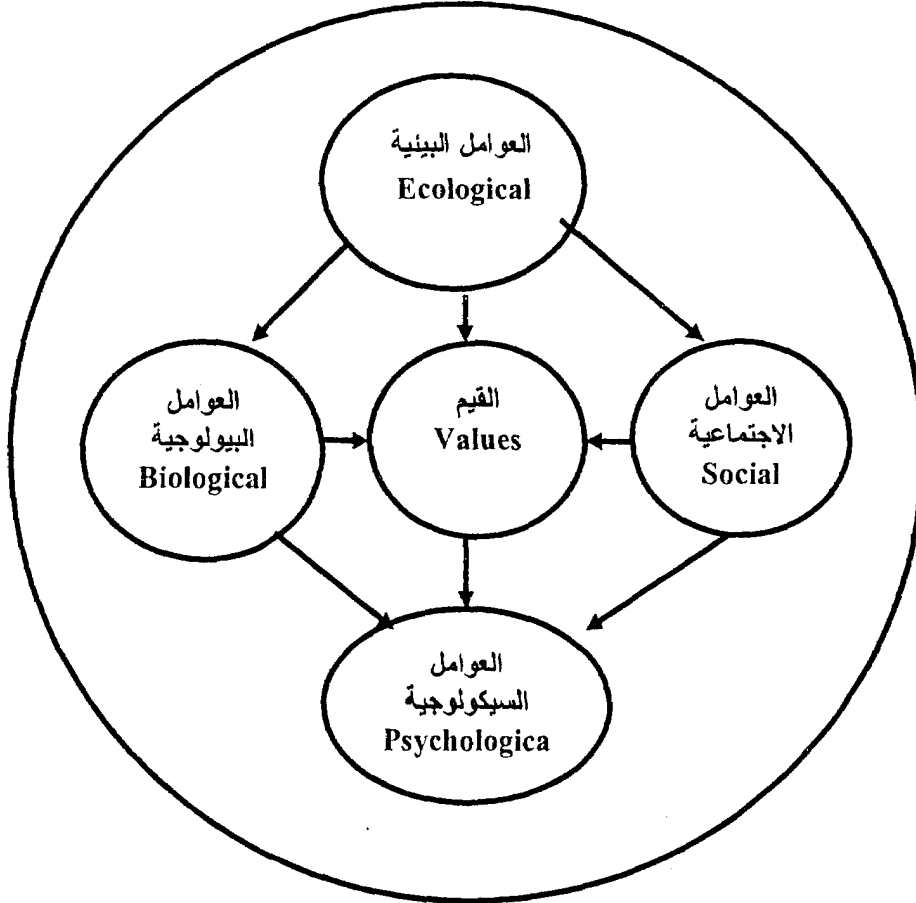
١/١/٣/١ محددات القيم :

يقسم موريس Morris هذه المحددات إلى ثلاث فئات أساسية :

الفئة الأولى : المحددات البيئية والاجتماعية ، حيث يمكن تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الأفراد في ضوء إختلافات المؤثرات البيئية والاجتماعية .

الفئة الثانية : المحددات السيكلوجية وتتضمن العديد من الجوانب ، كسمات الشخصية ودورها في تحديد التوجهات القيمية للأفراد .

الفئة الثالثة : المحددات البيولوجية والتغيرات في هذه الملامح وما يصاحبها من تغيرات في القيم وذلك كما يوضح الشكل التالي^(١) .



شكل رقم (١) يوضح محددات إكتساب القيم

المصدر : ارتقاء القيم ، عبداللطيف خليفة ص ٨٧

ونعرض فيما يلي ما يتعلق بهذه الفئات^(٢)

الفئة الأولى : المحددات الاجتماعية :

وتتضمن ثلاث مستويات :

- **المستوى الأول :** وهو المستوى الذي تحدد منه الثقافة المفاهيم الجديرة بالرغبة فيها ، كأن يتأثر الطفل بأسلوب التنشئة والتوجهات التي يتلقاها من ثقافته ومجتمعه وأسرته ، فالتنشئة

(١) عبداللطيف خليفة ، ارتقاء القيم ، سبق ذكره ، ص ٨٦
(٢) أنظر عبداللطيف محمد خليفة ، ارتقاء القيم ، سبق ذكره ، ٨٨ - ٩٢ .

الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الطفل من خلالها سلوكياته ومعتقداته ومعاييرها وقيمه . وتستمر هذه العملية على امتداد فترات حياته المختلفة وما يمر به من خبرات معينة يلعب فيها المنشئون دوراً واضحاً ، نظراً لما لهؤلاء من قدرة على إشباع حاجاته ومساعدته على تكوين معان ودلالات للأشياء في محيط البيئة فيولد الأطفال في مجتمع له قيمه ومعايير محددة ، ويكتسب هؤلاء الأطفال هذه المعايير وهذه القيم في إطار هذا المجتمع . فالإطار الحضارى كما يرى بعضهم لا يجوز تصوره على أنه يحيط بنا فحسب بل الواقع أن جزءاً كبيراً منه لا يمكن أن يقوم إلا من خلالنا ، فالقيم والرموز وأشكال السلوك المقبولة أو المطلوبة . - على سبيل المثال - كلها جوانب من الحضارة لا يمكن أن تقوم إلا بواسطة أبناء المجتمع ، ولا يمكن أن تستمر عبر الأجيال ألا ينقلها أبناء الجيل إلى الجيل التالى .

- **المستوى الثانى:** هو دور الأسرة فى إكتساب القيم ، حيث تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية فى إكتساب الأبناء لقيمهم فهى التى تحدد لأبنائها ما ينبغى وما لا ينبغى فى ظل المعايير السائدة ، فعالم الأحكام القيمية لدى الطفل فى المراحل العمرية المبكرة ، عالم واسع وغير محدد ، وذلك بسبب إفتقاده إلى إطار مرجعى واضح من الخبرات ، كما أن الطفل فى بداية حياته لا يكون لديه ضمير أو مقياس للقيم ، فهو يسلك بطريقة غير أخلاقية ، لأنه لا يستطيع التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ ثم ينمو ميثاقه الأخلاقى فى ضوء علاقته بالآخرين من أسرته وجماعة الأصدقاء وغير ذلك فيعاقب على الخطأ ويكافأ على الصواب .

وقد أوضحت الدراسات أن تبنى الطفل لقيم ومعايير الوالدين يعتمد على مقدار الدفء والحب اللذين يحافظ بهما فى علاقته بوالديه ، فنمو الضمير يتضمن عملية توحيد الطفل مع والديه ويقوى هذا التوحيد بينهما كلما كان الوالدان أشد رعاية واشد حباً ، أى أن الطفل الذى يتوحد بقوة مع الوالد يكون أسرع بالطبع فى تبنى المعايير السلوكية لذلك الوالد ومن ناحية أخرى فإن الطفل الذى يتمتع بعلاقة عاطفية دافئة مع الوالدين يكون حريصاً على الإحتفاظ بهذه العلاقة ، ويخشى دون شك من فقدانها . فالطفل يقلقه إحتمال فقدان العطف والحب اللذين يتمتع بهما مع والديه ، ولذلك فهو يحافظ على معايير السلوكية حتى يقلل من حدة القلق . وهكذا يتضح أهمية شعور الطفل بالقلق من فقدان الحب كعامل من العوامل التى يتضمنها نمو الضمير .

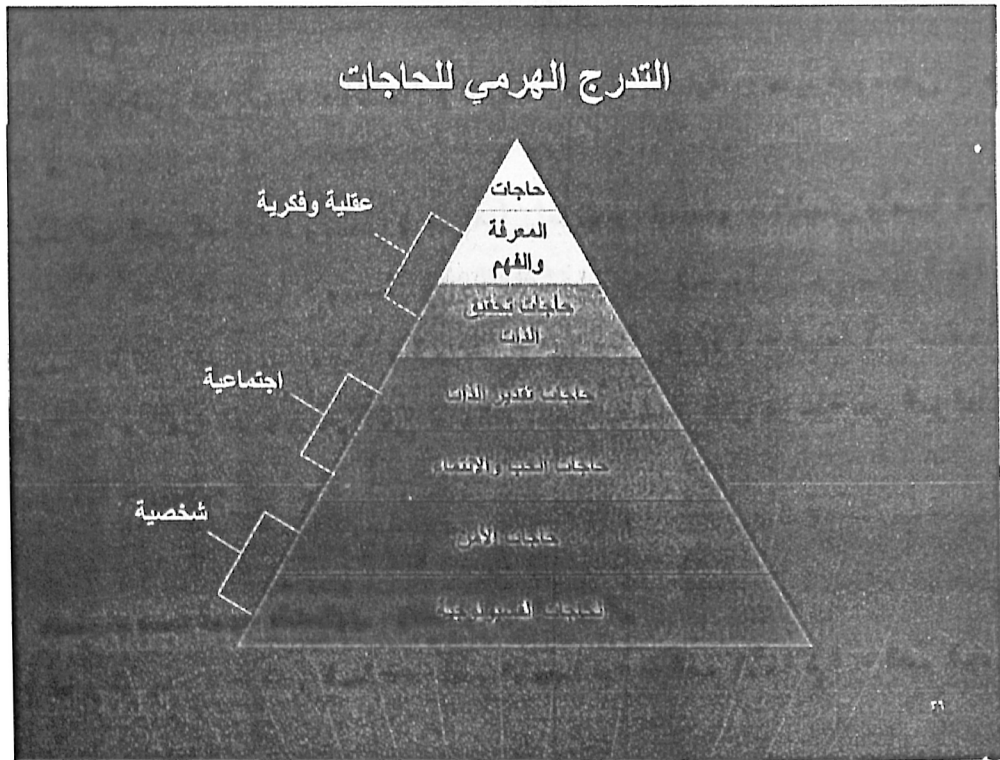
- **المستوى الثالث:** ويتمثل فى الجوانب الإجتماعية الفرعية كالمستوى الإقتصادى ، والإجتماعى والدين ، والجنس ، والمهنة ، ومستوى التعليم ٠٠٠ الخ . ، وذلك مثل نسق القيم والمستوى الإقتصادى والاجتماعى ، فقد تبين أن هناك إختلافاً فى قيم الأبناء

بإختلاف الطبقة الاجتماعية التى ينتمون إليها ، فالآباء من الطبقة المتوسطة يهتمون بغرس قيم معينة فى أبنائهم ، كالإنجاز ، والإبداع ، فى حين لايسهم الآباء من الطبقة الدنيا بذلك ، ولكن هناك إتفاقا بين هذه المستويات على أهمية القيمة الدينية . فالأمهات ذوات المستويات الاقتصادية - الاجتماعية المرتفعة يعطين أهمية لقيم إعتبار الآخرين ، وحب الإستطلاع ، وضبط النفس ، والاستمتاع والكفاءة التمكينية ، فى حين تعطى الأمهات ذات المستوى المنخفض أهمية لقيمة الطاعة ، والنظافة والتدين والتسامح والتهذب .

٢/١/٣/١ إرتقاء القيم :

هناك نوع من الإرتقاء المتتالى للحاجات ترتقى فيه حاجات الفرد فى شكل نظامى متدرج ومتتالى من الحاجات الأدنى الى الحاجات الأعلى . وذلك طبقا لدرجة أهميتها أو سيادتها وذلك على النحو التالى (١)

اتجاه التقدم نحو الحاجات الأرفع .



شكل رقم (٢)

وفى ضوء هذا التدرج الهرمى للحاجات ، لايتحقق التقدم نحو حاجة تقع فى مستوى أعلى على هذا المدرج الهرمى إلا بعد إشباع الحاجات التى تقع فى المستوى الأدنى طالبة

(١) انظر عبداللطيف خليفة ، إرتقاء القيم ، سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

الإشباع هي الأخرى . وبالتالي تتقدم لتحل مكان الصدارة تلك الحاجات المتصلة بالسلامة أو الأمن . أما حاجات الحب فإنها تعرض نفسها حينما يتم إشباع الحاجات الفسيولوجية والحاجات المتعلقة بالسلامة بصورة معقولة ، فالشعور بالإنتماء يضيف الى شعورنا بالسلامة والأمن ويزيد منه . فهناك تنظيم الحاجات والرغبات والأهداف شكلاً متدرجاً فى الأهمية بالنسبة للفرد .

بعد ذلك نجد أنه لزاماً علينا التعرف أيضاً على تصنيف القيم .

٢/٣/١ تصنيف القيم :

وكما حظى موضوع القيم ومحدداته وإرتقائه على إهتمام العديد من الدارسين والباحثين فى مختلف المجالات ، فإن تصنيف القيم قد أثار أيضاً إهتمامهم وتعددت وجهات النظر حول تصنيف القيم . ومن أهم التصنيفات التى ألفت الضوء على القيم مايلى :

١/٢/٣/١ تصنيف هوارد :

صنف القيم حسب الفوائد المنتظرة أو المتوقع أن تحققها وتتمثل فيما يلى :

- قيم مادية وجسمانية : الصحة - الراحة - الأمان .
- قيم أخلاقية : الأمانة - العدالة - المساواة .
- قيم إقتصادية : الإنتاج - الكفاية .
- قيم إجتماعية : العطف - الإحسان .
- قيم جمالية : الجمال .
- قيم دينية : الصلاة - الحج - الزكاة .
- قيم عقلية : الذكاء - صفاء الذهن - التعقل .
- قيم مهنية : الوعى المهنى - النجاح المهنى .
- قيم عاطفية : الحب - الرضا . (١)

٢/٢/٣/١ تصنيف محمد إبراهيم كاظم :

صنف (كاظم) القيم إلى مجموعات قيمية على النحو التالى :

- ١ - مجموعة القيم الأخلاقية وتشتمل على عشر قيم هي : (التقاليد - العدل - الطاعة - النقاء - الطهر - الدين - الإخلاص - الصدق - اللاتقاليد - اللطاعة - اللادين) .
- ٢ - مجموعة القيم الاجتماعية وإشتملت على فئتين :-

(١) أحمد محمد عبد الله ، القيم التى تعكسها برامج الأطفال فى القنوات الفضائية العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، معهد دراسات الطفولة ، ص ٧٥ .

- أ - الفئة الأولى : وتشمل ثلاث عشرة قيمة وهى (الظرف - الصبر - قواعد السلوك - التواضع - التماثل - الكرم - التسامح - الكتمان - الاندماج فى الجماعة - العطف - اللاتسامح - اللاتماثل - اللاتكتمان) .
- ب - الفئة الثانية : وتتضمن ست قيم هى (حب الأسرة - حب الجنس - حب الوطن - الصداقة - لا حب الجنس - لا حب الأسرة)^(١) .
- ٣ - مجموعة القيم الذاتية : وقسمها إلى فئتين :
- أ - الفئة الأولى : وتشمل ست قيم هى (الحكمة - الذكاء - المظهر - التصميم - القوة - الشجاعة - اللاتصميم) .
- ب - الفئة الثانية : وتضم ثمانى قيم هى (التقدير - الوصول الى النجاح - الإستغلال - العدوان - الإعتماد على الآخرين - إعتبار الذات - اللاعدوان - التسلط) .
- ٤ - مجموعة قيم الأمن : وتشمل (حب السلام - العنف - اللاعنف) .
- ٥ - مجموعة القيم الجسمانية : وتشمل أهمية (الرياضة - حب الجسد - الإهتمام بالمظهر الجسدى) .
- ٦ - مجموعة القيم الترويحية : وتشمل (حب الترفيه - التسلية - حب الموسيقى - حب الرقص) .
- ٧ - مجموعة القيم العملية : وتشمل (حب العلم - تقدير العلماء - الإيمان بأهمية العلم) .
- ٨ - مجموعة القيم المعرفية : وتشمل (حب الإستطلاع - الفضول - حب التنقيف) .
- ٩ - مجموعة القيم المتنوعة : مثل (الحرص والنظافة - التكيف - السعادة - التنقيف) .
- ويلاحظ أن هذا التصنيف يراعى حاجات ومطالب النمو لكل مرحلة من المراحل التى يمر بها الإنسان .

٣/٢/٣/١ تصنيف سيد أحمد طهطاوى : وتقسم فيه القيم إلى :

- (القيم الوجدانية - القيم العقلية - القيم الاجتماعية - القيم الأخلاقية - القيم الجمالية - القيم الجسمانية) .
- وبعد هذا التصنيف من أهم التصنيفات التربوية للقيم حيث يشمل مجموعة كثيرة من المجالات التى تسهم القيم فى إثرائها وتحقيقتها^(٢) .

(١) جابر عبد الحميد جابر ، مدخل لدراسات السلوك الإنسانى ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٣٠ .
(٢) ماجدة أبو الفتوح ، القيم المتضمنة فى برامج الأطفال ، دراسة تحليلية ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات العليا ، القاهرة ٢٠٠٧ ، ص ١٤٩ .

- وقد صنفت القيم وفقاً لمجالات الحياة المختلفة فى ست فئات هى :
- القيم النظرية والفكرية : وتهتم بإبراز الجوانب النظرية التى تكون محلاً لإهتمامات أصحاب الإتجاهات الفلسفية والنقدية .
 - القيم الإقتصادية : تتمثل فى النتائج العملية والفوائد المادية المرتقبة وقد تتعارض القيمة الاقتصادية مع القيمة الاجتماعية .
 - القيم الاجتماعية: وتتمثل فى الخيرية (حب عمل الخير) ومشاركة الفرد لأحزان وأفراح زملائه ويكون لديه الدافع الإجتماعى فى عمل الخير هو فى الصورة المثالية للعلاقات الإنسانية .
 - القيم السياسية : وتشمل الإهتمام بمظاهر القوة والسيطرة والقدرة على التأثير ولا تقتصر على ميدان السياسة بل قد تمتد إلى كل المجالات والمهن .
 - القيم الجمالية : تنصب إهتماماتها على الجانب الفنى فى الحياة وهو يتناول بوجه خاص التناسق الذى يستشف منه ذوى الذوق الجميل .
 - القيم الدينية : هى تلك القيم التى تكرم الفرد بصفته إنساناً وتحمى الجماعة بصفاتها كائناً عضواً حيواً بنشد الكمال ذاته واتخذت من المضمون الروحى للنظام الإجتماعى أساساً لكل تغير جذرى يهدف إلى تحقيق النمو الإنتاجى والعدل الإنسانى الذى ينطوى عليه تراثنا الروحى .
- ويتبين من التصنيفات السابقة أن الباحثين إتفقوا فى غالبية أنواع القيم وإن كان هناك إختلاف فهو بسيط لا يذكر وهذه التصنيفات لأنواع القيم لا تعنى أنها منفصلة عن بعضها البعض أو أن كل نوع قائم بذاته وإنما هذه التقسيمات لتسهيل عملية التناول العلمى لها مع التأكيد على تداخل هذه القيم وترابطها فالقيم الدينية تحمل فى طياتها أبعاداً مادية ونفسية وإجتماعية بل قد تشمل القيم فى كل مجالات الحياة كذلك فالقيم الأخلاقية والجمالية هى أيضاً قيم إجتماعية .

٣/٣/١ تشكيل القيم فى المجتمع :

إذن كيف تتم عملية تشكيل القيم ؟ الواقع أنه من خلال الدراسات والأبحاث ومن خلال الواقع الإجتماعى ، أنه لايتأتى ذلك إلا عن طريق خلق إهتمامات جديدة تلفت أنظار الشباب بها بمزيد من الإهتمام من خلال الأجهزة المختلفة للوسائل الإعلامية حيث تعمل على تمجيد

(١) نوال محمد عمر ، دور الإعلام الدينى فى تغيير قيم الأسرة الريفية والحضرية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٥٠ .

القيم الحديثة الملائمة للمجتمع وإبراز ما فيها من معايير وسلوك وأسلوب يتواءم مع فكر العصر الحديث ، وتوضيح الإتجاه نحو الأهداف المطلوبة وفى الوقت نفسه تنقد القيم القديمة التى أصبح التمسك بها لا يجدى نفعاً ، وهكذا تدريجياً حتى تحل القيم الحديثة محل القيم القديمة .

وإلى جانب هذا النقد المنصب على هذه القيم يقوم الرواد فى الوقت نفسه بجذب الإهتمام إلى قيم جديدة تحل محل القيم القديمة ، ولكى يسهل تحويل الإهتمام من القديم إلى الجديد لا بد من تقديم الأدلة والبراهين بالوسائل المختلفة على أن القيم الجديدة أكثر ملاءمة وإتفاقاً مع الأوضاع فى المجتمع لأنها أقدر على تحقيق ذلك وتوفير منافع للناس بطريقة تفوق الأساليب القديمة (١) .

ولا بد ألا نغفل أن القيم الدائمة متوارثة من جيل لآخر وهذه القيم مرتبطة بالتقاليد والعرف السائد فى المجتمع ، ولها صفة الإلتزام والقداسة لأنها تمس الدين والأخلاق كما أنها تمس الحاجة الضرورية للناس (٢) .

وربما يتساءل البعض هنا . هل معنى ذلك أنه إذا كان التغيير والتحديث يعنى تغييراً إجتماعياً وثقافياً فى المجتمع والتخلى عن القيم التقليدية وتبنى قيم عصرية؟ وهل يعنى أن المجتمع لا بد أن يتجه نحو محاكاة المجتمعات الغربية بما فيها من قيم لا تتلائم مع قيمنا الدينية والأخلاقية؟ وهل يتخلى عن قيمه التى تشتمل على سمات تحدد ملامح المجتمع وهويته الثقافية ؟ أم هل ينبغى إعادة تفسير القيم التقليدية والعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق مع متطلبات المجتمع الجديد ؟

من المؤكد أن هناك تبايناً فى الآراء والإجابات ، فهناك إتجاه يرى أن التنمية والتقدم إنما يعنيان تغييراً جذرياً فى كافة مجالات البناء الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وهناك إتجاه آخر يرى أن لأى مجتمع تراثه وقيمه وهويته الثقافية التى يتسم بها ولا بد من دراسة هذه القيم دراسة علمية تاريخية نقدية بحيث يتم من خلالها العمل على تغيير القيم وتشكيلها بما يتلائم مع متطلبات العصر الحديث حتى لا تحول القيم دون تقدم المجتمع وإنما تحقق المزيد من التطور والتقدم .

ومع تطور المجتمع وتغيره تتغير الإتجاهات العامة والقيم لدى الأفراد بالضرورة لتتواءم وتتكيف مع هذا التغير ثم تترتب قيم الفرد أو المجتمع تبعاً لأفضليتها ومستوى أهميتها وتقديرها ، ولكل فرد إطاره القيمى كما أن للمجتمع إطاراً قيمياً سائداً بمعنى أن هناك من القيم المشتركة بين أفراد المجتمع مستويات متقاربة بما يسمح بالتعامل الإيجابى بينهم ويشعرهم

(١) فوزية دياب ، القيم والعادات الإجتماعية ، سبق ذكره ، ص ٣٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

بالإنتماء إلى إطار قيمي سائد على الرغم من أن لكل فرد إطاره القيمي المتميز عن الآخرين (١) . وهذا التميز أو الاختلاف في الأطر القيمية المتعددة مرجعها إلى الاختلاف في ترتيب الأهمية التي تحتلها القيم في تلك الأطر القيمية بمعنى أنه لو أخذنا مثلاً بقيمة " العمل " أو قيمة " الأمانة " أو قيمة " حب الأسرة " و "الإنتماء" ، أو غيرها من القيم الشائعة في المجتمع فهي جميعاً قاسم مشترك من حيث الوجود في إطارات الأفراد القيمية ولكنها تختلف من شخص لآخر تبعاً لدرجة أهميتها ، وترتيب وضعها في إطاره القيمي (٢) وتبعاً لما يمليه عليه وازع الدين من قيم الأمانة والصدق والتعاون والولاء والإنتماء والعطف وغيرها من القيم التي يحث عليها الإطار الديني بوصفه إطاراً مرجعياً .

وبطبيعة الحال فإن الدين يشكل إطاراً مرجعياً هاماً للقيم في المجتمع المصري ، ومن هذا المنطلق كان من الضروري إلقاء الضوء على القيم من المنظور الديني ، وقد يرجع ذلك إلى أن القيم المطلقة والثابتة ليست من صنع العقل ولا من نتاجه ، والدين إنما جاء هادياً للعقل في جميع الأمور التي لو ترك وشأنه فيها لضل السبيل ومن أهم هذه الأمور .

- العقائد قيماً وراء الطبيعة (الميتافيزيقاً) .
- المبادئ الأخلاقية إجمالاً وتفصيلاً .
- التشريع في قواعده العامة وفي بعض تفصيلاته (٣) .

وهذا القول ليس هو القول الفصل في الفكر الإسلامي ، فتلك مشكلة شغلت ، وتشغل حيزاً كبيراً من الدراسات الأخلاقية لأنها تحدد طبيعة القيم الخلقية من ناحية ومصدر الإلزام الخلقى من ناحية أخرى (٤) .

فالقيم الأخلاقية لها دور هام في تماسك المجتمع وسعادته وإحداث التوازن والتكيف ونجد في المقابل أن فقد الإنسان لقيمه يفقده إترانه فيشعر بالضيق والتوتر ، ولذلك تزول القيم النفعية وتتبدد بمجرد الإشباع كي تظهر بعدها قيم ومطالب أخرى مرغوب فيها (٥) ومع التطور والتقدم الذي يحدث داخل المجتمع يحدث بالتالي تطور للقيم الإنسانية فهي ليست متحجرة وجامدة ، لكنها تتغير بما يتلائم مع هذا التطور .

والإسلام يفسح صدره للتغيير والتطوير الذي يحدث باختلاف الأزمنة والبيئات ومن ثم كانت قيمه التي قررها قيماً مرنة متقبلة لكل تغير في التفضيلات والفروع شريطة ألا يكون ذلك مدعاه إلى تغيير سلم القيم أو دعوة لتحطيم القيم الثابتة التي تتسم بالقداسة وإلا فأى ضرر

(١) إبراهيم كاظم ، القيم السائدة بين الشباب ، سبق ذكره ، ص ١٧١ .

(٢) إبراهيم كاظم ، التطور القيمي والإنتاج ، مجلة التربية الحديثة ، ع ٢٤ ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٤١ .

(٣) عبد الحليم محمود ، أسرار العبادات في الإسلام ، المكتبة الثقافية (١٤٨) ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، يناير ١٩٦٦ ، ص ١٥ .

(٤) أحمد محمود صبحي ، الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٢٨ .

(٥) حامد زهران ، علم النفس الإجتماعي ، ط ٤١ ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٣٢ .

يحدث للفرد والجماعة بهذا التحطيم كإلغاء الزواج وإباحة الربا والخروج عن الأصول الثابتة المتعارف عليها شرعاً وقانوناً وعرفاً ذلك بأن هذه القيم أشبه بالأعمدة في البناء^(١) . ولضبط القيم العليا فإن للفقه الإسلامى حكمه القيمى على مجالات الفرد والمجتمع وتتلخص أحكامه فى الآتى:-

أ - الحرام : ما يثاب على تركه إمتثالاً ويعاقب على فعله .

ب - الحلال : ضد الحرام ويشمل الواجب والمندوب والمكروه ويؤثم بترك الواجب ويعاقب عليه ، أما غيره فلا إثم على فعله ولا على تركه .

ج - المندوب: ما طلبه الشرع طلباً غير جازم ، وخفف أمره ، وإذا فعله المكلف أثيب وإذا تركه لا يعاقب .

د - المباح : ما لم يطلبه الشرع ولم ينه عنه ففاعله مخير بين فعله وتركه .

هـ - المكروه : ما نهى عنه الشرع نهياً غير جازم^(٢) وهناك إختلافات بسيطة فى تعريف هذه الأحكام للأئمة الأربعة والمقصود من العرض بيان أن أى من جانب النشاط الإنسانى يخضع لحكم من هذه الأحكام المذكورة السابقة .

ونظراً لمواءمة القيم الإسلامية لكل زمان ومكان فقد لوحظ أن كثيراً من الدول المتقدمة قد حولت الكثير من القيم والمبادئ الإسلامية إلى قيم عملية بحيث أصبحت جزءاً من حياة هذه المجتمعات اليومية على الرغم من أنها لا تتبع الدين الإسلامى ، الأمر الذى يوضح أن الإسلام يقدم إستراتيجية تنموية تصلح للتطبيق فى معظم المجتمعات والأوقات^(٣) .

٤/٣/١ تطور القيم وتغيرها :

تنشأ القيم أصلاً وترتبط بالحاجات الإنسانية ، كما تعد طبقة للتعبير عن تلك الحاجات وإن إختلفت باختلاف ظروف وإمكانات كل مجتمع ، وتظل القيمة صالحة وذات وظيفة طالما تناسب ظروف المجتمع ، فإذا إختلفت هذه الظروف أو تغيرت وتطورت أصبحت القيمة لا تؤدي وظيفة إجتماعية ولا تفى بحاجة من الحاجات الأساسية للإنسان ، أو حتى تنقص كفاءتها وأدائها ومن ثم يصبح التمسك فيها داخل الإطار القيمى جموداً لا مبرر له بل قد يؤدي إلى سوء التفاعل فى المجتمع وحجر عثرة أمام تقدمه ، وتعد القيم المتغيرة هى إستجابات لحاجات الإنسان ، لهذا تعد نسبية وشخصية معاً بالنسبة له وهى بوجه عام إجتماعية أكثر منها فردية ويتوصل إليها بطريقة تجريبية . كما أنها قابلة للتطور والتغير تبعاً لما يقتضيه التغير الذى

(١) أنور الجندى ، مشكلات الفكر المعاصر فى ضوء الإسلام ، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية ، يونيو ١٩٧٢ ، ص ٣٤ .

(٢) وزارة الأوقاف : الفقه على المذاهب الأربعة ، ط ٧ . ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ .

(٣) فوزية دياب ، القيم والعادات الإجتماعية ، سبق ذكره ، ص ٣٩ .

يحدث في المجتمع حيث أن هناك قيماً نظرية وقيماً إقتصادية وقيماً جمالية وسياسية ودينية وسلوكية (١) يشتمل عليها هذا المجتمع فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من حيث هي في جوهرها تغيرت في الظروف والأحوال والبيئات التي تؤدي بالضرورة إلى تحويل بعض القيم الوظيفية إلى قيم غير ذات موضوع أو مهمة لا تسند لها حاجة من حاجات المجتمع ، و تؤدي إلى ظهور قيم جديدة تنشأ من الحاجات الجديدة التي جلبها التغير وتستجيب لها ، فإذا كان التغير سريعاً أصبحت الحاجة ماسة إلى تخطيط قيمى مقصود قائم على أساس الدراسات العلمية حتى لا يشيع الإضطراب وتختل موازين التعامل الإنسانى (٢) .

معنى ذلك أنه كلما تحسنت ظروف المجتمع وتطورت خدماته وتحسنت ظروفه وتطورت أدواته فإن قيماً جديدة سوف تظهر وسيكون من الضروري ترتيب القيم حسب أهميتها للفرد وهو ما نسميه في علم الاجتماع التطور القيمى ، وبالتالي فإن القيم المتغيرة متحركة تساعد على الإستمرارية والتطور وثباتها يعنى ضرراً للفرد والمجتمع على حد سواء .

وتعد المرحلة الانتقالية من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية مرحلة هامة في حياة المجتمعات حيث أن هذا التحول يتم في كل أبنية المجتمع ومؤسساته وأيضاً أفراداه حيث أن عملية التحضر تتضمن في الواقع تغيرات جوهرية في أنماط التفكير والسلوك وفى القيم الاجتماعية بين الناس فهى تغيير وإنتقال من نمط أو أسلوب حياة إلى نمط أو أسلوب آخر مغاير (٣) .

ويتبين الفرق بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة حيث أن هناك تصنيفاً يميز بين المجتمعات المفتوحة والمجتمعات المغلقة وهو تمييز اكتسب شهرة مع نشأة الديموقراطيات الشمولية حيث تجد الحكومة المساندة من رأى العام والذى تتحكم فيه من خلال الرقابة على المعلومات والتتقيف الدقيق للجمهور بإستخدام وسائل الإتصال الجماهيرى ، والنظم التعليمية وإجراء الإستفتاءات العامة والانتخابات الضابطة وهكذا يتبين لنا أن المجتمع المغلق هو مجتمع يوضحه النمط الشمولى كما يوضحه المجتمع التقليدى البسيط الذى يقاوم التغيير فى حين أن المجتمع المفتوح هو مجتمع يعترف بالتغيرات التى تحدث فى الأبنية النظامية وبخاصة الأبنية الناشئة (٤) .

ولا شك أن هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المجتمع المصرى يجاهد فيها الشباب فى كل ميدان ليرفع عن المجتمع غشاوة الماضى التى سلبته كثيراً من مقومات شخصيته وضلت

(١) حامد زهران ، علم النفس الاجتماعى ، ص ٤١ ، القاهرة ١٩٧٠ . ص ١٣٢ .

(٢) إبراهيم كاظم ، القيم السائدة بين الشباب ، سبق ذكره ، ص ٨ .

(٣) عبد الهادى الجوهري وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع ، سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٤) عبد الهادى الجوهري ، معجم علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٢٢٤ .

به فى مجاهل السلبىات حىث كان ىتقهقر كلما تقدم خطوة للأمام ولمسايرة ركب الحضارة ىجب أن ىكون ذلك بالتخطىط الاجتماعى مستنداً إلى الأسلوب العلمى فى إدراك ظروف المجتمع ومشاكله وإمكانىاته وإحتىاجاته وإتجاه الحركة فىه وىر ذلك مما ىتبلور تبانىه فى قىم الشباب (١) وهو ما ىبدو جلىاً فى كل مؤسسات الدولة خاصة الإعلامىة .

القىم وثقافة العولمة

فى هذه الجزئىة ىقول الدكتور جابر عصفور (٢) أن لنتائج الثورة الجذرىة المذهلة فى الإتصالات دورها الفاعل الذى إقترن بالحضور الجذرى لشبكات الإنترنت والإتصالات الحدیثة التى أحالت الكوكب الأرضى إلى قرىة كونیة صغىرة ، ىتسابق سكانها إلى الإضافة إلى مجالات المعارف والعلوم التى أصبحت فى حالة من التسابق والتنافس الذى ىتسارع إىقاعه وتتضاعف معدلاته كل ىوم ، بل كل ساعة .

وقد فرض هذا التغىیر الكوكبى تحدىات لم ىكن للثقافة الإنسانىة عهد بها من قبل ، وجعل من مهمة تئمیه الثقافة فرض لا ىمكن التخلى عنه أو التقصىر أو التباطؤ فىه ، خصوصاً بعد أن أصبحنا نعىش فى زمن تتسارع فىه إىقاعات التقدم والثورات المعرفىة والإضافات العلمىة بما لا ىرحم التخلى عن اللحاق بقاطرة التقدم ولا ىغفر ذنب المتخلف أو المتباطئ الذى سرعان ما تتبذه قاطرة التقدم المتسارعة كى تمضى بمن فىها إلى آفاق لم ىكن أحد ىتصورها أو ىتخیلها من قبل .

وقد فرضت هذا الوضع المعرفى الجدىد تحدىات مقرونة بمخاطر ىمكن أن تهدد الهوىة الثقافىة وتعوق عملیة التئمیه الثقافىة فى المدى الذى ىؤكد إستقلالها وقدراتها الخلاقة على الأخذ والعطاء .

وىضىف الدكتور جابر عصفور ، أنه من أجل ذلك كانت كل الجهود التى تسعى إلى تأكىد ثقافة التنوع الخلاق ، وتسعى إلى ضرورة تأكىد حضور الهوىات الثقافىة والخصوصىات الثقافىة فى مواجهة مخاطر العولمة الثقافىة التى صورها دعاتها نموذجاً جدىداً واعدأ للتقدم الذى ىنبغى أن تتبعه كل دول العالم وثقافاتها .

وىستشهد المدافعون عن التنوع الثقافى الخلاق بما سىق أن أكده المهاتما غاندى من أنه على إستعداد لأن ىفتح نوافذ بیته لتهب علیه كل الرىاح من كل الإتجاهات ، لكن دون أن تقلع جذور هذا البىت أو تزلزل أساساته التى ىنبغى أن تكون راسخة ضاربة فى أعماق أرضها الخاصة .

(١) نوال عمر ، دور الإعلام الدىنى فى تغىیر بعض قىم الأسرة الریفىة والحضرىة ، سىق ذكره ، ص ١٤٠ .
(٢) فى مقال نشر بجريدة الأهرام ٧ دىسمبر ٢٠٠٧ - صفحۃ المقالات .

ولا يعنى الحذر من العولمة عدم الإفادة من نواتجها العلمية وإختراعاتها غير المسبوقة أو إغلاق الباب دون الإفادة مما يمكن أن يكون موجباً فى سياقاتها ، فلا توجد ظاهرة تقوم على السلب أو الإيجاب المطلق . والعولمة فى نهاية الأمر لا تخلو سياقاتها من بعض لوازم التقدم و أدواته فى مجالات المعرفة والإتصال والنظرة المتوازية إلى تنمية الثقافة هى النظرة التى تمضى بالمبدأ الذى أكدّه غاندى وهو إفادة الثقافة من كل تقدم حولها مما ظل يضيف إليها ويزيدها غنى وثراء وقدرة على الإسهام فى التنوع الثقافى الخلاق . ولن يحدث ذلك إلا إذا إنتقل الوعى الثقافى من منطلق التبعية والتقليد إلى منطلق الإبداع والإجتهد ، وإستبدال العقلية الإنتاجية بالعقلية المستهلكة . ورفض التقليد لا بد أن يكون عاماً وفى كل إتجاه سواء كان فى تراث الأمة وماضيها ، أو فيما يمكن أن تأخذه عن غيرها ، فالوعى النقدى بالغ الأهمية فى هذا المدى الذى يفرض وضع كل شئ أصلى أو وافد موضع المساءلة الخلاقة التى تنطلق من هوية قوية وثقة من قدرتها على الإسهام فى ثقافة البشرية والإضافة إلى ثقافتها الخاصة فى مدى تنمية هذه الثقافة . ولا بد أن يترتب على ذلك فهم ثقافة التنمية وتنمية الثقافة بوصفها عملية جدلية ، يتبادل طرفاها التأثير والتأثر . وفى الوقت نفسه لا بد من النظر إلى ثقافة التنمية وتنميتها على السواء بوصفهما عنصراً تأسيسياً فى عملية التنمية التى لا بد أن تكون متجاوبة الأطراف متزامنة العناصر فى المجال الواحد الذى تتبادل فيه الثقافة ومجالاتها الموازية للتنمية إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وعلمياً التأثير والتأثير فلا تقدم إقتصادياً دون ثقافة متوازنة ، والأمر نفسه فى مجالات التنمية السياسية والعملية والاجتماعية فالحركة الشاملة للتقدم لا انفصال بين مكوناتها وعناصرها .

ولذلك فإن التحدى الذى يواجه المجتمعات المختلفة ، هو إيجاد أساليب فكر جديد وسبل جديدة لتنظيم هذه المجتمعات والعمل على تقدمها ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتراف بأن العوامل الثقافية هى التى تسهم فى توجيه أساليب الفكر والسبل الجديدة لتنظيم المجتمع ، فى الوقت الذى يسهم فى كل تقدم إجتماعى وإقتصادى صناعى علمى فى الإضافة إلى ثقافة المجتمع وتنميتها سواء من حيث تخلف المجتمع أو تقدمه . فالثقافة بقدر ما تعمل على تقدم المجتمع تعمل على تخلفه . وسؤال التقدم أو التخلف مرهون بالصفات الغالبة على هذه الثقافة . أو تلك خصوصاً على مدى الممارسة التنموية فى كل مجالاتها التى ينبغى أن تشملها عملية التقدم التى لا بد أن تتسم بدورها بالشمول والتنوع الذى يتناسب والشروط المجتمعية والاقتصادية والسياسية اللازمة أو المناضلة فيه .

والشمول والتنوع صفتان مرتبطتان بالمرونة التى تتكيف بها الثقافات فى موضعها الإيجابى ، خصوصاً من حيث مواجهة المخاطر والتحديات التى يفرضها إيقاع التغيير

المتسارع فى العالم الذى تحول إلى قرية كونية صغيرة ، أصبح من الممكن أن يساعد على إزدهار المجتمعات النامية ودفعها إلى الأمام فى مدى التنوع البشرى الخلاق .

نخلص من هذا أن القيم الاجتماعية ما هى إلا أنماط ثقافية تحتوى على معايير عامة ذات جذور ضاربة فى المجتمع من شأنها توجيه الأحكام الرشيدة للقواعد والمعايير المرتبطة بسلوك الإنسان ولا تتغير مع تعاقب الأجيال ، كما تحتوى على رغبات إنسانية وتصورات عما هو مرغوب فيه وتلقى إتفاقاً عاماً وقد تتغير تلك الرغبات الإنسانية تبعاً لتغير المجتمع وتطوره .

فطالما ليست هناك حاجة إنسانية لقيمة معينة فإنها تندثر بمرور الوقت وتظهر قيمة أخرى ملحة ذات إحتياج إنسانى ومتزامنة مع روح العصر .

فالقيم السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات هى المعيار الذى تحركه نحو أهدافه ، وهى المقياس الحساس الذى يزن له بكل دقة إتجاهاته ، فالمجتمع الحديث يحتاج إلى قيم معينة كى ينهض ويرقى ليساير العصر الحديث ، كما أنها المعيار الثقافى الذى تقارن على أساسه الأشياء فتحظى بالقبول أو بالرفض نسبة لبعضها البعض بوصفها من الأمور المرغوب فيها أو غير المرغوب فيها و بالتالى فالقيم تؤدى عدة وظائف للمجتمع من أهمها توحيد مظاهر السلوك بين الأفراد والجماعات وحث الأفراد على توجيه سلوكهم وفقاً لما تقتضيه هذه القيم .

ولا بد أن نضع فى الاعتبار أن القيمة تعد نسبية حيث تختلف من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى ومن مجتمع لآخر ومن زمن لآخر ومن ثقافة لأخرى .^(١)

وتتدرج القيم فى أهميتها وفى درجة إلزامها كما تختلف من حيث شيوعها وعموميتها بين أجزاء المجتمع وجماعاته المختلفة ، وربما تتمسك جماعة بقيم معينة قد لا تتمسك بها جماعة أخرى . وبقدر وحدة القيم فى المجتمع يكون تماسكه ، وبقدر التفاوت والتباين بين القيم يكون تفكك المجتمع .^(٢)

(١) فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص ١٦ .
(٢) نجيب اسكندر وآخرون ، قيمنا الاجتماعية وأثرها فى تكوين الشخصية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٩ .

٤/١ نحو إستراتيجية قومية لتدعيم القيم :

تختلف المجتمعات فى طريقة إكساب أفرادها القيم السائدة فيها ، ففى المجتمعات التى تعتمد على المؤسسات الاجتماعية التقليدية فى عملية التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة ودور العبادة . . الخ . تتجه القيم فيها لأن تكون أكثر محافظة وإستقراراً ، وأقل إحتماً للتغيير . أما فى المجتمعات التى تعتمد على مؤسسات التنشئة الحديثة المعاصرة ومنها وسائل الإعلام الجماهيرية فإن نظم القيم فيها تتجه إلى التغيير بسرعة بل وقد يحدث تصارع بين القيم فى هذه المجتمعات (١) .

لكن عملية تطوير القيم وتشكيلها أو ترك بعضها على ما هو عليه أو خلق قيم جديدة تلائم روح العصر تعد عملية هامة ودقيقة وذلك عن طريق خلق إهتمامات جديدة ينشغل بها الشباب على الأجهزة التعليمية وتدعمها المدارس والجامعات والمؤسسات الإعلامية كالصحافة والسينما والتلفزيون على وجه الخصوص وذلك بتعظيم القيم الجديدة الملائمة وإبراز ما فيها من معايير وسلوك يتلائم مع فكر العصر السريع وفى حدود ما تشرعه الأديان ، وفى الوقت نفسه تنقد القيم القديمة التى لم تعد تؤدى وظيفتها أو تخدم حاجة من حاجات الإنسان وإبراز ما بها من سلبيات مترتبة على ممارستها . وهكذا بالتدرج تحل القيم الجديدة محل القيم القديمة أو بمعنى آخر تحل القيم الإيجابية محل القيم السلبية . هذا مع محاولة تجنب ما ينشأ من صراعات قيمية لابد لها أن تطفو على بحر التطوير والتحديث .

إن مؤسسات الدولة الخاصة بإكتساب القيم لابد أن تستخلص الإيجابيات وتنقد السلبيات لتقدمها لجميع فئات المجتمع من خلال :

١/٤/١ الأسرة :

وهى البيئة الأولى التى ينشأ فيها الطفل ، وتعد المكان الأول الذى يتعلم فيه الطفل مهارات متنوعة وطرق السلوك . وهى محيط إجتماعى يتعلم الطفل من خلاله كيف يعدل ويغير من أنماط سلوكه الفطرى (٢) .

فالطفل يولد فى خلو من المعايير والقيم التى توجه سلوكه تجاه غيره . وتغذيه الأسرة لتلك القيم التى سوف يعتنقها والتى تساعد فى الحياة والتفكير ، والطفل يكتسب هذه القيم من الأسرة عن طريق التحسين أو التقبيح والإحترام والإزدراء لأنماط السلوك والثقافة .

(١) Larry A. Samorer & Richard E. Poter. "Inter Culture all communica tion. Arcader, Sed, (Wadsworth Publishing Company. 1988) pp. 253.

(٢) هدى قناوى ، "الطفل وتنشئته وحاجاته " ، ط٢ القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٨٨ ، ص ٤٩ .

وعلى الأسرة ألا تنقل لأفرادها كل عناصر الثقافة بل تقوم بعملية تقويمية أى عملية إختيار من هذه العناصر وتقوم بتفسيرها للفرد ووضع أسس القبول أو الرفض لكل عنصر منها (١) .

أى أن الأسرة تقوم بدور هام فى تكوين نوع من الترتيب الهرمى لدرجة تفضيل الأشياء والمواقف والأحداث لدى أفرادها وهذا يمثل معيار يهتدى به الفرد فى المواقف المختلفة وهذا المعيار ما نسميه نسق القيم الذى يمتصه الفرد من أسرته (٢) .

وقد أوضحت نتائج الدراسات أن تبنى الطفل لقيم ومعايير الوالدين يعتمد على مقدار الدفء والحب الذى يحيطون به الطفل فى علاقته بوالديه ، فنمو الضمير يتضمن عملية توحيد الطفل مع والديه ويقوى هذا التوحيد بينهما كلما كان الوالدان اشد حبا للأبناء (٣) . وتظل الأسرة طوال فترة الطفولة المبكرة هى الحضان الدافئ والبيئة الوحيدة التى يستقى منها الطفل أول قيمة ومعاييرها التى يبدأ بها سنوات حياته . ويظل هذا الدور للأسرة هو الدور الأكبر والأوسع حتى يبدأ الطفل فى تعدى هذه السنوات والإتجاه إلى المدرسة حيث يبدأ دور الأسرة فى التقلص كلما كبر الطفل وتعامل مع إناس آخرين .

وقد ثبت أن أزمات الأخلاق والقيم تظهر بوضوح فى الدول التى تعاني من نقص فى دور الأسرة للتربوى كما وجد أن معظم المنحرفين من الأفراد ينتمون إلى أسر مفككة (٤) . خلاصة القول أن البيئة الأسرية هى البوتقة الأولى التى يتعرف من خلالها الطفل على قيمه الضابطة التى إختيارها ووضعها له الوالدين . وكلما كان الوالدان على درجة من العلم والتحضر كان الطفل نتاجاً لكل قيمهم وقد يكون للإعلام دوراً هاماً فى إمداد الآباء بالمعلومات والأساليب عن كيفية التعامل مع الأبناء فى هذه المرحلة فبسبب القيمة التى توليها الأسرة الحديثة للأشياء فإن الأطفال يتكون لديهم ميلاً مبكراً لمتابعة هذه القيم وتطبيقها .

٢/٤/١ المدرسة :

وهى المكان الأول الذى يخرج إليه الطفل بعد أن ظل فى حضن الأسرة لسنوات قليلة . وتعد المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية التى تساهم فى تكوين القيم لدى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية حيث تتكون القيم لدى الطفل نتيجة الخبرات المتعددة التى يمر بها داخل المدرسة وخارجها . ويمكن أن يؤدي موقف ما إلى تكون قيمة معينة لديه . لذلك فإن غرس القيم وتنميتها فى نفوس وسلوكيات الأبناء لا يتم عبر الأسرة وحدها بل تلعب فيه

(١) ضياء زاهر ، " القيم فى العملية التربوية "، القاهرة ، مؤسسة الخليج العربى ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ .
(٢) محمود فتوح سعادات ، القيم الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية : دراسة مقارنة ، جامعة عين شمس ص ٢٦ .
(٣) معتز سيد عبدالله ، عبداللطيف محمد خليفة ، علم النفس الاجتماعى ، دار غريب القاهرة ٢٠٠١ ص ٣٧٨ .
(٤) حافظ فرج أحمد ، التربية وقضايا العالم المعاصر ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ٢٤٩ .

المدرسة بنظامها ومدرسيها ومقرراتها الدراسية دوراً هاماً فى التأكيد عليها ، بل وأحياناً فى تغيير وتعديل بعض القيم المتعلمة فى الأسرة فالمدرسة بيئة إجتماعية متميزة فيها مكانات وأدوار إجتماعية محددة ، وفى حجرة الدراسة يوجد تنظيم خاص تتعارف عليه مثل تنظيم مقاعد الجلوس وتوزيع الأدوار بين الطلبة ، كما يحكم العمل المدرسى معايير تتصل بالحضور والغياب والتعامل بين التلاميذ والمدرسين والناظر وأولياء الأمور . ويلعب المعلم دوراً هاماً بالنسبة لمشاركة التلاميذ ومعرفة مستويات طموحهم وذكائهم ، كما أنه هو القدوة والنموذج الذى يحتذى به الطلبة بشكل صريح أو ضمنى (١) .

والمدرسة كبيئة نفسية أوجدها المجتمع بهدف التربية تحاول أن تكسب أفرادها القيم الإيجابية من خلال المناهج التى تقدمها والتى تعد حياة المدرسة كلها بل من خلال تفاعل المتعلمين مع المعلمين وإدارى المدرسة ، وهذا كله يساعد فى إدماج المتعلمين فى قيم ومعايير محددة تتخطى الاختلافات الطبقية وتساعد فى تنمية القيم مما يشوبها وغرس قيم إيجابية لدى المتعلمين (٢) .

ولا يقتصر دور المدرسة على المقررات الدراسية والعملية التعليمية داخل جدران الفصول ، بل أن الأنشطة التربوية الأخرى من خلال المعسكرات والرحلات والصحافة المدرسية والأنشطة الرياضية والاجتماعية يكتسب الطالب من خلالها الكثير من القيم الاجتماعية كالتعاون والأمانة والمحبة وغيرها من مقومات رئيسية فى بناء الشخصية السوية . ويرى الباحث أنه نظراً لأهمية هذه المرحلة فى حياة الفرد فإن مسؤولية إختيار المعلمين والمسؤولين عن قولبة الطفل اجتماعياً هامة للغاية وينبغى أن تتم بمنتهى الحكمة والتأنى .

٣/٤/١ الأصدقاء :

وهى مرحلة غاية فى الأهمية أيضاً ، حيث يلعب الأصدقاء بما يمثلون من ثقافات فرعية يحددها العمر الزمنى ذات أهداف وإهتمامات وحاجات محددة - دوراً تربوياً هاماً فى تدعيم القيم التى يسعى إليها المجتمع ، فتكوينها يسمح بإمكانية الحوار دون خوف أو خشية سلطة ما ، كما أن تقارب السن والمستويات الاقتصادية والاجتماعية يعد عاملاً أساسياً فى تكوين قيم مشتركة توجه سلوكيات كل الأقران .

وتؤكد البحوث والدراسات أن جماعات الأصدقاء إلى جانب نجاحها فى نقل قيم متميزة فإنها تنجح فى ترسيخ قيم سائدة وتشير إلى أن من أكثر الأدوار فاعلية لجماعة الأقران

(١) هدى محمد قناوى ، الطفل ، تنشئته وحاجاته ، سبق ذكره ، ص ٦٦ .
(٢) محمود فتوح سعادات ، القيم الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، سبق ذكره ، ص ٣٩ .

هو ما تقوم به من تثبيت القيم المنبثقة منها وإستقطابها للأفراد . ذوى الخصائص المتميزة وتمارس جماعة الأقران هذا الدور الفعال من خلال قدرتها على التلاقى مع أهداف الأفراد الذين ينضمون إليها ^(١) .

وتلخص إحدى الدراسات وظائف جماعة الأقران فيما يلى :

- إعطاء الطفل فرصة للتعامل مع أفراد متساويين ومتشابهين معه ، الأمر الذى يكسبه خبرات جديدة تعجز عنها مؤسسات أخرى كالأسرة والمدرسة .
- تساعد الطفل على الوصول إلى مستوى الإستقلال الشخصى عن الوالدين وعن سائر ممثلى السلطة .
- وتتولى ملاحظة كل جديد فى المجالات المختلفة وإتاحة الفرصة لأعضائها لمناقشته وتجربته فى جو من الحرية ^(٢) .

ويرى الباحث أن هذه المرحلة من العمر ثرية بالتجارب لفضول الأطفال للتعرف على كل جديد ولا بد من تخطيط جيد لأنشطتهم وللقيم المراد إكسابهم لهم . خاصة أن أخطر ما يميز هذه المرحلة هو " وقت الفراغ " الذى فيه توضع اللبنة الأولى للانحراف .

٤/٤/١ دور العبادة :

وتمثل دور العبادة المكان الذى يمارس فيه الأفراد شعائرهم الدينية ويستمعون فيه للنصح والإرشاد ورغم كل التغيرات التى يستمدها المجتمع إلا أن دور العبادة كان وما زال لها دورها الهام فى التربية لإيمان أفراد المجتمع بها والإمتثال بتوجيهاتها ، فهناك علاقة وثيقة بين القيم والدين ، بل يعتبر البعض الدين هو مصدر القيم أو على الأقل أن هناك نسقاً قيمياً مؤسس على الدين ^(٣) .

فالدين هو نبع القيم والمثل العليا التى تحث الطفل والفرد بشكل عام على الصدق والأمانة والتسارع إلى عمل الخير للناس وتجعله صابراً عند الشدائد صليماً عند المكاه مما يكون له أبلغ الأثر فى جعل الشخصية متوافقة نفسياً وإجتماعياً ، غنية بالقيم الإيجابية قائمة على السلوك السوى .

ويعتبر هذا المنبر على قدر كبير من الأهمية إذ أنه لا توجد مؤسسة أخرى تستطيع جعل المتلقى للرسالة يقدم بنفسه إلى تلقيها بكل هذه الرغبة والحب لمعرفة الصواب .

(١) محى الدين أحمد حسن ، القيم الخاصة لدى المبدعين ، سبق ذكره ، ص ٦٣ .

(٢) ضياء الدين زاهر ، القيم فى العملية التربوية ، سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٣) حافظ أحمد فرج ، التربية وقضايا المجتمع المعاصر ، سبق ذكره ، ص ٢٦٧ .

أيضاً يقدم لهم هذا المنبر ورأى الدين فى كل ما يتعلق بحياتهم وقيمهم وسلوكهم وأفكارهم ، ليس هذا فقط ، بل بكل القضايا المثارة وقضايا الرأى العام .

٥/٤/١ وسائل الإعلام :

تعتبر وسائل الإعلام سواء المرئية أو المسموعة أو المقروءة من أهم وأخطر المؤسسات الاجتماعية التى تسهم فى علىة التنشئة الاجتماعية لكل فئات المجتمع على سواء ، وذلك لما تتضمنه من معلومات ووسائل مبهرة فى التأثير على الفرد . فالإنسان لا يتعلم فى عزلة وإنما يتعلم فى جماعة ، والقيم والاتجاهات القائمة فى المجتمع وما يتصل بها من سلوك تغرسها الرسائل المتوافقة معها عن طريق أى من وسائل الإتصال مع ملاحظة أن هناك بعض التحفظات ، وملاحظة أنه عندما تصل هذه الرسالة إلى درجة معينة من عدم التوافق فإنها تتعرض للرفض من قبل المتلقى لعدم تلاؤمها مع النسق القيمى داخل المجتمع .

وحتى يكون لوسائل الإتصال تأثيراً قوياً وناجحاً على المتلقى من الشباب بصفة خاصة ، يجب أن تتوافر عدة شروط ومواصفات تنحصر أهمها فى النقاط التالية :

- جاذبية الرسالة أو مضمون الإتصال بالنسبة للمتلقى .
- يجب أن تستخدم الرسالة أو مضمون الإتصال لغة وخبرة مشتركة بين المرسل والمتلقى .
- يجب أن تثير هذه الرسالة بعض الحاجات الشخصية (الأمن - الإنتماء - الفهم - الحب - خفض التوتر والقلق - الجذب والانتباه) لدى المتلقى وكذلك تقترح عليه الطرق التى يتبعها فى إشباع هذه الحاجات .
- هذه الطرق التى يتبعها يجب أن تكون مناسبة وملائمة لقيم الجماعة وعاداتها التى ينتمى إليها .
- نقل التراث الموروث من الأجيال الحديثة عن طريق العمل كحلقة وصل بين الأجيال لنقل مبادئ وقيم الكبار ليتعرف عليها الصغار .
- إحاطة الأطفال والشباب بتطورات الحياة وتفاعلاتها وما يجرى بها وما يستجد على الساحتين العالمية والمحلية لكى يتسلح الفرد بالحد الأدنى من المعلومات للتفاعل مع الآخرين ومن خلاله تبرز على السطح محكات ومعايير تأخذ مكانها فى نسق القيم (١) .

(١) شادية محمد قناوى ، القيم والمعلومات التى تقدمها برامج الأطفال بالإذاعة المصرية ، دراسة تحليلية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥ .

- يجب تحديد الوقت المناسب لبدء عملية الإتصال ونوع اللغة المستخدمة والقيم والاتجاهات التى يبنى عليها الإتصال ويجعل منها عوامل جاذبة.
- يجب أن تكون المواد المقدمة مناسبة لأنماط القيم والأهداف الفعلية لدى المتلقى أو تحاول تدريجياً صياغة القيم غير الملائمة ونقدها وتوضيح سلبياتها.
- ولا بد أن نعرف أن إهتمام الأفراد بوسائل الإعلام والإتصال إنما هو إهتمام إنتقائى بمعنى أن العلاقة التبادلية بين المتلقى ووسيلة الإتصال تنقسم إلى ثلاثة أنواع هى :
- موضوعات يبحث عنها المشاهد أو المتلقى بإهتمام شديد.
- موضوعات يراها المتلقى بالصدفة فيكتشف أنها مفيدة.
- موضوعات غير صالحة للمتلقى فتستبعد لكونها تعوق عملية الإشباع والحاجات الشخصية.

وهذا يلقى العبء على العاملين فى مجال الإعلام بضرورة التجويد على كافة المستويات والبرامج ولا بد أن يعرف الجميع أن دور الإعلام هام للغاية فى تشكيل القيم الاجتماعية فى المجتمع المعاصر من خلال بعض القضايا والتمثلة فى الإنتماء ونشر المعرفة وتشكيل الإتجاهات والتنمية ، سواء على المستوى الفردى أم على مستوى المجتمع .

وجدير بالذكر أن التلفزيون كوسيلة إعلامية يحتل مكانة متميزة بين الوسائل الإعلامية الأخرى بصفة عامة ، وله دوره المعترف به فى المجتمع المعاصر مما يدعو إلى ضرورة الاستفادة من هذه الوسيلة كى يصبح قوة حضارية من أجل بناء المجتمع وتنمية وبناء نسق قيمي معترف به من الجميع .

٦/٤/١ مؤسسات المجتمع المدنى :

ولا بد أن يكون لها دور هام فى المساهمة فى ترسيخ القيم الإيجابية وغرسها فى الشباب ، وفى الوقت نفسه تغيير القيم السلبية التى تعوق نموه وتطويره ، فدفع المجتمع إلى التقدم والتحديث يأتى عن طريق تبني القيم والإتجاهات المستحدثة لتتناسب مع العصر الحديث . والقيم تظل صالحة وذات وظيفة ما دامت تناسب ظروف البيئة ، أما عن تحديد الطريقة التى تؤثر بها مؤسسات المجتمع المدنى على إتجاهات الشباب وقيمهم وسلوكهم الإجتماعى فيأتى عن طريق عدة مشاركات منها :

- التعرف على أماكن تجمعات الشباب وبيوت الشباب والمساهمة معهم فى عمل برامج تمضية أوقات الفراغ والرحلات وبعض أشكال رحلات السفارى المليئة بالمغامرات وبث وغرس القيم لديهم بشكل بسيط وغير معقد .

التعاون مع وزارة الشباب والرياضة فى إستخراج البطاقات التى تقدم الخصومات الضخمة للشباب فى الأماكن الترفيهية ودور السينما والمسرح التى تستطيع غرس القيم البناءة فى كافة قطاعات الشباب .

- المساهمة فى عمل الدورات الرياضية التى يتخللها ندوات تقدم بشكل جذاب لتشكيل الإتجاهات الإيجابية لدى الشباب وتستطيع مؤسسات المجتمع المدنى تنفيذ الكثير من الأساليب والطرق التى يمكن التعامل بها مع فئة الطفولة المتأخرة والشباب خاصة من خلال برامج تمتص أوقات الفراغ لديهم وتقدم لهم فيها القيم المجتمعية المطلوبة ، خاصة أنهم يشكلون شريحة هامة فى السكان .
- التعاون مع كافة مؤسسات التنشئة الإجتماعية وتدعيم رسالتها مادياً وعلمياً ومعنوياً .

وفى النهاية يخلص الباحث الى أن كل جزء من الأجزاء التى عرضناها ، سواء كان تطور القيم وتغيرها أو تشكيل القيم فى المجتمع أو إرتقاء القيم وإكتسابها وتصنيفاتها أو ثقافة المجتمع ، فإن التغير السريع فى جزء منها أو من الثقافة يتطلب إعادة توافق أو توازن عن طريق مختلف أجزاء الثقافة المرتبطة بها ، ويتوقف مدى التخلف أو التقدم فى المجتمع على طبيعة المضمون الثقافى الذى يفرز لنا القيم السائدة فى كل شرائح المجتمع . .

وهذا ماينطلق منه الباحث الى الفصل التالى من الدراسة الراهنة .

الفصل الثانى

القيم السائدة فى المجتمع المصرى

- ١/٢ التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على قيم المجتمع المصرى**
- ٣/٢ القيم السائدة بين شباب الجامعات**
- ٣/٣ القيم السائدة فى الريف المصرى**
- ٤/٣ القيم السائدة فى العشوائيات**

الفصل الثانى

القيم السائدة فى المجتمع المصرى

مع إنفتاح السماوات وسرعة التغير وتكنولوجيا الإتصال ، زادت مساحة التناقضات بين الشعوب ، عالم تتناقض فيه رفاهية مفرطة فى جزء من أجزاء القرية الكونية ، وفقير مطلق من أجزاء أخرى من هذه القرية ، فيه كتلات وتوحد فى مناطق مركزية وتمزق وتصارع فى مناطق هامشية أو مهمشة ٠٠٠ فى ظل كل هذا زادت أزمات العالم ، وبشكل أوضح فى تلك الدول التى تنعت بالعالم الثالث ، تلك الدول التى عانت لفترات تاريخية طويلة من إستغلال وسيطرة وهيمنة غير محسوبة وما زالت تعاني حتى اليوم مع تغيير أساليب الهيمنة (١) .

إن جزءاً كبيراً من شعوب العالم يقع حالياً فى مأزق العولمة بثقافاتها المتغلغلة فى ثقافات الشعوب حيث يشعر أبناء العالم المهمش بوجود أزمات متلاحقة وتحديات كبرى يقف أمامها الإنسان حائراً بين التكيف والتصارع ، بين القبول والرفض ، ونحن فى مصر جزء من هذا العالم . يشعر مواطنوه بمحن متعددة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية . وإذا كان رجال الفكر الإقتصادى يتحدثون عن إختلالات هيكلية وتنامى القطاع غير الإنتاجى فى المجتمع ، وضعف التصدير وإتساع الإستيراد ، وإنخفاض معدلات الإذخار والإستثمار ، وضيق فرص الإستثمار فى القطاعات الإنتاجية . فإن رجال الفكر الإجتماعى يوسعون من دائرة الأزمة حيث يشيرون إلى تدهور أنماط الحياة وزيادة ظاهرة الإغتراب ، خاصة لدى الشباب وضعف الإنتماء وسيادة الثقافة الهابطة ، وشيوع الخرافات واللاعقلانية فى التفكير والممارسة ويتفق رجال الفكر السياسى مع المتخصصين فى علم الاجتماع فيقولون إنتشار اللامبالاه بالقضايا القومية الكبرى ، وإنشغالهم بقضايا معيشية يومية ، وغياب المشروع الحضارى وزيادة التبعية السياسية . بالإضافة إلى عزوف الشباب عن المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية وغياب الممارسة الديمقراطية (٢) .

(١) هذا الفصل قامت بإعداده الأستاذة الدكتورة / نادرة وهدان .

(٢) أحمد مجدى حجازى ، تحول القيم وتبدلها لدى الشباب المصرى ، دراسة أزمة القيم ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المؤتمر السنوى الخامس ، التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاماً ، القاهرة ٢٠٠٣ ص ٤٥٧ . المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

١/٢ التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على قيم المجتمع المصرى :

شهد المجتمع المصرى منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين تغيرات بنيوية جذرية شملت كل مؤسساته وتنظيماته الاجتماعية وجعلتها تختلف الآن إختلافاً جوهرياً عما كانت عليه خلال النصف الأول من نفس القرن . ومما لاشك فيه أن تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يمثل نقطة البداية الأساسية لأعمق التغيرات البنيوية فى المجتمع المصرى خلال القرن العشرين ، تماثل فى عمقها تلك التغيرات التى تلت نقطة البداية فى تاريخ مصر الحديث ، أى عام ١٨٠٥ عندما تولى محمد على حكم مصر . وقد رصد الكثيرون من المؤرخين والباحثين عناصر التماثل والاختلاف بين التغيرات التى طرأت على مصر بعد هذين النقطتين فى تاريخ مصر الحديث ، ليس هذا فحسب ، ولكن أيضاً ما آلت إليه أحوال مصر بعد تغير مسار الثورتين ، إذا اعتبرنا حكم محمد على ثورة على المرحلة السابقة عليها (١) .

وبالنسبة لما بعد ثورة ١٩٥٢ ، فخلال أقل من عشرين عاماً من تاريخ مصر الطويل (١٩٥٢ - ١٩٧٠) شهدت مصر إنقلاباً إقتصادياً هائلاً بكل المقاييس وبإعتراف جميع الخبراء الدوليين والمحليين وقد أطلق جمال حمدان على هذه المرحلة مرحلة الإنطلاق ، بينما أطلق على المرحلة التالية لها مرحلة الإنزلاق وفى تقييمه لمرحلة الإنطلاق يقول : انه قد تحقق ضرر لاينكر من الاستقلال الاقتصادى والتحرر من التبعية الخارجية وسيطرة الاستعمار ورأس المال العالمى ، وتم وضع أساس صلب لقاعدة عريضة من التنمية الاقتصادية على طريق الإستراتيجية والتأميم والتصدير وتصفية الاقطاع والرأسمالية المحلية مع عدالة التوزيع وتذويب الفوارق بين الطبقات إلى حد ما ، كما بدأ يتبنى فلسفة التخطيط القومى والى حد ما الإقليمى ، وكذلك النظرة المستقبلية (٢) .

ومن الطبيعى أن تنعكس التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى - وبخاصة تلك التى طرأت على المؤسسات والأنساق الاقتصادية والسياسية على كل مظاهر الحياة الاجتماعية للجمهور المصرى بكافة طبقاته وفئاته ، وبالتالى على مختلف أنساق القيم الاجتماعية لدى قطاعات الجمهور : الأنساق القيمية ، والوطنية ، والقومية ، والاقتصادية والسياسية ، والأسرية ، والدينية والتربوية ... الخ .

وعلى الرغم من صعوبة رصد مختلف التغيرات الاجتماعية فى مختلف المراحل بوجه عام ، فإن رصد بعض جوانب هذه التغيرات يكون أسهل من جوانب أخرى .. فالجوانب الموضوعية للتغيرات تتيح لنا بيانات ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها مثل :

(١) سمير نعيم ، التغيرات البنيوية فى المجتمع المصرى ، وانعكاساتها على أنساق القيم فى النصف الثانى من القرن العشرين ،

مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، جامعة القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٤٢٣ .

(٢) سمير نعيم ، أهل مصر ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ص ٢٧٩ .

التشريعات ، والدخل القومي ، ومتوسط الدخل الفردي ، والنشاط الاقتصادي ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، ونسبة التعليم والامية والبطالة ، وتوقع الحياة عند الميلاد ، والخدمات الصحية والتعليمية ، وحالة المرافق .. الخ . أما الجوانب الذاتية ، أى ما يدور فى عقول البشر من أفكار مثل القيم ، فإن رصده يكون من الصعوبة بمكان ، ولا يمكننا رصده والتعرف على اتجاهات التغير فيه إلا عن طريق إختيار عينات من الجمهور للحصول على تقارير ذاتية منهم عن القيم التى يعتقوها (١) وهو مأسوف نقوم به فى هذه الدراسة .

١/١/٢ الإنفتاح الإقتصادى والصناعة المصرية :

يمكن القول أنه منذ بداية تطبيق سياسة الإنفتاح فى حقبة السبعينات قل الإهتمام بالتصنيع ، وأنصب على قطاع الخدمات كالتجارة والمال والنقل والإسكان والتشييد والأنشطة غير المنتجة والقطاعات السلعية وفى مجال المضاربات ، وأعمال الوساطة والوكالة التجارية ، معنى ذلك أن هياكل التصنيع التى أقيمت فى الستينات قد أصابها البوار ، وعلى الرغم من أن باب الإستثمار فى التصنيع قد ترك مفتوحاً لمشاركة رأس المال المحلى والأجنبى ، إلا أنه شهد نكوصاً فى القطاعات الإنتاجية ، وتهافتاً واضحاً على الصناعات الإستهلاكية الكمالية ، وبدائل الإستيراد من السلع المنزلية الراقية مثل صناعة تعبئة المنتجات والملابس والصناعات الكيماوية (مثل مستحضرات التجميل والأدوية) وصناعة البلاستيك للأغراض المنزلية ، وتشكيل الألمونيوم والمياه الغازية والمياه المعدنية والحلويات واللبن ٠٠٠ وهذه الصناعات تأتى بعائد كبير وسريع وتعمل على إستنزاف الفائض الإقتصادى الداخلى (٢) .

لقد أصاب سياسة الإنفتاح بالأسلوب الذى تم العمل به فى السبعينات الصناعة المصرية فى مقتل فأعجزتها وبددت مقومات النهوض بالتنمية ونتيجة لهذا الإجراء وضعت الصناعة أمام منافسة قوية وعنيفة وغير متكافئة مع الواردات الأجنبية نتيجة إطلاق حرية الإستيراد دون قيود مما أدى إلى سوء وضع الصناعة المصرية فى مقابل إنتعاش الصناعات الإستهلاكية . وإحتلت السلع الكمالية فى هذه الفترة نصيب الأسد من حيث كمية المشروعات ، فجاء ترتيبها الأول ، لذا إتجهت الصناعات إلى توفير منتجاتها فى الخارج .

(١) انظر سمير نعيم ، التغيرات البيئية فى المجتمع المصرى وإنعكاساتها على أنساق القيم فى النصف الثانى من القرن العشرين ، سبق ذكره ، ص ٤٢٤ .

(٢) سعد حافظ ، إنعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٦٩ .

والواقع أن نوع التصنيع الذى عرفته حقبة الإنفتاح الاقتصادى يوضح نوعية الإختيارات الإجتماعية ، فما حدث للتصنيع من توسع كان يهدف إلى إشباع السوق الخارجى (خاصة الإفريقى) وليس المحلى ، ويتصف ذلك بصفة أساسية على تصنيع الألمونيوم وصناعة الأسمدة والكيماويات وإن كانت هذه الصناعات ذات ربحية عالية ، إلا أنها تتطوى على مسالب على البيئة إذ تعد هذه الصناعات كثيفة التلوث ، وتحول القطاع الصناعة من قطاع منتج إلى قطاع هامشى ، طفيلى .

أما عن تأثير التصنيع على تغيير نسق القيم الإجتماعية فى حقبة الإنفتاح الاقتصادى فمن الملاحظ أن هذه الحقبة كرسست القيم السلبية لدى أفراد الطبقة العاملة ، تلك التى تملك ولا تعمل والتى لا تملك وتعمل ، فقد خلقت هذه الحقبة القيم البرجوازية التى إتسمت بالطابع الطفيلى ، وإنتشار قيم الرفض واللامبالاة ، وتحدى السلطة ، والفردية ، وأصيب النسيج الإجتماعى بصورة حادة تتمثل فى العلاقة بين الدولة والمواطن ، وما حدث من تزايد فى فك الارتباط بين الطرفين أدى لأن تتعرض قيم الإنتماء الوطنى لأعراض الهزال والضمور فكراً وسلوكاً وتوجهاً ، وأخذ المجتمع يتحول إلى تجمعات وفئات يسعى كل منها إلى الوفاء بحاجته وحل مشكلاته وتحقيق تطلعاته بطريقة ومؤسساته الخاصة ، بل أحياناً بقوانينه الخاصة ، وإستخدمت تلك التجمعات والفئات أساليبها الخاصة فى توظيف قوانين المجتمع لصالحها .

لقد نتج عن إضطراب قيم المواطنة أن تشوهت قيم الإنتماء والولاء وإتسعت مظاهر الفساد ، والفساد الإدارى ، والمجتمعى وإهتزت قيم تحديد الحقوق والواجبات ، وتنامت قيم (الفهلوة) وتعاضمت جوانب التحايل فى نسق يعبر عن النجاح لمن يتبنى تلك القيم (١) .

وترتبت على ما شاع من مظاهر التفسخ الإجتماعى والإثرة المتمثلة فى السعى للخلاص الفردى والفنوى أن نمت قيم العنف ، وقيم الإنسحاب والإغتراب وقيم التفكير الخرافى ، وتجلت صور العنف بدءاً من ضروب إستغلال القوى للضعيف ، والرئيس للمرؤوس ، والموظف لصاحب الخدمة ، وإنسحبت تلك الصورة على كافة مؤسسات المجتمع ، وكان من نتيجة ذلك كله أن ظهر التهديد والإرهاب فى أشكال ظاهرة ومستترة ، وفى ضوء صور فكرية وجسدية ، وعدوان على الأشخاص والممتلكات .

ومن مظاهر قيم الإنسحاب والإغتراب ، وما أفرزته من توجهات ومسالك سلبية فقد تبدت فى مظاهر سلوكية مختلفة منها اللامبالاة ، والتواكل ، والإسترخاء ، وعجز الحيلة عن مواجهة الواقع ، مما أشاع ثقافة الصمت فى معظم الأحوال ، وقد دعمت ميكانيزمات الصمود السلبى والإنتظار إلى تكريس قيم التعلق بالغيب وأن الفرغ سيأتى من السماء وأنه لا يملك أحد التصدى لما يحدث فإنه قدر ومكتوب . وقد أدت كثير من الأحداث المحيطة إلى فقدان الثقة

(١) حامد عمار (محرر) ، تناقص القيم الثقافية ، مجلة القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، العدد ١٢٢ ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٢٢ .

بالنفس وإلقاء مسئولية ما نحن فيه على الغير أو على "الزمن الرديء" وسار الجميع يكتفى بأن يترك الأحداث تمر كما هي دون مواجهة أو تعليق وإنزوت القيم التقليدية عن الممارسة ، وإكتفى الناس بأن يتبنوها فكرياً فقط دون ممارسة حقيقة لها ، والإكتفاء برودود الأفعال وبالإذعان والكتمان دون المواجهة الجادة والمصارحة لمطالب التغيير الإيجابي والتجديد والتقدم لتحديث المجتمع . وقد يتخذ هذا الإنسحاب والإغتراب رد فعل لإثبات الذات والقدرة على التملك خاصة فيما يبدو من مظاهر الإستهلاك الترفى لدى الشباب وبعض الأسر المصرية ، ولم يكن غريباً أن تظهر قيم الإستهلاك المستفز فى مجتمع لا يوفر الحد الأدنى لإشباع حاجات كثير من الشرائح الفقيرة والمحدودة الدخل من السكان فى الوقت الذى لا يضع بالتخطيط المباشر حدوداً لسقف الدخول ومصادرها . وحدوداً لسقف الإستهلاك الفردى ، وانتشار البطالة السافرة والمقنعة ، وتغير الهرم الطبقي فى المجتمع وما إنعكس بالتالى على تغير الهرم القيمى . وكان من نتيجة سيطرة التفكير الخرافى والإعتماد على الغيب والقدر أن إنعدم التفكير العقلانى أو الموضوعى والعلمى ، وبرزت أهمية القيم المتعلقة بالعلاقات الشخصية والقرايية فى التقدير والحكم والتصرف ، وأصبح الإنحراف والفساد والسعى للكسب السريع بطرق غير مشروعة ، أن أصبح المغامرون والإنتهازيون يكونون من بين النماذج للقودة فى سبيل الثروة والمكانة والسلطة والجاه لشرائح كثيرة فى المجتمع .

كل هذه السمات كان لها إنعكاساتها عل تكريس القيم السلبية واللامبالاه والإنتهازية والإهتمام بالمصالح الفردية على حساب مصالح المجتمع الوطنية والقومية .

إن ذلك الشكل العام للنسق القيمى فى هذه الحقبة لم يقضى على سيادة وإنتشار القيم التقليدية المرتبطة بالثقافات الفرعية مع الأخذ فى الإعتبار تأثير ظروف وأوضاع البنية المادية . على أن هذا التعدد لأنساق القيم فى مصر تأثر بشكل واضح فى إتصاله الجغرافى بما حققته ثورة الإتصال والإعلام ، فضلاً عن قوة المركزية فى النموذج القيمى المصرى الذى يتسم غالباً بالتقليدية ، وأن كمون القيمة وعدم ممارستها لا يعنى الغاءها بل يعطيها قدراً من الأصالة تدد فى المواقف الإستثنائية والظروف الصعبة (١) .

٢/١/٢ إزدواجية القيم :

يرى بعض الدارسين أن نسق القيم الذى كان سائداً فى الخمسينات والستينات ، قد إنهار إثر هزيمة ١٩٦٧ ، وكان على المجتمع أو قياداته السياسية البحث عن "بدائل قيمية" تحاول بها تغيير مسيرته وإحداث تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية لمواجهة آثار الهزيمة

(١) أحمد يحيى عبد الحميد ، التصنيع وتغير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنيا ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٤ .

أولاً ، ولتحقيق نوعاً من التضامن الداخلى ثانياً ، وكان على القيادات السياسية فى هذه المرحلة ، أن تغير القيم الموجهة للنظام الاقتصادى ، والذى كان يتسم بالتوجه الاشتراكى ، بقيم ما أطلق عليه " الإنفتاح الاقتصادى " .

وإن هذه المرحلة شهدت تغيراً أساسياً فى سلم القيم الاجتماعية فاجتلت القيم الاجتماعية أعلى السلم وهبطت قيم أخرى مثل الإستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، والكفاح ضد التبعية ، والقيم الجمعية ، أسفل السلم فى هرم القيم (١) .

ويرى كثير من الباحثين - وفقاً للدراسات والبيانات المتاحة - أن مرحلة الإنفتاح الاقتصادى تعد النقيض للمرحلة الناصرية والتنمية بغير الطريق الرأسمالى على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ولعل هذا التناقض الرئيسى يثير تساؤلات هامة حول مانجم عن هذا التناقض بين مرحلتين زمنيتين متلاحقتين من مناخ نفسى يمكن تسميته "مناخ البلبلة" (٢)، بين جماهير المصريين وبالأخص الشباب ، الاشتراكية التى كانت وراء الإنجازات الاقتصادية الاجتماعية الهامة أصبحت سبب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وثير القومية العربية الذى كان مسئولاً عن أمجاد الأمة ، أضحى مسئولاً عن المعاناة اليومية لجماهير الشعب المصرى ، والمجانية الشاملة فى التعليم التى مكنت الملايين من أبناء المصريين بالمدن والريف من نيل فرص المعرفة والتقدم والخبرة العلمية والتكنولوجية باتت هذه المجانية مسئولة عن تدهور التعليم ، أليس هذا مدعاة للإضطراب فى جانب الغالبية غير الواعية ومدعاة للسلبية ولعدم الثقة فى جانب الأقلية الواعية ، ولقد أسهم فى تنظيم حجم البلبلة والتشكيك ، الحملات الإعلامية وكذلك عدد الكتب والأفلام السينمائية التى شوهت الفترة السابقة ، مما نجم عن ذلك أن فقدت قطاعات كبيرة من الشعب المصرى الثقة فى كافة ما قدموه من توضيحات فى سبيل قضايا الإنفتاح والقضايا القومية جميعاً (٣) .

٣/١/٢ القوانين والنسق القيمى :

ولم ينقضى عام ١٩٧٤ ، إلا وكانت ترسانة القوانين الإنفتاحية (١٢٤ قانوناً) قد غطت مجمل الحياة والأوضاع الاقتصادية فى مصر ، وفرضت واقعاً اجتماعياً جديداً يطفو بإفرازاته فوق السطح رويداً رويداً ليحرف معه واقع الثبات النسبى فى أنساق القيم ومعايير الأخلاق لأعوام الستينات (٤) . وتشير الكثير من الدراسات الاقتصادية الى تدنى فى عنصر العمل والأجور والمرتبات من الدخل القومى لصالح نصيب عنصر الملكية ، وإلى التناقضات

(١) سمير نعيم ، أنساق القيم الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

(٢) على فهمى (محرر) ، أزمة القيم ، مجلة القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، العدد ١٢٢ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ ، ص ١٧ .

(٣) أنظر سمير نعيم ، قضايا اجتماعية ، سبق ذكره ص ٥٩ .

(٤) أنظر أحمد يحيى عبد الحميد ، التصنيع وتغير القيم ، سبق ذكره ، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

الحادة فى توزيع الدخل ، وإلى ارتفاع نسبة التضخم الذى ينعكس بدوره على إرتفاع الأسعار وأن إعادة توزيع الدخل قد تم لصالح طبقات جديدة غير منتجة وهى الرأسمالية الطفيلية التى تعتمد على الكسب السريع من المضاربة والسمسرة والحماية القانونية وإستقلال النفوذ وتميل إلى أنماط الإستهلاك الجديدة .

ومما يزيد الميل إلى زيادة الطموح الإستهلاكى ، إغراق السوق بالسلع الكمالية والترفيهية وكثافة الإعلان عن تلك السلع بكافة وسائل الإعلام الرسمية .

إن الفجوة الواسعة للإمكانيات المادية ودخول الأفراد من جهة وبين مستويات الطموح الإستهلاكى العالية من جهة أخرى ، تؤدى الى واحد من الأعراض المرضية المجتمعية أو الفردية على نحو لا فكاك منه ، فقد يكون الطريق إلى الإنحراف المباشر أو غير المباشر فى سبيل الحصول على ثراء سريع بأى وسيلة سواء كان هذا الإنحراف واقعاً فى دائرة التجريم القانونى أو فى دائرة الإستهجان الأخلاقى ، أو فى دائرة المعصية الدينية ، أو فيها جميعاً . أو تكون المواجهة باللجوء الى الهوس الدينى ، والتطرف ، والإنعزال فى إطار حالة دينية (الجماعات الإسلامية) أو باللجوء الى الخمر والعقاقير المخدرة ، مما ينتهى بالفرد الى المرض النفسى أو العقلى وما يحدث ذلك من آثار مدمرة على المجتمع .

وكان من نتيجة تبنى القيادات المجتمعية والسياسية لمجموعة من القيم التى تتمشى مع مصالح الطبقات الجديدة المسيطرة على مقاليد السياسة والتشريع والاقتصاد فى المجتمع المصرى ، أن اتجه الاقتصاد المصرى نحو التبعية وزاد نشاط الطبقة الطفيلية ، بإحداث تغييرات إقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصالحها ، ومصالح القوى المؤيدة المستفيدة منها ، وذلك عن طريق تحجيم دور الدولة وجعلها تعتمد على نشر قيم إجتماعية تتلاءم مع الواقع الجديد . ومن أجل تحقيق ذلك ، أى إستبدال الأنساق القيمية بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى الجديد ، فقد بذل جهود مخططة لإحداث التغيير القيمى المطلوب ، وبدأت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة فى التشكك فى كل ما أستقر فى عقول أفراد المجتمع من قيم بالإضافة الى مهاجمة كل ماهو من التراث مما أدى - نتيجة الفوارق فى الدخل الى ظهور العديد من الجماعات الرافضة وظهور القيم الفردية واللامبالاه وزادت أساليب التحايل على القانون .

من هنا يلاحظ أن الاقتصاد المصرى تتشكل مناهجه وفقاً لقرار سياسى وليس وفقاً لآليات التغيير - ويتحول المجتمع من مرحلة الى مرحلة دون التغيير فى الآليات الداخلية للمجتمع المصرى . وكان نتيجة إرتباط الاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالى فى المقام الأول ، وإرتباطه بالاقتصاد الإقليمى العربى ذى الطبيعة النفطية فى المقام الثانى ، أن ظهرت مجموعة من القيم الاجتماعية إرتبطت بالوافد من الخارج سواء أكان رأسمالياً صناعياً متقدماً

أم سلعيًا ، وهنا تجاوزت القيم السلعية والقيم المعاصرة وفي ظل هذا الوضع لابد من سيطرة بعض القيم التي تخدم النظام الاقتصادي في مصر .

وقد أدركت القيادة السياسية في بداية التسعينات أخطاء التطبيق الاقتصادي والإفتاحي بشكله الذي طبق خلال السبعينات ، وظهرت الكثير من الإصلاحات التي تشهد صالح المجتمع إقتصاديًا وتحقيق شعار "الإصلاح الاقتصادي" مع التأكيد على أهم شعار "صنع في مصر " إلا أن هذه التوجهات قد حققت بعض درجات النجاح على المستوى الاقتصادي في ظل سياسة الإصلاح ولم تتبلور نهائيا نتائج هذه السياسات (١)

(١) أحمد يحيى عبد الحميد، التصنيع وتغير القيم الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص ٢٠٤ .

٢/٢ القيم السائدة بين الشباب :

تعتبر فئة الشباب فى أى مجتمع من أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطاً ، ومصدراً من مصادر التعبير الإجتماعى ، كما تتصف هذه الفئة بالإنتاج والعطاء والإبداع فى كافة المجالات ، فهم المؤهلون للنهوض بمسئوليات بناء المجتمع وتحديد مستقبله .

وتعد القيم هى الضابط والمعيار الأساسى للسلوك الفردى والإجتماعى ، ولا يمكن تحديد الأهداف التربوية لتكون معبرة عن طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع إلا عن طريق القيم ، الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى المسؤولية المشتركة فى تعميق القيم وتنميتها لدى الشباب ، عن طريق التخطيط والتنسيق بين كافة مؤسسات المجتمع (١) .

ويشهد الواقع الإجتماعى فى مصر حالياً مشكلات شبابية حادة تتخذ صوراً مختلفة من حيث مضمونها وحدتها ، خاصة إهتزاز القيم وإضطراب المعايير الإجتماعية والأخلاقية ، الأمر الذى يتمثل بوضوح فى تزايد ألوان الانحراف وإنتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل مما يهدد الأمن والإستقرار فى المجتمع .

١/٢/٢ العنف الطلابى :

ومن أبرز ألوان هذا الانحراف هو العنف الطلابى أو السلوكيات العدوانية التى يقوم بها الطلاب داخل المؤسسات التعليمية ، أو على مقربة منها ، فتشير تقارير مركز بحوث الشرطة إلى أن عدد الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ١٨ سنة ويدخل ضمنهم بعض طلاب الجامعات الذين صدرت ضدهم أحكام قد تزايد من حوالى ١٠٥٦ عام ١٩٩١ إلى ٢٠٨٣ عام ١٩٩٨ ، أى تضاعفت النسبة خلال سبعة أعوام . كما أن جرائم الطلبة قد زادت خلال ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ بنسبة ٦٠% وتزايد حجم الجرائم الجنائية حيث أصبحت تمثل ٤٠% من جرائم الطلبة (٢) .

ولذلك فإن تنمية القيم تعتبر ضرورة قومية ، خاصة بين شباب الجامعة ، وذلك مرهون بتحريرهم فكرياً وإجتماعياً وسياسياً من المعوقات التى تحول دون تنمية القيم لديهم والجامعة هى المنوطة بتربية الشباب حتى يصبحوا مواطنين مكتملى المواطنة ، وهذا يتطلب ضرورة تعميق قيم الإنتماء والولاء للوطن وتدعيم الإحساس بالإنضباط ، ومراعاة الجدية فى السلوك (٣) .

(١) شحاته صيام ، الشباب والهوية الثقافية ، إعادة التشكيل الثقافى ، دراسة ميدانية ، مجلة تربية الأزهر ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٩ .
(٢) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، التقرير العربى الإستراتيجى ، مركز الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ .
(٣) محمد عبد الرازق إبراهيم ، القيم لدى شباب الجامعة فى مصر ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ٦٤ ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ .

٢/٢/٢ الشباب وقيم العولمة :

نتيجة للتغيرات المتسارعة التى يعيشها العالم ^(١) ، وقف شبابنا فى تشّتت واضح فى الأهداف والغايات ، حيث أدت التغيرات العالمية المتسارعة إلى عدم مقدرة الشباب على التمييز الواضح بين ما هو صواب وما هو خطأ ، وبالتالي أضعفت قدرتهم على الإنتقاء والإختيار من بين القيم المتصارعة الموجودة ، وعجزهم عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم . كل هذا أدى إلى حدوث " أزمة قيمية " كان لها أثر كبير فى دفع الشباب للتمرد والثورة على قيم المجتمع ، وإغترابهم شبه التام عن القيم التى جاءت بها الثورة العلمية التكنولوجية ^(٢) .

والخطير فى الأمر أن العولمة بكل ما تشمله من عمليات معقدة متشابكة تشمل النواحي الإقتصادية والتكنولوجية والزراعية والثقافية والبيئية والسياسية إلا أن أخطرها على الإطلاق هو البعد الثقافى الإجتماعى فهو يعنى إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافة واحدة وإحلالها محل الثقافات الأخرى ^(٣) . وهذا معناه تلاشى القيم والثقافات القومية ، وإحلال محلها القيم الثقافية للبلاد الأكثر تقدماً تكنولوجياً وإقتصادياً وخاصة أمريكا وأوروبا .

إن العولمة تشير إلى أن هناك حضارة غربية قائمة لها قيم ومعايير معينة ، وعلى الجميع أن يتواءم معها وأن يعتنق مبادئها ونظمها إذا أراد لنفسه مكاناً فى مسيرة العالم وهذا يعنى أن تسود حضارة واحدة بقيمها ومثلها ، وأن يترسخ مفهوم العولمة بالمنطق الأمريكى أو القطب الواحد فى الأذهان ^(٤) .

وبالتالى يتضح أن البعد الإقتصادى ليس هو المحور الأساسى للعولمة ولكن هناك مجموعة من العوامل التى تضافرت لتكوين هذا النظام العالمى ، كالتدفق المعلوماتى والبعد الثقافى والموقع الجغرافى والتكتلات الدولية ^(٥) .

صار من المؤكد إذا أن للعولمة تأثيراتها الفعالة على المجتمعات المعاصرة ، سواء المتقدم منها أو النامى ، وتمثلت أبرز تأثيرات العولمة فى الجانب الإجتماعى ، الذى تمثل فى محاولة تكوين شخصية معولمة ، تصير طبقاً لنظام عالمى تحكمه قوة طاغية مهيمنة . إذ سعت العولمة إلى محاولة القضاء على الإرث الإنسانى المقدس بالنسبة لنا كعرب ومسلمين وذلك من خلال العمل على تصميم القيم الغربية ، وخاصة الأمريكية ، وذوبان الحضارات غير الغربية فى النموذج الحضارى الغربى ، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة

(٢) محمد عبد الرازق إبراهيم ، القيم لدى شباب الجامعة فى مصر ، سبق ذكره ، ص ٢٢ - ٥٤ .

(٤) ضياء الدين زاهر ، القيم فى العملية التربوية ، سبق ذكره ، ص ٧ .

(٥) جلال أمين ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٦٠ .

(٦) محمود حمدى زقزوق ، مفاتيح الحضارة وتحديات العصر وسلسلة قضايا إسلامية ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٦٢ .

(١) إحسان هنيدي ، العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول ، مركز المعلومات القومى ، سوريا ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

والأسرة ، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم ، ولكنها فى الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة وإستلاب وعى الأفراد وإقتلاع الجذور التى تربط الفرد بعائلته ووطنه وبيئته وإستغلال المرأة فى الإثارة والإشباع الجنسى ، وإشاعة الفاحشة فى المجتمع ، وخير مثال على نموذج عولمة القيم الغربية والأمريكية هو صياغة تلك القيم الغربية فى موثيق تم عولمتها بإسم الأمم المتحدة ، وذلك مثلما حدث فى وثيقة برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ وفى بكين ١٩٩٥ وفى أسطنبول ١٩٩٦^(١) .

أما أبرز تأثيرات العولمة الإقتصادية فتمثلت فى تحويل المجتمعات النامية والتى منها الدول الغربية إلى دول مستهلكة وغير منتجة ، وذلك عن طريق عقد الإتفاقيات العالمية كإتفاقية الجات ، كما أدى الإفتتاح فى إستيراد المنتجات الغربية المادية وما يتبعها من أنماط ثقافية إلى تكوين أنماط سلوكية إستهلاكية ، وبالتالي سيطرة القيم الإستهلاكية على حساب قيم العمل المنتج لدى الأفراد ، وبالتالى مقاومة أى حركة للتغيير الإجتماعى^(٢) .

وفى ظل تأثيرات العولمة صار الأمر يتطلب من الشباب المصرى وخاصة الشباب الجامعى ضرورة تطوير إمكانياته وقدراته ومهاراته ، بحيث تتكون لديه قيم المنافسة الشريفة والقيم العلمية المختلفة كالرغبة الملحة فى المعرفة والفهم ، والإيمان بالتفكير العلمى ، وإحترام المنطق ، وإستخدام التعليم كمادة وطريقة ، والقيم المرتبطة بالبيئة من حيث حمايتها ، والحفاظ عليها ، بحيث يودى ذلك إلى إعداد مواطنين قادرين على إيجاد حلول لتحسين مستوى حياتهم من خلال النمو الإقتصادى ودون تعرض البيئة للخطر ، مع الحفاظ على حق الأجيال المقبلة^(٣) .

٣/٢/٢ الشباب وقيم العمل : (٤)

إن سر إرتقاء الإنسان هو العمل والإنتاج ، فبالعمل لا يطور بيئته فحسب بل يطور أيضاً ذاته وقدراته الذهنية والجسمية والروحية والإجتماعية . وفى العمل يجد الإنسان نفسه ويحقق متعته ويشعر بقيمته وتقوى علاقاته بالآخرين ويشعر بالفخر والانتماء للجماعة ، وجميع شعوب العالم تفخر بإنجازاتها السابقة وبمجدها وتعمل على الإضافة إليها ببذل المزيد من الجهد والعمل البناء . ويحقق العمل المبدأ الصحى الأول فى العلاقات بين البشر ، مبدأ

(١) ضياء الدين زاهر ، القيم فى العملية التربوية ، سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢) عبد الرحمن أحمد ندا ، الدراسات العلمية فى مجال القيم بكليات التربية فى مصر ، دراسة تقويمية ، رسالة ماجستير ، كلية

تربية المنصورة ، جامعة المنصورة ٢٠٠٢ ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٣) محمد عبد الرازق إبراهيم ، القيم لدى شباب الجامعة فى مصر ، سبق ذكره ، ص ٥٤ .

(٤) انظر سمير نعيم ، قضايا إجتماعية ، سبق ذكره .

الأخذ والعطاء ، فالجيل الحالى يأخذ ثمار عمل الأجيال السابقة ليضيف إليها نتائج عمله ويعطيها للأجيال اللاحقة ، وكل فرد فى المجتمع يأخذ ويعطى عمله وعمل الآخرين (١) .
لكن إذا أصبحت فرصة العمل نادرة أو غير موجودة فيمكننا أن نتصور حال الشباب وقد إنتشرت بين صفوفه البطالة بكل إنعكاساتها النفسية والاجتماعية الفاتلة .

أما إذا إمتلئ المجتمع بأنماط الرأسمالية الطفيلية التى تعتمد على الكسب السريع من المضاربة والإحتكار والسمسرة وإستغلال النفوذ والإنفاق المستفز فإننا نكون قد ضربنا قيمة العمل لدى الشباب فى مقتل . ونكون قد ساعدنا على تضخم الفجوة الواسعة بين الإمكانيات المادية ودخول الأفراد من جهة وبين مستويات الطموح الإستهلاكي العالية من جهة أخرى . مما يولد لدى الشباب طاقة مدمرة وعدم إلتناء لنفسه ولأسرته ولوطنه .

أما إذا أراد الشاب شراء شقة صغيرة يتزوج بها ، فإنه يكون كمن يجرى وراء المستحيل ، فالمساكن وصلت أسعارها إلى أرقام فلكية لا يستطيع الكثيرون دفعها مهما كانت مدخراتهم التى حققوها بطرق مشروعة . وهكذا يجد الشباب نفسه فى طريق مسدود لا مهرب منه إلا بإتباع أحد طريقتين ، إما ممارسة نشاط ما يدر عائداً سريعاً ومجزيماً وإما الهجرة إلى الخارج وبخاصة إلى الدول العربية ، والعودة بالمال المطلوب وكلا الطريقتين ملئ بالمخاطر ، فالنشاط الإنتاجى المشروع لا يمكن أن يدر عائداً يكفى للحصول على مسكن ولهذا فلا بد من ممارسة أنشطة طفيلية (السمسرة أو المضاربة مثلاً) أو ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والإختلاس) ، أو ممارسة أنشطة غير مرغوبة (ترك مجال التخصص والعمل فى الفنادق وشركات الإنفتاح ٠٠٠ الخ) وكل هذه الأنشطة غير متاحة لجميع الناس . كما أن الهجرة غير متاحة للجميع من جهة ، وفى حال حدوثها فإن على المهاجر أن يتحمل مشاق عديدة من جهة ثانية ، علاوة على أن مدخراته قد لا تكفى للحصول على المسكن لإرتفاع قيمته بإستمرار من جهة ثالثة . ونتيجة ذلك كله فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً وإستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حق مشروعته ، ويمكن لأى شخص يسافر للخارج ويلاحظ الأعمال التى يشتغل فيها الشباب أن يدرك لأول وهلة كيف أن خريج الهندسة والزراعة والتجارة ٠٠٠ الخ ٠٠ يعمل جرسوناً فى مقهى أو فى فندق ، ليس لأنه لا يجد وظيفة مناسبة فى مصر ، ولكن لأن هذه الوظيفة لا تدر عليه ما يكفى لحل أزماته الإقتصادية والمعيشية فى وطنه ومما لاشك فيه أن عدم إمكانية الحصول على مسكن ملائم تنعكس على نفسية المواطن وعلى إتجاهاته نحو عمله ونحو وطنه

(٣) سمير نعيم ، قضايا اجتماعية ، سبق ذكره ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

فالذين يعانون من أزمة الإسكان لا يمكن أن نتوقع منهم تبني قيماً إيجابياً نحو العمل ولا إسهاماً في التنمية (١) .

٤/٢/٢ الشباب العاطل وأزمة القيم :

مع تزايد حجم البطالة خلال السنوات العشر الماضية تزايدت حدة العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بها بالضرورة إرتباطاً عضوياً بل وظهرت أنماط منها لم تكن مألوفة بالمجتمع المصري ، وأوضح مثال على ذلك جرائم السرقة بالإكراه أو باستخدام الأسلحة التي أخذت تقع في المواصلات والطرق العامة وجرائم الإغتصاب ، وجرائم العنف ضد الأشخاص مثل قتل أو إيذاء الزوجات والأزواج بل والآباء والأبناء ، وذلك بالطبع مع إزدياد حدة الجرائم التقليدية مثل السرقات بأنواعها والنصب والتزوير والإحتيال . . . الخ .

وتزامن مع تزايد حجم البطالة أيضاً تزايد حدة مشكلة إدمان المخدرات والإتجار فيها وقد أوردت بعض الدراسات تقديرات لأعداد المدمنين تصل إلى مليوني مدمن ، ليسوا جميعاً من العاطلين عن العمل بالضرورة ، ولكن نسبة كبيرة منهم تنتمي إلى هذه الفئة ، ولا يمكننا بالطبع الفصل بين مشكلة الجريمة ومشكلة الإدمان وغيرها من المشكلات المرتبطة بمشكلة البطالة (٢) .

والإرتباط بين مشكلة البطالة وهذه المشكلات واضح ومنطقي فالإنسان العاطل عن العمل لا يستطيع أن يفي باحتياجاته الأساسية للبقاء على قيد الحياة هو وأسرته ، ليس هذا فحسب ولكنه يفقد أيضاً أهم مقومات الشخصية وهو الشعور بالقيمة والأهمية فضلاً عن مشاعر الإحباط الشديد الذي نتملكه . ومن المعروف علمياً أن الإحباط يؤدي بالضرورة إلى العدوان واليأس ، وهذا العدوان إما أن يوجه إلى الذات أو إلى الغير ، فإذا وجه إلى الذات فإنه يفصح عن نفسه في أنماط مختلفة من السلوك الإنتحاري أو شبه الإنتحاري (إدمان المخدرات نوع من الإنتحار غير المباشر) .

وإذا ما وجه إلى الخارج أو الغير فإنه يفصح عن نفسه في جرائم العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات إما في شكل جرائم مباشرة تحقق فائدة عادية لمرتكبها (كالسرقة) أو تشبع حاجة له (مثل الإغتصاب) أو تمثل تنفيساً عن مشاعر الإحباط لديه مثل الإعتداء أو العنف ضد الآخرين لأنفه الأسباب كما يتمثل في الشجار وإلحاق الأذى بالأشخاص حتى أقرب الناس للفرد .

(١) سمير نعيم ، قضايا إجتماعية ، سبق ذكره ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) سمير نعيم ، قضايا إجتماعية ، سبق ذكره ، ص ١٧١ .

إن البطالة مدمرة للشخصية الإنسانية بشكل خطير خاصة في مجتمع لا يسوده نظام التأمينات الإجتماعية ضد البطالة أو الرعاية الإجتماعية للعاطلين عن العمل كما هو الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة . ففضلاً عن فقدان العاطل عن العمل لشعوره بقيمته وأهميته وإحترامه لذاته وإحترام الآخرين له ، بما في ذلك اقرب الناس إليه كزوجته أو أبنائه أو والديه أو إخوته . . الخ ، فإنه يعاني أيضاً من إنعدام القدرة على إشباع احتياجاته الأساسية الأولية كالغذاء والكساء والسكن ، والتسول أو الصدقة ليس بالأمر الهين على كرامة الإنسان .

وإذا ما حمل العاطل عن العمل مسؤولية بطالته لنفسه فإنه يصاب بالأمراض النفسية كالإكتئاب أو الإدمان ، وإذا ما حملها للآخرين فإنه يتجه إلى العدوان عليهم وعلى ممتلكاتهم أو يلجأ إلى إشباع احتياجاته الأساسية بالعنف (كالإغتصاب والسرقة . . . الخ) (١)

إن البطالة من وجهة نظر العاطل عن العمل لظروف خارجة عن إرادته ، تمثل قمة فشل الجماعة التي ينتمى إليها ، وهي في هذه الحالة الدولة أو المجتمع أو النظام السياسي في خلق فرص عمل تشبع أهم احتياجاته الأساسية ، أى الحاجة إلى العمل والشعور بقيمة الذات والحاجات المادية كالمأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية . . الخ . ومن هنا ينشأ وتتدعم مشاعر الإغتراب وعدم الإنتماء لدى الإنسان العاطل فينفصل بالتدرج عن النظام القائم ثم يصبح معادياً له ، والأخطر من ذلك أنه يقع فريسة الإنتماء لجماعات معادية للنظام بل وللجميع تشبع له أو تقدم له على الأقل وهم إمكانية إشباع هذه الاحتياجات الأساسية ، وقد أتضح ذلك بشكل جلي من إزدياد إنتماء الشباب للجماعات الإرهابية والمسماه بالمتطرفة أو الدينية ، فقد دلت كل الشواهد على أن معظم أعضائها ، من غير القيادات من المحبطين إقتصادياً وإجتماعياً سواء بسبب البطالة أو الفقر المدقع أو نقص التعليم أو الإفتقار إلى مختلف الخدمات الأساسية .

فهذه الجماعات تقدم لأعضائها إشباعات إقتصادية وإجتماعية مختلفة عجز المجتمع عن تقديمها لهم بفضل ما تحصل عليه من تمويل من قوى أجنبية معادية أو من قوى محلية مناوئة للنظام الإجتماعي القائم .

إن إطعام العاطل عن العمل والفقير من هذه الجماعات يجعله أداة طيعة في يدها ، ويزيد من ولائه ويقوى من إنتمائه إليها كما توفر له من أهداف يسعى إلى تحقيقها ومن أدوار يقوم بها (كدور الأمير) ومن شعور بالأهمية وقيمة الذات ، بل وما توفره له حتى من إشباع جنسى ، عن طريق إباحة وتيسير الزواج المسمى بالشرعى بدون نفقات أو أعباء ، وتوفير المسكن . . . الخ .

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

لقد ثبت بالأدلة الواقعية كما أدركت الحكومة مؤخراً أن الغالبية العظمى من أعضاء الجماعات الإرهابية تأتي من الأحياء العشوائية المتدهورة ، ومن أكثر أماكن الجمهورية حرمان من فرص العمالة والخدمات المختلفة أى من مدن وقرى الوجه القبلى لذا بدأ تفكير الحكومة يتجه إلى الإهتمام بالأحياء العشوائية وبسكنها ، وبتوجيه قدر من الإستثمار إلى الوجه القبلى بالذات وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل .^(١)

٥/٢/٢ القيم والتنمية :

يرى سمير نعيم^(٢) انه من المتوقع مع إنتشار قيم البرجوازية الكومبرادورية فى المجتمع المصرى ، وتأثير هذه القيم على السلوك الفعلى لقطاعات عريضة من المجتمع فى كافة السلوك ستزداد حدة الأزمات التى يعانى منها الشعب ، وتزداد حدة التناقضات حتى نصل إلى درجة يصبح معها التحول إلى مرحلة الإشتراكية أمراً حتمياً ، ذلك أن قيم البرجوازية تعوق عملية التنمية التى هى السبيل الوحيد لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، فهى قيم تحث على :

- أ - الكسب السريع والسهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه .
- ب - الاستهلاك لا الإدخار والاستثمار .
- ج - الإهتمام باللحظة الراهنة على الإهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له .
- د - تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة ، واحتقار المنتجات الوطنية المحلية .
- هـ - الهروب من مواجهة الواقع والتصدى لتغييره (عن طريق الهجرة مثلاً) .
- و - الإهتمام بالمظهر وليس الجوهر .
- ز - إقتناء الأشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات ، فالإنسان يقدر حسب ما يفتنى وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية .
- ح - الأخذ لا العطاء .
- ط - اللامبالاه والسلبية وليس القدرة على إبتكار الحلول والإبداع .
- ى - الحقد الطبقي (حقد الأغنياء على الفقراء الذين يخشون منهم ومن ثرواتهم على إستغلالهم لنيل حقوقهم) وليس على المساواة والمحبة والإخاء .
- ك - تحث على الفساد الخلقى بجميع صوره ، فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق ، والخداع ، والنصب ، والتزوير ، والرشوة ، والبيغاء .. الخ) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) سمير نعيم ، التغيرات البنيوية فى المجتمع المصرى وانعكاساتها على إنساق القيم فى النصف الثانى من القرن العشرين ، سبق ذكره ص ٤٤٣ .

- ل - اللاعقلانية وليس العقلانية .
 - م - إستباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة .
 - ن - إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية .
- ونحن نرى أن إنتشار هذه القيم فى المجتمع وما تترجم إليه من سلوك فعلى يضر بمصالح جماهير الشعب ، ويؤدى إلى تدهور اقتصادى وإجتماعى وثقافى يؤدى - بالضرورة وعلى المدى البعيد - إلى تدعيم القيم الإيجابية التى توجد لدى الطبقات الكادحة ولدى المتقنين الوطنيين وإكسابها القوة لتحريك الجماهير .
- فقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس يتبنوها فى بداية الأمر ويدافعون عنها ، ولكن الخبرة العملية بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون خطورتها ، خاصة وأنهم يكتشفون أنها ليست قيمهم فعلا ، وأن تبنيها لا يمكن أن يحقق لهم الأحلام الزائفة التى روج لها ، أى أن كل الناس يمكن أن ينخدعوا بها لبعض الوقت ، أو قد يخدع بها بعض الناس طول الوقت ، ولكن من المستحيل أن يخدع بها كل الناس طول الوقت .

٣/٢ القيم السائدة فى الريف :

مما لاشك فيه أن ثورة يوليو أحدثت تغييرات جذرية فى هياكل العملية الإنتاجية فى وهياكل البنية الاقتصادية فى مصر ، على نحو يسمح بإفتراس إنعكاسات هذا وتأثيره على النظام القيمي السائد ، فالإصلاح الزراعى - كواحد من إنجازات ثورة يوليو المبكرة - إستهدف الأساس الاقتصادى للسلطة السياسية لكبار الملاك الزراعيين والتحرير لقطاعات واسعة من الفلاحين .

وقد أحدث ذلك أثرا واضحا على بناء وطبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى - ككل - أثر على بعض الرؤى الفردية والمجتمعية والمستقبلية لصغار الفلاحين ، وقلل من إتجاهاتهم السلبية ، بيد أن هذه الآثار كلها كانت محصلة لعوامل أخرى ، بالإضافة الى قوانين الإصلاح الزراعى - لعل من بينها مناخ المد الجماهيرى تجاه الزعامة السياسية الجديدة ، ودور المواصلات ، والاتصال ، والإعلام ، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، كما لعبت المجانية الكاملة للتعليم على مستوياتها المختلفة - دورا بالغا فى إقبال مئات الآلاف من أبناء الفلاحين الفقراء على التعليم بكل ما يحدثه هذا من حراك إجتماعى (١) .

فبالنسبة لقيمة الإنجاب :

أدت الظروف المعيشية للشعب المصرى خلال تاريخه الطويل الى أن يتبنى قيما مجندة لكثرة الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور (٢) . ويرجع ذلك فى هذا الوقت إلى الإرتفاع الرهيب فى نسبة الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال نتيجة لسوء التغذية والمجاعات والأوبئة ونقص الرعاية الصحية ، وقد شهدت مصر خلال عصر المماليك سلسلة متوالية من الأوبئة ، تجلت آثارها السلبية فى ذلك التدهور الواضح والمضطرد فى أعداد السكان ، وخاصة فى القرى ، مما أدى الى هروب كثير من الفلاحين الى المدن بحثا عن وسائل المعيشة (٣) .

ومن أسباب تدعيم القيم الإنجابية لدى المصريين هدم أمنهم على مستقبلهم لهذا فإن الأبناء يمثلون بالنسبة للأسرة "التأمين" بالنسبة للمستقبل ، كذلك فإن حاجة الأسرة الى مزيد من الأيدي العاملة المساعدة فى العمل الزراعى ولمواجهة الأخطار الطبيعية والاجتماعية تدعم قيم الإنجاب .

(١) على فهمى (محرر) مجلة القاهرة ، سبق ذكره ، ص ٣٤
(٢) سمير نعيم ، أنساق القيم الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص ١٣٠
(٣) سمير نعيم ، أنساق القيم الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص ١٣٢

وبالنسبة لقيمة العمل :

فقد تبلورت قيم سلبية نحو العمل الإجبارى أو السخرة ، فلم يكن العمل يرتبط بالاستقرار أو العائد المالى ، بل كان نشاطا مغتربا عنه ويصبح أحيانا نتاجا مدمرا للعمل ، بينما تبلورت قيم إيجابية نحو العمل الاختيارى حين تسمح الظروف الاقتصادية بالاستفادة من نتائج عمل الأفراد ، أما بالنسبة للسلوك الاستهلاكى فقد وجد نفس التناقض فى القيم (١)

وبالنسبة لقيم العلاقات الأسرية : فإن الظروف المعيشية الفعلية للشعب المصرى قد نجمت عنها قيم إيجابية نحو المرأة ونحو العلاقة بينها وبين الرجل فى التعاون فى العمل والمشاركة فى تحمل المسؤولية خاصة بين الطبقات الفقيرة . وفى الريف مازالت تلك القيم حتى الآن .

وبالنسبة لقيم العلاقة بالسلطة وبأهل المدينة عامة : فإن الفلاح المصرى تكونت اتجاهاته نحوهم بمزيج من الكراهية والخوف والتشتت ، ويرى "قدرى حنفى" أن الفلاح المصرى يتعامل مع أهل البندر طوال تاريخه الذى إمتد خمسة آلاف عام إلا من خلال الصراف ، والمأمور ، ومندوب الجهادية ، ووكيل النيابة ومن إليه من رجال السلطة الذين ساموا الفلاح سوء العذاب وليس غريبا والأمر كذلك أن تتكون قيم التشكك والخوف فى نوايا أهل البندر ، وأن يأخذ الفلاح حذره منهم بأساليبه وطرقه الخاصة.

بالنسبة لقيمة إحترام السلطة الأبوية : يسيطر نمط السلطة الأبوية داخل الأسرة ، وإحترام هذه السلطة أن يكون رب الأسرة هو صاحب رأى القوى والحاسم ، له الرأى فى كل ما يعنصر الأسرة من مواقف مثل زواج الابن وزواج البنت ، وشراء الأرض الزراعية أو بيعها ، وبناء دور جديد أو إضافة حجرات جديدة ، وشراء الحيوانات اللازمة للعمل وللبيت ، وتعليم الأولاد والبنات أو إيقاف تعليمهم والتصرف فى ميزانية المنزل . . خلاصة القول رب الأسرة هو صاحب القول الفاصل ، والجميع يحترم ذلك ويؤيده .

بالنسبة لقيمة التعليم : يعتبر المتعلم فى الريف المصرى ذو قيمة مرجعية ، فهم يدركون أن للتعليم دوره الهام فى مساندة عملية النمو والتغير الاجتماعى حيث يعمل على فتح آفاق

(٤) قدرى حنفى ، علم النفس ومشكلات مجتمعا ، دراسة غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٧٨ ، ص ٤١ .

جديدة أمام الناس وعلى تنمية مداركهم الفكرية ، والمتعلم قادر على تغيير القيم السلبية ، السائدة فى المجتمع المحيط .

والمتعلم من وجهة نظر أهل الريف يستطيع الإنخراط فى مواقف الحياة بحيث يكون قادر على إكتساب القيم الإيجابية والاتجاهات والعادات ذات الأثر الإيجابى البناء كالتعاون والتساند الاجتماعى ولاننسى أيضا أن هناك علاقة بين درجة التعلم والإنجاب ، إذا كلما انخفض مستوى التعليم زاد الاتجاه الى إنجاب الأبناء بكثرة .

بالنسبة لقيمة التملك: مهما كانت درجة تعليم الفرد فى الريف ، ومهما كان مستواه الاجتماعى ، فإن قيمة تملك الأرض الزراعية على وجه الخصوص تتربع على قمة الهرم القيمى ، وينطبق هذا المفهوم أيضا على النساء .

٤/٢ القيم السائدة فى العشوائيات :

تؤكد بعض الدراسات أن مشكلات المجتمع المصرى ترجع فى الأصل إلى مشكلة التزايد السكانى وتفاقم النمو البشرى الذى يلتهم القاعدة الإقتصادية ويؤدى إلى التخلف فى كافة ميادين الحياة ، فمعدل الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر يعادل أربعة أضعاف معدل الزيادة الطبيعية فى البلدان المتقدمة (١) . ولذلك فمن وجهة نظر بعض الباحثين فإن تفاقم النمو السكانى ، وضعف فرص التعليم ، وكذا عدم القدرة على توظيف الطبقات الفقيرة ، وإرتفاع درجات الحرمان البشرى ، وتدهور أحوال المجتمع المصرى تؤدى بالضرورة إلى تزايد حدة المشكلات الاجتماعية وشيوع سلوكيات غير مضمونة العواقب ، فتنتشر الجرائم وتحل الفوضى الأخلاقية وتمارس أفعالاً خارجة عن القانون والعرف ، وغير ملتزمة ، وتسود ثقافة يمكن أن نطلق عليها ثقافة " الزحام " أو " ثقافة الضغوط " (٢) .

وتتوافر هذه الملامح فى المناطق التى نطلق عليها اسم المناطق العشوائية ، فهذه الأوضاع المتدنية فى هذه المناطق ترتبط بمجموعة من القيم الخاصة بسكانها . وسواء كانت هذه القيم إيجابية أو سلبية فلا بد من دراسة ميدانية تحدد ملامح قيم هذه التجمعات العشوائية ومظاهرها وأسبابها .

وتتسم المناطق العشوائية بوجود نسبة كبيرة من السكان من ذوى الدخل المنخفض ، وبالمستوى الرديء لغالبية المساكن وضيق الشوارع وتعرجها ، نتيجة للتقسيم العشوائى الذى يستهدف تحقيق أكبر ربح عن طريق بيع أكبر مساحة ممكنة دون مراعاة لنسب الشوارع ، مما يصعب معها وجود مواصلات داخلية ، وإفتقار نسبة كبيرة من المساكن إلى المرافق العامة ، وإرتفاع الكثافة السكانية ، هذا بالإضافة على سوء الحالة الصحية والتعليمية ، وتتداخل فى هذه المناطق الأنشطة التجارية الصناعية مثل المحلات التجارية والورش الحرفية ، مع المناطق السكنية (٣) .

لكن هذا لا يعنى أن تلك القيم تنفصل عن قيم المجتمع الأكبر ، بل هم جزء من كل . فليس المقصود هنا بالقيم الاجتماعية الخاصة بهم هو الإنغلاق على نسق قيمى معين ومختلف تماماً عن النسق العام للقيم فى المجتمع المصرى ، ولكن المقصود بها هو أن هناك قيماً معينة

(١) أنظر جيهان رشتى ، الثقافة الإعلامية العربية مشاكل ومقترحات ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، ١٩٩٨ .

(٢) مجدى حجازى - تحول القيم وتبدلها لدى الشباب المصرى ، سبق ذكره ، ص ٤٧٠ .

(٣) ميشيل فواد جورجى ، التجمعات العشوائية بالقاهرة ، ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته ، جمعية المهندسين ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٣ ص ٢٦ .

- قد تكون إقتصادية أو أسرية أو سياسية أو تعليمية - تبرز دون الأخرى وقيما بذاتها تحتل مكانة أعلى ويتم التأكيد عليها إلى حد بعيد وبشكل واضح دون غيرها^(١))
إن خصائص وسمات المنطقة العشوائية قد تكون ذات تأثير على وجود أو تغير أهمية بعض القيم . فالإرتقاء بالمناطق العشوائية لن يتم بمجرد إكتمال المرافق ، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية لسكان هذه المناطق . خاصة عندما يركز هذا التطوير على الإرتقاء والنهضة بنوعية الحياة ، وخاصة الجانب الإجتماعى الثقافى لهذه الحياة . إن أهمية الدور الذى يلعبه نسق القيم داخل هذا المجتمع ، أن هناك تأثيرات متبادلة بين برامج التنمية ومشروعاتها ، والقيم والاتجاهات السائدة فى المجتمع . ورغم أن للقيم الإجتماعية دوراً فعالاً ونشطاً .

بالنسبة للقيم الأسرية :

جاءت قيمة الإنجاب واضحة حيث أنت أعلى نسب الإنجاب أكثر من خمسة أبناء ، ولم يتفق الإتجاه نحو العدد الأمثل لإنجاب الأبناء ، مع السلوك الفعلى حيث فاق العدد الفعلى للأبناء العدد الأمثل الذى يراه المبحوث لإنجاب الأبناء .

وبالنسبة لمفهوم الفرد : فقد تجسدت قيمة الإنجاب فى المقام الأول لمفهوم الفرد ، ثم النظر للأبناء على أنهم رزق لا يمكن منعه ، ثم كون الأبناء يمثلون قيمة إقتصادية بعملهم . وقد تفوقت قيمة إنجاب الذكور وذلك لمساعدة الإبن الذكر فى مسئولية الأسرة ، والحفاظ على لقب العائلة ، وإعانة الأسرة على النفقات المالية . فى حين تمثلت قيمة إنجاب الإناث فى بر الإبن بأسرتها وحرصها على العلاقات العائلية وأنها لا تصدر عنها أية خلافات أو مشاكل فى مرحلة الدراسة المليئة بالمشكلات والحوادث ، مثلما يصدر من الأبناء الذكور .

أما قيمة المساواة بين الأبناء من الجنسين بالنسبة للتعليم فقد جاءت مرحلة التعليم الجامعى ثم الثانوى فى المرتبة الأولى لتفضيل تعليم الأبناء . كما جاء التأكيد والإهتمام بتعليم الأنثى بنسبة أعلى وذلك بنسبة ٤٤% مقابل ٢٥,٣% للذكور ، وذلك فى حين تعذر الأمر بضيق الإمكانيات . وقد جاء الإهتمام بتعليم الأنثى لكون التعليم يفتح أمامها فرصاً للعمل ، حيث لم تتمكن الفتاه - كما يرى المبحوثون - التى لم تحصل على قسط من التعليم أن تعمل بالورش أو فى البيع بالتجوال مثلما يتمكن من ذلك الأبن الذكر .

أما عن قيمة المساواة بين الجنسين فى العمل فقد شاعت بشكل متوسط ، حيث أكد عليها ما يزيد قليلاً عن النصف ٥٨,٧% ، وهم من أيدوا عمل الأنثى والمساواة بينها وبين الذكور فى البحث

(١) نجلاء فرغلى عبدالعال ، القيم الاجتماعية لدى سكان المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠

عن عمل . ولكن إختلفت قيم عمل المرأة باختلاف النوع . حيث أيدته المبحوثات من الإناث بنسبة أعلى من الذكور فى حين لم يختلف التأكيد على قيمة المساواة بين الجنسين فى العمل باختلاف السن . أو باختلاف الجذور الريفية أو الحضرية . بينما إختلفت قيمه عمل المرأة باختلاف الحالة التعليمية للمبحوثين . حيث مالت المستويات التعليمية الأدنى (أمى ، يقرأ ويكتب ، ابتدائي) لربط قيمة العمل بالعائد المادى لهذا العمل . أما المستويات التعليمية الأعلى (فوق المتوسط ، جامعى) فقد تمثلت قيمة عمل المرأة لديهم فى إكتساب المرأة خبرة بالحياة العامة من خلال العمل ، وفى كون العمل سن حقوق المرأة الذى لا جدال فيها .

بالنسبة لقيمة الخصوصية بين الزوجين والأبناء ، فقد كانت هناك أساليب للتكيف مع وضع السكن حتى لو كان غرفة واحدة ، وأهم هذه الأساليب تقسيم الحجرة بحائل من القماش (ستارة) للفصل بين أماكن نوم الزوجين والأبناء .

أما بالنسبة للفصل بين الأخوة من الجنسين ، فقد كان هناك ضعف فى التأكيد على هذه القيمة . تأثرت قيمة الجيرة على نطاق متوسط ، بالحوادث والمشكلات المنتشرة بالمنطقة حيث أثرت هذه المشكلات وانتشارها على أهمية الجيرة وقيمتها لدى أفراد العينة وعلى موقعهم من الشجارات والخلافات التى تنشأ بين جيرانهم ، فنصف العينة تقريباً هم من يتدخلون لفض النزاعات بين جيرانهم سواء تدخلوا أثناء المشاجرة ، أو تدخلوا للصلح بعد إنتهاء المشاجرة ، وقد أثر إحساس المبحوث بالإقامة الآمنة فى منطقة الدراسة على موقفه من النزاعات التى تحدث بين جيرانه وفى سلوكه الواقعى بشكل عام حيال الجيرة . لكن لم يتأثر اللجوء إلى الجار لفض الخلافات الأسرية لدى المبحوث بمدى شعوره ورؤيته بمحل سكنه بأن الإقامة غير آمنة .

بالنسبة للقيم الاقتصادية : كان هناك تأكيد على قيمة العمل ، غير أن هذا التأكيد جاء فى الجانب المادى من العمل ، أى ربط العمل بالعائد المادى منه ، فقيمة العمل ترجع فى المقام الأول إلى قيمة العائد المادى له أولاً ، أما قيمة التملك فقد كانت أكثر التفصيلات فى الرغبة فى إمتلاك منزل خاص لسكن الأسرة أولاً . وبعد ذلك إذا كان الأمر ممكناً فيكون إمتلاك قطعة أرض زراعية لا للقيمة المعنوية للأرض بل للقيمة المادية ، فإمتلاك الأرض هو نوع من أنواع الإستثمار .

وعن قيمة حب الإستثمار فقد تأكدت هذه القيمة لدى المبحوثين . ومن المنطقى أن يكون هناك تأكيد على هذه القيمة ، فمستويات الدخل المنخفضة ، وكذلك المستويات التعليمية المنخفضة بين الأفراد فى المنطقة العشوائية من ناحية ، وانتشار البطالة فى المجتمع المصرى بصفة عامة من ناحية أخرى ، جعل هؤلاء الأفراد لم يبق أمامهم إلا الإتجاه نحو إستثمار كل

ما يتبقى أو يتوفر لديهم لكي يخلقوا لأنفسهم فرصاً للعمل ، وكانت هناك فروق قوية بين الذكور والإناث فى هذه القيمة ، حيث مال الذكور إلى الإستثمار أكثر من الإناث بنسبة ٩٢,٢% من الذكور مقابل ٦٧,٤% من الإناث .

بالنسبة للقيم التعليمية : ظهرت قيم التعليم من خلال الرغبة فى تعليم الأبناء ، والتوجه نحو محو الأمية للأُميين من المبحوثين . وتجسدت قيمة الحرص على التعليم لديهم فى الإنتفاع بالمقدرة على القراءة وإجراء بعض العمليات الحسابية فى الحياة اليومية وكون التعليم يعمل على تعميق الفرد ويجعله أكثر إستيعاباً وإدراكاً لمجريات الأمور من حوله ، وبالتالي يصبح الفرد أكثر قدرة على التفكير المنظم الذى يمكنه من التعامل مع مشكلات الحياة .

أما قيمة التعليم كإستثمار إقتصادى فلم تظهر لدى أفراد العينة ، وذلك على إعتبار أن التعليم يخلق فرص عمل أفضل ، وبالتالي دخولاً أعلى ، لم يكن لها أى صدق بل أن إتقان حرفة أو الإنخراط فى مهنة يأتى فى المقام الأول قبل التعليم بالقياس للعائد المادى لكل منهما . أما عن قيمة التعليم كمحدد من محددات المكانة الإجتماعية للفرد فى المجتمع فقد جاء ترتيبه فى المقام الثانى بعد المال أو المقدرة المادية للفرد الذى يأتى فى المقام الأول قبل التعليم كمحدد للمكانة الإجتماعية .

بالنسبة للقيم البيئية : فيما يتعلق بقيمة النظافة كشفت الدراسة عن أن هذه القيمة غير موجودة ولا تمثل أية مكانة أو مرتبة لدى معظم أفراد العينة ، فعلى الرغم من أنهم يدركون تماماً المستوى الرديء للنظافة بالمنطقة ويسردون أسباب ذلك ، بل يقدمون مقترحات من شأنها الإرتقاء بنظافتها ، فإن كل هذا لم يصل إلى مستوى السلوك الواقعى بالرغم من أنه لا يوجد ما يحول بينهم وبين تحقق هذه القيمة على مستوى الفعل .

أيضاً لم يستشعر نصف عينة الدراسة التلوث السمعى (الضوضاء) الموجود بالمنطقة وأن ما يقرب من ثلثى عدد المبحوثين فقط يدركون تلوث الهواء وأسبابه التى من ضمنها عدم رصف الشوارع وإنتشار عوادم الورش ومسالك المعادن بالهواء .

الفصل الثالث

الوضع الراهن والمستقبلى للسكان فى مصر

مقدمة	١/٣
تطور عدد السكان	٢/٣
توزيع السكان وكثافتهم على	٣/٣
مستوى المحافظات	
نمو السكان	٤/٣
خصائص السكان	٥/٣

الوضع الراهن والمستقبلي للسكان فى مصر

سكان مصر

١/٣ مقدمة

لاشك أن هناك تبايناً فى التوجهات الفكرية حول المشكلة السكانية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد يبدو هذا التباين واضحاً من اختلاف توجهات كل منها فى معالجة هذه المشكلة، وهذه التوجهات آتت ثمارها فى الدول المتقدمة نتيجة إلمام هذه الدول بأبعاد المشكلة، ونجاحها فى ضبط النمو السكاني، والارتقاء بخصائصهم وأنماط حياتهم. وفى المقابل فما زالت المشكلة السكانية فى الدول النامية تهدد كل خطط التنمية، وتقضى على فرص أجيالنا القادمة فى حياة أفضل، وكذلك تنفيذ آليات حل المشكلة بكل جدية وانعكاسها على الإنسان والبيئة، ومن ثم فإن تبصير الدول المتقدمة بهذه المشكلة يكاد أن يكون يسيراً، لوفرة كافة وسائل المعرفة والاتصال، إلا أن الأمر يختلف فى الدول النامية، نتيجة لظهور كثير من المشاكل الحضرية الناتجة من سرعة التحضر، فضلاً عن عدم مواكبة باقى قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى المدن لمواكبة هذه الظاهرة مما أثر على جودة الحياة وحول كثير من المدن إلى قرى بمفهوم التلوث البيئى نتيجة قصور معظم الخدمات عن توفير حياة كريمة لسكان هذه المدن. ومن ثم يقتضى الأمر بذل جهوداً غير عادية عن طريق التعليم والتثقيف بأبعاد المشكلة السكانية، وتشابكاتها، باعتبارها تقف حجر عثرة أمام جهود التنمية، وما يترتب عليها من تدهور مستويات المعيشة واتساع دائرة الفقر .

وتعطى دراسة السكان فى مصر نموذجاً لكثير من الأقطار التى تحتاز مرحلة التنمية بكل مشكلاتها، ومع ذلك فهى تنمو بمعدلات سريعة، وبنسب تفوق معدلات التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن كثيراً من الدول النامية تمر بالمرحلة التى تمر بها مصر اقتصادياً وسكانياً، إلا أن حدة المشكلة السكانية فى مصر نابعة من عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، ونمو سكانها المتزايد وارتفاع نسبة الأمية بين السكان، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى، والانخفاض النسبى لحجم العمالة بقطاع الصناعة، وغلبة العمالة بقطاع الخدمات، ومجابهة الصناعة

(*) هذا الفصل قام بإعداده الدكتور / فريد عبدالعال

بمشكلات تحد من مشاركتها بفعالية فى تنوع موارد الثروة، إضافة إلى كون الهجرة لاتمثل اتجاها لدى المصريين حاليا مما أدى إلى محدودية فرص العمل بالخارج نظرا لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة فى معظم الدول المستقبلية للعمالة المصرية.

وبالرغم من أن مساحة الأراضى المصرية تزيد على مليون كيلو متر مربع، إلا أن مساحة المعمور لاتتعدى ٦,٥ من المساحة الاجمالية، ٣,٥ % من هذه المساحة يعيش عليها نحو ٩٨,٦% من جملة سكان مصر لعام ٢٠٠٧، والباقى ١,٤ يقطنون ٣% من المساحة المأهولة فى بقع متناثرة بالصجارى المصرية.

٣/٣ تطور عدد السكان

يوضح الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) تطور عدد السكان فى مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)، ومنه أن مصر تعاني من الزيادة المضطردة فى أعداد السكان، فقد زاد عددهم من نحو ١٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧ إلى نحو ٢٥,٩ مليون نسمة عام ١٩٦٠، ونحو ٥٩,٤ مليون نسمة عام ١٩٩٦، ونحو ٧٢,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، بمتوسط معدل نمو سنوى ٢,٣%- وهو معدل عالى جدا، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع المستوى الصحى للسكان وانخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة هو الذى أدى إلى هذا النمو السريع- وبفضل جهود الدولة فى تنظيم الأسرة فقد انخفض هذا المعدل من ٢,٤ % سنوياً خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٠) إلى نحو ٢,٠٤% خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦).

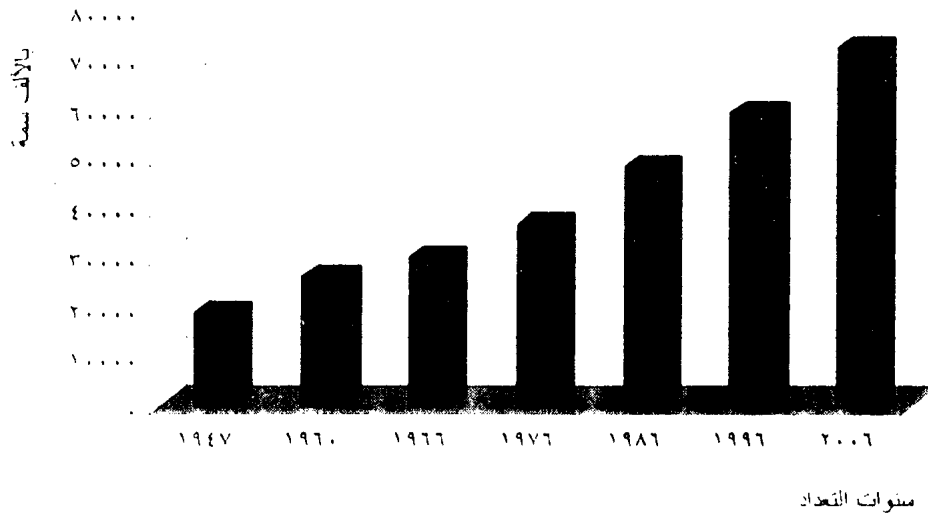
جدول رقم (١)

تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)

التعداد	عدد السكان بالآلاف	معدل النمو السنوى للسكان	نسبة الزيادة
١٩٤٧	١٨٩٦٧	..	..
١٩٦٠	٢٦.٨٥	2.37	٢٧,٣
١٩٦٦	٣٠.٧٦	2.18	١٣,٣
١٩٧٦	٣٦٦٢٦	1.99	١٧,٩
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	2.80	٢٤,١
١٩٩٦	٥٩٣١٣	2.08	١٨,٦
٢٠٠٦	٧٢٥٨٠	2.04	١٨,٣
نسبة الزيادة خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)			
		٢,٣	٢٨٢,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للفترة ١٩٤٧-٢٠٠٦

شكل رقم (٣) تطور عدد سكان مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)



كما يتبين من الجدول والشكل السابقين مايلي:

* أن عدد السكان قد تضاعف بمقدار ٣,٨٣ مرة خلال تسعة وخمسين عاماً من ١٩٤٧ - ٢٠٠٦ فزاد بمقدار ٥٣,٦ مليون، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٣ %.

* أن عدد السكان قد زاد بمقدار ٢٤,٣ مليون خلال ثلاثين سنة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم السكان الحالي (بمعدلات النمو الحالية) خلال ٣١ عاماً، ليصل عدد السكان في مصر إلى نحو ١٤٦,٩ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٧، ومن المتوقع أن تؤثر هذه الزيادة على مسار التنمية خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية المطلوب توفيرها للأعداد المتزايدة من السكان. كما أن هذه الزيادة ستؤثر بالتالي على حجم الاستثمار الموجه لإيجاد فرص عمل مما سيزيد من معدلات البطالة وبالتالي معدلات الفقر، وما ينعكس على القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع المصري، والتي سيرصدها هذا البحث بالتحليل في أجزائه المختلفة.

٣/٣ توزيع السكان وكثافتهم على مستوى المحافظات:

يشير شكل رقم (٢) الخاصة بتوزيع السكان في المحافظات المصرية إلى التوزيع غير المتساوى بشدة، حيث ينتشر السكان بشكل متناثر فى محافظات الحدود الخمسة (البحر الأحمر، مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء وجنوب سيناء).

كما يتبين من جدول (٢) أن مصر تعاني من سوء توزيع السكان بين محافظاتها، فنجد أن محافظة القاهرة تستأثر بنحو ١٠,٧% من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٦ ، يليها محافظة الجيزة ٨,٦% والشرقية ٧,٤% والدقهلية ٦,٩% ، بينما تعاني محافظات الحدود من ندرة سكانها بالرغم من اتساع مساحتها، حيث لا يزيد عدد سكانها عن ١,٨% ، يقطنون مساحة تتجاوز ٧٨% من مساحة مصر، بينما تظل المحافظات الأخرى تشتمل على تجمعات سكانية كثيفة، حيث يتركز نحو ١٧,٩% من جملة السكان بالمحافظات الحضرية، بينما يتركز نحو ٤٣,٠% من جملة السكان بمحافظات الوجه البحرى ونحو ٣٧,٣% فى الوجه القبلى .

وبدراسة الكثافة العامة للسكان في المحافظات المصرية، يمكن

تقسيمها على النحو التالي:

✱ مناطق تنخفض بها كثافة السكان العامة لأقل من ٥٠ نسمة فى الكيلومتر المربع وتضم: محافظات البحر الأحمر، مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء وأسوان.

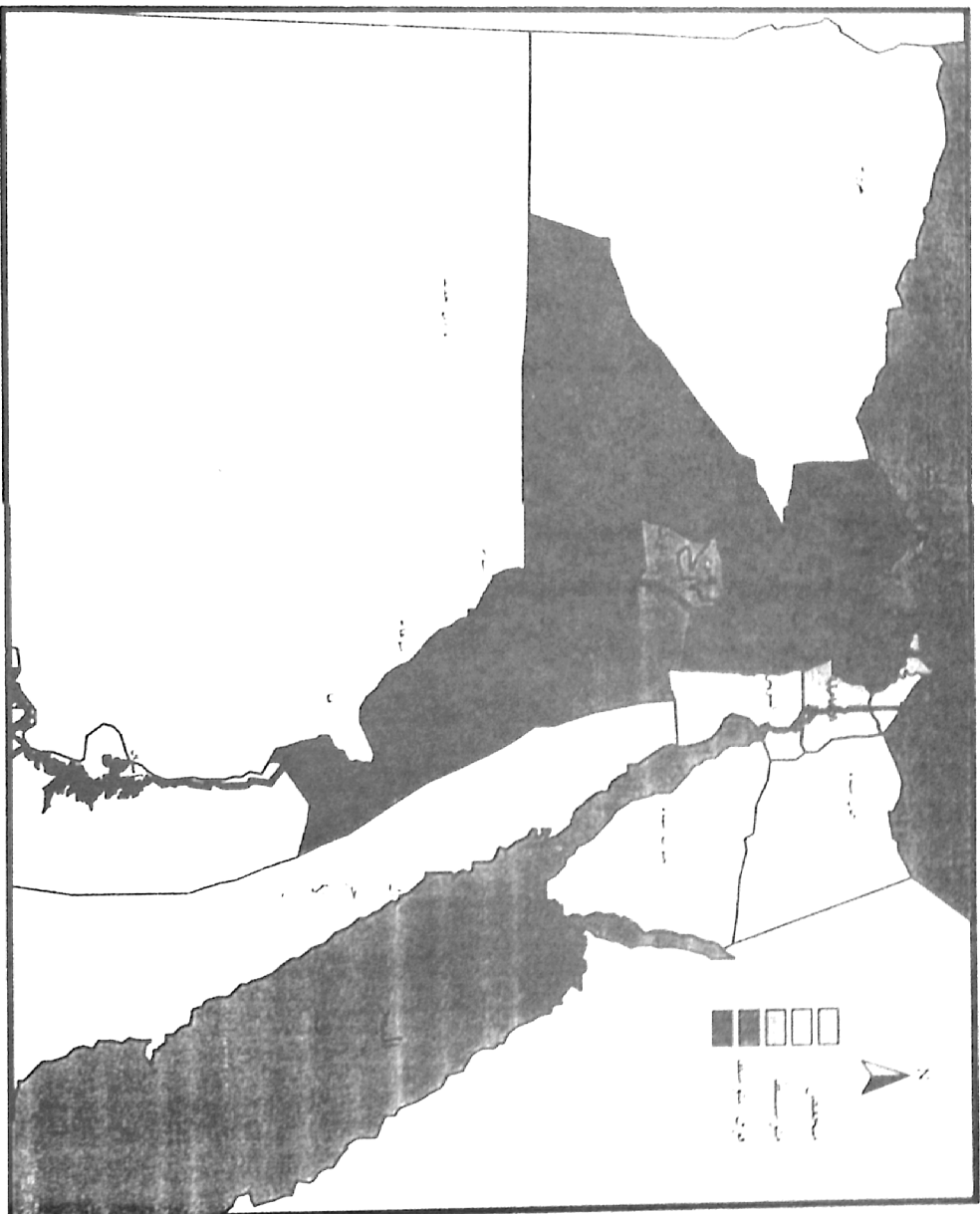
✱ مناطق تتراوح بها كثافة السكان العامة بين ٥١ إلى ٢٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع وتضم : محافظات السويس، المنيا، أسيوط، الاسماعيلية، الأقصر، وأسيوط، مع العلم بأن غالبية هذه المحافظات قد ضم إليها مساحة كبيرة من الظهير الصحراوى غير مأهولة بالسكان.

✱ مناطق تتراوح بها كثافة السكان العامة بين ٢٠١ إلى ١٠٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع وتضم : محافظات بنى سويف، قنا، سوهاج، الفيوم، بور سعيد، الجيزة، البحيرة، كفر الشيخ.

القليوبية، القاهرة، الغربية، الاسكندرية، الدقهلية، المنوفية، دمياط
والشرقية.

يتبين مما سبق أن التوزيع الجغرافى لسكان مصر يعد من أهم
مظاهر المشكلة السكانية، التى يجب مجابتهها من خلال إعادة النظر فى
التقسيم الإدارى لمحافظات مصر .

شكل رقم (٤) توزيع السكان في محافظات عام ٢٠٠٦



جدول رقم (٢)

توزيع السكان وكثافتهم في محافظات مصر عام ٢٠٠٦

المحافظات	ذكور	إناث	حملة	التوزيع النسبي للسكان	المساحة	كثافة السكان (نسمة/كم ^٢)
القاهرة	٣٩٤٨٩٧٧	٣٨٣٧٦٦٣	٧٧٨٦٦٤٠	١٠,٧	٣٠٨٥	٢٥٢٤,٠
الإسكندرية	٢٠٩٩٤٦٨	٢٠١٠٥٤٧	٤١١٠٠١٥	٥,٧	٢٣٠٠	١٧٨٧,٠
بورسعيد	٢٩٠١٦٣	٢٨٠٦٠٥	٥٧٠٧٦٨	٠,٨	١٣٥١	٤٢٢,٥
السويس	٢٥٩٩٢٥	٢٥١٠١٠	٥١٠٩٣٥	٠,٧	٩٠٠٢	٥٦,٨
دمياط	٥٥٨١٩٨	٥٣٣٤١٨	١٠٩٢٣١٦	١,٥	٩١٠	١٢٠٠,٣
الدقهلية	٢٥٣٢٥٠٠	٢٤٥٢٦٨٧	٤٩٨٥١٨٧	٦,٩	٣٧١٦	١٣٤١,٥
الشرقية	٢٧٣٧٩٢٤	٢٦٠٢١٣٤	٥٣٤٠٠٥٨	٧,٤	٤٩١١	١٠٨٧,٤
القليوبية	٢١٧٩٧٦٨	٢٠٥٧٢٣٥	٤٢٣٧٠٠٣	٥,٨	١١٢٤	٢٧٦٩,٦
كفر الشيخ	١٣٢٣٧٥٢	١٢٩٤٣٥٩	٢٦١٨١١١	٣,٦	٣٧٤٨	٦٩٨,٥
الغربية	٢٠٣٤٩٨٤	١٩٧٦٩٣٧	٤٠١١٩٢١	٥,٥	١٩٤٧	٢٠٦٠,٦
المنوفية	١٦٨٤١٥٩	١٥٨٦٢٤٥	٣٢٧٠٤٠٤	٤,٥	٢٤٩٩	١٣٠٨,٧
البحيرة	٢٤٢٨٩٦١	٢٣٠٨١٦٨	٤٧٣٧١٢٩	٦,٥	٩٨٢٦	٤٨٢,١
الإسماعيلية	٤٧٩١٦٥	٤٦٣٦٦٧	٩٤٢٨٣٢	١,٣	٥٠٦٧	١٨٦,١
الجيزة	٣٢٣٢٩٣٦	٣٠٣٩٦٣٥	٦٢٧٢٥٧١	٨,٦	١٣١٨٤	٤٧٥,٨
بني سويف	١١٦٥٤٤١	١١٢٥٠٨٦	٢٢٩٠٥٢٧	٣,٢	١٠٩٥٤	٢٠٩,١
الفيوم	١٢٩٩١١١	١٢١٣٦٨١	٢٥١٢٧٩٢	٣,٥	٦٠٦٨	٤١٤,١
المنيا	٢١٣٣٤٢١	٢٠٤٥٨٨٨	٤١٧٩٣٠٩	٥,٨	٣٢٢٧٩	١٢٩,٥
أسيوط	١٧٥٩٥٩١	١٦٨٢٠٠٦	٣٤٤١٥٩٧	٤,٧	٢٥٩٢٦	١٣٢,٧
سوهاج	١٨٩٥٦٣٣	١٨٥٠٧٤٤	٣٧٤٦٣٧٧	٥,٢	١١٠٢٦	٢٢٩,٩
قنا	١٥٠٨٢٥٢	١٤٩٣٢٤٢	٣٠٠١٤٩٤	٤,١	١٠٧٩٨	٢٧٨,٠
أسوان	٥٩٥٩١٣	٥٨٨٥١٩	١١٨٤٤٣٢	١,٦	٦٢٧٢٦	١٨,٩
الأقصر	٢٣١١٧٠	٢٢٠١٤٨	٤٥١٣١٨	٠,٦	٢٤١٠	١٨٧,٣
البحر الأحمر	١٧٥٤١٣	١١٢٨٢٠	٢٨٨٢٣٣	٠,٤	١١٩٠٩٦	٢,٤
الوادي الجديد	٩٥٧٠٥	٩١٥٥١	١٨٧٢٥٦	٠,٣	٤٤٠٠٩٠	٠,٤
مطروح	١٦٨٦٤٥	١٥٣٦٩٦	٣٢٢٣٤١	٠,٤	١٦٦٥٦٣	١,٩
شمال سيناء	١٧٦٥٧٢	١٦٣١٨٠	٣٣٩٧٥٢	٠,٥	٢٧٥٦٩	١٢,٣
جنوب سيناء	١٠٥١٨١	٤٤١٥٤	١٤٩٣٣٥	٠,٢	٣١٢٧١	٤,٨
الجملة	٣٧١٠١٦٢٨	٣٥٤٧٩٠٢٥	٧٢٥٨٠٦٥٣	١٠٠,٠	١٠٠٩٤٤١,٩	٧١,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان مصر (٢٠٠٦).

البيانات الخاصة بالمساحة: معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦.

٤/٣ نمو السكان:

ترجع الزيادة في عدد السكان إلي تأثير معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية، وإلي معدلات المواليد والوفيات (التي ينتج عنها معدلات الزيادة الطبيعية). ويعني معدل النمو السكاني أو الزيادة الطبيعية الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات أخذين في الاعتبار إغفال عنصر الهجرة.

١/٤/٣ تطور معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية

يشير الجدول (٣) والشكل رقم (٢) إلى انخفاض معدل المواليد من ٣٨,٦ إلى ٢٥,٥ لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، إلا أنه في السنوات الأخيرة كان المعدل ينخفض ببطء. وعلي الرغم من انخفاض معدل المواليد إلا أنه طبقاً للمؤشرات الدولية مازال مرتفعاً. بينما انخفض معدل الوفيات من ٩,٢ إلى ٦,٢ لكل ألف من السكان. ويلاحظ أن انخفاض الوفيات كان منتظماً. وأدى انخفاض الوفيات إلي دخول مصر مرحلة الانتقال الديموجرافي حيث أن معدلات المواليد مازالت مرتفعة.

جدول (٣)

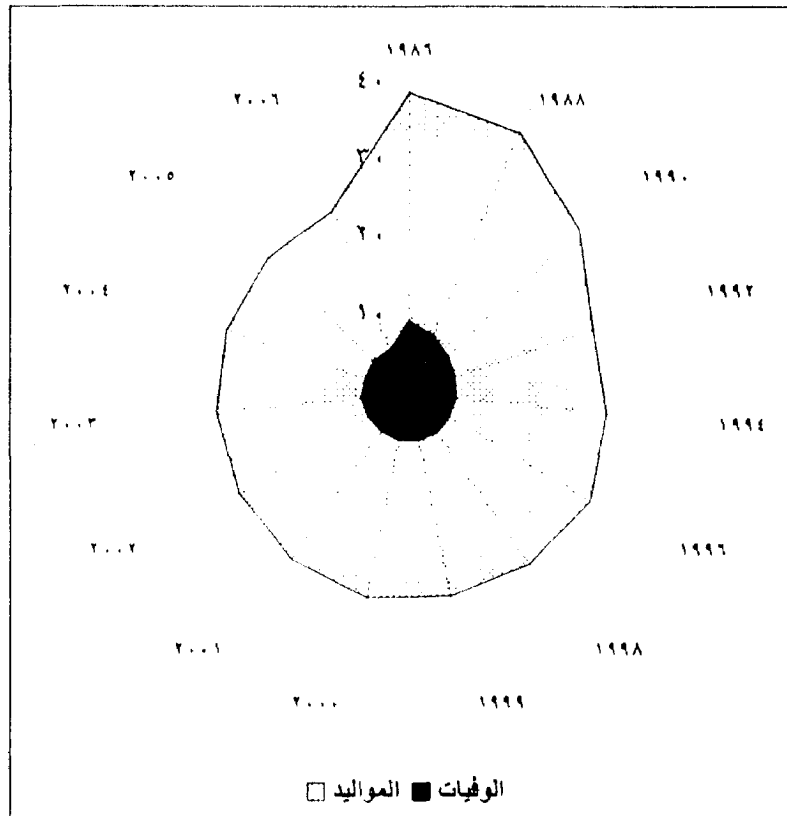
معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان
خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٣)

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
١٩٨٦	٣٨,٦	٩,٢	٢٩,٤
١٩٨٨	٣٦,٦	٨,١	٢٨,٥
١٩٩٠	٣٠,٩	٧,١	٢٣,٨
١٩٩٢	٢٦,٢	٦,٦	١٩,٦
١٩٩٤	٢٧	٦,٤	٢٠,٦
١٩٩٦	٢٨,٣	٦,٥	٢١,٨
١٩٩٨	٢٧,٥	٦,٥	٢١
١٩٩٩	٢٧	٦,٤	٢٠,٦
٢٠٠٠	٢٧,١	٦,٤	٢٠,٧
٢٠٠١	٢٦,٧	٦,٣	٢٠,٤
٢٠٠٢	٢٦,٥	٦,٢	٢٠,٣
٢٠٠٣	٢٦,١	٦,٤	١٩,٧
٢٠٠٤	٢٥,٨	٦,٣	١٩,٤
٢٠٠٥	٢٥,٧	٦,٣	١٩,٤
٢٠٠٦	٢٥,٥	٦,٢	١٩,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٥)

تطور معدلات المواليد والوفيات الخام لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)



٣,٦ طفل لكل سيدة خلال الفترة من

وبناء على انخفاض كل من معدلات المواليد والوفيات الخام فقد انخفضت الزيادة الطبيعية أيضا من ٢٩,٤ إلى ١٩,٣ في الألف. إلا أن الانخفاض كان بطيئا على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في مصر من ٥,٣ إلى الثمانينات حتى عام ٢٠٠٦^(١). وقد يرجع ذلك إلى أن معدل الخصوبة المرغوب فيه والذي كان ٣,٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٨٨ انخفض إلى ٢,٧ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٢ وظل ثابتا عند هذا الحد حتى عام ٢٠٠٠ ثم بدأ في الارتفاع الطفيف فوصل إلى ٢,٩ طفل لكل سيدة^{**}. وقد لوحظ أن هذه الزيادة كانت بين السيدات المتعلقات والمقيمات في المناطق الحضرية. وإذا استمر معدل الخصوبة المرغوب فيه عند معدله الحالي فهذا يعني عدم إمكانية خفض معدل الخصوبة الفعلي إلى أقل من ذلك وبالتالي لن تحقق السياسة السكانية هدفها في الوصول إلى معدل الإحلال هو ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧.

^(١) معهد التخطيط القومي والبرامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لـ مصر لعام ٢٠٠٦.

^{**} وزارة الصحة والسكان، مستقبل سكان مصر، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٣.

والسبيل الآخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف - أي الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي. وبذلك فإن السكان الذين ينمو عددهم بمعدل ٢,١% سيتضاعفون في غضون ٣٣ عاماً تقريباً.

من بيانات تطور عدد السكان ومعدلات النمو السنوية، يمكن الإشارة إلى أنه ليس هناك تناقض بين انخفاض معدل النمو السكاني والزيادة السنوية المرتفعة في أعداد السكان. فهذه الزيادة السريعة في أعداد السكان تأتي نتيجة لمعدلات الخصوبة العالية في الماضي. فمعدلات الخصوبة ومعدلات المواليد العالية في العشرين سنة الماضية تظهر آثارها حالياً في ارتفاع أعداد السكان بوجه عام وصغار السن بوجه خاص وهو ما يطلق عليه قوة الدفع الذاتية للسكان. فشكل السكان في الماضي أي معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والتركيب العمري والنوعي يحدد الزيادة أو النقص في هذه المعدلات بعد جيل أو أكثر.

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان فهناك اختلال التوزيع المكاني، حيث يتركز السكان في مناطق محددة، وخاصة في المناطق الحضرية فقد بلغت نسبة سكان الحضر ٤٢,٦% عام ٢٠٠٦ وذلك بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية - جدول رقم (٤)، فضلاً عن تحول كثير من القرى إلى مدن. وقد ارتفع معدل نمو سكان الحضر من ١,٧% خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٠) إلى نحو ٢,٣% خلال الفترتين (١٩٨٦ - ١٩٩٦)، وقد استقر هذا الارتفاع عند ١,٩% خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)، وبلغت نسبة سكان المدينة الأكبر وهي القاهرة ٢٥,٢% من إجمالي سكان الحضر. ومن الملاحظ أن النسبة قد انخفضت منذ عام ١٩٨٦، وذلك بسبب وجود جزء تابع لمحافظة الجيزة والقليوبية في إطار إقليم القاهرة الكبرى، والهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كانت موجهة لهاتين المحافظتين منذ عام ١٩٨٦.

جدول (٤)

تطور سكان الحضر والريف في مصر خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٠٦)

البيان	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
سكان الحضر (بالألف)	٥٨٨٠	٩٨٣٤	١٢٣٣١	١٦١٥٢	٢١٤٧٣	٢٥٦٢٣	٣٠٩٤٩
سكان الريف (بالألف)	١٣٠٨٧	١٦٢٥١	١٧٧٤٥	٢٠٤٧٤	٢٦٧٨١	٣٣٦٩٠	٤١٦٣١
جملة السكان (بالألف)	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٩٣١٣	٧٢٥٨٠
سكان الحضر % من جملة السكان	٣١,٠	٣٧,٧	٤١,٠	٤٤,١	٤٤,٥	٤٣,٢	٤٢,٦
سكان الريف % من جملة السكان	٦٩,٠	٦٢,٣	٥٩,٠	٥٥,٩	٥٥,٥	٥٦,٨	٥٧,٤
معدل النمو السنوي لسكان الحضر	٠.٠	٤.٠	٣.٨	٢.٧	٢.٩	١.٨	١.٩
معدل النمو السنوي لسكان الريف	٠.٠	١.٧	١.٥	١.٤	٢.٧	٢.٣	٢.١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٣-٢٠٠٦، مرجع سبق ذكره، ونتائج تعداد السكان ٢٠٠٦، ومعدلات النمو من حساب الباحث.

٥/٣ خصائص السكان:

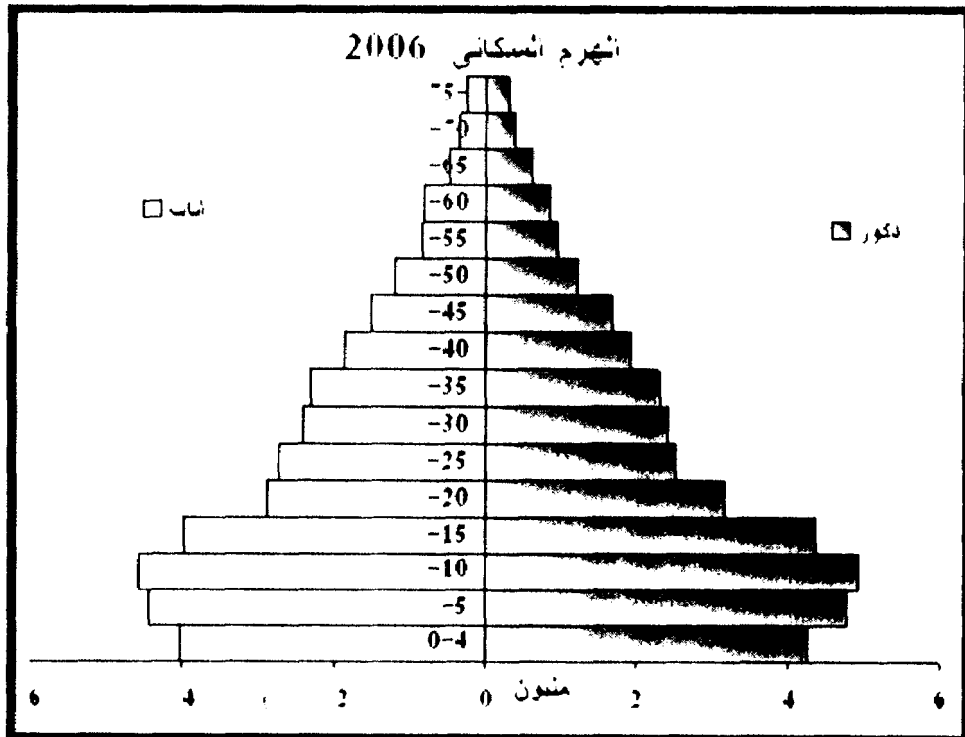
١/٥/٣ الهيكل العمري والنوعي للسكان:

تشير بيانات التعدادات (١٩٨٦، ١٩٩٦ و ٢٠٠٦) الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الهيكل النوعي للسكان لم يتغير خلال الفترة ما بين التعداديين ٥١,٢% للذكور و ٤٨,٨% للإناث.

أما الهيكل العمري فإنه يوضح مدى ارتفاع عبء الإعالة على البالغين من المصريين (١٥-٤٥ سنة)، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥)، والشكل رقم (٤)، حيث يشير إلى أن ٣١,٨% من السكان يقعون في فئة العمر أقل من ١٥ عاماً، وارتفاع أعداد سكان هذه الفئة يعني ضرورة مواجهة الاحتياجات الخاصة بهم والتي تتمثل في مزيد من خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وبالرغم من ضآلة من هم فوق ٦٥ سنة، إلا أن هذه النسبة تحتاج إلى الكثير من الخدمات. وتوفير الخدمات وحده غير كاف بل لابد من سهولة الوصول إليها والحصول عليها. كما أن ارتفاع نسبة السكان في الفئة التالية (من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة) من ٣٩,٣% إلى ٤٨,٢%، والفئة التي تليها إلى نحو ١٥,٩% يعني الحاجة إلى توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الأعداد الداخلة إلى سوق العمل.

شكل رقم (٦)

الهرم السكاني لمصر ٢٠٠٦



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جدول (٥)

التوزيع النسبى السكان حسب فئات السن فى محافظات مصر
خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)

السنوات			الفئات العمرية
٢٠٠٦	١٩٩٦	١٩٨٦	
٣١,٨	٣٧,٨	٤٠,٠	أقل من ١٥ سنة
٤٨,٢	٤٠,٨	٣٩,٣	من ١٥ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة
١٥,٩	١٨,٠	١٦,٨	٤٠ سنة إلى أقل من ٦٤ سنة
٤,١	٣,٤	٣,٣	٦٥ سنة فما فوق
-	-	٠,٦	غير محدد
١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) .

٢/٥/٣ الحالة التعليمية للسكان

تعد الحالة التعليمية من أهم مؤشرات مستوى المعيشة، ومقياسا للتطور الثقافى والاجتماعى للمجتمع، ولدراسة هذا المؤشر أهمية مباشرة فى تخطيط التعليم ومحو الأمية. وبدراسة توزيع سكان مصر حسب الحالة التعليمية، يتضح ارتفاع معدل القراءة والكتابة للسكان (١٥ +) على مستوى الجمهورية من ٢٥,٨% عام ١٩٦٠ إلى ٧٠,٧% عام ٢٠٠٦ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية وتوجه الجهود والموارد فى هذا المجال . وبدراسة الحالة التعليمية للسكان فى المحافظات المصرية عام ٢٠٠٧، كما يوضحها الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٥)، يتضح التالي:

- * أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة فى محافظات الصعيد (باستثناء الجيزة وأسوان والأقصر) بقيم تتراوح بين ٣٤,٥ - ٤١,٣ % ، كما ترتفع فى محافظات الدلتا (باستثناء الإسماعيلية)، بقيم تتراوح بين ٢٥,٧ - ٣٤,١ % ، وذلك بالرغم من الجهود الحثيثة التى تبذلها الدولة فى مواجهة هذه المشكلة، التى تقف حجرة عثرة أمام التنمية، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمية للإناث، حيث لازال وضع المرأة فى الصعيد مثقلا بالعادات والتقاليد، والرواسب الثقافية المحافظة -التي تحول أحيانا دون الالتزام والاهتمام بتعليم الاناث، وأيضاً ممارسة العمل بصورة فعالة - فمازالت عمليات التنوير والتحديث عاجزه عن اختراق مجتمع الصعيد بصورة فاعلة.
- * تنخفض معدلات الأمية بقيم تتراوح بين ١٦,٦ - ١٩,٣% فى المحافظات الحضرية، بالإضافة إلى محافظتى البحر الأحمر وجنوب سيناء.

جدول رقم (٦)

تطور الحالة التعليمية في محافظات مصر خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٦)

المحافظات	أمي			متعلم		
	١٩٦٠	١٩٩٦	٢٠٠٦	١٩٦٠	١٩٩٦	٢٠٠٦
القاهرة	51.1	27.1	١٨,٣	48.9	72.9	81.7
الاسكندرية	54.7	27.8	١٩,٣	45.3	72.2	80.7
بورسعيد	57.8	24.4	١٦,٦	42.2	75.6	83.4
السويس	61.7	28.1	١٧,٣	38.3	71.9	82.7
دمياط	68.7	38.1	٢٢,٤	31.3	61.9	77.6
الدقهلية	72.1	42.4	٢٧,٧	27.9	57.6	72.3
الشرقية	78.5	47.8	٣١,٨	21.5	52.2	68.2
القليوبية	75.2	40.4	٢٧,١	24.8	59.6	73
كفر الشيخ	84.7	54.2	٣٤,١	15.3	45.8	65.9
الغربية	74.7	40.4	٢٥,٧	25.3	59.6	74.3
المنوفية	75.8	42.4	٢٧,٣	24.2	57.6	72.8
البحيرة	81.2	53.9	٣٦,٣	18.8	46.1	63.7
الاسماعيلية	70.8	36.2	٢٢,٧	29.2	63.8	77.3
الجيزة	72.1	38.5	٢٦	27.9	61.5	74
بنى سويف	81.4	59.2	٤٠,٧	18.6	40.8	59.3
الفيوم	83.7	62.6	٤٠,٧	16.3	37.4	59.3
المنيا	81.9	61.2	٤١,٣	18.1	38.8	58.7
اسيوط	82.6	58.8	٣٨,٨	17.4	41.2	61.2
سوهاج	85.8	60.1	٣٨,٦	14.2	39.9	61.5
قنا	86.5	58	٣٤,٥	13.5	42	65.5
الأقصر	..	..	٢٧,٢	..	..	72.8
اسوان	80	39.1	٢٢,٧	20	60.9	77.4
البحر الأحمر	62.3	27.4	١١,٩	37.7	72.6	88.1
الوادى الجديد	79.7	29.9	١٨,٢	20.3	70.1	81.8
مطروح	87.7	51.6	٣٤,٦	12.3	48.4	65.4
شمال سيناء	60.1	40.9	٢٤,٥	39.9	59.1	75.6
جنوب سيناء	..	32.5	١١,٨	..	67.5	88.2
الجمهورية	74.2	44.5	29.3	25.8	55.5	70.7

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ١٩٩٨/٩٧

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان ٢٠٠٦، مصدر سيق ذكره.

* تنخفض معدلات الأمية لأدنى مستوى في محافظات البحر الأحمر، جنوب سيناء،

وبور سعيد بقيم تتراوح بين ١١,٨ - ١٦,٦%.

* تأتى محافظة جنوب سيناء فى مقدمة محافظات الجمهورية من حيث معدلات الإنجاز

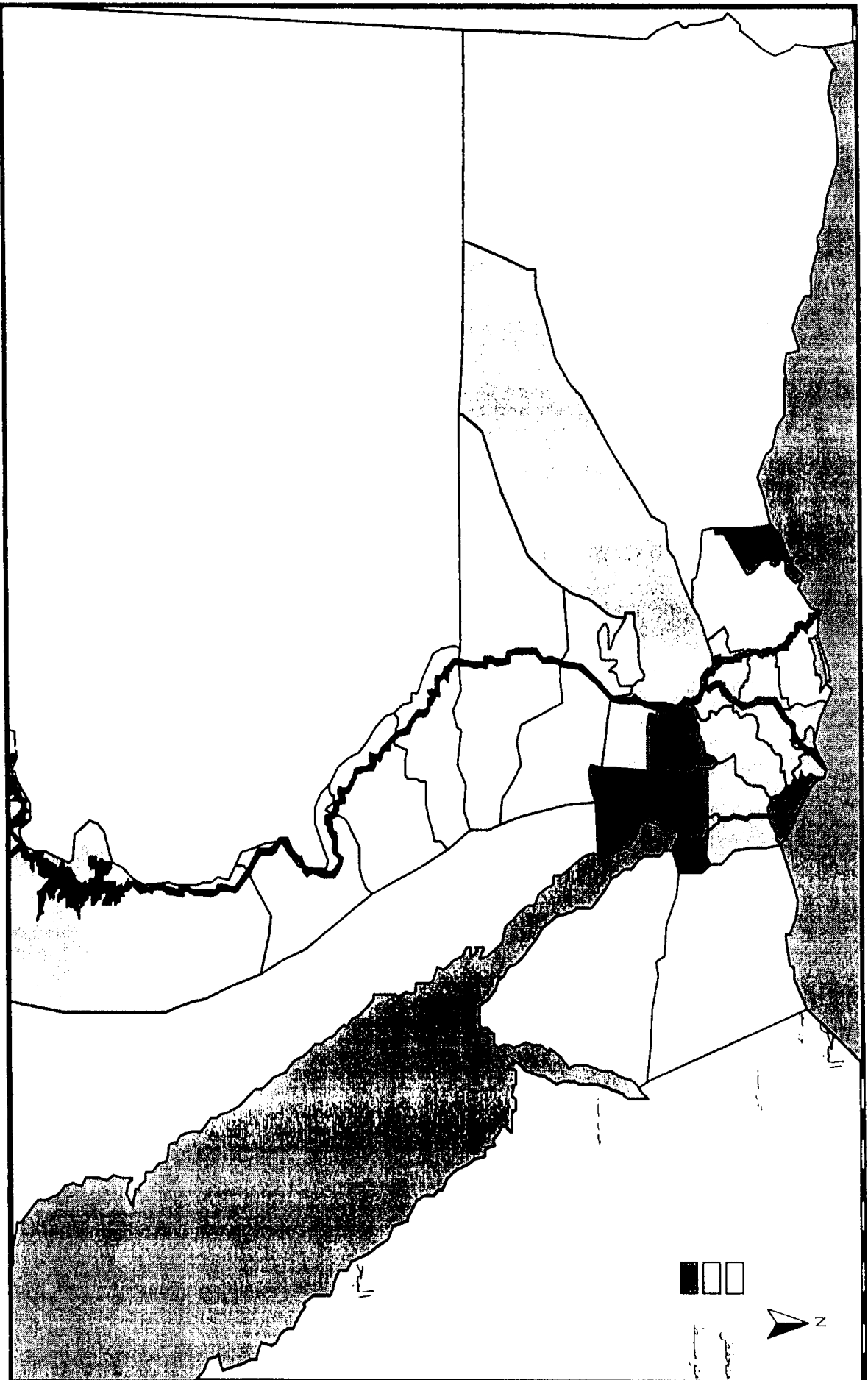
المحققة فى مجال محو الأمية، مما أدى إلى تناقص نصيبها النسبى من الأميين على

المستوى الإجمالى إلى نحو ١١,٨ %، وقد يرجع ذلك إلى للجهود المبذولة، وقلة عدد

السكان وأرتفاع مستوى الوعى العام نتيجة لارتفاع مستوى السياحة بتلك المناطق

والاحتكاك الدائم بالثقافات الأخرى.

شكل رقم (٧) نسبة المتعلمين في المحافظات المصرية عام ٢٠٠٦



٣/٥/٣ الحالة العملية للسكان:

تتفق معظم الدراسات على أن نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان تمثل أحد أهم تحديات التنمية، حيث ترصد العلاقة بين ارتفاع نسبة قوة العمل من إجمالي السكان وزيادة معدلات التنمية.

وتبلغ نسبة قوة العمل ٣٠,٢% من إجمالي سكان مصر عام ٢٠٠٦ - جدول رقم (٧)، وهذا يعنى الانخفاض النسبى لمساهمة السكان فى قوة العمل ويأتى هذا الانخفاض لأسباب عديدة منها:

○ ارتفاع نسبة السكان اقل من ١٥ سنة بالنسبة لإجمالي السكان لتصل إلى أكثر من الثلث

○ انخفاض نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى

○ غلبة العمالة النسائية على العمل بالقطاع الخاص غير الرسمي، أى أنها غير مسجلة فى الإحصائيات الرسمية

١/٣/٥/٣ قوة العمل:

بلغ المتوسط العام لقوة العمل (١٥+) ٢٨,٧% من إجمالي السكان، أما المتوسط العام للنسبة المئوية للإناث فى قوة العمل (١٥+) فهي لم تتجاوز ١٥,٤%. وتتفاوت النسبة المئوية لقوة العمل فى الأنشطة الثلاث الرئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات، ويستحوذ النشاط الأخير على النسبة الأكبر من العمالة (٤٥,٤%)، يليه القطاع الزراعي والصناعي بنسب ٣١,٥% و ٢٣,١% على التوالي. وتتغير هذه النسب طبقاً للمحافظات الحضرية أو الريفية. ترتفع نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان فى المحافظات الحضرية (٣٢,٢%)، خاصة بور سعيد (٣٤,٠%)، وتنخفض فى محافظات الوجه القبلي إلى ٢٨,٧%، وتبلغ أقل قيمة لها فى محافظة قنا (٢٤,٣%) وذلك لهجرة القوى العاملة إلى خارج هذه المحافظات بحثاً عن فرص عمل أفضل، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت خلال السنوات الأخيرة للإرتقاء بالخدمات فى قنا مما أسهم فى زيادة فرص الاستثمار، وزيادة فرص العمل، إلا أنها لا تزال غير كافية لمواجهة احتياجات المجتمع.

جدول (٧)

الحالة العلمية للسكان في المحافظات المصرية ٢٠٠٦

العاملون بالحكومة والقطاع العام % من إجمالى العمالة (+ ١٥)	المستخدمون بأجر % من قوة العمل (+ ١٥)	المشتغلون بالمهن العلمية والفنية % من قوة العمل (+ ١٥)	النسبة المئوية لقوة العمل (+ ١٥) فى :			النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل (+ ١٥)	معدل البطالة	قوة العمل (+ ١٥) كنسبة مئوية من إجمالى السكان	
			الخدمات	الصناعة	الزراعة				
١٨,٣	٣٧,٠	٢٧,٢	٧٨,٤	٢١,٤	٠,٢	20.1	١١,٠٢	٣٣,١	القاهرة
١٨,٣	٣٥,٤	١٧,٨	٧٧,١	٢٢,٨	٠,١	15.8	١٠,٢٢	٣١,١	الاسكندرية
٢٤,٨	٣٧,٠	٢٠,٢	٦٤,٩	١٦,٩	١٨,٢	21.7	١١,٠٢	٣٤	بورسعيد
٢٣,٤	٣٨,٨	١٦,٥	٧٣,٥	٢٥,٠	١,٤	19.3	١١,٧٨	٣٠,٦	السويس
١٣,٠	٣٤,٥	١٠,٧	٤٩,١	٢٤,٧	٢٦,٢	20.8	٧,٤٦	٣٣,١	دمياط
١٤,٦	٢٩,٣	١٠,٣	٥٧,٩	٨,٣	٣٣,٨	23.8	١٠,٠٣	٣٠,٨	الدقهلية
١٤,٣	٢٨,٨	١٤,٢	٥١,٤	١٠,١	٣٨,٥	26.1	١٠,٧٤	٢٩,٢	الشرقية
١٧,٠	٣٥,٠	١٤,٩	٦٣,٥	٢٢,٠	١٤,٥	19.8	٩,٢٢	٢٩,٥	القليوبية
١١,١	٢٢,٦	١٠,٧	٥١,١	٧,١	٤١,٨	17.3	٧,٠٣	٢٩,٨	كفر الشيخ
١٧,٤	٣١,٣	١١,٨	٥٣,٧	١٥,١	٣١,٢	29.6	١٠,٨	٣٠,٦	الغربية
١٧,٢	٣١,١	١٢,٤	٥٣,٢	١٠,٣	٣٦,٤	24.7	٧,٣	٣١,٧	المنوفية
١١,٥	٢٥,٢	٥,٦	٣٢,٤	٦,٨	٦٠,٧	37.4	٩,٣٣	٣٠,٥	البحيرة
١٨,٩	٣٥,٢	١٦,٦	٧١,٢	١٠,٥	١٨,٤	24.6	٧,٦٢	٣١,٧	الاسماعيلية
١٤,٠	٣٢,٥	١٦,٩	٧٠,٣	١٩,٥	١٠,٢	13.0	٩,٦٨	٣٠,٩	الجيزة
١٢,٦	٣٠,٨	٧,٣	٤٣,٤	٣,٧	٥٣,٠	31.8	٣,٦٨	٣٢,٩	بنى سويف
١٠,٣	٢٨,٤	٩,٤	٤٧,٣	٧,٢	٤٥,٥	11.2	٣,٤٢	٢٩,٦	الفيوم
١٠,٤	٣٠,٨	٧,٤	٣٦,٤	٤,٤	٥٩,٢	29.2	٥,٧٥	٢٩,٢	المنيا
١١,١	٢٧,٨	٩,٧	٥٩,٦	٥,٧	٣٤,٧	17.1	٩,٤٣	٢٦,٢	اسيوط
١٠,٢	٢٥,١	١٠,٧	٥٦,٠	٣,٤	٤٠,٦	18.7	٩	٢٥,٢	سوهاج
١١,٣	٢٦,٤	١٠,١	٥٣,٢	٦,٥	٤٠,٣	21.9	١٣,٥٢	٢٤,٣	قنا
١٤,٤	٣١,١	٧,٧	٨٠,٧	١,٤	١٨,٠	19.8	١٧,٤٨	٣١	الأقصر
١٧,٣	٢٨,٤	١٣,٢	٥٩,٢	٦,٢	٣٤,٦	16.6	١٩,٠٤	٢٨,٨	اسوان
١٩,٠	٤٣,٠	١٦,٥	٩٠,٨	٤,١	٥,١	15.0	٥,٩٥	٤٩,١	البحر الأحمر
٣٤,١	٤٠,٥	٢٠,٣	٧٦,١	٢,١	٢١,٨	23.3	٩,٨٦	٣٤,٩	الوادى الجديد
٩,٨	٢٢,٥	١٢,٦	٩٥,٤	٢,٥	٢,١	24.7	٦,٠٤	٢٨,١	مطروح
١٩,٩	٣٠,١	١٦,٤	٧٧,٣	٥,٤	١٧,٣	23.0	٦,٣٨	٢٩,٢	شمال سيناء
٢٥,٧	٤٧,٥	٢٠,١	٨٣,٢	٥,٤	١١,٤	17.4	٤,٦٢	٦٧,٧	جنوب سيناء
١٤,٧	٣٠,٩	٢٤,٥	٥٧,٤	١١,٧	٣٠,٩	23.0	٩,٣١	٣٠,٢	مصر

المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ٢٠٠٦، الكتاب الإحصائى السنوى للسكان

٣/٣/٥/٣ المشتغلون بأجر كنسبة من قوة العمل:

يمثل المشتغلين بأجر حوالى ٣٠,٩% من إجمالي القوة العاملة - وهذا يعنى أن حوالى ثلث القوة العاملة تعتبر بدون أجر - ويرجع ذلك لسيادة العمالة بقطاع الزراعة وأغلبها عمالة عائلية بدون أجر، كما أن مساهمة المرأة فى الأعمال العائلية، بالرغم من انها أعمال منتجة - إلا أن أغلبها أيضا بدون أجر - وتتركز العمالة بأجر فى محافظات جنوب سيناء، البحر الأحمر، الوادى الجديد، بالإضافة إلى المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس)، وهى محافظات يغلب عليها الطابع الحضرى، وبعيدة عن المحافظات الزراعية (قيما عدا الجيزة) والتي تنسم بكثرة العمالة الزراعية العائلية بدون أجر .

٣/٣/٥/٣ العمالة حسب أقسام النشاط الاقتصادى (الزراعة، الصناعة والخدمات):

وفيما يتعلق بتوزيع العمالة فى هذا القطاع، يلاحظ أن هناك اختلافات بين المحافظات فيما يتعلق بتوزيع العمالة حسب أقسام النشاط الاقتصادى، وذلك وفقاً لطبيعة كل محافظة والنشاط السائد بها . فيلاحظ أن المحافظات الحضرية ترتفع فيها نسبة العمالة فى نشاط الخدمات ويليها العمالة فى نشاط الصناعة، وتتضاءل العمالة فى النشاط الزراعى . أما فى محافظات الوجه القبلي فنجد أن أعلى نسبة للقوة العاملة توجد فى نشاط الزراعة فهي تبلغ فى بعض الأحيان ٥٩,٢% و ٥٣,٠% من إجمالي قوة العمل (المنيا/ بنى سويف على الترتيب).
ففى القطاع الخدمى تحظى محافظات مطروح، البحر الأحمر، جنوب سيناء والأقصر، و بأعلى نسبة عمالة، بقيم تتراوح بين ٩٥,٤ ، ٩٠,٨ ، ٨٣,٢ ، ٨٠,٧ % لكل منهم على الترتيب، وذلك لسيادة المزارات السياحة بهذه المحافظات، فى حين تتخفف نسبتهم فى محافظات البحيرة، المنيا وبنى سويف بقيم تتراوح ما بين ٣٢,٤ % ، ٣٦,٤ % و ٤٣,٤ % على الترتيب، وذلك لسيادة نشاط الزراعة بهذه المحافظات.

بينما يعتبر قطاع الزراعة مخزن للعمالة غير الرسمية، وقد ظلت مصر بلداً زراعياً فى الأساس حتى العقدين الماضيين، وما تزال النسبة الأكبر من قوة العمل تعمل بالزراعة، خاصة فى محافظات الدلتا والصعيد، -ويلاحظ النمو المتسارع لحجم قوة العمل التى تعمل فى هذا القطاع، حيث تصل نسبتهم إلى ما يقرب من ٥٧,٤% من جملة العمالة (١٥+)، فى الوقت الذى لم يواكبه فيه نمو المساحة المزروعة بمعدلات كافية - فضلاً عن ظاهرة التآكل المستمر للأرض الزراعية نتيجة للاستخدامات غير الزراعية مثل الإسكان والإدارة... وغيرها كل هذا يعنى تناقص فرص احتواء النشاط الزراعى لقوة العمل المتزايدة بأجر .

ويشهد قطاع الصناعة انخفاضاً ملحوظاً فى نسب العمالة، حيث لا يتعد نسبة العاملين به ٣٠,٩% من جملة قوة العمل ١٥+ لعام ٢٠٠٦، كما تتخفف نسبة العمالة فى هذا القطاع

فى غالبية المحافظات المصرية - باستثناء الإسكندرية، القاهرة، السويس، ودمياط، وذلك لتركز الصناعات بتلك المحافظات، خاصة صناعة الاثاث بمحافظة دمياط، بينما تتخفص نسبة العمالة بهذا القطاع فى غالبية محافظات الصعيد .

٤/٣/٥/٣ العاملون بالحكومة والقطاع العام /من إجمالي العمالة :

يرتفع عدد العاملون بالحكومة والقطاع العام إلى نحو ١٤,٧% من إجمالي العمالة على مستوى الجمهورية- وهى تعد بحق نسبة منخفضة، تعكس انحسار دور الدولة منذ منتصف الثمانينات فى تعيين الخريجين^(١)، واقتصار قدرتها على تقديم ١٥٠ ألف فرصة عمل سنويا فقط- بل لقد أعلنت الحكومة فى بيانها عام ٢٠٠٤^(٢) أن الدولة بصدد أن تغل يدها نهائيا عن تعيين الخريجين، ويصبح الأمر متروكا لقوى السوق - وعلى ذلك فلا بد من تفعيل دور القطاع الخاص الرسمى وغير الرسمى- لحصر العمالة وهيكّل توظيفها حسب كفاءتها وقدراتها لتتواءم مع التنافسية على فرص العمل المتاحة على المستوى المحلى والعالمى أيضاً.

وترتفع نسبة العمالة بالحكومة والقطاع العام لتصل إلى أقصاها فى محافظة الوادى الجديد، حيث تشكل نحو ٣٤,١% من إجمالي العمالة على مستوى المحافظة- نظرا لتدنى دور القطاع الخاص فى تلك المحافظة النائية، يليها محافظتى جنوب سيناء وبور سعيد بنسب تتراوح بين ٢٥,٧ - ٢٤,٨% لكل منهما على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى تدنى دور القطاع الخاص فى تلك الفترة، ومن المنتظر أن ترتفع العمالة بالقطاع الخاص فى السنوات التالية بعد [اتفاقية الكويز qualified Industrial Zone] باعتبار محافظات بور سعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس من المناطق الصناعية المؤهلة ،للتصدير للولايات المتحدة الأمريكية.

٥/٣/٥/٣ المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من قوة العمل :

يشكل العاملون بالمهن العلمية والفنية حوالى ٢٤,٥% من قوة العمل بمصر وهى نسبة تعتبر متواضعة، وهى تعكس تدنى مستويات الكفاءة والأداء والإنتاجية فى بعض المجالات- وهو يقتضى بذل المزيد من الجهود تجاه التكنولوجيا الحديثة وتكثيف المعرفة لدى الأيدي العاملة، وترتفع نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية بمحافظة القاهرة، الوادى

(١) عبد الفتاح الحمال : القطاع الخاص و تنمية و مصر، دور القطاع الخاص و التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الوطن العربى -ورشة عمل ٧-٨

لجنة ٢٠٠٣ -معهد التخطيط القومى ٢٠٠٤

(٢) بيان الحكومة ، الذى القاه رئيس الوزراء د. احمد نظيف، ديسمبر ٢٠٠٤.

الجديد، وبور سعيد، بقيم تتراوح بين ٢٧,٢ %، ٢٠,٣ %، ٢٠,٢ % لكل منهم على التوالي، وتصل لأثنائها في محافظات البحيرة، المنيا، الأقصر بقيم تتراوح بين ٥,٧ %، ٧,٤ % و ٧,٧ % لكل منهم على التوالي، وقد يرجع ذلك إلى لانخفاض جودة التعليم بصفة عامة وقلة فرص العمل الجاذبة للمشغلين بالمهن العلمية والفنية، الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهد في هذا المجال حتى يمكن مواكبة العولمة ودخول التقنيات الحديثة، لذلك لابد من إعداد وتدريب القوة العاملة حتى يمكنها استخدام هذه التقنيات المتقدمة، بما ينعكس على مستوى التنمية البشرية في مختلف المجالات .

٦/٣/٥/٣ البطالة (*) :

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع المصري ، حيث أخذت هذه المشكلة تتصاعد بصورة كبيرة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن، وإن تفاوتت معدلاتها من فترة لأخرى تبعاً لظروف وأوضاع الاقتصاد المصري. ولكن تفاقم هذه الظاهرة بوضوح يبعث على القلق ويدفع لسرعة بحث أسبابها ومعالجتها. وقد أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة في فترة الستينيات إلى تشغيل نسبة كبيرة من قوة العمل المتاحة^(١). وفي فترة السبعينيات كان هناك حالة من الانتعاش والرواج الاقتصادي في بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وارتفاع الأسعار العالمية للبترول، وزيادة تحويلات

^(١) يشكل التعريف الدولي للبطالة الأساس الذي تبنى عليه منظمة العمل الدولية، وتساء معظم دول العالم، حيث يحدد مفهوم البطالة بأنه ذلك الجزء من قوة العمل الذي يبحث عن العمل ويرغب فيه، بل ويبحث عنه عدد مستويات الأحمال السائدة ولا يجدونه، ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطّلون قد سبق لهم العمل أو داخلين حدد لسوق العمل. وقد أضاف مسح قوة العمل بالعبء بداية من عام ١٩٨٨ وحتى الآن، تعديلات في تعريف البطالة، حيث عرف البطالة على أساس عدم وجود العمل للأفراد الذين يقدرّون على العمل ويعملون فيه، ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه خلال أسبوع البحث. ويعتبر هذا التعريف أن الفرد متعطّلًا خلال أسبوع البحث حتى ولو تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لأسبوع البحث. وبذلك ضمن فئة المتعطّلين الموقوف عن العمل ولا يجدد ولا يتقاضى أجرة أثناء أسبوع البحث.

(١) لقد نمت الدولة مجموعة من السياسات، من أهمها سياسة التصنيع وسياسة تعيين الخريجين في القطاع الحكومي التي بدأ تطبيقها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ - لمزيد من التفاصيل انظر: ست هان سن، عيم رضوان، العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير: مصر في الثمانينات، دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ٧.

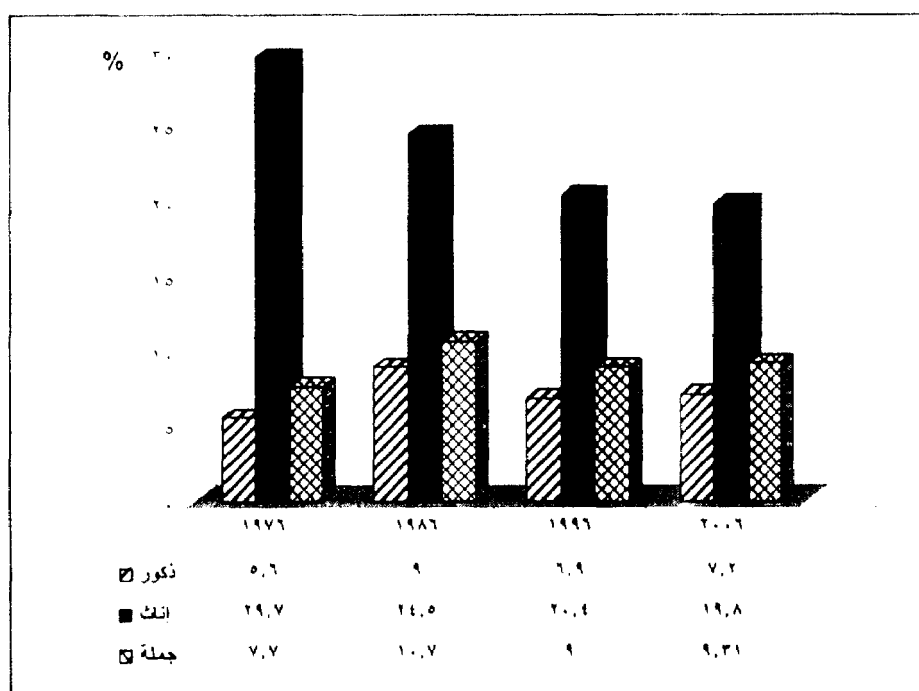
(٢) بدأ تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي (سياسات الإصلاح الاقتصادي) بعد الانقراض مع صندوق النقد الدولي والسك الدولي في مايو ١٩٩١، مع الاستمرار في تنفيذ المخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى تم الوصول إلى تنفيذ المخطط الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) في الوقت الحالي. ولما لا شك فيه أن تطبيق هذه السياسات قد أسهم بصورة واضحة في عودة عمليات إعادة هيكلة الإنتاج، وتشبيك أشكال وعلاقات الإنتاج غير المتناغمة معها، وتسريع إدماج اقتصاديات في المنظومة الرأسمالية العالمية الحديثة، والانخراط في ألبانها، والميلولة دون أي دور اشتراكي تنموي، من أجل توفير المناخ الملائم لتطبيق هذه السياسات، وتفعيل الأدوار المتوقعة لها من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وذلك لإطلاق الحزمة كاملة لرأس المال المحلي والأجنبي في الاستثمار والنشاط التجاري. وهو ما أدى تقليص حجم السوق الداخلية، وتراجع النشاط الاقتصادي، مع تركيز الثروة في أيدي عدد محدود من كبار الرأسماليين، وانخفاض دعم الدولة للسلع الغذائية الرزقة، الأمر الذي أدى إلى ندس الطلب والاستهلاك، واستفحال معدلات البطالة، وتسريع أعداد غفيرة من العمال والموظفين العموميين - لمزيد من التفاصيل انظر: نيفين كمال حامد، نظور السياسات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٢) ودورها في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري مع التركيز على سياسات التكيف (التحرير الاقتصادي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، ١٩٩٩، ص: ١٠.

العاملين بالخارج وغيرها من العوامل الخارجية الأخرى التي ساهمت في امتصاص فائض قوة العمل. ولكن مع انخفاض أسعار البترول منذ منتصف الثمانينيات وإتباع الحكومة لسياسات جديدة هدفها كبح جماح التضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة بدأت ترتفع معدلات البطالة منذ ذلك الوقت وحتى الآن^(١).

وفقا للبيانات الواردة لتقديرات السكان مصر لعام ٢٠٠٦ بلغ معدل البطالة نحو ٩,٣١% من إجمالي قوة العمل (+١٥) على المستوى الإجمالي، ويتفاوت هذا المعدل بين الإناث والذكور ، حيث يرتفع إلى نحو ١٩,٨% بين الإناث مقارنة بمعدل البطالة بين الذكور الذي يصل إلى نحو ٧,١% على المستوى القومي . ويتبين من دراسة بيانات البطالة الموضحة بالشكل رقم (٣) حدوث تذبذب واضح في معدلات البطالة خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦)، حيث يلاحظ تذبذب هذه المعدلات إلى نحو ٧,٧% في تعداد ١٩٧٦، ارتفعت إلى نحو ١٠,٧٥ في تعداد ١٩٨٦، ثم ما لبثت أن تراجعت إلى نحو ٩,٣١% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦).

شكل رقم (٨)

تطور معدلات البطالة على المستوى القومي عام ٢٠٠٦

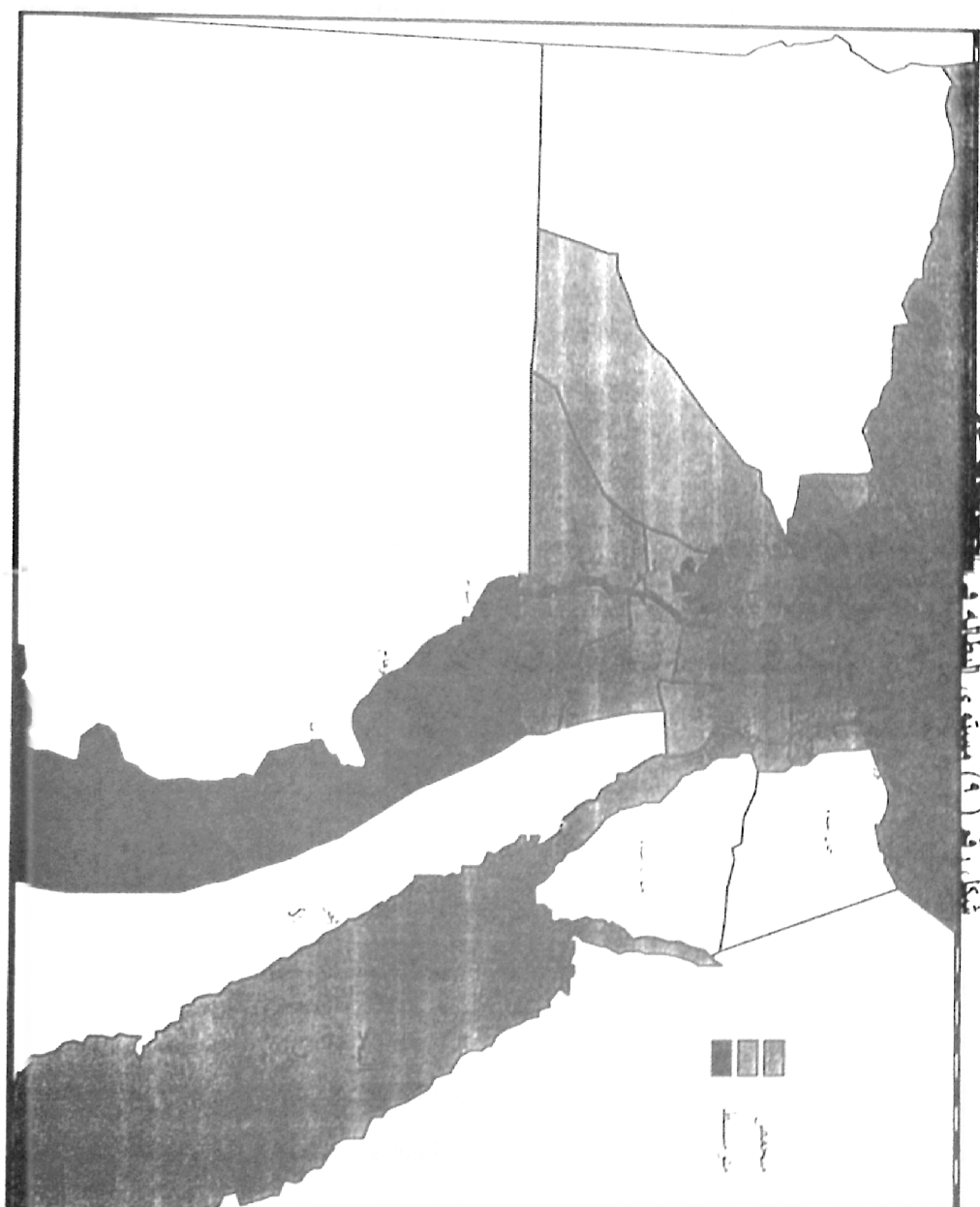


كما يتبين من دراسة شكل رقم (٨) وجود تذبذب واضح في معدلات البطالة بين المحافظات، حيث تصل لأقصاها في أسوان، الأقصر وقنا، بقيم تتراوح بين ١٧,٥، ١٩,٠٤،

١٣,٥% لكل منها على الترتيب، بينما تنخفض هذه المعدلات لأدناها في محافظات الفيوم، بنى سويف وجنوب سيناء، وقد يعزى ذلك إلى زيادة العاملين بالمناطق الصناعية في محافظتى بنى سويف والفيوم، وسيادة النشاط الخدمى خاصة فى قطاع السياحة فى محافظة جنوب سيناء، مما أسهم فى هذا الانخفاض، حيث تتوافر فرصة العمل، سواء داخل النشاط أو خارج النشاط .

يتضح مما سبق أن هناك انخفاضا كبيرا في الطلب على العمالة، و قد يرجع ذلك إلى غياب التخطيط العلمى الذى ينطلق من تحديد الغايات الاستراتيجية القادرة على التصدى الحقيقى لقضية البطالة فى مدة محددة، واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، فضلاً عن انتفاء السياسات والتشريعات الوطنية الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى فى خريطة التنمية البشرية ومن ثم؛ تركت الحكومة هذه المهمة "لقوى السوق" وفوضاها الإنتاجية المنفلتة، والتي لا تعكس رؤيتها الخاصة لطبيعة الحاجات المحلية الموضوعية، ولا تعمل خططها على توسيع الطاقات الإنتاجية المتجددة، التى تضيف إلى الأصول المنتجة؛ لإتاحة فرص عمل جديدة، تتجه إلى تأمين احتياجات الناس، وتحريرهم من الاستلاب والاستغلال.

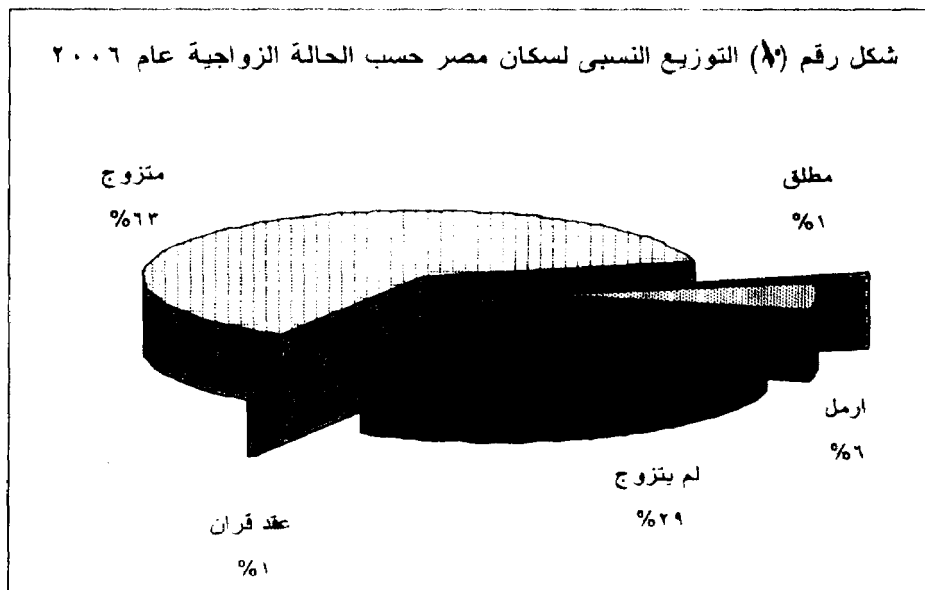
كما يتبين أيضاً أن هناك انخفاضا كبيرا في الطلب على عمالة المرأة، و قد يرجع ذلك إلى تزايد أعداد المتعطلين من الذكور الذين يمكن توظيفهم من ناحية، كما أن القطاع الخاص لا يميل إلى توظيف النساء بسبب الاعتقاد السائد بأن المرأة العاملة تقل إنتاجيتها بعد الزواج والولادة، وارتفاع نسبة غيابها عن العمل، ، ولتضرر بعض جهات العمل (خاصة فى القطاع الخاص والاستثماري، الذى يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، دون الأخذ فى الاعتبار بعض الأهداف الاجتماعية) من بعض القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة، التى يمكن أن يهدف إليها القطاع الحكومى والعام. بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل المتاحة بما تتناسب مع حجم الاستثمارات المنفذة نتيجة ارتفاع معامل رأس المال/العمل، مما يؤثر فى ارتفاع تكلفة فرصة العمل . وقد أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادى فى انخفاض الطلب على العمالة، بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل المتاحة بالخارج وخاصة فى دول الخليج بعد انخفاض أسعار البترول وتقليص هذه الدول لميزانياتها ومعدلات إنفاقها العام بعد حرب الخليج الثانية، وترتب على ذلك عودة بعض العاملين بهذه الدول، وتقلص الطلب على العمالة المصرية.



٤/٥/٣ الحالة الزوجية للسكان :

تعكس الحالة الزوجية التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج، والسكان المترملون والمطلقون، ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيراً مباشراً على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربع، كما تسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية فى تحديدها واتجاهها، ولذلك فإن الحالة الزوجية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق، بل دائمة التغير، وهى تعكس فى ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصادياً واجتماعياً، ودراسة معدلات الزواج والطلاق لها أهمية كبرى فى التحليل الديموغرافى، وكذلك التوزيعات النسبية لحالات الزواج حسب الأعمار، حيث يرتبط ذلك ارتباطاً كبيراً بأعداد المواليد سنوياً، وما ينتج عنها من نتائج مباشرة فى النمو السكانى والأعباء الاقتصادية التى يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه.

ويوضح الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٨) أن أكثر من نصف السكان الذين هم فى سن الزواج متزوجون، حيث تصل نسبتهم إلى نحو ٦٢,٧% على مستوى الجمهورية فى تعداد ٢٠٠٦، وتتراوح هذه النسبة ما بين ٦٧,٥% فى شمال سيناء إلى ٥٦,١% فى أسوان عام ٢٠٠٦، بينما كانت نسبة المتزوجين على مستوى الجمهورية ٦٥,٢% عام ١٩٩٦ ولم تقل عن ٦٠,١% على مستوى المحافظات، ومن الملاحظ أن هناك انجهاً ملحوظاً لانخفاض نسبة المتزوجون (ما عدا محافظتى دمياط والبحر الأحمر) لصالح الفئات الأخرى خاصة الذين لم يسبق لهم الزواج، والذين زادت نسبتهم على مستوى الجمهورية لتصل إلى نحو ٢٩,٣% عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت ٢٦,٥% عام ١٩٩٦ محققة أعلى قيمة لها فى محافظة جنوب سيناء.



جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للسكان طبقا للحالة الزوجية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)

المحافظة	لم يتزوج		عقد قران		متزوج		مطلق		ارمل	
	2006	1996	2006	1996	2006	1996	2006	1996	2006	1996
القاهرة	32.4	30.1	0.96	0.73	57.9	61.1	1.53	1.06	7.29	7.06
الاسكندرية	30.5	29.7	1.27	0.81	60.7	61.9	1.12	0.86	6.43	6.81
بورسعيد	29.9	26.3	1.39	1.74	61.1	64.8	1.35	0.86	6.27	6.3
السويس	31.1	26.2	0.46	0.56	61	66.3	1.3	0.92	6.1	6.04
دمياط	26.2	26.6	0.81	1.04	66	65.2	0.68	0.55	6.29	6.65
الدقهلية	26.6	25.6	0.59	0.6	65.6	66.3	0.77	0.65	6.51	6.89
الشرقية	27.5	24.8	0.57	0.43	65.3	67.6	0.7	0.57	5.92	6.6
القليوبية	27.6	25.9	0.6	0.52	65.4	66.9	0.75	0.65	5.63	6
كفر الشيخ	28.9	27.4	0.65	0.52	63.6	64.5	0.5	0.47	6.32	7.18
الغربية	29	27.6	0.46	0.62	62.9	63.4	0.8	0.71	6.84	7.61
المنوفية	29.6	27.8	0.3	0.24	63.3	64	0.63	0.59	6.21	7.32
البحيرة	29.1	27.8	0.77	0.57	63.8	64.5	0.56	0.48	5.71	6.66
الاسماعيلية	28.2	27.7	0.79	0.68	64.2	65.1	1.21	0.78	5.6	5.78
الجيزة	28.8	24.7	1.07	0.63	63.4	68	1.26	0.84	5.49	5.85
بنى سويف	27.2	22.4	0.33	0.3	64.3	67.4	0.87	0.9	7.31	9.04
الفيوم	27.3	23.4	0.74	0.54	64.8	67.2	0.79	0.76	6.36	8.05
المنيا	27	21.8	0.38	0.15	65.2	69.1	0.74	0.77	6.74	8.19
اسيوط	31.2	26.7	0.52	0.26	61.5	65.5	0.66	0.57	6.1	7.05
سوهاج	30.6	25.4	0.56	0.37	61.5	65.9	0.69	0.75	6.69	7.51
قنا	32.8	24.5	0.58	0.25	58.6	65.9	1.25	1.37	6.83	8.08
اسوان	34.4	29.3	0.95	0.57	56.1	60.7	1.66	1.6	6.92	7.84
الأقصر	33.2	26.8	0.97	0.35	58.4	64.7	1.48	1.28	5.96	6.92
البحر الاحمر	27.9	31.5	1.39	0.55	66.6	63.1	1.31	0.97	2.82	3.94
الوادي الجديد	26.6	26.1	0.19	0.28	68.2	68.4	0.68	0.73	4.43	4.55
مطروح	29.4	22.6	0.94	1.46	65.1	72	1.03	0.89	3.5	3.06
شمال سيناء	26.4	26.4	0.97	0.73	67.5	67.9	1.05	0.84	4.02	4.14
جنوب سيناء	37.7	26.1	0.58	0.53	59.5	69.6	0.72	0.91	1.53	2.8
الجمهورية	29.3	26.5	0.72	0.54	62.7	65.2	0.94	0.78	6.32	7

المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سبق ذكره.

وبشكل عام لم تقل نسبة غير المتزوجين عن ٢٦,٢% محافظة دمياط عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت اقل قيمها ٢١,٧% فى محافظة المنيا عام ١٩٩٦، ويلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة فى نسبة غير المتزوجين فى محافظات الصعيد لتتجاوز ٣٠% فى محافظات أسيوط، سوهاج، أسوان، الأقصر وقنا، كذلك فى المحافظات الحضرية وإن كانت بدرجة أقل، ويعكس ذلك الأحوال الأحوال الاقتصادية السائدة، وما صاحبها من ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد الفقراء فى المجتمع، قد ألقى بظلاله على ارتفاع أعداد غير المتزوجين على مستوى الجمهورية بشكل عام وفى محافظات الصعيد بشكل خاص.

٦/٣ الآثار المترتبة على الزيادة السكانية :

□ أن حجم السكان قد زاد بمقدار ٣٦ مليون نسمة خلال ٣٠ سنة (١٩٧٦-٢٠٠٦)، وقد ألقت هذه الزيادة بظلالها على مسارات التنمية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية المطلوب توفيرها للأعداد المتزايدة من السكان. كما أن هذه الزيادة ستؤثر بالتالي على حجم الاستثمار الموجه لخلق فرص عمل مما سيزيد من معدلات البطالة وبالتالي معدلات الفقر.

□ يعد التوزيع الجغرافي لسكان مصر يعد من أهم مظاهر المشكلة السكانية، حيث تتسم خريطة السكان بالتوزيع غير المتساوي، حيث ينتشر السكان بشكل متناثر في محافظات الحدود الخمسة (البحر الأحمر، مطروح، الوادي الجديد، شمال سيناء وجنوب سيناء)، بينما يميل إلى التركيز في المناطق الحضرية.

□ يشكل البعد الثالث للمشكلة السكانية في مصر خطراً داهماً ممثلاً في انخفاض مستوى الخصائص السكانية بارتفاع نسبة الأمية لتصل إلى ٢٩,٣% من إجمالي السكان في مصر - وترتفع بصورة أكبر بين الإناث لتصل إلى ٤٢,٧% - بمعنى آخر أن ما يقرب من نصف الإناث تقريباً - يعانون من الأمية وهنا مكنم الخطر على المجتمع بأكمله فالمرأة هي الأم، والزوجة، الأخت والأبنة وهي التي يعول عليها في تربية النشء - وارتفاع نسبة الأمية في محافظات الصعيد على وجه الخصوص لاعتماد غالبية قوة العمل بالصعيد على النشاط الزراعي السائد وتراجع تعليم البنات نسبياً بالمقارنة بباقي المحافظات.

□ ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع لتصل إلى ٩,٣% من القوة العاملة وانخفاض نسبة القوة العاملة بالنسبة للسكان - وذلك لهشاشة دور المرأة في المشاركة التنموية، وغياب الإحصاءات الرسمية عن مساهماتها الفعلية في النشاط الاقتصادي غير الرسمي . حيث تتركز العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي - وحيث تتجه حالياً إلى هذا السوق مباشرة - وهنا مكنم الخطورة حيث يؤدي نمو هذا القطاع إلى عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل - وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار في المجتمع - ناهيك عن صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذا السوق مع ما يتلزم واحتياجات المجتمع.

□ هناك غلبة في العمالة بقطاع الخدمات على مستوى الجمهورية يليها قطاع الزراعة ثم قطاع الصناعة - ولا يرجع ذلك لتقدم قطاع الخدمات ولكن لتراجع النظام السلعي وغلبة العمالة بقطاع الخدمات في الأعمال المتدنية أو قطاع التوزيع وهذه أحد مؤشرات بطء النمو الاقتصادي خاصة بمحافظات الصعيد - ويعلل الباحثين انخفاض نسبة العمالة بقطاع الصناعة لانتشار التكنولوجيا كثيفة رأس المال، خاصة بالقطاع الخاص - بالإضافة إلى

موجات الركود العالمى، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد المصرى منذ بدايات ١٩٩٧ من القرن الماضى.

□ بالرغم من سياسات التحرير التى انتهجتها الدولة منذ بداية التسعينات من القرن الفائت، إلا ان هناك حوالى ٥,٥ ملايين يعملون بالحكومة والقطاع العام ويمثل ذلك عبئاً على موازنة الدولة، ولكن بالنظر إلى البعد الاجتماعى فاننا نجد أن القطاع الخاص الرسمى أيضاً لم يوفر فرص العمل الكافية فى الفترة السابقة للقضاء على مشكلة البطالة- وأصبحت العمالة تتجه مباشرة إلى القطاع غير الرسمى .

□ يلاحظ تدنى نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية كنسبة مئوية من قوة العمل ٢٤,٥% - خاصة بمحافظات الصعيد"الفيوم"، وهو ما يقتضى بذل المزيد من الجهود تجاه تكثيف المعرفة لدى الأيدي العاملة، وترقية القدرة التنافسية لقوة العمل فى مواجهة العمالة الأجنبية، ولا بد من اعداد وتدريب قوة العمل حتى يمكنها استخدام مختلف التقنيات المتقدمة.

الفصل الرابع

الخصائص السكانية وتأثيراتها الاقتصادية

تمهيد	١/٤
حالة السكان فى مصر .	٢/٤
حفز النمو الاقتصادى والتأثير على التشغيل .	٣/٤
إنخفاض مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل.	٤/٤
ضعف مساهمة المرأة فى سوق العمل.	٥/٤
الهجرة الداخلية .	٦/٤

تعتبر المشاكل الخاصة بالسكان ، من أهم القضايا التي تواجه إقتصاديات الدول النامية ، ومنها مصر . فمعدل النمو السكاني والغير متوازن ، وارتفاع معدلات الإعالة النسبية ، لاشك أنها ذات تأثيرات سلبية على معدل النمو الإقتصادي الحقيقي وتوسيع فجوة الدخل وتعطيل نظرية " التساقط " ، والتي ينادى أصحابها بأن ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سرعان ما تتساقط بصورة عادلة ، ليجنى تلك الثمار مختلف الشرائح الاجتماعية بعد أن يصل الإشباع حده الأقصى فى قمة الهرم الاجتماعى .

والمشكلة السكانية بجوانبها المختلفة من معدلات مرتفعة ، وسوء توزيع السكان على وحدة المساحة ، وتدنى الخصائص السكانية وهذا مانركز عليه فى هذه الورقة ١٠٠ وما يستتبع ذلك من تشوه لسوق العمل ، وارتفاع معدلات البطالة بكافة اشكالها والتي يمثل خطوره تنعكس آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إهدار للموارد البشرية وتعميق الفقر ، وإنخفاض إنتاجية العمالة ، والإخلال أساساً بأحد مبادئ حقوق الإنسان وزيادة حدة الجريمة والعنف .

وتزداد خطورة مشكلة البطالة مع تفاقم المشكلات الاقتصادية ومؤشراتها الحقيقية وارتفاع اسعار المواد الغذائية وانخفاض الأجور الحقيقية وتواضع معدلات الإدخار والإستثمار ، وارتفاع معدلات الإستهلاك والغلاء المتزايد فى كثير من السلع التامة الصنع محلياً لا يتناسب مع الزيادات التى طرأت على مكوناتها - والإحتجاج بالأسعار العالمية ، لاشك يؤثر على السوق المحليه حيث تستورد أكثر من ٥٠% من احتياجاتنا الغذائية ولكنه لا يصل لمستويات الغلاء المتواصله فى الآونه الأخيرة ، لأن اجور العماله فى مصر لم تصل إلى مستوياتها العالمية ، ولأن تكاليف الإنتاج فى مصر يصعب مقارنتها بأسعار تكاليف الإنتاج فى السوق العالمية ، والحقيقه أيضاً أن المنتجين المحتكرين للأسواق قد يستخدمون الدعم خاصه الطاقه أسوء إستغلال ، كل ذلك أدى إلى ضعف قدره الإقتصاد على توفير فرص عمل حقيقية ومنتجه وفعاله تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل ورصيد المتعطلين من السنوات السابقة .

وينعكس ذلك فى تزايد إعداد العاملين بالقطاع غير الرسمى ، خاصه العمالة النسائية والاطفال وكبار السن - وإزدیاد اعداد المهاجرين هجرات غير شرعية خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ - حيث وضعت الكثير من العراقيل والقيود فى وجه المهاجرين الشرعيين - من خلال تشريعات تهدف إلى وضع ضوابط لزيادة المقيمين المسلمين - خاصة إلى الإتحاد الأوروبى واستمرت فى إجراءات طرد المقيمين غير الشرعيين ، والتضييق على المهاجرين الشرعيين المسلمين - مما أسفر عن عوده الآلاف الى بلادهم .

(*) هذا المحور قامت بإعداد الأستاذة الدكتورة / عزيزة عبدالرازق

وقد أدت ضغوط ، قلة فرص العمل وإنتشار الوساطة والمحسوبية الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تنامت فى السنوات القليلة الماضية ، بظهور مافيا السفير ، وهى شبكات دولية ، تعرر بالشباب الباحث عن فرص عمل بالخارج - مما أدى إلى غرق معظمهم على سواحل الدول الأوروبية، أو رجوعهم فى أحسن الأحوال فى حاله يائسه ، لمعاودة المحاولة من جديد .

ولاشك أن مشكله البطالة بين الشباب فى مصر من أهم الأسباب لإتخاذ قرار الهجرة ، فلابد من تبنى استراتيجية واضحة لإدارة الهجرة ، قد تسهم فى فتح اسواق جديدة للعمالة المصرية فى العديد من الدوله ، ووضع سياسه فعاله للهجرة . تراعى المقاييس العالمية للعمالة الماهرة وتحافظ على حصص العماله لدى الدول المستقبلية ، وتربط المهاجرين بالدولة الأم مصر .

٢/٤ حالة السكان فى مصر :

إبتداء إذا كان الهدف هو تناول المشكله السكانية من منظور مجتمعى ، يرمى بالإسراع بتحقيق اهداف الخطة القومية للسكان ، وأهمها الوصول بمعدل الإنجاب الى معدل الإحلال وهو ٢,١ طفل لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٧ والإرتفاع بالخصائص السكانية والقضاء على مشكله البطاله وتداعياتها فينبغى هنا تحفيز المجتمع بكافه قطاعاته (حكومه ، ق . خاص . مجتمع مدنى) للمشاركة فى المسئوليه ، ووضع الآليات المناسبه لتنفيذها .

١/٢/٤ النمو السكانى وتأكل ثمار التنمية :

من المتوقع ان تستمر الزيادة السكانية ، فى إحداث مزيداً من النمو العمرانى على الأرض الزراعية المحدودة فى الوادى والدلتا ، وبالرغم من الجهود المبذوله ، فإن مستويات الإنجاب الحالية، مازالت مرتفعة ، ومع إستمراريتها سيتراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ١٠ أفراد لكل فدان عام ١٩٩٥ الى حوالى ٢٠ فرد لكل فدان بحلول عام ٢٠٣٠ ، وسيصبح لزاماً على المجتمع المصرى ، ان يضيف ستة مليون فدان أخرى ، خلال الـ ٢٥سنة القادمه لمجرد الحفاظ على المعدل الحالى ، وغنى عن البيان ، هناك إستحاله لتنفيذ ذلك ، إما لأن حجم الاستثمارات المطلوبه لتنفيذها، هائله أو بسبب محدودية المياه المتاحة .

ولعل أحد المخاطر الجسيمه المترتبه على هذه الزيادة السكانية الهائله هو تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد فى ضوء ثبات حصه مصر من مياه نهر النيل ، خلال المستقبل والتي تبلغ حالياً ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً ومن ثم فإن متوسط نصيب الفرد سنوياً ، والذي كان يبلغ نحو ١٠٠٠متر مكعب فى أوائل التسعينات ، سيصل الى ٥٠٠ متر مكعب عام ٢٠٢٠ وإلى ٤٠٠ متر مكعب عام ٢٠٣٠ ، إذا ما استمرت معدلات الإنجاب الحالية .

وستنعكس هذه الزيادة بالسلب على نوعية الحياة quality of Life وسنؤدى إلى تراجع جهود التنمية ، والإقلال من نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم والصحة ودعم السلع الغذائية والأرض الزراعية والمياه ، وكافة الخدمات - ويحد من قدره الدولة على علاج مشكله البطالة، والأميه ٠٠٠ إلخ .

وبتحقيق أهداف السياسه السكانية ، فإن عدد المواليد المتوقع سيصل عام ٢٠١٠ إلى ١,٩ مليون مولود ، مقابل ٢,٤ مليون مولود ، فى حاله إستمرار مستويات الإنجاب الحاليه ، وسيزداد عدد المواليد إلى ٢,٧ مليون مولود عام ٢٠٢٠ وإلى ٣,٣ مليون مولود عام ٢٠٣٠ إذا استمر مستوى الإنجاب الحالى .

والفجوه بين عدد السكان المستهدف لعام ٢٠٢٠ (٩٤مليوناً) والعدد المتوقع إذا ما استمر معدلات الإنجاب الحاليه (١٠٥ مليون) تبلغ ١١ مليون نسمة ، وستزيد هذه الفجوه الى ٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ ، ويتطلب ذلك استثمارات إضافية ضخمة لتلبية احتياجات السكان من المدارس ، والمستشفيات والمساكن وكافه الخدمات - مما يشكل ضغطاً هائلاً على الموازنة العامة للدولة ، وعلى الاستثمارات المطلوب تدبيرها للمحافظة على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، ناهيك عن توفير المزيد من السلع الغذائية ، والتي نستورد حوالى ثلثها من الخارج .

وقد بلغ إجمالى أعداد المصريين بالداخل والخارج فى تعداد سنة ٢٠٠٦ حوالى ٧٦,٦ مليون نسمة (عدد السكان بالداخل ٧٢,٦ مليون نسمة بالإضافة إلى ٣,٩ مليون مصرى بالخارج) بزيادة قدرها حوالى ٢٢,٢٤% عن تعداد ١٩٩٦ .

ويبلغ عدد سكان الحضر ٣٠ مليوناً و ٩٤٩ ألف نسمة وعدد سكان الريف ٤١ مليوناً و ٦٢٩ ألفاً و ٣٤١ نسمة . وعدد الذكور ٣٧ مليوناً ، ١٠٠ ألف ، ٨٥٣ نسبة بزيادة قدرها ٢٢,٢٤% عن تعداد ١٩٩٦ ، بينما يبلغ عدد الإناث ٣٥ مليوناً ٤٧٨ ألف ، ١٧٧ نسمة بزيادة قدرها ٢٢,٥% - وتمثل نسبة الذكور ٥١,١٢% والإناث ٤٨,٨٨% - وقد انخفضت معدلات الزيادة الطبيعى لتصل إلى حوالى ١٩ فى الألف لسنة ٢٠٠٦ ، حيث انخفض معدل المواليد الخام من ٣١,٧ فى الألف عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٤ فى الألف عام سنه ٢٠٠٠ وإلى ٢٥,٨ فى الألف عام ٢٠٠٦ وهذا الإتجاه إلى الإنخفاض يعكس تغيراً حقيقياً فى السلوك الإنجابى وفى إتجاهات الأفراد نحو تنظيم الأسره وانخفاض معدل الوفيات من ٧,٤ فى الألف عام ١٩٩٦ إلى ٦,٤ فى الألف عام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٦ مما يعكس الإهتمام بقطاع الصحة والارتفاع النسبى للعمر المتوقع^(١) .

جدول رقم (٩)

التطور في المؤشرات السكانية خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٦

السنة	اجمالي عدد* السكان	الكثافة السكانية	نسبه الذكور	نسبه الإناث	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٩٦	٥٩٣١٣	٥٨,٧٨	٥١,١	٤٨,٩	٣١,٧	٧,٤	٢٤,٣
٢٠٠٠	٦٣٣٠٥	٦٢,٧٤	٥١,٢	٤٨,٨	٢٧,٤	٦,٤	٢١
٢٠٠٦	٧٢٧٧٤	٧١,١	٥١,٢	٤٨,٨	٢٥,٨	٦,٤	١٩,١

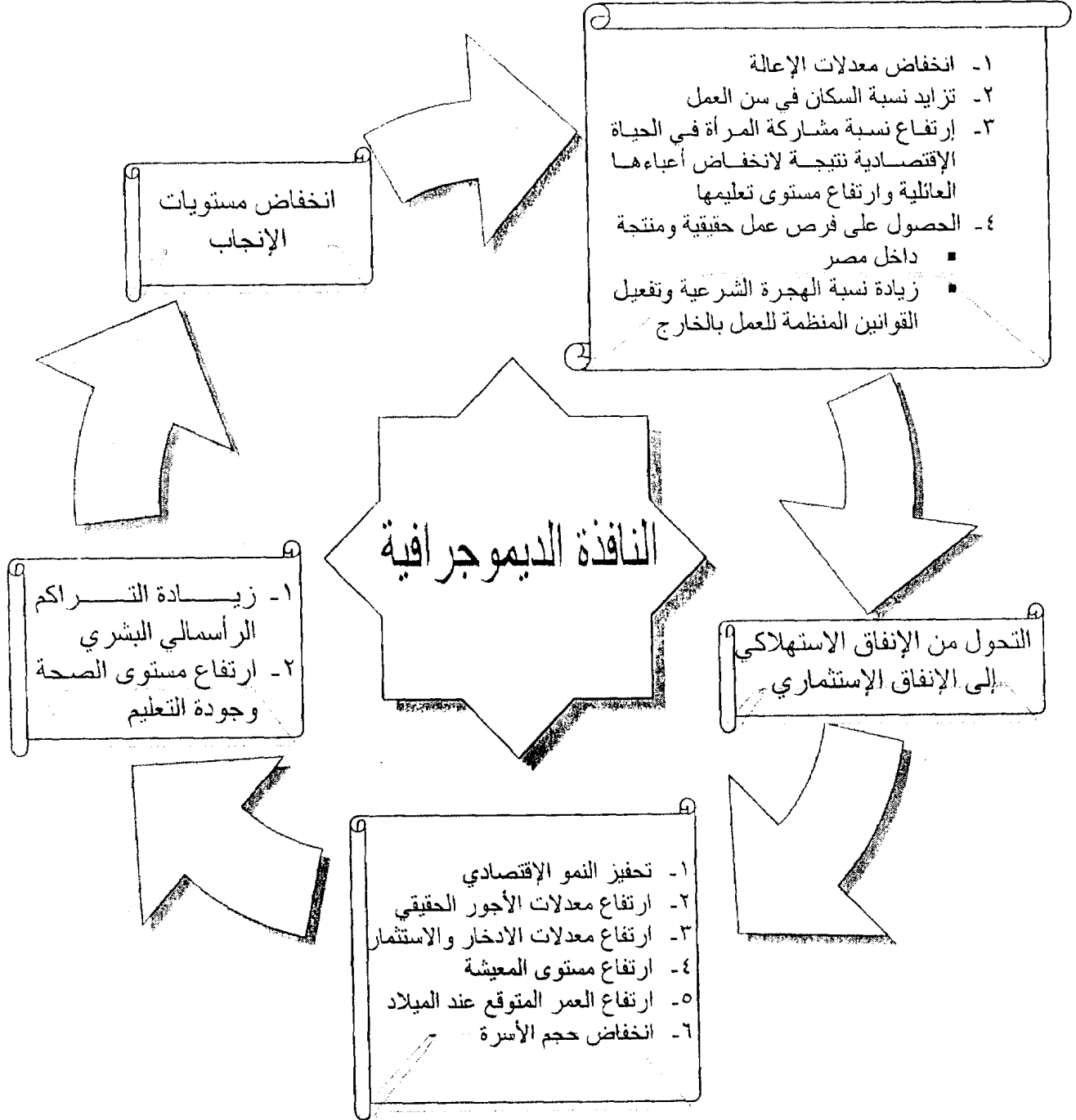
المصدر : بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - تعدادات مختلفة .

* عدد السكان بالآلاف نسمة .

٢/٣/٤ التحول الديموجرافى ومستويات الإعالة فى مصر :

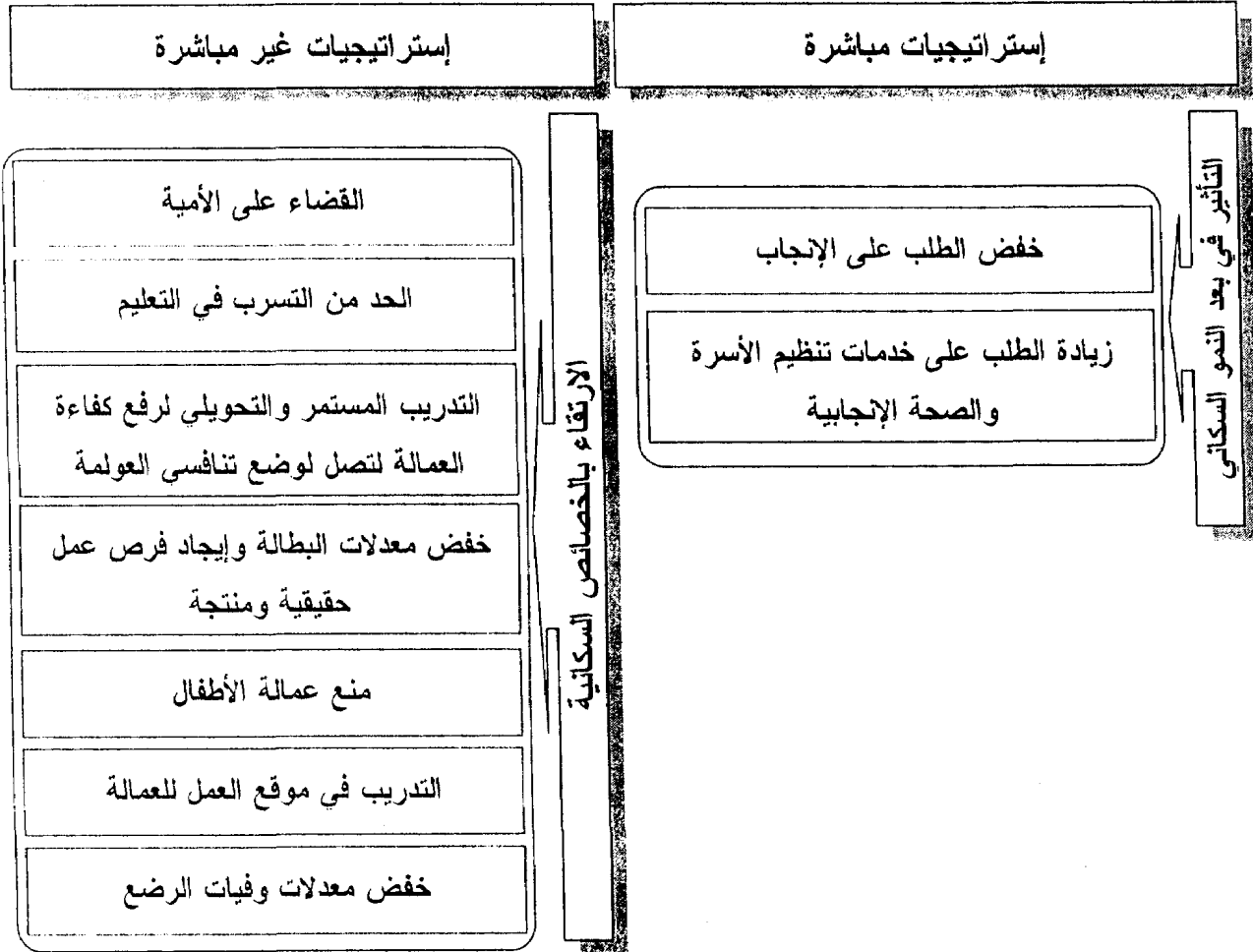
الحقيقة أن الوتيرة التى يتم بها التحول الديمجرافى ، ف نخلف من مجتمع إلى آخر ، ومن دولة إلى أخرى ، غير أنه لابد من تدخل الدولة بأدواتها المختلفة للإسراع بمعدل التحول الديموجرافى ، الأمر الذى يؤدى إلى اختلاف التركيب العمرى للسكان ، وانخفاض معدلات الإعالة وظهور ما يسمى بـ النافذة الديموجرافية Demographic Window التى تمثل طفرة فى معدلات النمو الاقتصادى (انظر الشكل رقم ٢,١) .

شكل رقم (١١)



شكل رقم (١٢)

خفض مستويات الإيجاب



- ويؤكد الباحثون وصانعي القرار وصول مصر إلى المرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي وبناءا عليه فقد انخفضت نسبيا معدلات الإعالة العمرية - كالآتي :-
- هناك نقص ملحوظ في نسبة السكان في الفئة اقل من ١٥ سنة ، حيث انخفضت من ٤٠,٢ % عام ١٩٨٦ إلى ٣٧,٧ % عام ١٩٩٦ ثم إلى ٣١,٧ % عام ٢٠٠٦ ويرجع ذلك إلى الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة .
 - وما زال هناك جهود يجب أن تبذل لمواجهة الاحتياجات الخاصة بهذه الفئة والتي تتمثل في مزيد من الرعاية الصحية والتعليم وسهولة الوصول إليها.
 - ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) من ٥٦,٦ % عام ١٩٨٦ إلى ٥٨,٩ % عام ١٩٩٦ ثم إلى ٦٤,٥ % عام ٢٠٠٦ .
 - وارتفاع نسبة السكان في هذه الفئة العمرية من جملة السكان يعكس الحاجة إلى توفير المزيد من فرص العمل - لإستيعاب الإعداد الداخلة إلى سوق العمل والتي تمثل أحد التحديات التي تواجه الحكومة المصرية . خاصة مع ارتفاع تكلفة فرص العمل بالقطاع الرسمي والتي تتراوح في المتوسط من ٧٠ - ١٣٠ ألف جنيه) .
 - ارتفعت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) من ٣,٣ عام ١٩٨٦ إلى ٣,٤ عام ١٩٩٦ إلى ٣,٩ % عام ٢٠٠٦ مما يعكس ارتفاع توقعات الحياه عند الميلاد .
 - أدى انخفاض نسبة السكان في الفئة (أقل من ١٥ سنة) : الارتفاع الطفيف للسكان أكبر من ٦٥ سنة - إلى تناقص نسب الإعالة العمرية من ٧٦ % عام ١٩٨٦ إلى ٧٠ % عام ١٩٩٦ ثم إلى ٥٦ % عام ٢٠٠٦ (٢) .

جدول (١٠) التركيب العمري للسكان حسب فئات العمر

خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

فئات السن	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
أقل من ١٥ سنة	٤٠,٢	٣٧,٧	٣١,٧
١٥ - ٦٤ سنة	٥٦,٥	٥٨,٩	٦٤,٤
أكبر من ٦٥	٣,٣	٣,٤	٣,٩
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الاعالة العمرية	٧٧	٧٠	٥٥

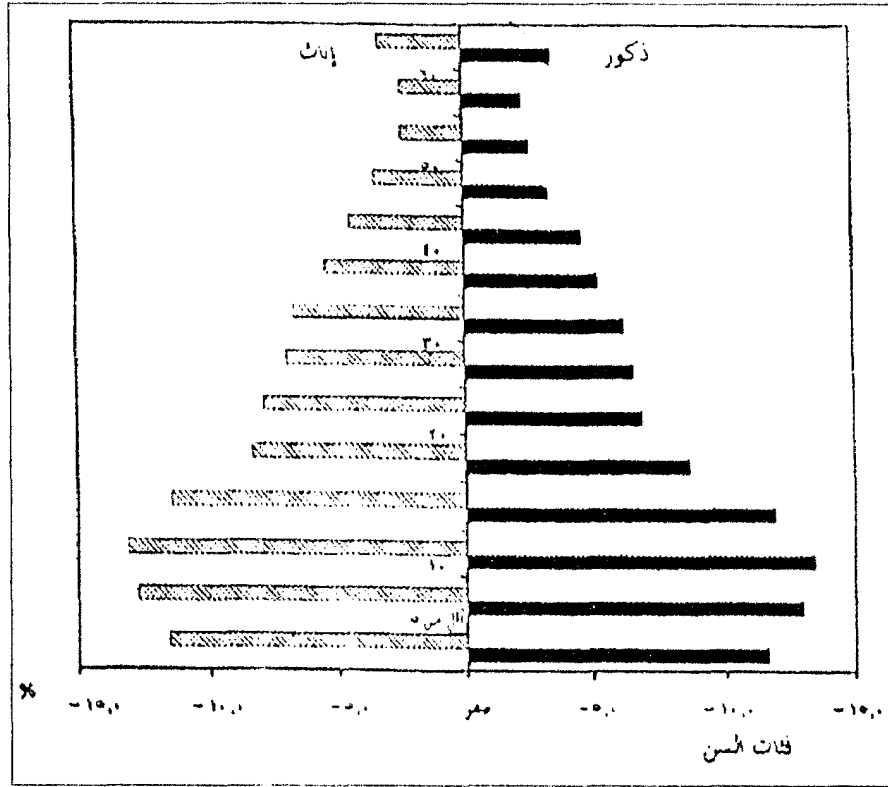
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بيانات تعدادات مختلفة .

وبتحليل العلاقة بين الريادة السكانية والنمو الإقتصادي ، تشير إلى أن انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية ، مما أدى إلى انخفاض معدل الإعالة العمرية - الأمر الذي يمكن المجتمع من تحويل قدر أكبر من موارده من الإنفاق الاستهلاكي ، إلى الإنفاق الإستثماري والارتفاع النسبي بالخصائص السكانية ويؤدي في النهاية إلى تحفيز النمو الإقتصادي وزيادة التراكم رأس المال البشري . وأيا كان الانخفاض في معدلات الإعالة العمرية ، فإن عبء الإعالة الواقعي مازال مرتفعاً ويلقى بظلاله على فئات السن الوسطى (أفراد القوى العاملة المنتجة) ، مما يدفعها لبذل المزيد من الجهد من أجل إعالة هؤلاء وتوفير الاحتياجات الرئيسية لهم .

ولعل عبء الإعالة الفعلي في مصر يرجع إلى عدة أسباب :

- ١- مازال هناك إتساع في قاعدة الهرم السكاني ، والتي اتسمت بانخفاض معدلات الوفيات خاصة الرضع ، وانخفاض معدل الخصوبة بدرجة لا تتواءم مع كل الجهود المبذولة ، من قبل واضعي السياسات السكانية ومتخذي القرار .
- ٢- التراجع الشديد في الأونه الأخيرة في حجم المعونات و المصح الموجهه لبرامج تنظيم الاسره، والذي يتوقع تزايد حدته في الفترة المقبلة ، حيث يتوقع المانحين ، أنه يزيده الأفراد في سن العمل ، لا بد أن تتاح فرص عمل منتجه وحقيقية لتلك الاعداد - حتى تؤتي ثمارها تحفيز النمو الإقتصادي .
- ٣- مشاركة المرأة في قوة العمل المنتجه ، مازالت ضعيفة ، ومعدلات البطالة بين الإناث ، تصل إلى ثلاث أمثالها بين الذكور ، وهناك تميز ضد المراه في الأجور وإتاحه فرص العمل، ونوعية تلك الفرص . . . مما يعد هدراً للإستثمار البشري (تعليم ، وتدريب) وبالرغم من ارتفاع مستويات الدراسه للإناث الداخليين لسوق العمل بالنسبه للذكور - إلا أن إتاحة فرص العمل بالقطاع الخاص ، لاتعترف كثيراً بالشهادات الورقية ولكن بسنوات الخبرة .
- ٤- نسبة الافراد الخارجيين عن قوة العمل مازالت مرتفعة من النساء والمتفرغات للأعمال المنزلية والطلبة المتفرغين للدراسه وكبار السن ، وأرباب المعاشات ، إضافة الى المتعطلين عن العمل .

شكل رقم (١٣)
الهرم السكاني لمصر عام ٢٠٠٥



جدول رقم (١١)
معدل النمو السنوي لقوة العمل ، ومعدل الإحالة
من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦

السنة	معدل النمو السنوي لقوة العمل	معدل الإحالة
١٩٩٨	٢,٠٤	٦٨,٩
١٩٩٩	٣,٤	٦٩
٢٠٠٠	٣,٦٨	٦٩,٤
٢٠٠١	٢,٣٢	٦٩,٩
٢٠٠٢	٢,٧٩	٦٩,١
٢٠٠٣	٢,٤٢	٦٩,١
٢٠٠٤	٢,٥١	٦٩,٧
٢٠٠٥	٤,٣	٦٩,٨
٢٠٠٦	٤,٩٨	٦٩,٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٦ ومركز دعم وإتخاذ القرار .

ولاشك أن عبء الإعالة في مصر ، قد أسهم في زيادة العبء الاقتصادي على الأفراد المنتجين في المجتمع ، مما يلقي بظلاله على توزيع الناتج القومي ، بين الاستهلاك والإدخار ، وبالتالي تمويل الاستثمار في المشروعات الإنمائية التي تستهدف رفع مستوى معيشة السكان .

٣/٤ حفز النمو الاقتصادي والتأثير على التشغيل :

١/٣/٤ تطور فجوة الموارد :

كما سبق القول ، فإن مصر تعاني بالتأكيد من انخفاض في معدلات الإدخار والاستثمار عن المستويات المطلوبة لتحقيق طفره في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ، مع استمرارياتها لفترة زمنية طويلة وممتدة .

ويوضح الجدول أن معدل الدخار ارتفع من ١٣,٦% في ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٦,٣% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، في حين إنخفض معدل الاستثمار المحلي من ١٨% في ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٦,٩% في ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم ارتفع إلى ١٨,٧% ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وبذلك انخفضت الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الإدخار المحلي من ٤,٤% - ٢,٤% في الفتره السابقه .

جدول رقم (١٢) تطور حجم فجوة الموارد المحليه

(٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) (%)

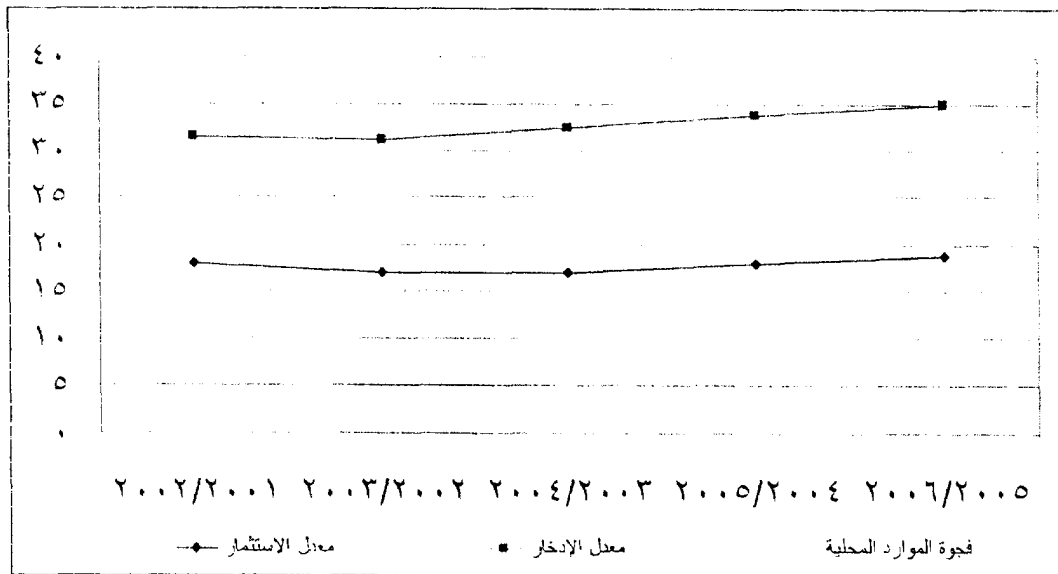
(%)

السنة	معدل الاستثمار	معدل الإدخار	فجوة الموارد المحليه
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٨,٠	١٣,٦	٤,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦,٩	١٤,٣	٢,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٩	١٥,٦	١,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٨,٠	١٥,٨	٢,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨,٧	١٦,٣	٢,٤

المصدر : وزار التنمية الاقتصادية .

(*) نسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

شكل رقم (١٤)



ويلاحظ هنا تدنى معدل الإدخار في مصر ، مقارنة بالدول التي حققت معدلات إدخار مرتفعه مثل دول شرق آسيا ، والتي بلغ متوسط معدل الإدخار السنوى بها أكثر من ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى (٣) .

٢/٣/٤ الإستثمار الأجنبى المباشر وفرص العمل :

ويعتبر الإستثمار الأجنبى المباشر من المتغيرات الهامه لتحقيق التشغيل وتوفير فرص العمل ، وتسريع النمو الإقتصادى ، ويساهم أيضاً فى عمليه التكوين الرأسمالى - مما يستلزم السياسات الجاذبه لرؤوس الأموال الأجنبيه والمحفره لزياده معدلات الإدخار المحلى فى التكوين الرأسمالى إلى ما يتراوح بين ٢٥% ، ٢٧% من الناتج المحلى الإجمالى ، لتحقيق معدلات النمو المستهدفه الحقيقيه . وبالرغم من التأكيد على زياده حجم الإستثمار الأجنبى المباشر ، فإن ذلك لم يحدث بشكل تدريجى وإنما حدثت طفره مابين عامى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ فى كل من الإستثمار الإجمالى والإستثمار الخاص - فقد ارتفعت مساهمه الإستثمار الأجنبى فى الإستثمار الإجمالى من ٣,١% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٣,٥% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وإلى ٤,٠٧% فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، كما ارتفعت فى الإستثمار الخاص من ٦,١% إلى ٤٦,١% وإلى ٦٥,٧% فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ خلال نفس الفتره وقد يرجع ذلك بشكل أساسى ، إلى حصيله بيع شركات وأصول محليه ، نتيجة الهروله فى عمليات الخصصه ، وأيضاً نتيجة للإتجاه إلى تأسيس شركات جديده ، وزياده التوسعات فى بعض الشركات - كذلك طرح جزء من اسهم الشركه المصريه للإتصالات للإكتتاب فى بورصه الأوراق الماليه لسنه ٢٠٠٥ والترخيص للشركه الثالثه للتليفون المحمول فى يوليو ٢٠٠٦ .

خلاصه القول أن معدل نمو الاستثمار الخاص المحلى بلغ ٥,٥% فى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أما معدل نمو الاستثمار الاجنبى المباشر قد بلغ ٨٠,١% فى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، ويعنى ذلك ان انخفاض الاستثمارات العامه ثم تعويضها بالاستثمارات الاجنبية بدرجة اكبر من الاستثمارات الخاصه الوطنيه ، ويعنى ذلك ان النمو الاقتصادى فى مصر فى الفترة السابقة اعتمد على الاستثمارات الاجنبى المباشر فى بعض القطاعات بعينها بدرجة اكثر بكثير من الاستثمار الخاص الوطنى ، مما يعكس التخوف من استمرارية معدلات النمو الاقتصادى فى المستقبل إذا ما تراجعت نسبة الاستثمار الاجنبى المباشر لأيه أسباب .

وبالرغم من تلك الطفرات ، فقد كان بإمكان راسمى السياسات الإستفاده بفوائض الأموال أيضا والتي تمتلئ دول الخليج والعالم بها كالاتى :

أ- ان برميل البترول الذى كان يباع فى بـ ٢٠ دولاراً يباع حالياً سنه ٢٠٠٨ بما يفوق الـ ١٠٠ دولار - مما يعنى ان هناك طوفاناً من الأموال تتدفق فى إتجاه الخليج ، وهو طوفان من الصعب استثماره كله حتى لا يؤدى إلى تضخماً بالأسواق المحليه لدول الخليج - وما زال حجم الإستثمار العربى فى مصر متواضعاً فى حاجه إلى تحفيز بالقضاء على البيروقراطية وتوفير المناخ المواتى وتذليل العقبات أمام هذه التدفقات .

ب- ان الولايات المتحده الامريكيه تعانى فى أواخر عام ٢٠٠٧ وبدايات عام ٢٠٠٨ كساداً هائلاً بفعل أزمة الرهن العقارى التى مرت بها ولا تزال تمر بها .

ومجمل القول أيضاً أن السياسات الجاذبه للإستثمار الأجنبى المباشر ، لا بد أن تقتصر بالتأثير الإيجابى لمثل هذه التدفقات على الإنتاجيه ، ورفع كفاءه رأس المال البشرى وإكسابها المهارات الكافيه من خلال برامج التدريب مع الحرص على تأكيد إبتنائهم لبلادهم وليس للشركات الأم ، حيث ثقافه التغريب ، هى السائدة بتلك الشركات ^(١) .

٤/٣/٣ الخلل فى مساهمات القطاعات السلعيه والخدميه :

الإختلال بين قطاع الخدمات الإنتاجيه والقطاعات السلعيه فى الفتره الماضيه ، بدءاً من ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ يعد أحد الأسباب الهيكلية للتضخم . فنجد أن القطاعات السلعيه وعلى رأسها قطاعى الصناعه والزراعه ، لم تحظى فى الفتره السابقه ، بمعدلات نمو مرتفعه .
ففى قطاع الصناعه التحويلية ، فقد تراوحت معدلات النمو من ١% فى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ إلى ٥% فى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وشكلت ١٩% من الناتج المحلى الإجمالى لسنه ٢٠٠٥ (وتساهم بحوالى ١٣% من العماله) .

وفى قطاع الزراعة لم تتجاوز معدلات النمو ٣% وشكلت ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى وتساهم بحوالى ٢٧,٦ فى إجمالى العماله فى خلال نفس الفتره السابقه بالرغم من أنه يعتبر من أكثر القطاعات المولده لفرص العمل ، ويمكن التأكيد على ان قطاع الخدمات الإنتاجيه ، قد قاد النمو فى الفتره السابقه بالرغم من أنه قطاع منخفض الكثافه بالنسبه للعماله ، وبالتالي فإن نمو هذه القطاعات بمعدلات اسرع من القطاعات الأخرى ، قد يساهم بصورة كبيره فى حده مشكله البطاله (تساهم بحوالى ٣٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى حين لاثساهم إلى بحوالى ١٦,٣% فى العماله)^(٥).

٤/٣/٤ زيادة ميل الأفراد للإستهلاك:

الإستهلاك النهائى ، هو محصله الاستهلاك العائلى بما يمثله من إشباع حاجه الأفراد فى المجتمع من السلع والخدمات والاستهلاك الحكومى - الذى يؤثر أيضاً على مستوى معيشه الأفراد بشكل مباشر من خلال الدعم السلى والذى تتحمله الدوله فى اسعار السلع الاساسيه ، للتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة .

وبالرغم من عبء الدعم الملقى على كاهل موازنه الدوله، فإن شبح البطاله والتضخم وإنخفاض معدلات الأجور الحقيقيه وارتفاع الأسعار ، أيضاً يمثل ضغطاً متواصلاً على تلك الشرائح الفقيره مما ينبغى معه تصور آليات أخرى للخروج من مأزق الدعم وتأجيل ملفاته . ويعبر الإستهلاك العائلى بشكل مباشر عن مدى إشباع حاجه الأفراد فى المجتمع من السلع والخدمات التى تتحقق لهم .

وبارتفاع اسعار المواد الغذائيه فى الأونه الأخيره ، وتدنى متوسط الأجور الحقيقيه - فقد شكل ذلك عبأً على موازنه الأسره ، حيث تمثل المواد الغذائيه ٥٠% من ميزانيه الأسره الفقيرة . وقد وصلت معدلات التضخم إلى حوالى ١٤% ، مما ينفى محاولات الدوله فى تخفيض هذه المعدلات ، حيث ان التضخم بشكل اساسى يرجع إلى ارتفاع تكلفه الإنتاج ، بسبب الإعتماد على الواردات الوسيطه بدرجة كبيره ، مما يزيد من قابليه التكلفة للتأثر بتغيرات الأسعار العالميه وسعر الصرف . وتتدنى معها جهود الدوله المبذوله فى إستخدام ادوات السياسه النقديه ، والتى من المحتمل ان تؤدى إلى الدخول فى حاله تضخم ركودى Stagflation . وكما سبق الذكر فالغلاء ليس مستورداً بالكامل ، فهناك الأحتكارات والمنافسه بين التجار غير العادله ، وانتهاز الفرص والجشع مما يزيد من ارتفاع الأسعار بصورة مغالى فيها .

والإعتماد على أن المتوسط العام للتضخم فى حدود الـ ١٤% ، لا يصلح للتعامل معه فى مواجهه ارتفاع أسعار المواد الغذائيه ، نتيجة للتفاوت فى الدخول . حيث ان محدودى الدخل ينفقون ما لا يقل عن ٥٠% من دخلهم على الغذاء ، ولذا فالتضخم ، يكون تأثيره أكثر حده من متوسطى

الدخل ، الذين ينفقون نحو ٢٥% من دخلهم أو على الدخول الكبيره والذي يمثل نحو ٥% فقط من إنفاقهم .

وحيث يعكس التفاوت فى الدخول والإنفاق فى الدول الناميه ومنها مصر ، درجه كبيره بين الفئات الاجتماعيه ، بخلاف الدول المتقدمه والتي يصلح معها إستخدام المتوسط العام - حيث تشكل الطبقة المتوسطه ٩٠% من المجتمع .

وعلى ذلك فإن زياده الأجور ، بدرجه تكفى فقط بأن تكون أعلى من المتوسط العام للتضخم، لن تسهم كثيراً فى حل مشكله متوسطى ومحدودى الدخل ، حيث يمثل الغلاء بالنسبه لهذه الفئات نسباً أعلى بكثير من المتوسط العام ، فلا بد من استراتيجيه طويله المدى يتبناها المجلس الأعلى للأجور ، واضعاً فى الاعتبار الفئات الفقيره ومحدوده الدخل ، وان معدل الأجور فى مصر مازال لايتجاوز ٢,٥% من معدل الأجور فى أوروبا والولايات المتحده الأمريكيه^(١) .

وقضيه الغلاء ، ذات صله وثيقه بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل عولمه الإقتصاد Global Economy ، فمن الطبيعى أن يستورد الإقتصاد المفتوح التضخم من الخارج أيضاً (كما سبق القول) - ولكن بإمكان الدوله وشركاء التنميه (ق خاص ومجتمع مدنى) التنبؤ ووضع الإستراتيجيات ، خاصه إننا دوله ذات نصيب كبير فى استيراد الغذاء .

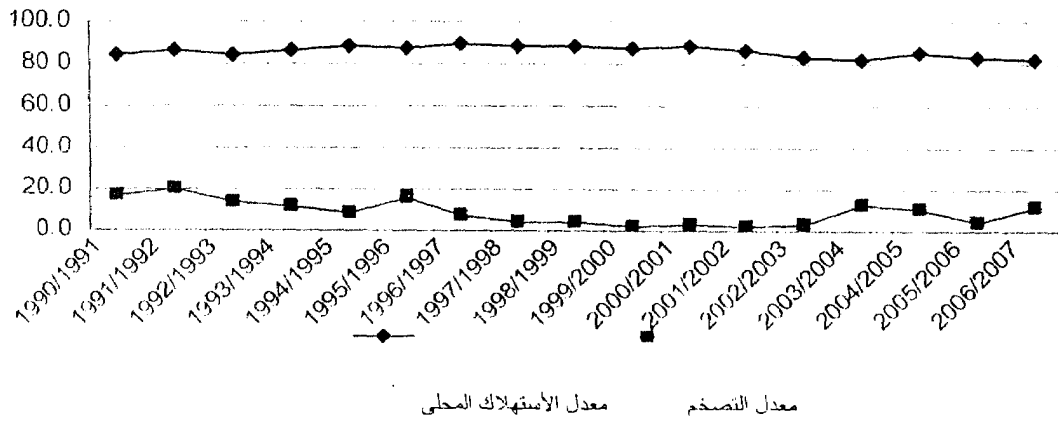
جدول رقم (١٣)

الاستهلاك المحلى ومعدلات التضخم

السنة	معدل الاستهلاك المحلى	معدل التضخم
١٩٩١/١٩٩٠	٨٣,٩	16.76
١٩٩٢/١٩٩١	٨٦,٨	19.75
١٩٩٣/١٩٩٢	٨٤,٦	13.64
١٩٩٤/١٩٩٣	٨٦,٣	12.09
١٩٩٥/١٩٩٤	٨٨,٦	8.15
١٩٩٦/١٩٩٥	٨٧,٨	15.74
١٩٩٧/١٩٩٦	٨٩,٢	7.19
١٩٩٨/١٩٩٧	٨٨,١	4.63
١٩٩٩/١٩٩٨	٨٨,٧	4
٢٠٠٠/١٩٩٩	٨٧,٩	2.5
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٨,٣	2.7
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٦,٤	2.0
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٣,٣	3.2
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٢,٥	12.3
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٥,٢	10.1
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٢,٩	3.7
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٢,٠	11.2

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية .

شكل رقم (١٥)



كما يجب الإحتياط لارتفاع اسعار البترول وزراعة محاصيل الوقود والأثانول بدلاً من محاصيل الغذاء والإستهلاك العالمى المتزايد للمواد الأولية ، نتيجة معدلات النمو السكانى المرتفعة فى الصين ، والهند ومردود التغير المناخى على الحاصلات الزراعيه ، وبالذات القمح فى استراليا وكندا وعوامل متعددة أخرى ٠٠٠كلها ساهمت فى ارتفاع الاسعار العالميه وخاصة المواد الغذائيه .

٥/٣/٤ ميل المجتمع للإستهلاك المعولم :

عقب التطورات الرأسماليه فى الفكر الاقتصادى ، لم نكتف الشركات المنتجه بتحويل السلع الكماليه إلى سلع ضروريه ، ولكن إصطناع الحاجات الإنسانيه إصطناعاً من خلال حملات التسويق المبتكره ، وعن طريق الدعايه المكثفه للمماركات العالميه ، صاحبه الشعارات الشهيره القادره على جذب الملايين من المشترين ، حيث تنفرغ الشركات المنتجه للماركات العالميه ، لخلق الرموز والصور لسلعها ، وإستخدام نجوم السينما والفن والرياضيه للترويج ، لتلك السلع ومزیداً فى الإستغلال ، فقد تتخلص من المصانع التابعه لها ، وتقلها إلى دول العالم الثالث ، حيث العماله الرخيصه ، وإنخفاض معدلات الجوده الصناعيه .

يتضافر ذلك مع الإتجاه والميل للإستهلاك فى عالما العربى ، وإنتقال العماله قد يصاحبه أيضاً إستحداث أنماط استهلاكيه مغايره للنمط الأصلى السائد يؤدى إلى مزيد من التقليد والمحاكاة . وقد أدى كل ذلك إلى فصل عشرات الآلاف من العماله المهاجره فى أوروبا وأمريكا ، وإستغلال منظم للعماله فى بلاد العالم الثالث ، حيث يتقاضون أجوراً غايه فى التدنى مقارنة بنظرائهم فى أوروبا وأمريكا ، ويعملون لساعات عمل طويله وقد تكون فى ظروف بيئيه غير آمنه . وهكذا انتقلت الرأسماليه المعولمه من مجال الانتاج إلى مجال خلق الصور والرموز من خلال الدعايه المبتكره والمكثفه - وتلك من اكبر المخاطر التى صنعها المجتمع الإستهلاكى فى إطار نموه

الطبقات المتوسطة والفقيرة المتطلعة للتقليد والمحاكاة إلى سوق الإستهلاك الترفيهي - بما لا يتواءم مع دخولهم وأجورهم المتدنية - والتي بالكاد تلبي إحتياجاتهم الضرورية ، بما يتقل ميزانيه الأسره ، بأعباء ماليه لاتستطيع النهوض بها - وتجعل تلك الأسر فى بحث دام عن مصادر اخرى للدخل . قد تكون عن طريق الفساد والرشوه أو جرائم السرقة .

خلاصه القول ان العدل الإجتماعى ، هو عدل مجتمعى - بمعنى يتعين عليه ، لكى يتحقق ان تشمل بمظلمته كل الاقاليم وكل الشرائح الاجتماعيه وكل الخدمات الاساسيه ، حتى يمكن ان يكفل فرصا متكافئه للجميع فى تحقيق الإشباع المتكامل فى كل المجالات - فما زال هناك بعض المنظرين المدافعين عن ممارسات إتساع فجوات الدخول وأزدياد الفقر وإستيراد انماط استهلاكيه إستفزازيه ، ولايزالون يتحدثون عن نظريه (التسايط) بمعنى ان ثمار التتميه (كما سبق القول) وان صعدت الى أعلى ، حيث الفئات الأكثر ثراءً فإنها لاتلبث ان تتسايط لتشمل الفقراء والاقاليم المحرومه - وادا تأملنا الوضع فى الخدمات العامه ، والاقاليم المختلفه ، خاصه اقاليم الصعيد - نجد أن هذه الثمار تصعد ولاتتسايط ، ولايبقى للتسايط ، سوى المزيد من الفقر وإتساع فجوات الدخول (٧) .

٤/٤ إنخفاض مستوى التشغيل والطلب على قوه العمل فى مصر :

أدى تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، إلى نفاذ حده مسئكه البطالة . نتيجة للتراجع الحاد فى معدلات النمو الاقتصادى خلال مرحله الاصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى ، والتي اعتمدت بصورة اساسية على إتباع سياسات إنكماشية مما أدى إلى تراجع الطلب على قوه العمل وزيادة إعداد المتعطلين .

اقترن ذلك بإنحسار دور الحكومه عن إستمرار سياسات التوظيف للخريجين فى القطاع الحكومى والعام ، تمشياً مع سياسه خفض الإنفاق العام والحد من عجز الموازنه العامه ، وبرامج الخصخصه ، حيث أدت هذه البرامج . الى تسريح بعض العماله فى القطاع العام والحكومى ، بهدف إعاده هيكله هذه القطاعات كما تؤدى برامج التثبيت التى فرضها صندوق النقد الدولى الى تحرير سوق العمل والإلغاء التدريجى لتشريع الحد الأدنى للأجور ، لتجنب الأثر التضخمى لزيادة الأجور وتقليص العماله الزائده والتقاعد المبكر ، بالإضافة للأثار السلبية لإتفاقيات منظمه التجارة العالميه والمنافسه غير المتكافئة للصناعات المحليه ، وإغلاق وإفلاس بعض المصانع والاستغناء عن العماله . بالرغم من ان برنامج السيد الرئيس الإنتخابى يتضمن إنشاء ١٠٠٠ مصنع جديد حتى عام ٢٠١١ - وكان الأولى لوضعى السياسات بحث اسباب إفلاس وإغلاق العديد من المصانع السابق ذكرها .

وترجع ظاهره البطاله ، لإختلال العلاقه بين الطلب على العمل وعرض العمل ، وبشكل أكثر تحديداً فهى ترجع لإنخفاض الطلب على العمل مقارنة بعرضه ، وهى ترجع فى جانب كبير منها الى

قصور الاستثمار عن المساهمة الفعالة في تحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل وخاصة انماط الاستثمار التي تتحيز الى التصدير .

وقد شهدت مشكله البطاله في مصر ، تفاقمأ كمياً ونوعياً ، خلال فترة التسعينات لعدم نجاح السياسه الاقتصاديه والسياسه الاستثماريه في تحقيق معدلات نمو مرتفعه المستوى وكثيفه العمل في أن واحد .

وتزداد خطورة مشكله البطاله في مصر ، أبان التسعينات في هيكل وخصائص العاطلين وتطورات هذا الهيكل ، والتي تكشف عن إتجاه مطرد إلى ارتفاع البطاله بين الشباب الداخلين جدد إلى سوق العمل حيث كانت نسبته ٩٤% من العاطلين عام ١٩٩٨ من بين الداخلين جدد لأول مره ، ٩٠% من هذه الفئه تقع في الشريحه العمريه (١٥-٢٩) سنه أن هناك ٣٥% من السكان في سن العمل (١٥-٦٤) يقعون في الشريحه العمريه (١٥-٢٤) والداخلين الجدد لسوق العمل معظمهم من تلك الشريحه العمريه ، وتبين هذه الأدبيات ان التعليم في مصر يتناسب عكسياً مع التشغيل ، مما يدل على ان هناك إستثمارات هائله مهدره من الموارد البشريه ، خاصه إذا علمنا أن البطاله السافره مصحوبه، ببطاله مقنعه ، وترتبط بإنخفاض الإنتاجية ومستويات الأجور .

والبطالة الظاهرة ، هي حاله من عدم التوازن والإختلال بين المعروض من العماله كمأ ونوعاً وبين الإحتياجات الحاليه والمستقبلية للعماله اللازمه للمشروعات الإنتاجيه والخدميه بالدوله ، ومجمل القول أن أهم اسباب هذه الظاهره ، هي الزيادة المطرده في معدلات النمو السكاني ، بمعدلات تفوق معدلات التنميه الحقيقيه ، وتدنى الخصائص السكانيه مما يترتب عليه عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل ^(٨) .

١/٤/٤ تطور هيكل سوق العمل في مصر :

- ارتفع إجمالي قوه العمل (١٥-٦٤ سنه) من ١٥٥٤٣ ألف في عام ١٩٩٠ إلى ١٨٩٠١ ألف في عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٢١٧٩٢ ألف في عام ٢٠٠٥ - أي بمعدل نمو قدره ٢,٣% خلال الفتره من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ .
- بلغ عدد الذكور في قوه العمل ١١٦٠٦ ألف في عام ١٩٩٠ ، ١٤٧٠٢ ألف في عام ٢٠٠٠ ، ١٦٧٨٧ ألف في عام ٢٠٠٥ - أي بمعدل نمو قدره ٢,٥% خلال الفتره من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ .
- بلغ عدد الإناث في قوه العمل ٣٧٣٧ ألف في عام ١٩٩٠ ، ٤١٩٩ ألف في عام ٢٠٠٠ ، ٥٠٠٥ ألف في عام ٢٠٠٥ أي بمعدل نمو قدره ١,٩% خلال الفتره من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ .
- ارتفع معدل البطاله من ٨,٢% في عام ١٩٩٠ إلى ٩% ٢٠٠٠ ثم إلى ١١,٢% في عام ٢٠٠٥ (وهو مايزيد على ضعف معدل البطاله الاحتكاكية من ٤-٥% *) .

جدول رقم (١٤)

عدد افراد قوة العمل ومعدل البطالة حسب النوع

(معدل النمو السنوى خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥)

النوع	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠٠٥		معدل النمو السنوى
	قوة العمل	معدل البطالة	قوة العمل	معدل البطالة	قوة العمل	معدل البطالة %	% ١٩٩٠ - ٢٠٠٥
ذكور	١١٦٠٦	٥,٥	١٤٧٠٢	٥,١	١٦٧٨٧	٧,١	٢,٥
إناث	٣٧٣٧	١٦,٢	٤١٩٩	٢٢,٧	٥٠٠٥	٢٥,١	١,٩
جمله	١٥٥٤٣	٨,٢	١٨٩٠١	٩	٢١٧٩٢	١١,٢	٢,٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - إصدارات مختلفة وحسبت بمعرفة الباحث .

وبتحليل البيانات السابقة ، نجد أن :

هناك تزايد فى حدة مشكلة البطالة ، مع ضعف قدره الاقتصاد على توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة ، تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً ، وقد تزايدت حجم قوة العمل فى الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ بنحو ٥٧٨ ألف سنويه بينما يولد الاقتصاد سوى ٣٦١ ألف فرصه عمل سنويه لسنه ٢٠٠٥- وبإضافه رصيد المتعطلين حوالى (٢,٥ مليون متعطل) فى سنه ٢٠٠٥ - فإن الأمر يتطلب من الدوله المزيد من النمو الإقتصادى الحقيقى الذى يواكبه توفير فرص عمل منتجه ، لمواكبه الزياده السنويه فى قوة العمل وتوفير فرص العمل الحقيقيه والمنتجه .

وبارتفاع معدل البطاله بين الإناث إلى ثلاث أمثاله بين الذكور فى سنه ٢٠٠٥ ترتفع معاناه المرأه ، وتضعف مشاركتها فى الحياه العمليه ، ويهدر كل المجهودات المبذوله لتمكين ودمج المرأه فى برامج التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .

فإنحسار دور الدوله فى توفير فرص عمل بالقطاع الحكومى والقطاع العام ، أصبح هناك إتجاه فى سوق العمل لتفضيل عماله الذكور ، خاصه القطاع الخاص وذلك لتضرر بعض جهات العمل من القوانين الخاصه بتنظم عمل المرأه - ولإتساع مشاركته القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى ، الذى يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون مراعاة ظروف عمل المرأه ، حتى يمكنها الموازنه بين مسؤولياتها فى العمل ومسؤولياتها الاجتماعيه . كما تشارك بعض المعوقات الاجتماعيه لزياده مشاركته المرأه فى سوق العمل ومنها : العادات والتقاليد ، مستوى التعليم ، المسافه بين المنزل ومكان العمل ، وسائل الإنتقال ، قلة دور رياض الأطفال ، عدم قدره على الإستفاده من فرص التدريب ... إلخ (١) .

٢/٤/٤ المشتغلون بأجر كنسبه من قوة العمل :

اتجهت معدلات الأجور الحقيقيه للعماله إلى الإنخفاض بشده خاصه بعد الإرتفاع الذى شهدته خلال العقد الممتد منذ منتصف السبعينات إلى اواسط الثمانينات بسبب الثوره النفطيه ، وتداعياتها ، ونمو الاقتصاد الوطنى مع إختلافات شتى بين فروع النشاط الاقتصادى - وقد إتجهت الأجور الحقيقيه إلى الإنخفاض الشديد ، خلال الفتره منذ منتصف الثمانينات ، وحتى منتصف التسعينات حيث هبطت الأجور الحقيقيه إلى ثلثى مستوياتها فى منتصف الثمانينات - حيث بلغت نسبه التراجع ٣٨% مقارنة بنظيرها فى القطاع العام ، حيث بلغ الإنخفاض ٢٠% .

ويمثل المشتغلون بأجر حوالى ٦١,٥% من إجمالى القوى العامله سنه ٢٠٠٥ ، وهذا يعنى ان ٣٨,٥% من القوى العامله تعتبر بدون أجر ، ويرجع لسياده العمال بقطاع الزراعه واغلبها عماله عائليه بدون أجر واغلبها من النساء ، كما يتضح من الجدول رقم (٧) ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبه أصحاب الأعمال والعمل الخاص وتعكس المؤشرات السابقه تشوه سوق العمل فى الاقتصاد المصرى كالاتى :

- ١- ارتفاع معدل نمو القوى العامله ، مما يعد من أعلى معدلات نمو العمال فى العالم مع عدم قدره هذا السوق على إستيعاب عرض العمل المتاحة ، وما يضاف إليه سنوياً من الداخلين الجدد إلى سوق العمل .

جدول رقم (١٥)
توزيع العمالة حسب المهن والنوع %

٢٠٠٤		٢٠٠٢		٢٠٠٠		التوزيع حسب المهن
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٧٥,٨٩	٣٨,٨٧	٥١,٩٠	٣٨,٢٦	٧١,٦٥	٣٨,٧٤	الزراعية
٧,٨٢	١٧,٩٦	١١,٩٨	١٨,٩٠	٨,٩٢	١٦,٣٢	المهنية
٩,٠٥	١١,٠٩	١٣,٢٦	١١,٤٧	١١,١٧	١١,٤٩	ذوى الياقات البيضاء
٧,٢٤	٣١,٩٣	١٣,٢٦	٣١,٥٥	٨,٢٦	٣٣,٤١	ذوى الياقات الزرقاء
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى

- ٢- هناك خلل فى توزيع القوى العامله بين قطاعات النشاط الاقتصادى - بإنخفاض معدل إستيعاب العمال فى القطاعات الإنتاجيه يعد سمة من السمات الرئيسيه فى سوق العمل المصرى ويشكل خطراً واضحاً على معدلات النمو الاقتصادى وإستدامه التنميه .
- ٣- إنخفاض الأجور الحقيقيه ، خاصه للعماله النسائيه - يعكس إنخفاض مستويات معيشه الأفراد- وتكالبهم على إيجاد آليات أخرى للحفاظ على مستوى المعيشه (العمل بالقطاعات

الرسمي وغير الرسمي ، جميع المدخرات القليلة لدى شركات توظيف الأموال ، الهجرة غير الشرعية . . . الفساد المحسوبيه ، الجريمة) .

٤ - ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل - فمزال النظام التعليمي لا يستطيع ان يلبي إحتياجات سوق العمل من العماله المناسبه - ويرجع ذلك الى نقص التدريب الفنى بالإضافة إلى تسرب المهارات للخارج .

٥ - تصاعد رصيد المتعطلين من ناحيه ، وتضخم القطاع غير الرسمي من ناحيه أخرى ورياده أعداد المهاجرين غير الشرعيين .

٦ - تدنى إنتاجيه العماله وارتفاع تكلفتها ، مما يحفز القطاع الخاص لإستخدام تكنولوجيا كثيفه رأس المال^(١٠) .

٣/٤/٤ المشاكل الاجتماعيه المترتبة على البطالة :

- تتركز مشكله البطاله بين شباب الخريجين ، مما يؤثر على الأمن القومى ممثلاً فى الآتى :
- ١ - زعزعه الإنتماء للوطن والولاء للدولة ، وذلك لأن الحاجه الى العمل حق من حقوق الإنسان الأساسيه ، لتأكيد الذات وتوفير الحاجات الأساسيه .
 - ٢ - إهتزاز السلام الاجتماعى ، فالشباب المتعطل ، يمتلك من الطاقات والقدرات ، مما يجعله ، ربما يوظفها فى الأعمال غير المشروعه - حيث لا يجد فرص العمل - التى تستهلك تلك الطاقات .
 - ٣ - البطاله تربيه خصبه للتطرف ، والإفكار الهدامه - فالعاطل عن العمل الناقم على المجتمع مستعد لتقبل أكثر الأفكار تطرفاً وإنحرافاً Brain Wash .
 - ٤ - تراجع النظر الى التعلم بإعتباره قيمه تستحق العناء ، وشيوع مفاهيم أخرى تقوم على الفهلوه والتحايل - وبالتالي تفاقم ظاهره التسرب من التعليم وتزايد معدلات الأميه - وهو مايؤدى أيضا الى زياده حده مشكله البطاله ليصبح الأمر كأنه اشبه بحلقه مفرغه .
- والمعروف عالميا وفى دراسات الإجتماع الجنائى أن هناك عدداً من الجرائم المرتبطه برياده البطاله ، وعلى رأسها السرفه بأنواعها (نسل ، سطو ، سرقة بالإكراه والقتل) ، بالإضافة الى جرائم التهريب والأحتيال وتوظيف الأموال بالنصب ، فضلاً عن الجرائم الجنسيه والاخلاقيه لشباب عاجز عن إقامه أسرهم ، وإنتشار تعاطى المخدرات - كل ذلك فى النهايه يؤدى الى شيوع مناخ ينتهك كافه القوانين والانظمه المعمول بها فى المجتمع .

٤/٤/٤ الاختلالات الهيكلية ، وتجزئه سوق العمل :

إنخفاض مستويات الإنجاب ، لدى الطبقات العليا والمتوسطه ، نتيجه للوعى بأهميه تنظيم الأسره ، وتفضيل حجم الأسره الصغير ، مع إستمراريه مستويات الإنجاب فى الإرتفاع بين الطبقات

الفقير الدنيا ومحدودى الدخل - جعل هناك تدنيا فى الخصائص السكانيه لمعظم تلك الشريحة الدنيا " تعليمياً ، وصحه ، تغذيه ، إلخ " .

وقد أدى هذا المشهد إلى كثير من الاختلالات الهيكلية فى سوق العمل والتي تحد من فاعلية تسريع عمليات وأنشطه التنمية المستدامه ، ناهيك عن وجود :

- سوق حكوميه تعتمد على عماله الياقات البيضاء White Colours Labor .
- قطاع خاص منظم يسعى إلى الكسب فقط ولايكثرث كثيراً بالبعد الاجتماعى .
- سوق لايوفر فرص عمل متكافئه للمرآه مقارنة بالرجل .
- سوق لايراعى خصوصيه البلاد وتبنى تكنولوجيايات كثيفة رأس المال ، نظراً لضعف انتاجية العمالة .

- عدم ربط سياسات التعليم والتدريب بإحتياجات سوق العمل والإنتاج .
 - شيوع بعض القيم الاجتماعيه السلبيه والتي تتحيز ضد عمل المرآه .
- هذا ويتسم سوق العمل المصرى بالإختلال والإنقسام إلى عده اسواق مختلفه الظروف والخصائص ، مما يؤدى إلى وجود إختلالات هيكليه تؤدى إلى صعوبه التخطيط ، وترجع ظاهره التجزئه Segmentation فى سوق العمل إلى ربط مستويات الأجور فى سوق العمل الرسمى بالمؤهل العلمى ، وليس لسنوات خبره ومهاره إتقان العمل - مما أدى إلى تدنى مستوى إنتاجية العماله .

وينقسم سوق العمل إلى سوقين رئيسيين تتدرج منهما عده اسواق فرعيه : وهى سوق العمل الرسمى وسوق العمل غير الرسمى .

ويتمتع سوق العمل غير الرسمى ، بدور متزايد الأهميه فى مصر ، فهو الملاذ الأخير وصمام الأمان ، لكل من عجزت سوق العمل الرسميه عن إستيعابهم ، ويتميز هذا القطاع بإستيعاب التشغيل ، وتوليد الدخول ، لنسبه كبيره من العماله ، فهو قطاع ينتشر فى المدن والريف ايضاً .

ويتميز هذا القطاع بالآتى :

- ١- القطاع غير الرسمى يتنامى ويتزايد ويستوعب الكثير من العماله المؤقتة والدائمه ، وهو قطاع لديه القدره على الإبتكار والإختراع ، وهو نتاج سنوات من تعلم كيفية البقاء فى بيئه معاديه .
- ٢- قد يكون القطاع غير الرسمى ، صمام أمان لمشكله البطاله ، ومولداً للدخل - كما ان مستهلكى منتجات القطاع غير الرسمى ، أغلبهم من ذوى الدخل المحدوده والثابته والفقراء والمترايدين بصورة كبيرة .
- ٣- يمارس الكثير من العماله بالقطاع غير الرسمى - أنشطه انتاجيه ، وهم لايلتزمون بنصوص قوانين العمل ، والتأمينات والضوابط التى تحكم القطاعات الأخرى .

- ٤- على الرغم من الصعوبات الاحصائية المتعلقة بحصر أنشطه القطاع غير الرسمي أو حجم المشتغلين به ، إلا أن احد التقديرات ، تشير إلى حدوث زياده هائله فى التشغيل فى القطاع غير الرسمي والذي تقدر طاقته على الإستيعاب بنحو ٨٠% من الداخلين لسوق العمل .
- ٥- يسهم القطاع غير الرسمي فى مصر بشكل عام بأكثر من ثلث الناتج القومى الإجمالى (٣٥,١% عام ٢٠٠٠/٩٩) وتتراوح تقديرات نسبه العماله فى القطاع غير الرسمي ما بين ٤٠-٦٧% من إجمالى العماله ، مما يشير إلى قدره هذا القطاع على إستيعاب العماله التى عجز القطاع الرسمي عن استيعابها ، وواقع القطاع الخاص الرسمي لا يبشر كثيراً ، حيث كما سبق القول ، يعاني من تباطؤ النمو الحقيقي وتراجع معدلات الانتاج وإنخفاض كبير فى حجم الاستثمار * وزياده المشروعات كثيفه رأس المال ، وإغلاق الكثير من المشروعات بالمدن الجديده وخصصت الكثير من المشروعات مما أدى الى الاستغناء عن الكثير من العماله .
- ٦- وبالرغم من النمو الملحوظ فى المشروعات الصغيره ، فإن معظمها ، مازال فى شكل مشروعات فرديه ، مما يعد دلاله على حاجه الفرد ، الذى يعمل لحساب نفسه على توليد دخل يسد إحتياجاته المعيشية ، وتؤكد النتائج العامه فيما يتعلق بالمشروعات الصغيره ، سواء أكان ذلك إستناداً إلى مسح سوق العمل فى ١٩٩٨ أو إلى مسح المشروعات الصغيره الذى أجرى سنه ٢٠٠٣ ان فكره شروط العمل بهذا القطاع قاسيه ، وان ذلك ينسحب على الاجور الرسميه والتأمينات الاجتماعيه والعقود والاجازات مدفوعه الأجر ٠٠٠ إلخ ، حيث نقل مستوى الأجور فى المشروعات الصغيره عن المتوسط العام للأجور وتمتد ساعات العمل لفترات طويله يومياً ، ونقل أجور الإناث عن الذكور على وجه العموم ، نظراً لتدنى الخبرات السابقيه والمستوى التعليمى للإناث بصفه عامه عن الذكور ، وأن هذه المشروعات تتعرض للكثير من التقلبات ، وأن إعداداً كثيره تدخل السوق بينما يخرج منها إعداداً قد تكون بنفس القدر - ويعد إنعدام الخبره التدريبيه أسباباً رئيسيه للخروج من السوق .
- ٧- تواضع مستويات مخرجات العمليه التعليميه ، وعدم إتساقها مع متطلبات سوق العمل ، أدى إلى إتجاه البعض منهم مباشرة إلى القطاع غير الرسمي حيث يتطلب العمل بالقطاع الخاص الرسمي، مستوى مهارى وتعليمى مرتفع .
- ٨- هناك أمر واقع أن عمالة الأطفال بالقطاع غير الرسمي ، قد تصل لأكثر من ٣ مليون طفل مصرى فى سوق العمل ، بل أن هناك ١٤ مليون طفل يعملون فى معهن خطيره فى العالم العربى * ، وهناك أيضاً أكثر من ٨ مليون طفل خارج المدارس الابتدائيه فى العالم العربى .
- ٩- الفقراء أيضاً يدخرون ، حيث ان مشاكل العماله بهذا القطاع ليست تمويلية فى المقام الأول ، فقد تصل مدخرات القطاع غير الرسمي إلى ١٠ مليارات جنيه .

وإنما هي مشاكل تتعلق بالتهميش لهؤلاء البشر ، وعدم الاعتراف بوجودهم وقدرتهم على الوصول إلى الدعم المالى والإتتمان من البنوك والمصارف ، حيث الإجراءات المعقدة - ناهيك عن مشاكل دراسات الجدوى - وتسويق المنتجات .

١٠- والحقيقة المؤلمة ، هي ان اغلب الصناعات الغذائية ، تتم تحت بير السلم (منها صناعات الألبان ، الخ) والرقابه الصحيه ضعيفه على تلك المشروعات .
وهناك حقيقة هامة ، انه مع تضخم القطاع غير الرسمى ، بسبب الزيادة المستمره فى إعداد الملتحقين به ، وشدة التنافس بين وحداته ، فإن ذلك سيؤدى إلى تزايد العماله المنخفضه المهاره والدخل ، والمنتجه لمنتجات متواضعه الانتاجيه ، وتزايد وطأه الفقر ، ومن المتوقع ان يواجه هذا القطاع الكثير من التحديات مع إشتداد تيار تحرير التجاره (١١) .

٥/٤/٤ إنخفاض مستوى الطلب على العماله بالخارج :

من المعروف ان الزيادة السكانيه ماهى الإحصاء مصدرين أولاً : هما الزيادة الطبيعىة وهى كما سبق الذكر الفارق بين المواليد والوفيات . وثانياً : زياده نتيجه للهجره وهى الفارق بين المهاجرين الوافدين الى الدوله والمغادرين منها .
وواقع الأمر أن هناك حاجه ملحه للإسراع بنمو التشغيل كثيف العمل وسياسه فعاله وحقيقه للهجره ، فى ضوء استراتيجيه متكامله . تراعى المقاييس العالميه للعماله الماهره ، وتحافظ على حصص العماله لدى الدول المستقبل .

وقد استهدفت الهجرة الخارجيه المؤقتة فى إستيعاب نسبه كبيره من فائض العماله المصرى ، منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات - بل أيضاً فى توفير جزء اكبر من إحتياجات مصر من النقد الاجنبى - ولكن خلال العقد الماضى تضافرت الكثير من العوامل ، اتجهت بشكل اساسى لان تكون هجره انتقائيه يمثل بشكل العلماء والفنيين المهاجرين بشكل مؤقت وعمال الانتاج حوالى ٧٥% من جملته المهاجرة الى الدول العربيه . ومنها نمو القوى العامله الوطنيه فى دول الخليج الى ضعف الطلب على العماله الاجنبيه ، وفى ضوء التطورات الراهنه ايضاً للإقتصاد العالمى ، انخفضت حركه القوى العامله وازدادت حركه رؤوس الأموال ، وقد اكدت الاحصاءات الرسميه ، ان اعداد المهاجرين الشرعين المصريين بالخارج قد انخفضت الى ٥% فقط من القوى العامله بما يمثل حوالى ١,٢% مليون شخص وقد يرجع ذلك الى المستجدات السياسيه والاقتصاديه التى طرأت على الدول العربيه المنتجه للنفط ، مما أدى إلى تناقص فرص العمل للمهاجر المصرى وقد تلازم ذلك فى العقد الأخير ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ مع إتجاه إنخفاض العماله المصرىه المؤقتة بدول الخليج للإحلالاات الثلاث الآتيه :

١- إحلال العماله الوطنيه محل الوافده .

٢- احلال العماله الوافده غير العربيه (الاسيويه غالبا) محل العربيه .

٣- الإحلال التكنولوجى لئله محل العماله .

وهناك مستجدات كثيره حدثت فى العامين الماضين للبلدان العربيه الخليجيه وهو تحقيق طفرة هائله فى عوائد البترول ، مما حقق المزيد من الأموال الفائضه ، تقدر فى عام ٢٠٠٨ للمملكه العربيه السعوديه فقط بحوالى ٨٠ مليار دولار من الممكن إستثمارها فى مشروعات توفر فرص عمل منحه " للفوائض البشرى " خاصه من مصر .

ويتركز الطلب على العماله المصريه فى اسواق رئيسيه تشمل السعوديه ليبيا ، الأردن ، الكويت وانخفضت العماله المصريه نسبياً فى العراق ولبنان نظراً للظروف السياسيه .

وعلى الرغم من أن واضعى السياسات الاقتصاديه فى مصر لا يملكون السيطرة على تحول الطلب الخارجى إلا ان تصدير العماله يتطلب إستراتيجيه قد تكون مماثله فى بعض الاحيان لتلك المصممه لتصدير السلع والخدمات .

وقدّرت تحويلات العماله المصريه بالخارج بـ ٦.٣ مليار دولار لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بما يساوى ٦% من اجمالى الناتج القومى ، ويفوق إيرادات قناة السويس التى بلغت ٤.٢ مليار دولار فى العام ذاته . ولكن هذه التحويلات لا يتم استثمارها فى مشروعات بنمويه ، بل يتم انفاقها على اعراض استهلاكيه على الرغم من اعتبار مصر دوله مشجعه للهجره .

ودعا " جيرفيه أبان " فى ندوه " فرص الهجره الدوليه التى نظمها المعهد السياسى الدبلوماسى ومنظمه الهجره الدوليه فى مارس ٢٠٠٨ الى تكوين إتحادات للعاملين بالخارج يكون لها دور فى تطور المجتمع ، ووضع برامج مشتركه للإستفاده من التحويلات الماله بصوره أفضل ، وكذلك الإستفاده من الخبرات التى اكتسبها المهاجرون العائدون وافكارهم التنمويه والتى لا تقل فى قيمتها للدوله من التحويلات الماليه .

وكما أن مصر دوله مصدره للعماله فهى أيضاً مستورده ، حيث تستضيف ملايين السودانيين . وتصدر ملايين العمال الى كل دول العالم كما انها تعد معبراً للعماله المؤقته بسبب موقعها .

وقد ازدادت عذابات المهاجرين الشرعيين الدائمين بعد إحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . وبصفه خاصه الى الاتحاد الاوروبى من خلال تشريعات تهدف الى وضع ضوابط لزياده المقيمين المسلمين ، بالرغم من أن تلك الدول تشكو أصلاً من تناقص سكانها الاصليين ومن أهم تلك الدول هولندا ، والدول الاسكندنافيه التى تعكف على وضع تشريعات مقيده للهجره إلى بلادها – وبالذات من المسلمين مما أدى إلى إنخفاض أعداد المهاجرين العرب – وقد تزامن ذلك مع إزدياد حدة مشكله البطاله وضعف الاجهزه المعنيه باستثمار المدخرات الصغيره ، مما أدى " بالمدخر الصغير " الى المجازفه بالهجره غير الشرعيه لبعض الدول الأوروبيه ، والتى استمرت فى إجراءات طرد المقيمين

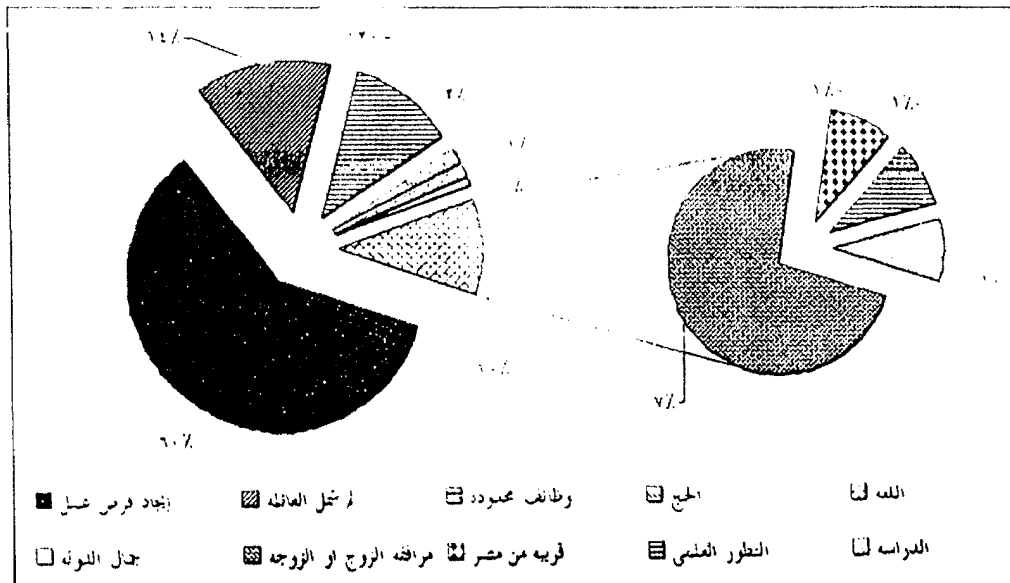
غير الشرعيين ، والتي أسفرت عن عوده الآلاف الى بلادهم ، رغم ان بعضهم قد تجاوز العشر سنوات ولم تكن لهم علاقه بالإرهاب ، ليبدؤا مره اخرى فى محاوله الهجره بصوره غير شرعيه .

- أثر عوده المهاجرين على الإستثمار :

هناك دراسات عديده تؤكد ان الهجره الى الخارج ، حتى ولو كانت لمدته قصيره تسهم فى تراكم رأس المال ، بدرجة قد لا تتحقق بأى وسيله أخرى وأيضاً إكتساب مهارات جديدة ، قد تزيد من احتمالات إقامة مشروعات إستثماريه عند العوده توفر فرص عمل منتجه ، عن طريق استثمار مدخرات العماله العائده ، حيث تخفف من وطأه مشكله البطاله - ويجب على الدول توجيه مدخرات العماله العائده للتنميه السليمه واستثمارها فى مشروعات صغيره توفر فرص عمل منتجه .
وهناك منافع غير مباشره ووفرات هامه تتجه للدول المصدره للعماله وذلك فى شكل ارتفاع مستويات التعليم (ومن ثم سرعه تراكم رأس المال البشرى) التى حصل عليه الشباب من ممن ينتظرون فرصه سانحه للعمل بالخارج ، حيث يعلمون جيداً مدى المنافسه الشرسه التى تنتظرهم .

شكل رقم (٦)

أسباب اختيار بعض الدول للهجرة ٢٠٠٣



المصدر: اعتمادا على بيانات وزارة القوى العاملة والهجرة عام ٢٠٠٣ .

يبين الشكل ، أن قلة فرص العمل ومشكله التعطل بين الشباب فى مصر من أهم الأسباب لإتخاذ قرار الهجره ، خاصه إذا كان هناك فى دوله الاستقبال بعض الأقارب أو المعارف ، حتى يخففوا

من وطأة الغربه ، وربما للمساعدة فى إيجاد فرص عمل ، وسكن مناسب ، وتسهيل الحياه للمهاجرين بصفه عامه .

ويتضح من ذلك ان خصائص ودوافع الهجره ، تربط البلد الأم بالاقتصاد العالمى - إلحاقا بركب العولمه ، ويجب على المهاجرين ، ثقل مهاراتهم وقدراتهم ، لزياده تأثيرهم فى المجتمعات المستقبله وكلما كانت القوانين والتشريعات أكثر عداله ، كان هناك حافزاً للهجره لدوله بعينها من حيث عقود العمل ، وشروط الإدماج فى المجتمعات والمحافظة على حقوق الانسان المغترب .

ومازالت التحويلات من أهم مصادر العمله الاجنبية فى مصر ، بالإضافة الى عائدات قناه السويس والسياحه ، ويمكن زيادتها بفعل الاتفاقيات مع البلدان العربيه ، وإزاحه آثار الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالنسبه للهجره الدائمه (على رأسها الولايات المتحده الأمريكيه وأوروبا الغربيه) وأيضاً استعادة الثقه فى البنوك المصريه ، حيث تراجعت المدخرات نتيجة لبعض الإنتكاسات فى البنوك المصريه .

والسؤال الذى يطرح نفسه ، هو كيف يمكن الاستفاده من تطوير العلاقه بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط ؟؟

حكومات الدول المختلفه تعترف بالاهمية الاقتصادية للهجره ، حيث ان عائد التدفقات الماليه للمهاجرين الشرعيين فى العالم تصل الى ٣١٨ مليار دولار لعام ٢٠٠٧ وكان نصيب الدول الناميه منها ٢٠٠ مليار دولار ، ولكن تحويلات المهاجرين غير الشرعيين أيضاً لابد ان تؤخذ بعين الاعتبار حيث تصل الى الضعف .

وهناك مشروع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى وافق عليه زعماء اوروبا والمعرف بأسم الاتحاد المتوسطى لتطوير العلاقه بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط ، وتستعد فرنسا لاستضافيه فى ٢٠٠٨/٧/١٣ فى باريس فور تسلمها رئاسه الاتحاد الأوروبى - واذا كانت دول الاتحاد الأوروبى قد نجحت لفترة فى تحجيم التعاون مع دول المتوسط بحيث تضمن حريه انتقال المنتجات الصناعيه دون انتقال العماله لدول الاتحاد الأوروبى ، وبالتالي فإن الفوائد التى حصلت عليها دول جنوب المتوسط ومنها مصر ، منذ بدء عمليه برشلونه ١٩٩٥ وحتى الآن لم تتعدى بعض المساعدات الاقتصادية والقروض منخفضه الفائدة من بنك الاستثمار الأوروبى وهى مساعدات جيده ولكنها لم تحدث تغييراً جذرياً فى الاوضاع الاقتصادية لدول الجنوب .

وفى إطار البحث عن اشكال التعاون الجديده ، لابد من تأكيد بند انتقال العماله على جدول اعمال قمه باريس القادم بإعتباره احد حلول مشكله البطاله ، وحتى تتلاشى الاوضاع الجديده حيث ان الدول الأوروبيه اصبحت غير راغبه فى توطين العماله الجديده ، فمن الممكن التأكيد أن العماله تكون مؤقته لعدده سنوات ، يعود بعدها العامل لوطنه دون ان يمنحه ذلك حق الاقامه الدائمه أو الجنسيه .

ويمكن أيضا اقامه مناطق صناعيه اوروبيه كثيفه العماله على اراضى الدول العربيه حسب المتوسط ومنها مصر تخصص انتاجها للتصدير لأوروبا ، وفى هذا الحال تستفيد اوروبا من العماله والارض الرخيصه ، وتوافر الغاز الطبيعى كمصدر للطاقه ، وتستفيد دول الجنوب ومنها مصر بتشغيل العماله وحل مشكله البطاله ، والتقارير الاوروبيه تؤكد حاليا وجود مشكله جوهريه فى الفئه العامله داخل دول الاتحاد الاوروبى بسبب تناقص السكان نتيجة الانخفاض معدلات المواليد ومن انهم ان نستفيد من هذا الوضع لخلق اوضاع جديده تحقق مصلحه الطرفين •

وغنى عن البيان ، أن المهاجر بصوره غير شرعيه ، ليس فقيرا معدما فقد تتوفر لديه السبله النقدية أو باللجوء إلى الإقراض (من الأهل والأصدقاء) فى شكل مدخرات صغيره ، يمكن استثمارها بشكل جيد فى البلاد إذا ماوافرت البيئه الموائيه للإستثمار فى المشروعات الصغيره ومتناهيه الصغر ، من إرشاد وتوجيه ودراسات جدوى ، وخريطة إستثماريه توضح النشاطات المختلفه بصوره جاده وعميقه - بدلاً من التهميش المتواصل ، لهؤلاء الراغبين حقاً فى العمل لإثبات الذات وتحقيق الحد الأدنى من المعيشه اللائقه والكريمه أو بانتظار الفرصه السانحه ، للعمل بالخارج ولكن بصوره شرعيه ، تكفل للمهاجر كافة الحقوق (١٢) •

تعتبر المشكلة السكانية ضمن التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشكلة الا أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعاً الأمر الذي يتطلب مزيداً من البحث والتعمق في معرفة أبعاد المشكلة السكانية واثارها المباشرة على مختلف مقومات التنمية .

من بين أهم العوامل التي تسهم في رفع معدلات الريادة السكانية إلى مستوياتها العليا، العوامل الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد، والتي تؤثر وبشكل كبير في أنماط السلوك والقيم لدى الأفراد في المجتمع ، ومن ناحية أخرى تؤثر النتائج الحادثة عن الزيادة السكانية على جميع مقومات التقدم والتنمية في المجتمع؛ فنجد أنها مؤثرة على جميع المقومات السائدة في المجتمع سواء كانت مقومات إقتصادية أو ديموجرافية أو إجتماعية أو ثقافية. وإذا لم يتم احتواء الآثار السلبية للمشكلة السكانية وتحويلها الى عوامل دفع وتعزيز لعملية التنمية ، فستظل تلك الآثار السلبية موجودة و تظهر في صورة تدنى لمقومات التنمية والتقدم ، أحد أهم الآثار التي يجب تناولها بحرص وإستفاضة هو " وضع المرأة فى المجتمع " .

فالتقدم كما يراه علماء الاجتماع، عبارة عن تطور الحياة الفعلية للإنسان ، ويظهر على صورة ترايد في قدرة الإنسان على التحكم في الطبيعة، والتقدم يعمل على بناء أنماط جديدة من الفكر والسلوك يتقبلها المجتمع ، ويرى فيها فرصة سانحة لتحقيق آماله في حياة أفضل ، وسواء كان هذا من الناحية الطبيعية المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية فإنه يهدف إلى تحقيق الحرية الاقتصادية من ناحية ، ثم توفير الرفاهية من ناحية أخرى ، ويلي ذلك ضمان استمرار الرقي من ناحية ثالثة .

"وللتقدم سمات كما للتخلف سمات؛ فمن سمات التقدم الاقتصادي أن يتسم المجتمع بإستغلال الموارد الطبيعية المتاحة الإستغلال الأمثل ، وأن تعمل القيادات السياسية فيه على توفير رؤوس الأموال، وأن بتطور المجتمع ويندمج في الإنتاج الصناعي الحديث المتطور أخذاً بالأساليب الحديثة والمتطورة. ومتوقع في المجتمع المتطور أن تتخفض معدلات البطالة

بأنواعها، ويرتفع الدخل القومي ، ومن ثم الدخل الفردي حتى يستطيع الفرد أن يلبي إحتياجاته الكمالية ولا يقتصر فقط على البحث في كيفية تغطية الإحتياجات الأساسية ، وكنتيجة لما سبق يحدث تزايد في معدلات الإدخار ، وتتعاظم معدلات الإستثمار، وتتحول أنماط الإنفاق من النمط الإستهلاكي الى الأنماط غير الإستهلاكية ، وتتجه صادرات المجتمع المتطور للتحويل لتصدير المواد المصنعة والتكنولوجيا الحديثة ، وتتقدم النظم المصرفية ، ويصبح المجتمع المتطور مالكاً لإستقلاله الإقتصادي بل والسياسي . وعكس تلك السمات تظهر في حالة التخلف الإقتصادي .

وبالنسبة للسمات الإجتماعية للتقدم والتطور فنجد أنها تتمثل في؛ إرتفاع مستوى المعيشة ، إنخفاض معدل الأمية وارتفاع نسب التعليم والتدريب ، إضافة إلى الأخذ بالأساليب الحديثة في التعليم والتدريب ، اختفاء - أو انعدام - ظاهرة تشغيل الأطفال ، إنسيابية الحراك الإجتماعي ، توفر الرعاية الاجتماعية بكل أبعادها من تعليم وصحة وإسكان وضمان اجتماعي ووسائل اتصال وترفيه... الخ . ومن السمات الأساسية للتقدم والتطور من الناحية الإجتماعية؛ كبر حجم الطبقة المتوسطة (وبالتالي صغر حجم كل من الطبقتين العليا والدنيا) . والعكس بالعكس صحيح .

وبالنسبة للسمات الثقافية للتقدم فيمكن إجمالها في : تحسن وضع المرأة وتقاربه مع وضع الرجل في المجتمع (عدالة النوع الإجتماعي) ولن يحدث مثل هذا التحسن إلا بتحسن باقي السمات السابق ذكرها والتالية فيما بعد مثل، التحرر من تحكم العادات والتقاليد الموروثة- وبخاصة الضار منها- في السلوك ، قدرة الإنفتاح العقلي على الأفكار الجديدة والعالم الخارجي كذلك إمكان التعاطف مع الأدوار الاجتماعية الجديدة ، حراك الوحدات البنائية للمجتمع وعدم جمودها واندماجها في حياة المجتمع الكبير كلها.

ومن السمات الديموجرافية للتقدم والتطور ، إنخفاض معدلات المواليد ، إنخفاض معدلات الوفيات بصفة عامة، ووفيات المواليد والأطفال بصفة خاصة ، ومن ثم، يحدث إنخفاض في معدلات النمو السكاني ، ويرتفع المستوى الغذائي والصحي لأفراد المجتمع^١ .

^١ - دكتور عبدالهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، مدخل إسلامي ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة عام ١٩٨٦م .

بالرغم من كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي اجتاحت الكثير من المجتمعات اليوم، إلا أن حال الدول النامية أو نصيبها من هذا التطور لم يكن بالقدر المطلوب أو بالشكل الذي يلبي طموحات ورغبات المجتمعات النامية بخاصة ما يتعلق منها بالمرأة وأوضاعها وظروفها في هذه الدول، ويعود ذلك لأسباب عديدة ومختلفة منها أسباب داخلية أي خاصة بهذه الدول ومنها أسباب خارجية أي خارجة عن إرادة هذه الدول .

يتضح مما سبق أن الوضع الجيد للمرأة يكون مصاحباً لحالة التقدم والتطور ، كما يرتبط بالسمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموقراطية الإيجابية ؛ بينما على الجانب الآخر نجد أن تدني وضع المرأة في مختلف المجالات يكون مصحوباً بوجود مشكلة سكانية (ديموقراطية) وبالمشاكل المتعددة في مجالات عديدة أخرى ، أي بسيادة السمات السلبية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية والديموقراطية في المجتمع .

تعاني المرأة في مصر من كثير من المشكلات ، واغلب تلك المشكلات تعود إلى العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية التي تعامل المرأة معاملة تتصف بالإهمال واللامبالاة والنظرة القاصرة وعدم التقدير ، و يترتب على ذلك الكثير من المشكلات. فالقيم الاجتماعية التي تحد من أهمية تعليم المرأة وعملها يجعلها تغوص في أعماق الجهل والامية والتخلف وعدم القدرة على مواكبة التطور والتحديث . والامية التي تنتشر بين النساء بمعدلات مرتفعة تحد من قدرتهن على أن يكن فاعلات في حركة التنمية والتطور ، حيث أن ذلك يعني استبعاد طاقات وقدرات وإمكانيات نصف المجتمع من جهود وعمليات التحديث والتنمية . وتعطيل قدرات المرأة وإخراجها من معادلة التطور والتقدم والنهوض إنما يشكل عقبة أساسية في وجه التحديث والتنمية التي تعتبر الإنسان غاية ووسيلة لها. والمرأة لها الدور العظيم في تربية الأجيال والعمل على تنميتهم ونموهم وغرس القيم الإيجابية والسلوكيات القويمة لدى الأطفال والنشء صانعي المستقبل وقادة الغد .

لذلك يهدف الجزء التالي من الدراسة إلى إستعراض أوضاع المرأة المصرية في مجالي التعليم والعمل اللذان يعتقد أنهما سيؤثران على القيم التي تنقلها المرأة لأبنائها أو لإخوتها الأصغر، وتلك القيم التي تتقبلها وتقبل بها ، مع توضيح دورها في الحفاظ على القيم الاجتماعية الإيجابية مع التسليم بوجود مشكلة سكانية ، وبأن المشكلة السكانية القائمة تؤدي إلى إحداث تدهور للقيم السائدة في المجتمع نتيجة لما يصاحبها من سمات تخلف في مختلف مناحي

الحياة تؤدي الى تدهور وضع المرأة كما تؤدي الى إحداث التدهور القيمي .

٢/٥/٤ الوضع التعليمي للمرأة :

يعتبر الوضع في مجال التعليم من أفضل الأوضاع المعبرة عن تقارب وضع كل من الفتى والفتاة في السنوات الحديثة ، فكما يظهر من جدول (١) تشير معدلات القيد بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي عام ١٩٩٤/١٩٩٥ تساوي معدل قيد الجنسين (٩٠٪) ؛ أي أن ٩٪ من الإناث و ٩٪ من الذكور من الأطفال في عمر الخامسة يتم إلحاقهم بفصول رياض الأطفال مما يعكس تلاشي الفجوة النوعية وعدم تفضيل جنس على آخر والرغبة المتساوية في تعليم الأطفال بغض النظر عن جنس الطفل . وفي عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) ارتفعت النسبة المذكورة لتصبح (١٦٪) للإناث ، و (١٧٪) للذكور مما يدل على تزايد الوعي بأهمية التعليم المبكر وتوفير الرعاية المتخصصة للأطفال من الجنسين بمرور الوقت .

تشير البيانات الخاصة بمرحلة التعليم الابتدائي الى تخلص الفجوة النوعية بين الجنسين مع الوقت نتيجة الجهود الحثيثة لرفع معدلات تعليم الفتيات فبعد أن كان معدل القيد للإناث بالتعليم الابتدائي عام ١٩٩٤/١٩٩٥ (٩٤٪) بينما نظيره للذكور (١٠١٪) ، أصبح عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ للجنسين (٩٦٪) ، (٩٧٪) بالتتالي ، وإن كان التناقص الحادث في معدل قيد الذكور يسترعي الانتباه الى أنه قد يكون نتيجة لتراجع قيمة التعليم في المجتمع لدى بعض الفئات، أو لياس البعض من إمكانية تحقيق التعليم لحراك اجتماعي محفز ودافع للطلب على التعليم .

بالنسبة لمرحلة التعليم الإعدادي، بينما توضح البيانات إنخفاض الفجوة النوعية بين الجنسين مابين العامين المذكورين، بزيادة القلق مما يلاحظ من إنخفاض معدلات القيد بصفة عامة للجنسين عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مما يعكس زيادة ملحوظة في معدلات التسرب ، وذلك قد يعزى للخروج المبكر للعمل ، أو لما ذكر آنفاً ، أي لفقدان الثقة في ما قد يحدثه التعليم من حراك اجتماعي للفرد .

وتشير معدلات القيد بمرحلة التعليم الثانوي إلى تقارب معدلات القيد للجنسين خلال الفترة المرجعية المذكورة .

وتجدر ملاحظة العلاقة بين التعليم والتطور، حيث أن عمليتي التطور والتغيير تحدثان

بانسجام وفي وقت أسرع في المجتمعات التي ينتشر التعليم بين أفرادها، بل ومن المفترض أنه كلما زاد عدد المتعلمين في بلد من البلدان كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيه ، وتحسنت أنماط الإستهلاك، وارتفع معدل الحفاظ على الموارد البيئية ، وعلى المستوى الاجتماعي والعائلي . ويلاحظ أنه كلما كانت الأم متعلمة انخفض كلما عدد الوفيات بين أطفالها، وارتفع المستوى الصحي لجميع أفراد الأسرة ، وكلما كان الأب والأم متعلمان تحسنت مستويات الذكاء ودرجات التحصيل الدراسي للأبناء. وتلعب الأم والأب في الأسرة دوراً رئيسياً في التنشئة الاجتماعية ورعاية النشء، والحرص على تعليمهم وغرس مجموعه من المبادئ والضوابط السلوكية والأخلاقية التي تحدد تصرفات الأفراد في وجدان كل ابن أوبنت من ابنائهم ؛ وهي ما تمثل القيم المرغوبة مثل ، الشجاعة والأيثار والبطولة والثقة العالية بالنفس ومعرفة كيفية النقد والنقد الذاتي والصبر الطويل والتعاون والأيمان والإيمان بالمبادئ الأخلاقية والدينية والموازنة بين الحقوق والواجبات والتكافل والتضحية في سبيل الوطن ، وبالتالي فالتعليم الكامل بمستوى جودة عالي لكل فرد هو حق للفرد وواجب على الدولة توفيره وتمكين الأفراد منه.

جدول (١٦)

معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة وفقاً للنوع عامي ١٩٩٥/١٩٩٤ و ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (%)

المرحلة التعليمية	١٩٩٥/١٩٩٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
ما قبل الابتدائي	٩	٩	١٦	١٧
التعليم الابتدائي	٩٤	١٠١	٩٦	٩٧
التعليم الإعدادي	٨١	٨٨	٦٥	٦٦
التعليم الثانوي	٧١	٧٣	٧٣	٧٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٥٢٩ .

تشير بيانات جدول (٢) الى استمرار وجود الامية وبمعدلات عالية لكلا الجنسين (الذكر والانثى)، وأن معدلات أمية الإناث ترتفع كثيراً عن مثيلتها للذكور ، كما أن هناك محافظات ترتفع فيها معدلات أمية الإناث بدرجة كبيرة مثل محافظات القليوبية ، دمياط ، الإسماعيلية ، الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، البحر الأحمر ، حيث تصل معدلات الأمية الى (٥٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٦ ، ٥٤ ، ٦٢ ٪) بكل منهم على التتابع . مما يستدعي الإهتمام بضرورة إتخاذ خطوات فاعلة لحل تلك المشكلة الخطيرة العائقة للتقدم والتطور ، حيث أن للامية تأثير مباشر على سلوك الأفراد تجاه بعض القضايا الهامة مثل التربية والمشاركة السياسية والسلامة النفسية والبدنية والصحية للأبناء، وكيفية إستغلال الموارد بطريقة كفاء ، كما أن للامية تأثير مباشر على التطور الثقافي والعلاقات الاجتماعية وعلى غرس القيم الإيجابية داخل الأسرة أو بين الأسرة وبين أفراد المجتمع. كما توجد صلات وثيقة بين الأمية أو عدم التعلم والصحة والتغذية وتحفيز المشاركة السياسية . كما أن القيم السلبية مثل الأنانية والفردية والطائفية والطبقية والتحيز والتعصب والكذب والنفاق والنميمة والشغب والرياء والغيرة والحسد والإتكالية تكون من الأسهل أن تسود بين الأميين عنها بين المتعلمين .

بصفة عامة الأمية الأبجدية تعيق قدرة الإنسان على تحسين سلوكه تجاه مختلف المواقف اليومية وتعيق قدرته على تحسين أوضاعه وعلى المشاركة في تنمية أسرته ومجتمعه. كما أن لها دوراً خطيراً في عدم تحسين ظروف أو كفاءة الفرد الأمي . وتشير الدراسات الخاصة بالفقر الى وجود ارتباط بين الفقر والامية وارتباط الأمية بمشكلة البطالة وعدم قدرة المجتمع على إنجاح برامج التنمية أو على تحقيق أهدافها المرسومة أو المخطط لها في تلك البرامج.

لكل ما سبق يجب البحث في الوسائل والأدوات المتطورة والمرنة التي تعمل بجد من أجل القضاء على الأمية حيث أننا لا نبالغ إذا قلنا أن الأمية وباء يعيق قدرة الإنسان على تحسين سلوكه تجاه مختلف المواقف اليومية ويعيق تحسين أوضاعه والمشاركة في تنمية أسرته ومجتمعه. يجب التأكيد على أن معرفة القراءة والكتابة تعتبر ضرورة للتقدم الإنساني، و كثير من البلدان الراغبة في أن تصبح متطورة تقوم بتنفيذ حملات لمحو الأمية على أمل أن

تحسن بذلك أداءها الاقتصادي، كما أن محو الأمية يعتبر استثماراً في البشر أثره المتوقع هو تحسين المعيشة . ولأن التغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل يتطلب تغييراً في أحوال القوى المحدثة للتغيير، وهذه القوى هي الأفراد من البشر ذكوراً وإناثاً، الذين لن يتمكنوا من إحداث التغيير إلا إذا ما تغيرت قدراتهم إلى مستوى وشروط إحداث هذا التغيير في المجتمع. وأولى الخطوات في هذا المجال تبدأ عادة بالتعليم وتحرير الإنسان من الأمية ورفع مستوى الوعي والمعرفة.. لذلك فمن الواجب الاهتمام والتركيز على القضاء على الأمية بصفة عامة ، والتخلص من المعدلات العالية لأمية المرأة بصفة خاصة .

جدول رقم (١٧)

نسب الأمية في محافظات الجمهورية وفقاً للنوع عام ١٩٩٦ (%)

المحافظات	إناث	ذكور	إجمالي الجمهورية
القاهرة	٣١	١٨	٢٤
الإسكندرية	٣١	١٩	٢٥
البحيرة	٢٧	١٦	٢١
الغربية	٣٢	١٦	٢٤
كفر الشيخ	٣٦	٢٩	٣٣
المنوفية	٤٦	٢٨	٣٧
القليوبية	٥٣	٣١	٤٢
الدقهلية	٤٦	٢٥	٣٥
دمياط	٥٩	٣٦	٤٧
الشرقية	٤٦	٢٤	٣٥
بور سعيد	٤٩	٢٥	٣٧
الإسماعيلية	٦٠	٣٥	٤٨
السويس	٤٠	٢٣	٣٢
الجيزة	٤٤	٢٥	٣٤
الفيوم	٦٩	٣٩	٥٤
بني سويف	٦٩	٤٥	٧
المنيا	٧٠	٤١	٥٥

٥٢	٤٠	٦٦	اسيوط
٥٣	٣٨	٦٨	سوهاج
٥٢	٣٧	٦٦	قنا
٣٣	٢٢	٤٤	الأقصر
٤٢	٢٩	٥٤	اسوان
٢٢	١٦	٣٢	مطروح
٢٥	١٧	٣٤	الوادي الجديد
٤٦	٣٣	٦٢	البحر الأحمر
٣٦	٢٤	٤٩	شمال سيناء
٢٨	١٨	٤٨	جنوب سيناء
٣٩	٢٩	٥١	الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٥٢٨ .

٤/٥/٤ وضع المرأة في قوة العمل :

العمال هم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها منظومة الإنتاج فبجهدهم تتحقق وفرة الإنتاج، وبمهاراتهم وخبراتهم تتحقق لمسة الإتقان والتميز في جودته. والإنسان يحقق ذاته وشخصيته ووجوده من خلال العمل ، وهو حين يعمل يشعر بالإنتاج والإنجاز والأهمية . كما أن العمل يعطي صاحبه الاستقلال المادي ، ويساهم في تنمية قدرات الشخصية واثرائها من النواحي العملية والفكرية والاجتماعية . ويساعد العمل على الإنفتاح على العالم الخارجي ، واكتساب الخبرات المتنوعة والمتعددة، وعلى سهولة التمييز بين الخبيث والطيب ، وبالتالي للعمل أهمية في الحرص على أن تكون القيم والعادات السليمة والجيدة هي ما يسود بيوت ومجتمعات المتعلمين.

العمل : يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء أكان عقلياً أم عضلياً بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة. والعمل الإنساني هو نشاط هادف، ويسبق البدء بممارسته وجود تصور ذهني لدى الفرد حول الهدف من العمل ونتائجه، والغاية منه.

ويعرف العمل الاقتصادي بأنه "النشاط الذي يبذله الإنسان عن وعي وقصد من أجل الحصول على منفعة اقتصادية"، أي أنه يؤدي إلى إنتاج الأشياء التي تشبع الحاجات البشرية، أو الأشياء التي لها قيمة استعمالية.

والملاحظ أن التعريف الاقتصادي للعمل يحصر العمل لذلك النشاط الذي يدخل في حدود الانتاج، أي بالنشاط الموجه لانتاج البضائع والخدمات التي من الممكن تقييمها وتسويقها بحيث يحقق للقائم به دخلاً نقدياً بالمعنى العام.

وبالنسبة لعمل المرأة فهو يقسم إلى نوعين هما:

العمل داخل المنزل: أي أن عمل المرأة يكون ضمن أسرتها من حيث القيام بشؤون المنزل، ومتطلباته، وتربية الأبناء، والعناية بالزوج، وكل ما يتطلب ذلك من إدارة ورعاية لشؤون الأسرة، وعمل المرأة في هذه الحالة يتم دون الحصول على أجر مادي.

العمل خارج المنزل: ويقصد به العمل الإقتصادي الذي تقوم به المرأة خارج المنزل ويكون بمقابل أجر تتقاضاه نتيجة عملها. ومن الجدير بالذكر أن معظم النساء يمارسن العملين معاً، فهن يقمن بالعمل داخل المنزل وخارجه، وهذا هو السائد لمعظم حالات المرأة العاملة.

١/٤/٥/٤ العوامل المؤثرة على عمل المرأة:

هناك عدة عوامل تؤثر على عمل المرأة إيجاباً أو سلباً، ويمكن تقسيمها إلى عدة أبعاد اجتماعية وعوامل اقتصادية على النحو الآتي:

١/١/٥٤/٤ العوامل الاجتماعية:

هناك عدة عوامل اجتماعية تؤثر في توجه المرأة للعمل من أهمها:

- **التعليم والتأهيل:** لا شك في أن قاعدة التعليم اتسعت في الأونة الأخيرة لدى المجتمع وبخاصة لدى المرأة. والتعليم والتأهيل من العوامل الإيجابية فكما زادت درجة تعلم وتأهيل المرأة كلما زادت فرصها للإلتحاق بعمل إقتصادي منتج. فمعظم المهن تتطلب مستويات معينة من التعليم الأكاديمي، أو الفني، لذلك فإن انتشار المدارس والمعاهد الفنية والمتوسطة والجامعات يسهل تعليم الفتيات خاصة في ظل القوانين والتشريعات التي تشجعه وتيسر تعليم الفتاة ومع ذلك لا يعتبر التعليم والتأهيل تأكيداً لتوجه المرأة للعمل بعد الحصول على المؤهل. ففي كثير من الأحيان تترك المرأة المتعلمة المؤهلة المتزوجة سوق العمل، خاصة إذا كانت تعمل بالقطاع الخاص الذي لا يتحمل تكلفة أجازات رعاية الطفل أو الأجازات المتكررة بسبب الحمل والولادة. بالإضافة إلى أن الوضع المادي

الجيد للأسرة في بعض الحالات قد يجعل المرأة نفسها غير راغبة في العمل بعد التعليم والتأهيل، بالإضافة الى أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في عدم دخول المرأة للعمل، كعدم وجود فرص للعمل الملائم للمستوى التعليمي، أو عدم ملائمة مواعيد وطبيعة العمل للمرأة، أو وجود العمل في مكان أو محافظة بعيدة عن مكان الإقامة، أو لرفض الزوج لعمل المرأة، أو عدم توفر تكافؤ الفرص الذي يمكنها من الحصول على العمل المناسب لمؤهلاتها...

- ارتفاع معدل سن الزواج: من العوامل التي تسهم في رغبة وتوجه المرأة نحو العمل خارج البيت.
- نظرة المرأة إلى العمل: وهي نظرة ترتبط بالواقع النفسي والاجتماعي للمرأة حيث أن بعض النساء يفضلن عمل البيت والعناية بالأسرة، حتى لو توفرت فرص العمل أمامهن، وتتأثر نظرة المرأة للعمل بنظرة المجتمع لعملها بوجه عام.
- التشريعات وقوانين العمل: لا شك أن التشريعات وقوانين العمل من شأنها أن تؤثر في توجه المرأة للعمل، فهناك تشريعات وقوانين تتعلق بعمل المرأة مثل منح إجازة وضع، وإجازة رعاية طفل، وسريان وتحمل جهة العمل للضمان الاجتماعي في حالة إجازتي الوضع ورعاية الطفل، والتقاعد وتوفير العمل الملائم لطبيعة المرأة، والمساواة في الأجور مع الرجل في حال تساوي العمل وتوفير فرص التعليم والتأهيل والتدريب، ومراكز محو الأمية وغير ذلك. فلو فعلت تلك القوانين وطبقت، بصفة خاصة في المشروعات الصغيرة بالقطاع الخاص لاشك أنها ستكون دافع ومحفز لتوجه المرأة للعمل.
- هجرة الذكور داخل الوطن أو خارجه: هذه الهجرة عامل مؤثر يدفع لتوجه المرأة للعمل. فمن الملاحظ عند تزايد أعداد العاملين المهاجرين الريفيين الذين تركوا العمل الزراعي، وتوجهوا إما إلى المدن، أو إلى دول أخرى، أن أدى ذلك إلى تزايد عمل المرأة في المجال الزراعي. ومن جهة أخرى هناك الهجرة إلى الخارج وخاصة من قبل القوى العاملة من الذكور نحو بلدان الخليج التي قد يكون تأثيرها على عمل المرأة في أحد إتجاهين فلو استمرت العلاقة الزوجية مستمرة ومستقرة وبدأ الزوج في تمويل الأسرة، فقد تعززت المرأة عن العمل وتكتفي برعاية الأسرة والأبناء؛ وإن فشل الزوج في الاستقرار في عمل مناسب أو حدث تغيير في نوع العلاقة الزوجية أو تزوج باخرى في

الخارج فغالباً تكون المرأة في حاجة للإلتحاق بعمل يوفر لها ولأبنائها الدخل اللازم لحياة كريمة .

- **الزواج والإنجاب :** هناك علاقة بين توجه المرأة للعمل وحالتها الزوجية والإنجاب، فقد تفضل المرأة عدم العمل أو حتى ترك العمل بعد الزواج، أو ترك العمل بعد الإنجاب، وقد تدفع المرأة لترك العمل . فمنهن من يتركن العمل لعدم استطاعتهن التوفيق بين واجباتهن المنزلية ومتطلبات العمل، ومنهن من يتركن العمل لأن الزوج يرفض عملهن بعد الزواج أوبعد الإنجاب . ومنهن من يتركها العمل خاصة إذا كان بالقطاع الخاص .

٢/١/٤/٥/٤ العوامل الاقتصادية:

هناك عوامل اقتصادية عديدة مؤثرة في توجه المرأة للعمل ، من أهمها ما يلي:

- **طبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع:** التحول للحياة الحضرية مع ما تنطوي عليه من تغيرات في التنظيمات الاجتماعية تعتبر مظهرًا بارزًا للمجتمع حتى بالنسبة للمناطق الريفية ؛ ففي عصر العولمة وعالم القرية الواحدة والاتصالات التي ساعدت على نشر صور أنماط الحياة في المجتمعات الأجنبية تزايدت الحاجة إلى زيادة دخل الأسرة لتزايد النفقات بالأسرة نتيجة للتحول إلى أنماط الحياة الاستهلاكية والرغبة في محاكاة ما يشاهد من سلوكيات وأنماط حياة، وهذا الإنفاق المتزايد يحتاج لتعدد مصادر الدخل في الأسرة لتحقيق الزيادة المطلوبة في الدخل ، وبالتالي يجعل هناك حاجة وضرورة لتوجه المرأة للعمل.
- **الضرورة الاقتصادية:** وذلك نظراً لتزايد احتياجات المرأة والأسرة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مما يدفع المرأة لطلب العمل كي تستطيع تلبية احتياجاتها وحتى يمكنها أن تسهم في تلبية متطلبات الأسرة وتخفيف الأعباء على الزوج.

عموماً فقد أصبحت قضية إدماج المرأة في التنمية وتمكينها من الأدوات التي تساعد على تنميتها ، والبحث في كيفية توفير كل السبل والامكانيات امامها من أجل قيامها بدورها الفاعل والرئيسي في كل عمليات التنمية المجتمعية اتجاهاً رئيسياً في مصر . والتركيز على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية يرتبط بالنظرة المتكاملة للمرأة فهي نواة الأسرة في المجتمع

وعنصر فعال في الحياة الفكرية و الثقافية فضلا عن انها شريك في عمليات التنمية الاقتصادية.

٢/٤/٥/٤ واقع المرأة المصرية في سوق العمل :

عندما نتحدث عن واقع المرأة المصرية في سوق العمل الحالية، فإننا نتحدث عن سوق عمل ما زالت نامية تتسم "بتراجع النشاط الاستثماري للدولة والذي كان يتم في القطاع العام القديم. وهو القطاع الذي فتح قديما أبوابا واسعة للمرأة وجعلها تتخرط وتعمل في فروع وفنون الصناعة المختلفة، وهو القطاع الذي بات الآن في مراحل تصفيته النهائية بحيث إنخفضت نسبة النساء المشتغلات فيه إلى ٢,٨٪ ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن القطاع الحكومي يحد من تعييناته بحيث أصبح هو الآخر محدود الفاعلية أمام عمل المرأة، فيمكن القول أن المرأة المصرية تفقد مجالين مهمين من مجالات التوظيف والعمل. والمعروف أن كلا من القطاع الحكومي و القطاع العام هما أكثر القطاعات دنواً من طبيعة وواقع النساء لأنهما عادة ما يكونان أكثر قبولا إجتماعيا لما يوفرانه من حماية ورعاية وحقوق للمرأة العاملة. في البلدان النامية وكذلك في المناطق الحضرية وغير الحضرية تفضل أسر الطبقة الوسطى أن تعمل بناتها لدي رب عمل عام بدلا من رب العمل الخاص (القطاع غير الرسمي) غير المضمون، بالإضافة إلى أن القطاعين معاء الحكومي والعام، هما أكثر القطاعات الاقتصادية التي تسمح بالنمو وبالترقي المهني و الأدبي للنساء العاملات كجموع عاملة. و بالتالي فهي أنشط القطاعات في إتاحة فرص بناء الكوادر و القيادات النسائية في المجتمع، كما أنهما أنشط القطاعات في تحقيق الإستمرارية في هذا البناء بحيث تتواصل أجيال العاملين فيهما بإتقال الخبرات من حيل سابق إلي آخر لاحق له (١) . وفي المقابل تتسم سوق العمل بمصر بالإتجاه إلى العمل الخاص كوسيلة للحصول على دخل و الإنخراط في القوة العاملة، ومن الطبيعي أن العمل الخاص المتوقف على الإستثمارات الخاصة يتحرك حسب أحوال الإزدهار أو الإنكماش أو التضخم وخلافه من الظروف والظواهر الإقتصادية، في هذه الحالة فإن ما ينطبق علي الرجل ينطبق علي المرأة ولكن التركيز أكثر علي النساء لأنهن يمثلن النسبة الأكبر من المتعطلات ولأنهن أصبحن معيلات لأسر كثيرة لم تعد تضم فقط الأبناء وإنما باتت تضم في أحيان كثيرة الإخوة ووالدين ، و الإهتمام بالنساء أيضاً يرجع لأنهن حديثات العهد بالعمل المنظم ولأنهن لايملكن القدرات والخبرات المهنية التي إكتسبها الرجل منذ القدم، ولأنهن صاحبات معدلات أمية أعلى

(١) هاء حير الدين (ذكور ه)، "تقسيم النوع الاجتماعي في مصر" - دراسة للبنك الدولي - ٢٠٠٢

ولأنهن أكثر فقرا من الرجال إذا ما تمت مقارنة ظروف المجموعتين، المجموعة التي تضم المرأة بمختلف فئاتها ومجموعة الرجال، كمجموعتين وليس كأفراد، بالإضافة إلى أن النساء لا يملكن الصوت المرتفع الذي يمثلهن وبالتالي يدافع عنهن وعن مطالبهن في مراكز اتخاذ القرار.

كذلك يجب ملاحظة أن النساء يواجهن صعوبات في العمل بالقطاع الخاص حيث أنه كما ذكرت دراسة البنك الدولي التي قامت بها (خير الدين)، "أن القطاع الخاص كقطاع واسع التركيب، يضم نسبة ٥٦,٥٪ من مجمل عدد العاملات في مصر، ولكن الخطورة أن ٦٢٪ من هذه النسبة تعمل في القطاع الخاص غير الرسمي أي القطاع الخاص العامل خارج الإطار القانوني أو المؤسسي، أي القطاع الذي لا يقدم للمرأة الحقوق المكفولة لها في قوانين العمل المختلفة بدءاً من الأجر والأجازات وساعات العمل إلى عضوية النقابات إلى الحقوق التأمينية المتعارف عليها، والأكثر خطورة أن التوزيع الجغرافي للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي يميل بكل الثقل نحو الريف والمناطق الزراعية، بالإضافة لأن القطاع الخاص الرسمي والذي هو في حالة نمو ونشاط في البلاد يقف من عمل المرأة موقفاً سلبياً حيث أن نسبها فيه لا تزيد سنوياً إلا بمعدل ١,٦٪. بالإضافة إلى أنها تتراجع فيه عن مواقعها الصناعية والفنية القديمة التي كانت تحتلها في القديم، لتتمركز مرة أخرى في الخدمات والتجارة".^٢

والقطاعات التي تضمها أي سوق عمل في أي مكان هي القطاع المنظم والقطاع غير المنظم، فبالنسبة للقطاع المنظم فإننا نتحدث عن القطاع الحكومي والقطاع العام ثم القطاع الخاص الرسمي؛ وذلك القطاع المنظم أو الرسمي هو المشكل لإجمالي قوة العمل التي تظهر في الإحصاءات والبيانات الرسمية.

بالرغم من الفوائد المتعددة؛ بل وفي كثير من الأحيان الحاجة الملحة للعمل بالنسبة للمرأة، المسنولة عن الأسرة نلاحظ تدني معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل. فبيانات جدول (٣) توضح، أن نسب قوة العمل من النساء إلى إجمالي قوة العمل خلال الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠٠٥ مازالت متدنية، حيث أن تلك النسب قد تراوحت ما بين ١٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٤، وظهرت طفرة مشكوك في صحتها عام ١٩٩٠ حيث تظهر البيانات أن نسبة قوة العمل من النساء في ذلك العام تقدر بنحو ٢٧,٧٪ ثم عادت لتتخفص بعد

^٢ هناء خير الدين (دكتورة)، المرجع السابق.

ثلاث سنوات ولتبلغ حوالي ٢٢,٩ ٪، ولا يوجد تفسير منطقي يبرر تلك الزيادة عام ١٩٩٠، ولا العودة للانخفاض عام ١٩٩٣، ولا حتى لو أخذنا في الاعتبار الملحوظة المذيلة للجدول بأن أعداد البيانات للأعوام (١٩٨٤-١٩٩٥) للأفراد (١٢-٦٤ عام)، وبيانات الفترة للأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٥) للأفراد (١٥-٦٤ عام) .

بصفة عامة توضح بيانات جدول (٣) ، أن نسبة مشاركة المرأة في إجمالي قوة العمل طوال السنوات العشر من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٥ تراوحت ما بين ٢٢ ٪ ، ٢١ ٪ ، ٢٣ ٪، وعلى اعلى تقدير لم تتجاوز ٢٤ ٪ ؛ وهي نسب متدنية للغاية إذا كانت نسبة النساء تشكل نحو ٤٨,٨ ٪ من أعداد السكان في الشرائح العمرية من (أكثر من ١٥ سنة وحتى ٦٥ سنة) ، أي أن المرأة تواجهها العديدي يقترب من نظيره المقابل للرجل فبالتالي يجب أن تكون نسب مشاركتهما في القوة العاملة متقاربة حتى نستطيع القول أن وضع المرأة في العمل أو أن الحالة العملية للنساء تعتبر جيدة .

ولأن العمل يجعل المرأة أكثر قوة وأكثر قيمة في مختلف النواحي العملية والمعنوية ، وحتى لا تصبح المرأة ذلك الكائن الضعيف ذا القدرات المحدودة والذي لاحول له ولا قوة ، وحتى تنال المرأة الشعور النفسي بالرضا والسرور والنجاح مما يدعم قيمتها وثقتها بنفسها من الناحية النفسية ويدفعها لنقل تلك المشاعر لأبنائها؛ فلا بد من تعديل القيم السلبية المرتبطة بعمل المرأة وتأكيد أهميته وتوضيح جوانبه وأثاره الإيجابية وعدم إطلاق التعميمات الخاطئة أو السطحية حول عمل المرأة ، حتى يساهم ذلك في تخفيف الضغوط والتناقضات التي تواجهها المرأة في عملها ويشجع الراغبات في العمل على الإقدام والمشاركة بفاعلية في الحياة الإقتصادية .

جدول (١٨)

نسب قوة العمل من النساء الى إجمالي قوة العمل في مصر خلال الفترة (١٩٨٤ - ٢٠٠٥)

السنة	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
نسبة قوة العمل من النساء الى الإجمالي	١٨	٢٧,٧	٢٢,٩	٢٢	٢٢	٢١	٢١	٢٢	٢١	٢٢	٢٢	٢٤	٢٣

ملحوظة: بيانات الفترة (١٩٨٤ - ١٩٩٥) للأفراد (١٢ - ٦٤ عام)، وبيانات الفترة للأعوام (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) للأفراد (١٥ - ٦٤ عام)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المكتب الإحصائي السنوي - ديسمبر ٢٠٠٧ - جدول رقم (٢٢-٩)، ص ٥٣٠.

إذا نظرنا الى وضع المرأة بالنسبة لظاهرة البطالة ، نجد أن أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها ترجع إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الإقتصاد المصري كإقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. ومن ناحية أخرى للبطالة آثاراً وخيمة على مستوى المعيشة وعلى الرفاهية البشرية. فانتشار البطالة يحرم المتعطلين من الكسب عن طريق العمل، مصدر العيش الأساسي لمعظم الناس. كما أن البطالة المستترة تضغط على الأجور المتدنية ، وتقلل من قدرتها على اللحاق بالغلاء المتصاعد ، و يشند وقع البطالة على القطاعات الأضعف من المجتمع، الفقراء والنساء، وتساعد البطالة على زيادة التشرذم الاجتماعي، وإنهيار الأسر وتدني الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم إنهيار القيم السائدة، وتحول كثير من القيم الإيجابية لقيم سلبية ضارة للتنمية ولأفراد المجتمع.

إذا إستعرضنا معدلات البطالة للنساء والرجال في مصر حسب محل الإقامة خلال الفترة (١٩٨٤ - ٢٠٠٥) كما يوضحها جدول (٤)، نلاحظ إرتفاع معدلات بطالة الإناث عن الذكور سواء في الريف أو في الحضر خلال جميع سنوات الفترة المذكورة ؛ كما يلاحظ زيادة معدلات البطالة الإناث في الحضر عن الريف خلال السنوات (١٩٨٤، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ ، وتفاقم التفاوت في الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥) ، وقد ترجع تلك الزيادة في الحضر عن الريف الى أن المرأة في الريف لا تعتبر نفسها في حالة بطالة طالما تؤدي الأعمال المنزلية وأنشطة الإنتاج الزراعي (كالإنتاج الحيواني والداخلي في المنزل أو غيرهما من الأنشطة المزرعية) حتى ولو كانت دون أجر مقابل.

كما هو واضح من بيانات جدول (٤) ، فإن المرأة تعاني من البطالة بمعدلات عالية وصلت في أعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ الى (٣٢٪)، (٣٠٪)، (٢٩٪) ، بالتتابع . وكما هو معلوم يصاحب مثل ذلك النمط للبطالة الفقر الذي يؤدي الى تدني جميع الصفات الإقتصادية والإجتماعية والمعيشية لمثل هؤلاء النساء ولأسرهن ؛ مما يستدعي ضرورة إحراز المزيد من التقدم في مجال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال الاعوام المقبلة من خلال من الاجراءات قد تشمل سن القوانين والتشريعات التي تشجع عمل المرأة وتقدمها المهني والعمل على تعزيز التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية المهمة بقضايا المرأة وأهمية تمكينها. ولا يجب الإكتفاء بسن القوانين والتشريعات بل لا بد أن يواكب

ذلك تغيير في الثقافة المجتمعية و الانماط السلوكية من خلال تجنيد كافة الإمكانيات و الطاقات المادية و البشرية لتمكين المرأة من أن تصبح شريكا أساسيا في العمل و الإنتاج. كما يجب توفير التدريب اللازم الذي يوفر للمرأة المهارات و الخبرات الضرورية للحصول على عمل مناسب. كما يجب التأكيد على أن مشاركة المرأة في القوى العاملة تعتبر وسيلة لمكافحة الفقر و رفع المستوى المعيشي للسكان عبر ما تتيحه هذه المشاركة من دعم لميزانيات الأسر كما تكمن أهمية عمل المرأة في الفرص التي قد يتيحها العمل لتوسيع افاقها و تحقيق ذاتها و صقل مواهبها و قدراتها.

بالإضافة لأن زيادة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية يعمل على تحقيق التنمية المستدامة ، كما يعمل على تفعيل الحوكمة الرشيدة القائمة على المشاركة الكاملة و المندمجة لجميع فئات المجتمع يعزز مبدأ المساواة و الشفافية.

جدول (١٩)

معدلات البطالة للنساء والرجال في مصر حسب محل الإقامة خلال الفترة (١٩٨٤ - ٢٠٠٥)

السنوات	حضر		ريف		الجمهورية	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
١٩٨٤	١٧	٦	٥	٣	١١	٥
١٩٩٠	٢٥	٧	٩	٥	١٥	١٦
١٩٩٣	٢٨	٨	١٨	٧	٢٢	٧
١٩٩٥	٢٨	٨	٢١	٧	٢٤	٧
١٩٩٧	٢١	٦	١٩	٥	٢٠	٥
١٩٩٨	٢٠	٥	٢٠	٥	٢٠	٥
١٩٩٩	١٩	٥	١٩	٥	١٩	٥
٢٠٠٠	٢٤	٥	٢٢	٥	٢٣	٥
٢٠٠١	٢٣	٦	٢٢	٦	٢٣	٦
٢٠٠٢	٢٥	٦	٢٣	٦	٢٤	٦
٢٠٠٣	٣٢	٩	١٥	٧	٢٣	٨
٢٠٠٤	٣٠	٧	٢٠	٥	٢٤	٦
٢٠٠٥	٢٩	٩	٢٢	٦	٢٥	٧

ملحوظة : معدلات البطالة للفترة (١٩٨٤ - ١٩٩٥) للأفراد (١٢ - ٦٤ عام)، ومعدلات البطالة للأعوام (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) للأفراد (١٥ - ٦٤ عام) .

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - ديسمبر ٢٠٠٧ - جدول رقم (٢٢-١١) ، ص ٥٣٢ .

ترتبط بطالة النساء الى درجة كبيرة بظاهرة المرأة المعيلة ؛ فالمرأة المعيلة لنفسها ، أو لأسرتها، هي المرأة التي تتولى رعاية شئونها وشئون أسرتها مادياً ، وبمفردها دون الإستناد إلى وجود الرجل (الزوج أو الأخ أو الأب) ، وبذلك يدخل ضمن هذه الدائرة عدة شرائح نسائية مثل أن تكون المرأة المعيلة لنفسها هي امرأة متزوجة ولكنها فقدت زوجها ، فهي إما أرملة أو مطلقة أو مهجورة ، وربما كان الزوج موجوداً ولكنه إما مريض و عاجز عن العمل ، وبالتالي عن الإنفاق الذي هو مسئولية الرجل تجاه المرأة، وهو أيضاً حق المرأة على زوجها . وقد يكون الزوج قادراً على الإنفاق و لكنه بخيل إلى درجة أنه لا يوفر لزوجته الموارد الضرورية اللازمة لها ، وبالتالي تضطر المرأة للعمل من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية . وقد قد تكون المرأة المعيلة لنفسها هي سيدة غير متزوجة أصلاً وجعلتها الظروف تلجأ للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب أو الأخ) أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة تضطرها للعمل من أجل توفير القوت . " وبسبب كثرة عدد النساء اللاتي يتولين إعالة أسرهن ، فإن صورة الأسرة الأحادية (التي يعيلها طرف واحد) تعتبر ظاهرة واضحة في المجتمع . وإذا علمنا أن ٧٠٪ من الأسر الأحادية في العالم تديرها نساء و ٣٠٪ فقط يديرها رجال (أرمل ، مطلق ، غير متزوج).

ويمكن حصر فئات المرأة المعيلة من هؤلاء :

- الأرملة
- المطلقة
- الزوجة المهجورة
- الزوجة الثانية
- زوجة الرجل الأرزقي
- المرأة التي لم يسبق لها الزواج (العانس)
- زوجة عاطل عن العمل
- زوجة مدمن الكحول أو المخدرات
- زوجة رجل مريض أو مصاب بالعجز
- المرأة التي تساهم بالمساهمة الأكبر في دخل الأسرة

وقد قدرت الدراسات والأبحاث الميدانية التي قامت بها عدد من الجمعيات الأهلية نسبة الأسر المعيشية التي تعولها النساء في مصر بما يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ ٪ . بينما ترتفع هذه النسبة إلى ما لا يقل عن ٥٧ ٪ في الأحياء العشوائية . تبدأ مشكلة المرأة المعيلة منذ مرحلة طفولتها حيث تجبر البنات في الأسر ذات الدخل الضعيف على ترك المدرسة للمساعدة في شئون المنزل أو للعمل . ويعتبر الخروج والاختلاط بالمجتمع من المحظورات على البنات لتمسك الأسر بالعادات وخوفاً على سمعة الأسرة ، وعادة ما يتم تزويج البنت في سن مبكرة . فهي ليست مصادفة أن النساء اللاتي تعانين من الفقر هن عادة أقل تعليماً ومهارة وتعانين من البطالة بمعدلات أعلى من الرجال . وقد أثبت أحد الأبحاث الميدانية في منطقة بولاق أن متوسط دخل المرأة المعيلة يبلغ ٤٨ ٪ من دخل الرجل المعيل ، وأن ٧٥ ٪ من النساء المعيلات يعانين من الأمية مقارنة بنسبة ٤٣ ٪ فقط من الرجال المعيلين . وتعاني المرأة المعيلة من مشكلات عديدة مثل : المعاناة من الفقر ، نظرة المجتمع لهن ، نظرة أسرتهن لهن ، دورهن المزدوج كأمهات وكمعيلات لأسرهن وصعوبة تربية أبنائهن ، مشكلة الأوراق والمعاملات القانونية التي لا تجيدها مثل هؤلاء اللاتي غالبيةهن أميات أو ذوات تعليم بسيط للغاية ، تجاهل كونهن معيلات لأسر واعتبارهن نساء يعولهن رجال ، الأثر السيء لكونهن معيلات لأسر على أبنائهن لضعف الموارد التي يتمكن من الحصول عليها ، عدم تمكنهن من الوصول إلى أي من وسائل الدعم المالي أو الخدمات ، جهلهم بحقوقهن القانونية والإقتصادية مما يؤدي لوقوعهن في مشكلات .^١

يتضح مما سبق مدى معاناة المرأة المعيلة من العديد من المشكلات المتنوعة المجالات ، وبالتالي كلما ارتفعت معدلات البطالة كلما زادت درجة معاناة المرأة الفقيرة ، المعيلة مع أسرته التي تعولها .

^١ جمعية نهوض وتنمية المرأة ، " المرأة المعيلة " ، ورقة بحثية - ٢٠٠٦ .

شهد مطلع القرن التاسع عشر قيام الثورة الصناعية في دول غرب أوروبا، والذي أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في نمط التجمعات البشرية العمرانية بين الدول الصناعية. فقد تركزت الصناعات في المراكز الحضرية الكبرى، مما قاد بدوره إلى تطور أحجام المدن وزيادة عدد سكانها نتيجة للهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى.

وتعانى معظم المدن المصرية أكثر من غيرها من تيارات الهجرة المتتالية تجاه المدن الكبرى، خاصة بعد أن تطور الإنتاج الصناعي وتحسنت الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة، وأصبحت الهجرة الريفية من أهم المشكلات التي تواجه المدن في الوقت الحاضر.

مفهوم الهجرة:

تعرف الهجرة على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة^(١)، الهجرة الداخلية: إذا تمت داخل حدود الدولة وانتقل الفرد (أو الجماعة) من المناطق التي تعتبر ريفية إلى المناطق التي تصنف على أنها مدن (صغيرة أو متوسطة أو كبيرة أو العاصمة) على أنها تحول حضاري بها تتضمن من إجراءات وخطوات عند الانتقال من الريف إلى المدينة أي التحول من الريف إلى الحضر والتحول الحضري لا يقصد به التحول أو التطور الصناعي فقد نجد مدناً صناعية وقد نجد مدناً ليس فيها مشروعات صناعية وإنما فيها مراكز للحكومة أو الخدمات أو مراكز تجارية أو موانئ.

٢/٦/٤ أنواع الهجرة: (٢)

هناك عدة تصنيفات للهجرة ومنها:

١/٢/٦/٤ من حيث مكان الهجرة :

أ- الهجرة الداخلية (internal Migration): والتي تحصل داخل حدود البلد- القطر الواحد ويسمى المهاجر في المنطقة الجديدة التي يصل إليها (Out Migrant) بالنسبة للمنطقة التي هاجر منه.

(١) قام بإعداد هذا الجزء الأستاذ عادل شحاته

(٢) المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي (مشكلاتها، أسبابها،

مستقبلها)، ١٩٨٦، د/ إسحق يعقوب القطب، المبحث الأول ص ٥

(٣) نفس المرجع (١٤٠)، د/محمود الكردي، المبحث العاشر، ص ١٩٧

هى الذى لا يخرج عن انتقال الأفراد من منطقة جغرافية إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة بهدف الإقامة الدائمة، والعمل فى الموقع الجديد، وذلك لدوافع اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية (أو كل ذلك مجتمعاً) مع ما يترتب على هذه العملية من آثار ونتائج سلبية كانت أم ايجابية.^١

ب- الهجرة الخارجية أو الدولية (Out Migration): وهى التى تنم من دولة إلى أخرى سواء كانت قريبة ومتجاورة أو كانت بعيدة عن بعضها البعض ويعتبر المهاجر وافداً (Immigrant) بالنسبة للدولة المستقبلية كما يعتبر نارحاً (Emigrant) بالنسبة للدولة المصدرة.

٢/٢/٦/٤ من حيث الدافع:

- أ- الهجرة الاختيارية (voluntary): يختار الفرد مكان هجرته بنفسه حسب الظروف والأسباب التى تتعلق بأوضاعه الخاصة.
- ب- الهجرة القسرية أو الإجبارية (forced): وهى تتم عملية الهجرة فيها بصورة إجبارية تحت ضغط الغزاة أو الحكم العسكري.

٣/٢/٦/٤ من حيث مدة الهجرة:

- أ- الهجرة الموسمية والفصلية (seasonal): حيث ينتقل الأفراد أو العائلات من القرى والبادية إلى مناطق أخرى بسبب ملائمة الظروف الاقتصادية والمعيشية وتوافر الماء يعودون بعدها إلى مناطقهم الأصلية.
- ب- الهجرة الدائمة أو طويلة الامد (Long term Migration): وهى التى يبتعد فيها الفرد عن موطنه الأصلي لفترات طويلة مع احتمال عدم العودة إليها.

٤/٢/٦/٤ من حيث الشكل:

- أ- الهجرة الفردية: على شكل أفراد من أسر وفئات وطبقات وعقائد متباينة في المجتمع يهاجرون لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو سياسية ومسافات طويلة أو قصيرة.
- ب- الهجرة الجماعية: وفق تخطيط قومي أو دولي بمقتضى اتفاقيات دولية لتبادل قطاعات سكانية بين دولتين أو مجموعة من الدول.

^١ نفس المرجع (٢٠١٠) ص ١٠٠ اسحق يعقوب القطب، المبحث الأول ص ٥

وفي هذا الجزء من البحث سوف نتناول الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .. فهي إذا تمت داخل حدود الدولة وانتقل الفرد (أو الجماعة) من المناطق الريفية إلى المناطق التي تصنف على أنها مدن إذاً فذلك يعتبر تحول حضاري يتضمن بعض الخطوات عند الانتقال من الريف إلى المدينة أي التحول من الريف إلى الحضر و من ثم مجموعة من الدوافع وراء هذه الهجرة ومجموعة من الآثار السلبية لهذه العملية.

٣/٦/٤ أسباب الهجرة الريفية:

ترتبط الهجرة الداخلية في أي مجتمع من المجتمعات بمجموعة من الدوافع التي تحفز الأفراد على الانتقال من منطقة إلى أخرى في المجتمع نفسه ولا تتصل هذه الدوافع بالمنطقة الطاردة لهؤلاء الأفراد فقط بل تتعلق أيضاً بالمنطقة الجاذبة لهم:

١/٣/٦/٤ تصنيف الأسباب تبعاً لأسباب عوامل الجذب والطرده:

أ- عوامل الجذب الحضرية: (١)

- أ- تتركز أهم وأكبر الجامعات المصرية في مدن القاهرة والجيزة والإسكندرية.
- ب- تضم القاهرة الجهاز الحكومي المركزي، وفيها معظم المصالح والوزارات والهيئات والشركات وكذلك المصانع الكبرى.
- ت- تضم الإسكندرية أهم الصناعات التي ترتبط بالميناء الرئيسي بالجمهورية.
- ث- تتميز مدن القناة قبل عام ١٩٦٧م بتوافر فرص عمل متزايدة نتيجة لنشاط قناة السويس وتعتبر مصدرات لبعض الصناعات الكبرى وخاصة مدينة السويس مثل صناعات البترول والسماد.
- ج- أثر بناء السد العالي على توافر فرص عمل كبيرة بمحافظة أسوان.
- ح- ارتفاع مستوى الدخل.
- خ- توافر الخدمات الثقافية والاجتماعية.
- د- تطور وسائل المواصلات والاتصال ووسائل الاعلام مما ساعد على حركة السكان الداخلية وزادت حركة السكان من القرى إلى المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بسبب هذا التطور السريع الذي حدث في المدن ذاتها أدى إلى جذب الآلاف من سكان

(١) المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي (مشكلاتها، أسبابها، مستقبلها)، ١٩٨٦، د/ ميشيل فؤاد جرجي، المبحث التاسع ص ١٧٥

والريف وإذا قارنا بين نمو المدن المختلفة في مصر أن النمو غير متكافئ بين جميع المدن فالمدينة الرئيسية للقاهرة تنمو وتزدهر بسرعة أكثر من المدن الأخرى وخلال فترة أقل ذلك لأنها تشمل الخدمات المركزية والهيئات الحكومية والمقرر الرئيسي للعديد من المؤسسات والمعاهد والجمعيات والأسواق والمصانع وغيرها من المصالح والخدمات الاجتماعية السياسية والصحية والاقتصادية

د- التصنيع وتمركز المنشآت التجارية بين حيث يوجد تحول واضح بين معدلات الزيادة السكان والمواصلات وشبكات الطرق والكراجات ودور اليقافة والجامعات في المدن ولابد من عرض وضع المدن العقدين الأخيرين والسنوية والجدول التالي يوضح نمو السكان خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ ، ٢٠٠٦ جدول (١) عرض تطور معدلات سكان الريف والحضر في مصر .

***ولذلك نجد أن المدن تعمل بدورها على جذب النازحين الريفيين بإتاحة فرص العمل أمامهم والمجالات الاقتصادية المختلفة لتحقيق مستوى معيشة أفضل أو بتأمين التسهيلات والخدمات. وإلى جانب ذلك، فإن ما تعرف به المدينة من أجواء مغرية وبراقة قد يصرف هؤلاء عن التفكير بالأرياف التي قدموا منها**

٢/٣/١/٤ تصنيف الأسباب تبعاً لأسباب اقتصادية واجتماعية:

أ- الأسباب الاقتصادية: (١)

هو الإطار المجرد الذي يضم تلك الدوافع فإنه يتخذ أشكالاً وصوراً عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- إن مهنة الزراعة - وهي الغالبة في النمط الريفي - تتميز بعائدها غير المستقر والضئيل بالنسبة للأجراء الزراعيين.
- إن الظروف المعيشية في الريف المصري - وبخاصة جانب الخدمات فيها - تعد غير ملائمة - نسبياً - بمقارنتها بأحوال المعيشة في الحضر .

(١) المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي (مشكلاتها، أسبابها، مستقبلها)، ١٩٨٦، د/ محمود الكردي، المبحث العاشر ص ٢٠٢

• إن هناك تنوعاً في مجالات العمل (وبالتالي في مصادر الدخل) التي يستطيع الفرد في المجتمع الحضري أن ينتمى إليها. ومن ثم يتمكن المهاجر من زيادة دخله بخاصة إذا ارتبط عمله بالمجال الصناعي.

• إن جوانب التقدم المادى - بما يشمله من تطورات تكنولوجية - تعد خاصية تميز الحياة في المدينة، الأمر الذى يدفع الأفراد ويغريهم بترك محل إقامتهم الأصلية ومحاولة الاستفادة بهذا التقدم المادى إذا كان ذلك الجانب يوضح لنا الدافع الرئيسى الذى يحفز الأفراد على الهجرة إلى الحضر فإن هناك جانباً آخر لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادى ذلك هو النطاق المكانى أو ما يعبر عنه أحياناً (بمعامل المسافة) بين منطقتى الطرد، والجذب.

ب- الأسباب الاجتماعية : (١)

• الأسرة التقليدية:

فقد يدفع هذا الشكل التقليدى إلى ترك الموطن الأصلى له بحثاً عن ظروف اجتماعية أفضل (بالنسبة له).

• الانتماء الطبقي:

وترتبط فكرة التركيب الطبقي بمعايير عديدة لعل أهمها: الدخل والمهنة، والتعليم، وأسلوب الحياة، فيحاول الفرد أن يعبر من هذه المعايير وينتهى به الأمر إلى مجتمعه بأكمله.

• مستوى الطموح:

ويلعب هذا العامل دوراً أساسياً في اتخاذ قرار الهجرة فإذا كان مستوى طموح الفرد أكبر مما تتيحه له إمكانيات مجتمعه فإن الأمر قد ينتهى به إلى الهجرة.

• الظروف الشخصية التى تدفع الفرد للهجرة:

فقد تكون لدى الفرد دوافع شخصية تحفزه على الهجرة سواء ارتبطت تلك الدوافع بأحوال المجتمع الطارد أو بظروف المجتمع الجاذب.

• درجة التعليم: فالتعليم يعد متغيراً رئيسياً يدفع بالفرد إلى محاولة تحسين مستوى معيشته وحصوله على فرصة عمل أرحب تدر عليه دخلاً أوفر، ولا يتحقق ذلك - فى الغالب - دون هجرة الأفراد إلى مجتمع آخر.

(١) د/ محمود الكردى، النحضر دراسة إجتماعية، ١٩٨٥، الفصل السادس ص ١٣٩، ١٤٠

- نوعية المهنة: سواء في الوطن الأصلي حيث يكون الفرد حريصا على تغييرها إلى مهنة أخرى تتناسب وإمكانياته، أو في المجتمع المهاجر إليه حيث يفترض حصول المهاجر على مهنة تكون قد حققت له أهداف هجرته.

* ونستخلص مما سبق أن:

- ١- الأسباب الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للدوافع المؤدية للهجرة مع ما تتضمنه من عدم وجود عمل مناسب وضالة الدخل الناتج من العمل (غير المناسب) فضلاً عن قلة فرص العمل أصلاً في ذلك المجتمع ،
 - ٢- يلى هذه العوامل الاقتصادية من حيث الأهمية في الدافع إلى الهجرة العوامل الاجتماعية كالشفاق الأسرى، والزواج من الخارج وكلها أسباب تعكس ظاهرة ضعف الانتماء بين المهاجر وموطنه.
 - ٣- ويمثل النقص في الخدمات من حيث الكم، والنوع عاملاً يقع في الترتيب بعد العوامل الاجتماعية ويعد النقص في الخدمات التعليمية أبرز العوامل في هذا الشأن يليه انخفاض الخدمات الصحية.
- و نستنتج مما سبق مجموعة مؤشرات و هى أن المحافظات تنقسم إلى:
- محافظات جاذبة للسكان: وتشمل القاهرة والإسكندرية، وبورسعيد والإسماعيلية، والسويس والجيزة وكفر الشيخ.
 - محافظات طاردة للسكان: وتتمثل في سائر المحافظات المصرية، وقد كشفت نتائج تعداد سنة ١٩٩٦م أن الوضع السكاني فيما يتعلق بمحافظات الطرد والجذب لم يتغير، باستثناء محافظة كفر الشيخ التي توازنت منها - تقريباً الهجرة الداخلة إليها مع الهجرة الخارجية منها، ومحافظة أسوان التي تحولت بعد سنة ١٩٧٦م إلى محافظة جاذبة نظراً للمشروعات الصناعية التي أقيمت بها وبخاصة السد العالي.
- ويوضح الجدول التالي رقم (٢-٤) تقديراً لصافى الهجرة الداخلية في المحافظات المصرية بين عامى ١٩٧٦م، ١٩٨٦م (بطريقة معدلات البقاء).
- ويوضح هذا الجدول صافى الهجرة للمحافظات (سلباً أو إيجاباً) ومعدلها السنوى. والجدير بالذكر هنا ما يلى:
- أ- أن جميع محافظات الوجه البحرى - فى هذه الفترة - تعد جاذبة للسكان باستثناء محافظة المنوفية التي ظلت طاردة لهم.
 - ب- أن جميع محافظات الوجه القبلى تعتبر طاردة للسكان باستثناء محافظتى الجيزة وأسوان.

و نستنتج مما سبق أنه: توجه الدولة النصيب الأكبر من استثمارات المائة والخدمية إلى المراكز والمدن الحضرية، دون الاهتمام حتى بزيادة معدلات الاستثمار بالمناطق الريفية. حيث لا يكاد يصل حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية نسبة ٢٠%، في الوقت الذي يعيش في المناطق الريفية بين ٦٠%-٧٠% من السكان، وليست الهجرة الريفية في الحقيقة إلا واحدة من نتائج هذا الاستغلال الغير عادل. ولذا فإن معظم المناطق الريفية تواجه عدة مشاكل تنموية لعدة أسباب.

أ- عدم توافر الإمكانيات لعدد كبير من المزارعين من غير ذوي الملكيات ، أو من ذوي الملكيات الصغيرة الغير منتجة، للعثور على فرص للعمل في إطار القرية التي يعيشون بها، ومن هنا لا يبقى أمام هؤلاء إلا أن يفكروا في الهجرة.

ب- إن الدافع الأساسي للمهاجرين من الريف هو العامل الاقتصادي، حيث أن معظم هؤلاء المهاجرين هم من الشباب الذين حرموا من فرصة تحصيل مستوى معقول من التعليم ، ولذلك تجذبهم فرص العمل المتوافرة في المراكز الحضرية، مما يضطرهم إلى ترك قراهم واللجوء إلى تلك المدن.

ت- مع التغير السياسي التي مرت بها الدولة، وضعت قوانين خاصة بالإصلاح الزراعي بهدف تحسين الأوضاع المعيشية، وتوزيع ثروات البلاد إلى طبقة عريضة من المجتمع. وبناء عليه اختفى الطبقات الإقطاعي بالمناطق الريفية، وظهر بدلاً منهم طبقات ذو ملكيات محدودة، مما أدى إلى تفتت الملكيات الزراعية إلى عدد كبير من المزارعين. وبمرور الوقت أصبحت مهنة الزراعة عديمة الفائدة الاستثمارية للملاك أنفسهم ، وبالتالي بدأوا في بيع تلك الملكيات الصغيرة من الأراضي الزراعية إلى مستثمرين من القطاع الخاص، وخاصة بالمناطق الزراعية المتاخمة بحدود المدينة. وتغير استعمال تلك الأراضي فيما بعد، من استخدام زراعي إلى استخدام سكني، ونشأت معظم المناطق السكنية غير الرسمية على تلك الأراضي.

ث- نتيجة للزيادة السكانية الطبيعية سواء في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية، ونقص الإمكانيات المالية لحكومة العالم الثالث، لم تستطع أن تستغل كامل الطبقات البشرية الناتجة من الزيادة الطبيعية للسكان. وبالتالي فإن معدلات البطالة أصبحت من الشواهد الرئيسية، وخاصة المناطق الريفية. قد تزايدت في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، مما أدى إلى هجرة الأيدي العاملة - خاصة الشباب - ولذلك لعدم توافر فرص العمل بأجر مناسب بالمناطق الريفية.

ج- إن معظم الجهات الحكومية تهدف إلى تحسين البيئة العمرانية بالمراكز الحضرية الكبرى، وبتوجه النسبة الكبرى من الاستثمار إلى تلك المراكز، فإن نصيب المناطق الريفية يكون ضئيلاً جداً بالنسبة للميزانية العامة للجهات الحكومية .

ح- نقص الموارد المادية والحكومية .

خ- التشريعات البنائية.

د- ملكية الأراضي .

٤/٦/٤ خصائص المهاجرين من المناطق الريفية:

١/٤/٦/٤ خصائص إجتماعية : (١)

أ- من حيث ملكية الأرض :

ترتفع الهجرة بين الفلاحين ممن لا يمتلكون الأراضي (العاملون بالأجرة وباليومية أو مناصفة مع صاحب الأرض) أو أن حجم الحيازة قليل ولا يناسب مع حجم الأسرة الريفية الكبيرة .

ب- من حيث السن والجنس :

ترتفع نسبة الذكور المهاجرين على الإناث ، حيث إن التقاليد والقيم الريفية لا تسمح بهجرة الفتاة والمرأة دون محرم ، وغالباً ما ترتبط حركة الإناث بهجرة الذكور . أما من حيث السن ، فقد دلت الدراسات على أن معظم المهاجرين من الريف تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٥ سنة من العمر ، حيث تكون هذه الفئة أكثر قدرة على الحركة والتكيف والمجازفة في الابتعاد عن المجتمع الريفي وروابط القرابة .

ج- من حيث الحالة الاجتماعية :

- تزداد نسبة المهاجرين العزاب والمطلقين والأرامل أكثر من الفئات الأخرى ، وحتى عندما يتخذ المتزوجون القرار بالنزوح من القرية أو البادية فإنهم يتركون زوجاتهم وأولادهم عند الأهل والأقارب حتى تتاح لهم فرصة إيجاد العمل وتوفير الإيراد الكافي لتأمين المسكن وتأثيثه وتقبل القيم الحضرية . وقد تمتد فترة الهجرة الفردية من سنة

^١ المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي (مشكلاتها، أسبابها، مستقبلها)، ١٩٨٦، د/ اسحق يعقوب القطب، المبحث الأول ص ٣٣، ٣٢

إلى عدة سنوات تتم خلالها الرحلات المستمرة بين المدينة و القرية أسبوعياً أو شهرياً
ريثماً تتوافر الظروف الملائمة لهجرة الأسرة الممتدة بكامل طاقمها . إذ أنه من
الصعب على الريفي أن يقتلع من المجتمع الذي تأصلت فيه جذوره ولعدة أجيال سابقة

- وجود هؤلاء السكان في قلب المجتمع الحضري يكسبهم سمة تبتدى في زيادة مستوى
تطلعاتهم الاقتصادية ، والاجتماعية ، فرغم حالة الأحباط التي يتعرضون لها بسبب
معيشتهم بهذه المنطقة فإن مستويات طموحهم تتخطى أحياناً هذا الحاجز من الأحباط
وتدفعهم إما إلى تجاوزه.

د- إيكولوجية الهجرة الريفية الداخلية :

- كلما زادت المسافة بين مكاني الهجرة زادت نسبة المهاجرين الذكور من إجمالي
المهاجرين وبذلك تزداد نسبة الذكور في المجتمع المستقبل .
- إن عدد الأشخاص الذين يتجهون نحو منطقة معينة يتناسب بصورة طردية مع عدد
الفرص المتوافرة في المكان المستهدف (ويقصد بالفرص - العمل والسكن والتعليم ... إلخ.
- تزداد المسافة التي يقطعها الفنيون المتخصصون في الأعمال التي تتطلب درجة
عالية من المهارة على المسافة التي يقطعها المهاجرون ذو المهن العادية والمتخصصة .
- إن المناطق التي تنشط فيها حركة مشروعات التنمية الاقتصادية تجذب المتعلمين
والمهرة والفنيين أكثر من المناطق التي تنسم بالركود والهدوء .
- تزداد المسافة لهجرة الموسرين وذوى الدخل المرتفع من الريفيين حيث يكون
بمقدورهم الاختيار بين المدن التي توفر لهم الفرص التي يسعون نحو تحقيقها بينما تقل
المسافة التي يقطعها الفقراء وذو الخل المحدود .
- وهناك علاقات أخرى بين المكان والمسافة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية
للمهاجرين مثل الهجرة بسبب العوامل الصحية والنفسية والسياسية ، وهنا تتحكم بتغيرات
أخرى في الهجرة مثل سياسة الدولة وخطط التهجير وإعادة الاستيطان .

٢/٤/٦/٤ خصائص إقتصادية :

أ- من حيث مستوى الدخل: (١)

^١ المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي (مشكلاتها، أسبابها،
مستقبلها)، ١٩٨٦، د/ إسحق يعقوب القطب، المبحث الأول ص ٣٣، ٣٢

هم فئة ذوي الدخل المحدود وذوي المهن غير الحرفية والذين يعانون من الامراض النفسية والصحية فإن ذلك يشكل ضغطاً متزايداً علي إمكانيات المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات في المدن.

ب- من حيث المهنة:

- أنهم يجعلون في المهن الطفيلية التي يمتد انتشارها وتأثيرها أحياناً ليصل إلى قلب المدينة . وليس أعمال البيع - وبخاصة البيع المتجول - هي فقط السمة المجسدة للمهن الطفيلية ، وإنما هناك أيضاً من يقوم بأعمال السمسرة ، والوساطة لتجارة الأراضي وبخاصة داخل المنطقة ^١.
- إن معظم الذين يهجرون الريف من العمال الزراعيين الذين يقومون بالأعمال الزراعية التقليدية غير التكنولوجية مثل الحراثة ، ومنهم العاملون في البناء وعصر الزيتون والمطاحن التقليدية ^٢.

٣/٤/٦/٤ خصائص مراحل تحركات المهاجرين :

- أ- الدول الزراعية فقد اتخذت الهجرة فيها مرحلة التحرك من القرى إلى المدن الصغيرة فالى المدن الكبيرة ، وأحياناً من القرى إلى المدن لكبيرة (كما هو الوضع في مدن القاهرة والاسكندرية) .
- ب- في المدن نجد أن الريفيين يميلون للإقامة داخل المدينة في الأحياء الفقيرة المتخلفة وتبدأ الهجرة الريفية في صورة أفراد ثم يجر هؤلاء أقرباءهم .
- ت- من خصائص الهجرة الريفية أنها تتمركز في عدد محدود من المدن الكبيرة في الدولة خاصة المدن المئة الفية (١٠٠,٠٠٠ نسمة وأكثر) ولما يتخذ توزيع المهاجرين وضعاً متوازياً بين المدن الكبيرة والصغيرة ، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها (توافر فرص العمل ، والإسكان ، والتعليم ، والتنوع الواسع في الأنشطة الاقتصادية) . ففي مصر تتركز الهجرة في مدن القاهرة والاسكندرية والمحلة وأسوان ودمهور والمنصورة وطنطا والزقازيق .

^١ د/ محمود الكردى، التحضر دراسة إجماعية، ١٩٨٥ ، الفصل السادس ص ١٣٩،١٤٠

^٢ نفس المرجع (٥٠) ، الفصل السادس ص ٣١

٥/٦/٤ المشكلات الناتجة من الهجرة الريفية: (١)

تتفاوت آثار الهجرة من الريف إلى المدن والمشكلات الناجمة عن هذه الهجرة بموجب المتغيرات التي تتحكم في عملية الهجرة ذاتها مثلًا - الدوافع الرئيسية للهجرة ، مواسم الهجرة ، خصائص المهاجرين من حيث المستوى التعليمي والمهني . ويمكن تحديد آثار الهجرة في المجالات التالية مع إعطاء الأمثلة:

١/٥/٦/٤ الآثار الديموجرافية :

تحدث الهجرة تخلخلًا في التركيب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم في المجتمعات المصدرة والمستقبلة حيث هجرة الشباب والعناصر الحيوية من الأيدي العاملة ويزيد عدد الاناث على الذكور في المجتمعات المصدرة ، الأمر الذي يؤثر في ضعف الانتاج الزراعي والحيواني كما ونوعاً .

يتضح من الجدول أن نمو المدن بسبب الهجرة يرتفع الأمر الذي يشكل عدم توازن خصائص السكان . والنمو الحضري على هذا المعدل يؤدي إلى عدم التوازن السكاني بين القرى والمدن ويعمل على تفريغ سكان القرى والقوى العاملة في الانتاج الزراعي مما يضعف إنتاج الغذاء .

٢/٥/٦/٤ الآثار الاقتصادية :

تتنوع الآثار الاقتصادية للهجرة الريفية حسب المنظار الذي بموجبه تقوم الهجرة ولكن من الواضح أن حركة القوى العاملة الزراعية المنتجة من الريف تؤدي إلى انخفاض الانتاج . هذا بالإضافة إلى نزوح القوى العاملة غير الماهرة أو الفنية وبالتالي تمتلئ المدن بهذه العناصر ، الأمر الذي يزيد من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة . هذا بالإضافة إلى أن الدولة تضطر إلى تخصيص نسبة كبيرة من استثمارات لمواجهة تحديات التحضر السريع والمشكلات الناجمة عنه ، مثل بناء المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق . وقد ترتفع تكلفة المعيشة على الوافدين مما يزيد من الأمراض الاجتماعية مثل الجرائم والسرقات خاصة بين فئات ذوي الدخل المحدود .

(١) المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي (مشكلاتها، أسبابها، مستقبلها)، ١٩٨٦، د/ عبد الله حامد العبادي، المبحث التاسع، صص ١٢٣، ١٢٢، ١٢١

(١) د/ محمود الكردي، التحضر دراسة إجماعية، ١٩٨٥ ، الفصل السادس ص ١٤٠، ١٣٩

تجذب الصناعات العمال من مختلف أنحاء الفطر ، وأن سياسة توزيع مواقع الصناعات له أهمية في تمركز القوى العاملة من حوله ، مثل منطقة الحديد والصلب في حلوان .

هذه بالإضافة إلى ما تحدثه الهجرة من اختلال في التنظيم الوظيفي للمدينة بحيث ترتفع نسبة العاملين في قطاعات الخدمات (يصل إلى ٧٥% من القوى العاملة في الإسكندرية) .

٣/٥/٦/٤ الآثار الاجتماعية للهجرة :

لا يمكن أن ننظر إلى المهاجرين على أنهم منتجون ومستهلكون فقط ، بل أناس هاجروا بعاداتهم وقيمهم وأرائهم السياسية وشخصيتهم المختلفة ونوازعهم الشخصية وطموحاتهم ، وعملية نوافهم وتكيفهم مع البيئة الجديدة قد تطول مدتها وتقتصر حسب عدة متغيرات منها النظم والتشريعات التي تساعدهم في الاسفرار ووجود المؤسسات الاجتماعية ومكاتب الاستخدام والرعاية الاجتماعية والتوجيه السياسى والارشاد المعنوى وغيرها من المؤسسات الضرورية للتكيف . ومن الصعوبات والمشكلات التى يواجهها المهاجرون اختلاف المعتقدات واللهجات والعادات ، ويميل الريفيون الوافدون من منطقة واحدة إلى التجمع فى منطقة واحدة أو متقاربة سعياً للاطمئنان النفسى والشعور بالتبعية . هذا بالإضافة إلى الاضطرابات النفسية والعقلية نتيجة للجهود التى يبذلها الريفيون والمعاناة للتأقلم .

وللهجرة أثر مباشر فى تغيير النظام الطبقي فى المجتمع الحضري والمجتمع العام :

٤/٥/٦/٤ الآثار السياسية للهجرة :

الدولة هى الهيئة المسؤولة عن رعاية المواطن وتوفير الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتوفير الفرص والخدمات لجميع المواطنين دونما تمييز للسن والجنس والدين والعرق والاقامة . وتؤثر الهجرة فى إحداث تغييرات سياسية مثل حجم التمثيل السياسى فى المؤسسات وإعادة التقسيم الإدارى للبلاد .

وفى المجتمعات المصدرة تضعف السلطة على مواجهة المشكلات التى تنشأ لنزوح أهل القرية فى تنفيذ مشروعاتها وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ومن المشكلات التى لها أبعاد سياسية هى زيادة الضغط على الخدمات العامة مثل المدارس والمسكن والمواصلات والخدمات الأخرى الأمر الذى يزيد من مطالبة الفئات المحرومة وتشكيل تكتلات لإحداث الضغوط على الدولة لتنفيذ مطالب محدودة ، الأمر الذى يؤثر فى تحريك الرأى العام فى اتجاهات سلبية .

*** ومن ما سبق يمكن إستخلاص أن أهم المشكلات الناتجة من الهجرة الريفية هى:**

- أدت هذه الهجرة الريفية غير الطبيعية إلى الإخلال بمشروعات وخطط تطوير مصر ، وأسهمت فى عدم التحكم فى الأعداد المناسبة التى يمكن أن تسنوعبها هذه المدن ، مما أدى إلى ظهور إحدى المشكلات الكبرى وهى المتمثلة فى أزمة السكن، حيث أدت هذه الهجرة إلى عدم حصول كل السكان على المسكن الملائم. نظرا لقلّة مواردهم المالية وهجرتهم من الأقاليم البدائية الفقيرة، مما أدى إلى تكوين أحياء ذات طبيعة ريفية قروية حول أطراف المدن الكبرى.
- وقد ترتب على ذلك تدهور البيئة الحضرية وظهور الأحياء السكنية غير القانونية (غير المشروعة) والتى تقوم معظم مبانيها بطريقة عشوائية لا تربط بقواعد التخطيط الحضرى الداخلى، وذلك من حيث مواد البناء المختلفة التى تستخدم فى المباني والتى تتكون فى معظمها من مواد بناءية غير ثابتة تتمثل فى الصفيح والأحسان والكرتون والقش ومخلفات أخرى. وقد أدى انعدام الخدمات الصحية التى تهتد حياة السكان فى المدن الأصلية لعدم خضوع تلك المساكن لقواعد الصحة والنظافة العامة.
- ويعتبر هذا النمو الحضرى المبكر غير المخطط فى المدن من أحد النتائج الخطيرة لظاهرة الهجرة الريفية غير المنظمة والتى تعوق كل المشروعات الموضوعات لتطوير وتنمية المدن. إذ أنه من المعلوم أن برامج الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة على أساس عدد السكان الحقيقى وعلى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالسكان أنفسهم.
- قادت الهجرة الريفية إلى تدهور الخدمات الاجتماعية المختلفة حيث يظهر النقص فى المؤسسات التعليمية والتربوية بمراحلها المختلفة. والضغط على المستشفيات والمراكز الصحية وعدم تكافؤ نوعية الخدمات الترفيهية والترفيهية مع عدد السكان المتزايد، بل أدت إلى خلق المشكلات الاجتماعية الخاصة بوسائل النقل والمواصلات.
- وظهور مشكلة النقل والإسكان وتدهور الخدمات الاجتماعية والتى ترتبت عليها آثار واضحة فى أداء الأعمال والقصور فى القيام بالواجبات المختلفة لسكان المدن إذ أن

لعدم وجود المسكن المريح ووسيلة النقل المناسبة والخدمات المتوافرة تأثيراً واضحاً على إنتاجية العمال والموظفين في المدن.

- لم تستوعب المرافق العامة الزيادة الكبيرة في السكان التي تسببها الهجرة الريفية، لأن معظم المرافق العامة تعمل بطاقة محدودة، وقد أثر ذلك على ضعف هذه المرافق وفي تشغيلها بكفاءة عالية وتتمثل هذه المرافق في الكهرباء والمياه والتصريف الصحي.
- لذا يلاحظ وجود أحياء كاملة أو بعض أجزاء منها لا تحظى بأي نوع من المرافق المذكورة خاصة في الأحياء السكنية غير القانونية الواقعة على أطراف المدن - كما أن هذه المرافق تتعرض إلى ضغط كبير في المدن الكبرى يفوق طاقتها.

- تعكس الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن الكبرى مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في زيادة نسبة الجريمة وانتشارها، وضعف أجهزة الأمن وارتفاع عدد العاطلين الذين يعيشون في المدن من غير وظائف أو أعمال معينة. وتظهر المشكلات الاقتصادية في النقص الواضح في المواد الغذائية الاستهلاكية وصعوبة الحصول على بعض السلع التموينية اليومية إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع الاستهلاكية.

- انتقال الفقر أيضاً من الريف إلى المدينة بمعنى أن كثير من السكان الفقراء يعيشون في المناطق الريفية أما اليوم فيمكن العثور على أشد الفقراء فقراً في المستوطنات الحضرية وهم في منتهى البؤس والحرمان فقد أحضروا "فقرهم" معهم إلى المدينة.
- وعليه ساعد هؤلاء الفقراء الريفيين في "ترييف" المناطق الحضرية التي ينتقلون إليها.

الجزء الثانى

الفصل الخامس : الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية

الفصل السادس : دراسة إستطلاعية محدودة

الفصل السابع : الخلاصة والنتائج والتوصيات

مقدمة :

فى ضوء الأهداف العامة للدراسة ، وبناء على ماتم تقديمه ومناقشته فى الباب الأول من دراسات تخدم هذه الأهداف حول الخصائص السكانية وإنعكاساتها على القيم الاجتماعية ، فإن هذا الباب يحاول فى (الفصل الخامس للدراسة) التعرف على واقع هذه الإنعكاسات بالنسبة لبعض من أهم مجالات التنمية الاجتماعية من منظور إرتباطها الوثيق بحاجات الإنسان الأساسية ومن حدوث تغيرات ترتبط بقدرته على الحصول على هذه الاحتياجات . . . وذلك كنتيجة للتزايد المستمر للسكان ، وما و اكبه هذا التزايد من تغيرات وتأثيرات إقتصادية . وفى هذا الإطار ولتحقيق هذا الهدف ، فإنه تم إختيار عدد ثمانية مجالات من مجالات التنمية الاجتماعية بحيث تمثل فى مجموعها قضايا أساسية لاغنى عنها بالنسبة لحق الإنسان فى الحياة

- ومن هذا المنظور فقد تم إختيار ست مجالات وهى :-
 - التعليم الذى يمثل ضرورة لبناء فكر الإنسان وقيمه وثقافته .
 - الصحة التى تمثل المحافظة على جسد الإنسان وبناء منظومه معرفية وقيمية لصحته .
 - تنظيم الأسرة ويمثل نشر الوعى بضرورة تنظيم النسل محافظة منه على الخدمات التى تقدمها له الدولة .
 - الفقر : وتداعياته الاجتماعية الذى يناقش حق الإنسان فى الحصول على دخل مناسب لمعيشته ولرعاية أسرته وأطفاله الرعاية المطلوبة الصحية للنهوض بالخصائص المتدنية والمشاركة فى البناء والإعمار .
 - التفاوت بين فئات المجتمع المصرى الذى يناقش الفجوات الهائلة فى توزيع الثروة وضرورة تحقيق المساواة والعدالة فى مجتمعنا .
 - العشوائيات ، حيث أن الوضع الحالى للعشوائيات يقضى على حق الإنسان فى مسكن صحى يكفى احتياجاته وأسرته ويحقق له الأمن المطلوب .
- الفصل السادس للدراسة يقدم دراسة ميدانية محدودة للتعرف على الخصائص الاجتماعية السائدة فى بعض المجتمعات والتعرف على التباين فى هذه الخصائص بين بعض المجتمعات وبين الأجيال المختلفة بإختلاف مناطق معيشتهم .
- كما يتضمن هذا الجزء الفصل السابع والأخير الذى يتم فيه تقديم الخلاصة والنتائج والتوصيات العامة المنبثقة من الجزء النظرى للدراسة وأهم التوصيات الخاصة والناجمة من العمل الميدانى المرتبط بهذه الدراسة .

الفصل الخامس

الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية

- ١/٥ التعليم والقيم الاجتماعية.
- ٢/٥ تدهور القيم الاجتماعية وتأثيراتها على الرعاية الصحية
- ٣/٥ تدنى الخصائص السكانية وإنعكاساتها على استخدام وسائل تنظيم الأسرة .
- ٤/٥ الفقر وتداعياته الاجتماعية
- ٥/٥ التفاوت بين فئات المجتمع
- ٦/٥ حجم العشوائيات في مصر وتشريعاتها.

١/١/٥ مقدمة :

هناك شبه إتفاق بين الباحثين ^(١) على أن إهمال نسق القيم أو عدم إعطائه الأهمية الكبرى التى يستحقها كان وراء فشل كثير من التجارب التنموية فى مختلف أنحاء العالم لأن تركيز المسؤولين عن التنمية على البعد الاقتصادى متصورين أن ذلك يساعد على إنجاز برامج التنمية وأن الاهتمام بالأبعاد الأخرى ومنها البعد الاجتماعى يؤدى الى إعاقة الوصول الى النتائج التنموية المرجوة غير واقعى ، حيث أكدت كثير من الأبحاث والدراسات أن نسق القيم أشد تأثيراً وخطر أثراً فى التنمية فى كثير من المجتمعات من الأنساق الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية .

وأن نسق القيم قد يكون دافعا لإنجاز التنمية وزيادة الإنتاجية كما وكيفاً وقد يكون معوقاً رئيسياً لها وعامل إحباط لأفراد المجتمع المستفيدين منها .

ولقد كان نسق القيم المصرى دائما هو السياج الواقى الذى احتمى فى ظله البناء الاجتماعى لمقاومة مختلف الأزمات التى مرت بها مصر عبر التاريخ وذلك فى مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية ، إلا أن نسق القيم الاجتماعية تعرض فى العقود الأخيرة للعديد من المؤثرات المحلية والإقليمية والعالمية مما أدى الى تدهور فى هذه القيم بل وصل الأمر الى التحول من الإيجابية الى السلبية وعلى الرغم من أن الريف المصرى كان يتميز بربسوخ وتأصيل منظومة القيم الاجتماعية إلا أن ما أصاب هذه المنظومة طال منها الحضر والريف على حد سواء وذلك على مستوى سلم الأولويات من ناحية ، ونوعية القيمة سلباً وإيجاباً من ناحية أخرى .

يشير البعض الى أن المجتمع يواجه بظاهرة يمكن أن نسميها بالانفصال الشبكى بين العمل المنتج المفيد اجتماعياً ، وبين العائد المادى حيث شهد المجتمع المصرى فى العقود الأخيرة إنسحاباً من القوى العاملة من بعض الأنشطة الإنتاجية الى الأنشطة الطفيلية التى تدر دخلاً دون جهد إنتاجى يذكر مثل أعمال السمسرة والمضاربة فى العقارات . . . الخ . وبدأت تظهر على السطح طبقات اجتماعية جديدة محدودة الجهد واسعة الثراء لتعلو قائمة القدوة والمثل أمام الشباب فى مجتمع يعانى من ضغوط اقتصادية ملموسة .

ولما كان التعليم فى أى مجتمع هو المسئول الأول بعد الأسرة عن تشكيل وبناء الشخصية وتسليحها بكل مقومات الحياة والمهارات الأساسية ، ومن ثم فقد كان الأمر

* قام بإعداد هذا المحور الأستاذة الدكتورة زينبات طبالة

الإلهى "اقرأ" تأكيداً لأهمية التعليم كمدخل أساسى لبناء الإنسان لتستقيم الحياة طبقاً للصراط المستقيم الذى رسمه الله سبحانه وتعالى للإنسان كمنهج حياة ، كما بعث النبى محمد ﷺ " ليتمم مكارم الأخلاق" .

ومن هنا يتضح أن هناك تلازماً واضحاً بين العلم وتمام مكارم الأخلاق ، يشكلا معاً منهج حياة ويظل المنهج الأكبر والأعظم هو منهج الله سبحانه وتعالى بشقيه العبادات والمعاملات . فمن أخذ بالمعاملات يكسب الدنيا - ومن أخذ بالشقين معا كسب الدنيا والآخرة . ولكن كيف يسهم النظام التعليمى فى تحقيق هذا المنهج المتكامل ؟ هل من خلال جرعة تعليمية تحظى فيها دراسة الأخلاق والقيم بمساحة واضحة ، وممارسة للأشطة ، ومثل وقدوة تقدم لطالب العلم من معلم وإدارة مدرسية بالدرجة الأولى وقراءة فى سير العظماء ، ودروس وعبر مستخلصة من أدوار ممارسة ترسخ قيم أصيلة متمثلة فى قيمة العلم والصدق والأمانة والعدل وحسن إدارة الوقت . الخ .

أم من خلال دراسة قائمة على حفظ أو استيعاب الدروس التى يتم قياسها من خلال امتحانات فقط وتهمل الأنشطة الملزمة للعملية التعليمية كالتربية البدنية والأشغال اليدوية والرحلات والسلوك فى الفصل والنمو الجسمى والتكيف الاجتماعى والعادات والمهارات والميول واتجاهات القيم ، والقدرة على الابتكار ؟

وإذا سلمنا بضرورة توفير الصورة الأخيرة لاكتمال العائد من التعليم فهل ما يقدم الآن وواقع العملية التعليمية يستطيع تحقيق ذلك ؟

وفى العرض التالى سيتم تحليل هذا الواقع لإستقراء دور العملية التعليمية فى نسق القيم ، ومن ثم تأثير تدهور القيم مرة ثانية على العملية التعليمية .

٣/١/٥ التعليم ضرورة من ضرورات الحياة :

يخضع التعليم فى مصر لإشراف الدولة ، وذلك بهدف توفير الحد الأدنى المشترك من أسس التنقيف والتنشئة الاجتماعية لضمان الوحدة الوطنية ، ولتحقيق تماسك النسيج الاجتماعى وحفاظاً على نسق القيم الإيجابية المدعمة للتقدم من حب للعمل والقدرة على الإنجاز والحرص على قيمة الوقت . الخ .

وقد مرت سياسة التعليم الحديث فى مصر بمراحل بدأت بدستور ١٩٢٣ الذى نص على أن التعليم الزامى لمن هم بين السادسة والثانية عشرة من العمر ، وفى السنة نفسها صدر قانون بمجانبة التعليم الإلزامى ، وفى سنة ١٩٤٤ أصبح التعليم الإعدادى مجانياً ، ثم صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بمجانبة التعليم الثانوى ، وعندما قامت ثورة ١٩٥٢

قررت أن يكون التعليم مجانياً في كل مراحله ، وبصدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ التزمت الدولة بتوفير التعليم لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم على مدى تسع سنوات دراسية مد فترة التعليم الإلزامى ليشمل الحلفتين الابتدائية والإعدادية فيما أطلق عليه التعليم الأساسي .

٣/١/٥ التعليم ما قبل الابتدائي (رياض الأطفال) :

تمثل هذه المرحلة حلقة هامة في منظومة التعليم نظراً لخطورة المرحلة العمرية لأطفال هذه المرحلة (٤-٦ سنوات) وهو ما دفع بالباحثين لتحديد دور معلمة رياض الأطفال كممثلة لقيم المجتمع ، وفي هذا الصدد تشير الدراسات^(٢) الى أن معلمة الروضة تقوم بدور مهم فهي تهدف لتكوين شخصية المواطن الصالح الملم بقيم مجتمعه وعاداته وتقاليده من النواحي الخلقية والدينية والاجتماعية ، وهي تستخدم لذلك الأساليب المناسبة لمستوى نمو الأطفال ، وعادة ما تستخدم القصة كطريقة هامة في توضيح وبلورة القيم التي تود أن يكتسبها الأطفال وأن تصبح جزءاً من شخصياتهم . ومن ثم أوصت الدراسات بالتأكيد على أهمية أن تكون معلمة رياض الأطفال مؤهلة تربوياً ، وأن توفر هذه الرياض لجميع الأطفال في فصول ذات كثافة مقبولة لا تزيد عن عشرين طفلاً .

وفي هذا السياق يقول الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" ان الأطفال قد ولدوا في العالم كصفحة بيضاء أو لوحة خالية ، وأن الصفحة أو اللوحة الخالية تفترض عدم وجود ترميز وراثي فطري أو سمات بالولادة ، وأن مجموع ما سيصبح عليه الطفل يعتمد على طبيعة ونوعية الخبرة أي أن المحدد الأول لما سيصبح عليه الشخص هو البيئة المحيطة به .

تطورت أعداد مدارس وفصول التعليم ما قبل الابتدائي خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ففي بداية الفترة وصلت أعداد المدارس الى ٤٧٦٣ مدرسة ارتفعت الى ٦٦٨٨ مدرسة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كما ارتفعت أعداد التلاميذ من ٤٤٦٣٤٦ تلميذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى ٥٧٩٨٨٩ تلميذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (منهم ٣٠٥١٧١ ذكور بنسبة ٥٢,٦% من إجمالي المقيدين) .

وظلت متوسطات كثافة الفصول حول معدلها حيث كانت ٣٠,٧ تلميذ بالفصل عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ووصلت الى ٣٠,٣ تلميذ بالفصل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ووصل عدد المعلمين بالتعليم ما قبل الابتدائي الى ٢٣٣٧٠ معلم منهم ١٣٥٥٠ معلم بالمدارس

الحكومية ، ٩٨٢٠ معلم بالمدارس الخاصة ، وكان نصيب المعلمين الذكور ٢٥٠ معلم مقابل ٢٣١٢٠ معلمة أنثى .

وأول ما يسترعى الأنظار فى مرحلة التعليم ما قبل الابتدائى وما أكدته الدراسات أمرين على قدر كبير من الأهمية وهما :

- ١ - ارتفاع متوسط كثافة الفصل بهذه المرحلة التعليمية .
- ٢ - أن المعلمات غير مؤهلات تربوياً بالقدر الملائم للتعامل مع الأطفال فى هذه المرحلة.

٤/١/٥ التعليم الأساسى :

حدث تطور فى أعداد التلاميذ بالتعليم الأساسى من ١١,٤٣٣,٩٣٩ تلميذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (بنسبة ٦٢,٧% فى الابتدائى ، ٣٧,٣%) فى الإعدادى الى أن وصل الى ١١,٧٦٠,٨٣٩ تلميذ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (بنسبة ٧٥,٥% فى الابتدائى ، ٢٤,٥% فى الإعدادى) وتوزعت أعداد التلاميذ بين نوعيات مختلفة من المدارس .

وتشير بيانات عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الى التوزيع التالى :

المدارس الرسمية	بنسبة ٧٣,٦% من إجمالى المدارس الابتدائية ٦٦,٢% من إجمالى المدارس الإعدادية
رسمى لغات (تجريبى)	بنسبة ١,٩% من إجمالى المدارس الابتدائية ١,٦% من إجمالى المدارس الإعدادية
معان	بنسبة ٠,٨% من إجمالى المدارس الابتدائية ٠,٦% من إجمالى المدارس الإعدادية
خاص عربى	بنسبة ٥,٤% من إجمالى المدارس الابتدائية ٦,١% من إجمالى المدارس الإعدادية
خاص لغات	بنسبة ٢,١% من إجمالى المدارس الابتدائية ٣,٠% من إجمالى المدارس الإعدادية
الأزهر	بنسبة ١٦,٢% من إجمالى المدارس الابتدائية ٢٢,٥% من إجمالى المدارس الإعدادية

المصدر : تم حساب النسب من بيانات وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

وتشير البيانات الى أن التعليم الرسمى هو التعليم السائد فى المجتمع حيث بلغت نسبة التلاميذ به عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ على مستوى التعليم الإبتدائى ٧٩,٨% (وفى الإعدادى ٨٣,٦%) من إجمالى التلاميذ فى نوعيات المدارس المختلفة .

جدول رقم (١٩)

تطور أعداد التلاميذ بالتعليم الأساسي في مصر

خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

العام المرحلة	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الإبتدائي	٧١٦٥٦٢٠	٧٢١٤٨٢٦	٨٦٣٤١١٥	٨٧٨٤٢٨٩	٨٨٨٢٧٩٧
%	٦٢,٧	٦٣,٣	٧٤,٩	٧٥,٨	٧٥,٥
الإعدادي	٤٢٦٨٣١٩	٤١٨٧٤٣١	٢٨٨٩٢١٢	٢٨١١١٢٧	٢٨٧٨٠٤٢
	٣٧,٣	٣٦,٧	٢٥,١	٢٤,٢	٢٤,٥
الأساسي	١١٤٢٣٩٣٩	١١٤٠٢٢٥٧	١١٥٥٢٣٣٢٧	١١٥٩٥٤١٦	١١٧٦٠٨٣٩

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الإحصائي السنوى أعداد متفرقة .

وتمثل متوسطات كثافة الفصول عبئاً على العملية التعليمية حيث ظهر من البيانات ارتفاع متوسط كثافة الفصل من ٤١ تلميذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الى ٤٣ تلميذ بالفصل عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، أما في الإعدادي فقد ظهر انخفاض في متوسط الكثافة من ٤٢ تلميذ بالفصل الى ٣٨ تلميذ بالفصل وذلك لا يرجع لتحسن طبيعى في متوسط الكثافة ولكن لإضافة الصف السادس للمرحلة الابتدائية إعتباراً من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

جدول رقم (٢١)

تطور متوسط كثافة الفصل بمرحلة التعليم الأساسي

خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
٤١	٤٣	متوسط كثافة الفصل بالابتدائي
٤٢	٣٨	متوسط كثافة الفصل الإعدادي *

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - كتاب الإحصاء السنوى .

* إعتباراً من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم إضافة الصف السادس للمرحلة الابتدائية .

٥/١/٥ التعليم الخاص :

ومع تزايد الطلب على الخدمة التعليمية بشكل كبير بسبب ارتفاع معدل النمو السنوى للسكان ، ومجانية التعليم ، واعتبار مرحلة التعليم الأساسى مرحلة إلزامية تحتم وجود شراكة مجتمعية واسعة النطاق فى توفير الخدمة التعليمية حيث تتحمل وزارتى التربية والتعليم العالى بالشراكة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص والقطاع التعاونى مسئولية إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها .

وعلى ذلك يمكن تصنيف المدارس الخاصة على النحو التالى :

- ١ - مدارس خاصة لغات .
- ٢ - مدارس خاصة باللغة العربية
- ٣ - معاهد قومية
- ٤ - مدارس تعاونية
- ٥ - مدارس تابعة لهيئات أجنبية أو سفارات .

وأخذ الإلتحاق بالمدارس الخاصة يتزايد أملا ورغبة من أولياء الأمور فى الحصول على خدمة تعليمية أفضل من حيث كثافة الفصل - بيئة تعليمية أكثر رقيا - تملك بعض المهارات التى يحتاجها سوق العمل مثل إجادة اللغات الأجنبية والكمبيوتر .

جدول رقم (٢٢)

تطور أعداد التلاميذ (ذكور - إناث) فى التعليم الأساسى

الحكومى والخاص خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٣/٢٠٠٢		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٥٢٦.٣٥٣	٥٦٤.٤٧٢	٥.٠٦٩,٦٤٧	٥٥٩٥٨٥٨	حكومى
٤١٢١٦٤	٤٤٧٨٥٠	٣٦٨٢٠.٣	٤٠٠.٢٣١	خاص
٥٦٧٢٥١٧	٦.٠٨٨٣٢٢	٥٤٣٧٨٥٠	٥٩٩٦.٨٩	جملة

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

ولم يقتصر الطلب على المدارس الخاصة بالحضر فقط ولكن ظهر أيضا بالريف . فعلى حين كان عدد المدارس الحكومية ٦٢٢٣ مدرسة والخاصة، ٢٢٩٨ مدرسة بالحضر عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ١٥٧٠.٥ مدرسة حكومية ، ٢٠.٥ مدرسة خاصة بالريف ، ارتفعت

الأعداد لتصل إلى ٦٤٣٣ مدرسة حكومية ، ٣٢٩٨ مدرسة خاصة بالحضر عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، ١٦٧١٥ مدرسة حكومية ، ٢٦٤ مدرسة خاصة بالريف ، أى أن تزايد عدد السكان ، أدى إلى تزايد الطلب على الخدمة التعليمية بشكل عجزت موارد الدولة عن تلبيته مما أفسح المجال للقطاع الخاص بشكل واضح فى كل من الحضر والريف .

جدول رقم (٢٣)

معدل تغير أعداد المدارس الحكومية والخاصة بحضر وريف الجمهورية

فى الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(التعليم الأساسى)

	حضر		ريف	
	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
حكومى	٦٢٢٣	٦٤٣٣	١٥٧٠٥	١٦٧١٥
خاص	٢٠٦٥	٢٢٩٨	٢٠٥	٢٦٤
الإجمالى	٨٢٨٨	٨٧٣١	١٥٩١٠	١٦٩٧٩

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الإحصائى السنوى .

ويشير الجدول إلى زيادة عدد مدارس التعليم الأساسى الخاصة بالحضر من ٢٠٦٥ مدرسة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٢٢٩٨ مدرسة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وذلك بزيادة قدرها ٢٣٣ مدرسة خلال الفترة ، بينما زادت فى الريف من ٢٠٥ مدرسة إلى ٢٦٤ مدرسة أى بزيادة قدرها ٥٩ مدرسة ، وفى مقابل ذلك زادت أعداد مدارس التعليم الأساسى الحكومية بالحضر ٢١٠ مدرسة مقابل ١٠١٠ مدرسة بالريف ، أى أن الريف شهد طفرة كبيرة فى أعداد مدارس التعليم الأساسى فى محاولة لمحاربة الأمية من خلال توفير الخدمة التعليمية وتلبية الطلب المتزايد .

٦/١/٥ المعلمون :

ويمثل المعلمون عصب العملية التعليمية الذين تطورت أعدادهم لتلبية تزايد الطلب على الخدمة التعليمية خلال الفترة محل الدراسة ، فارتفع عددهم بالتعليم الأساسى من ٥٣٣٨٣٢ معلم على ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (منهم ٣٢٢٩٦١ بالتعليم الإبتدائى ، ٢١٠٨٧١ معلم بالإعدادى) إلى ٥٢٩٣٩٣ معلم عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (منهم ٣٣١٨٠٦ بالإبتدائى ، ١٩٧٥٨٧ بالإعدادى) .

ونظراً لأهمية التأهيل التربوي للمعلمين ، فقد لوحظ من البيانات على مدى الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أن مرحلة التعليم الابتدائي تحظى بتأهيل تربوي للمعلمين أكبر منه في مرحلة التعليم الإعدادي فعلى حين كانت نسبة المعلمين التربويين بالتعليم الابتدائي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نسبة ٨٥,٢% قابلها ٧٣,٣% في مرحلة التعليم الإعدادي لنفس العام ، ومع حدوث تحسن طفيف للغاية وصلت نسبة المعلمين التربويين بالتعليم الابتدائي في نهاية الفترة أي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نسبة ٨٥,٤% قابلها في التعليم الإعدادي ٧٤,٤% أي أنه ما زال أكثر من ٢٥% من معلمى التعليم الإعدادي غير تربويين .

ولما كان للمعلم وتأهيله دوراً هاماً في ظهور بعض المشاكل التي يعاني منها التعليم الأساسي مثل مشكلة التسرب فإن التأهيل التربوي للمعلمين يصبح أمراً ملحا يجب عدم التغاضي عنه .

٧/١/٥ تعدد الفترات الدراسية :

ومع ضغط الطلب على التعليم مع محدودية الموارد المتاحة للعملية التعليمية ظلت مشكلة تعدد الفترات الدراسية مستمرة وإن كان هناك تحسن مستمر في مواجهتها وتعد مشكلة تعدد الفترات الدراسة من الأمور التي لها انعكاساتها الواضحة في المجتمع خصوصاً في ظل نظام تعليمي مازال يعاني من مشكلتين أساسيتين ساهمتا في تزايد أعداد الأميين داخل المجتمع وهما :

- ١ - إجهاد بعض الأطفال الملزمين عن الإلتحاق بالصف الأول الإبتدائي .
 - ٢ - تسرب بعض المقيدون بمرحلة التعليم الأساسي .
- وهو ما أكدته بيانات تعداد ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٢٤)

أعداد المتسربين وغير الملحقين بالتعليم الأساسي

في شريحة (٦-١٨) (تعداد ٢٠٠٦)

أعداد المتسربين %	حضر	وبف	جملة
٣٩١٥٦٣ ٤,٥%	٤٩٣٢١٣ ٤,٥%	٨٨٤٧٧٦ ٤,٢٤%	
٨٢٧٣٢١ ٩,٥%	١٣٤٥٠٢٧ ١١,٥%	٢١٧٢٣٤٨ ١٠,٤١%	
١٢١٨٨٨٤ ١٤%	١٨٣٨٢٤٠ ١٥,١%	٣٠٥٧١٢٤ ١٤,٦٥%	

المصدر: النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ومن بيانات وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الإحصائي السنوى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ يتضح أن المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل تمثل ٨٩,٣% من إجمالى المدارس بالإبتدائى وبها ٨٦,٦% من التلاميذ ، بينما فى الإعدادى تمثل هذه المدارس ٨٧,١% ويلتحق بها ٨٢,٩% من إجمالى تلاميذ الإعدادى .

وهناك مدارس تعمل فترة مسائية نسبتها ٧,٣% فى الإبتدائى وبها ٨,٣% من تلاميذ الإبتدائى ، ونسبتها ١٠% فى الإعدادى وبها ١١,٣% من تلاميذ الإعدادى .

وما زالت هناك مدارس تعمل أكثر من فترة نسبتها فى الإبتدائى ٣,٤% من المدارس وبها ٥,١% من التلاميذ ، وفى الإعدادى بلغت نسبتها ٢,٩% فيها ٥,٨% من التلاميذ .

٨/١/٥ التعليم قبل الثانوى :

- أى أنه يمكن القول بأن التعليم الأساسى بشكل عام يعانى من ثلاث أمور هامة تعوق منظومة القيم .
- تدنى معايير الكفاءة الداخلية للعمالة التعليمية من ارتفاع متوسطات كثافة الفصول وتعدد القنوات الدراسية ، وتعدد نوعية التعليم مما أثر على نسيج المجتمع .. الخ .
 - أن المعلم غير مؤهل تربويا بالقدر الكافى الذى يمكنه من التعامل مع هذا المستوى من معايير الكفاءة الداخلية فأدى ذلك الى ظهور مشاكل التسرب وانخفاض مستوى مخرجات العملية التعليمية .
 - أن تنوع التعليم الخاص بهذه المرحلة التعليمية حول الأمرالى سوق للخدمة التعليمية يحكمها المكسب والخسارة على حساب الخدمة التعليمية كاستثمار فى رأس المال البشرى .

٩/١/٥ التعليم الثانوى :

يتجه الحاصلون على شهادة إتمام التعليم الأساسى الى المرحلة الثانوية موزعين بين التعليم الثانوى العام والثانوى الفنى حيث الأخير فى مدرسة من ثلاث سنوات أو خمس سنوات فى تعليم صناعى وتجارى وزراعى وتوجه السياسة التعليمية مايقرب من ٧٠% من الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسى الى هذا التعليم الفنى على اختلاف مجالاته بغرض أنه التعليم الذى يعد ويؤهل للعمل وتوفير العمالة الماهرة تأكيدا لقيمة العمل ، إلا أن واقع الحال يشير الى غير ذلك .

جدول رقم (٢٥)

تطور أعداد المدارس والفصول والطلبة بالتعليم الثانوى العام

خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٣/٢٠٠٢		
١٧٤٣	٢٢٩١	١٣٧٣	١٩٤٢	عدد المدارس
١١٠١٥	٣١٧٠٩	٩٦٥١	٢٩٨٦٠	عدد الفصول
٢٨٢٤٩٢	١١٧٣٨١١	٢٨٥٨٥٦	١٢٤٩٧٠٦	عدد الطلبة
٢٦	٣٧	٣٠	٤٢	متوسط كثافة الفصل

المصدر: وزارة التربية والتعليم

أى أن التعليم الثانوى العام الحكومى به ٨٠,٦% من إجمالى أعداد الملتحقين بالثانوى العام ، ١٩,٤% بالثانوى الأزهرى . وصلت أعداد المعلمين عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بالتعليم الثانوى العام ١٠٠٥٤٥ معلم ومعلمة منهم ٦٤٦٩٧ معلم بنسبة ٦٤,٣% ، وبتوزيع أعداد المعلمين على المدارس الثانوية الحكومية والخاصة فكان نصيب الأخيرة ٧,٤% . بينما وصلت أعداد المعلمين بالثانوى الأزهرى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٣٦٨٨٩ معلم ومعلمة منهم ٢٦٨٤٨ معلم بنسبة ٧٢,٨% .

جدول رقم (٢٦)

تطور أعداد المدارس والفصول والطلبة بالتعليم الثانوى الفنى خلال الفترة

٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٣/٢٠٠٢		
١٨٠١		١٩٥٩		عدد المدارس
٤٨٣٣٩		٥٧٦٢٣		عدد الفصول
١٧٩٣٦٠٩		٢٢١٤١٥٢		عدد الطلبة
٣٧		٣٨		متوسط كثافة الفصل
٩١٠٣٨٣				طلبة الثانوى الصناعى
٦٩٧٧٢٧				طلبة الثانوى التجارى
١٨٥٤٩٩				طلبة الثانوى الزراعى

يشمل التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات والخمس سنوات .

المصدر : وزارة التربية والتعليم .

يلتحق بالثانوى الفنى ١٧٩٣٦٠٩ طالب وطالبة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ منهم ٩١٠٣٨٣ بالثانوى الصناعى بنسبة ٥٠,٨% ، ٦٩٧٧٢٧ طالب وطالبة بالثانوى التجارى بنسبة ٣٨,٩% ، ١٨٥٤٩٩ طالب وطالبة بالثانوى الزراعى بنسبة ١٠,٣% أى أن التعليم الصناعى يحظى بأكثر من نصف طلبة المقيدين بالتعليم الثانوى الفنى ، ويشترك القطاع الخاص فى التعليم الفنى أيضاً بنسبة ٣١,٠% من أعداد الطلبة بالثانوى الفنى الصناعى ، ١٦,٦% من أعداد الطلبة بالثانوى الفنى التجارى ، أما التعليم الزراعى فلا يوجد به تعليم خاص .

تشير مؤشرات البطالة الى تطور معدل بطالة الحاصلين على تعليم ثانوى نحو الزيادة وتسجلها تقارير التنمية البشرية على النحو التالى :

سنة التقرير معدل بطالة الحاصلين على التعليم الثانوى

من إجمالى الحاصلين عليه

٢٠٠٣	٢٢,٤%
٢٠٠٤	٢٠,٤%
٢٠٠٥	١٩,٨%
٢٠٠٧	٦١,٨%

وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على أن هناك خلل ما فى تجهيز هذه النوعية من المدارس وذلك على مستوى المبنى والمنهج والتدريب وحتى نوعية الدارسين .

١٠/١/٥ التعليم الجامعى :

جدول رقم (٢٨)

تطور أعداد طلاب الكليات النظرية والعملية بالتعليم الحكومى

خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
الكليات النظرية :	
٧٧١٨٤٣	٦٠١٩٩٥
٧٤٤٥١	٥٩٣٠٩٩
١٥١٦٣٥٣	١١٩٥٠٩٤
الكليات النظرية :	
٢٠٩٤٥٩	٢١٤٩٠١
١٨٨١٤٧	١٤٢٦٢٧
٣٩٧٦٠٦	٣٥٧٥٢٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٧ ، ديسمبر ٢٠٠٧ .

ويشير الجدول إلى إرتفاع كبير فى أعداد الملتحقين بالكليات النظرية مقارنة بالملتحقين بالكليات العملية حيث بلغت نسبتهم ٧٧% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، إرتفعت إلى ٧٩,٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ أى أن هناك تراجع فى نسبة الملتحقين بالكليات العملية لصالح الكليات النظرية .

يمثل عدد طلاب كليات رياض الأطفال ٠,٢١% من إجمالى طلاب الكليات النظرية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كما تمثل أعدادهم ٠,١٧% من إجمالى الكليات عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ .

جدول رقم (٢٩)

تطور أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة

خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢	
٣٨٩٠	٤١٩١	الجامعة الأمريكية
٤٤٠٣٠	٤٠١٢٨	الجامعة العمالية
١٥٣٦٨	١٦٧٦٤	جامعة ٦ أكتوبر
٣٨٤٤	١٥٠٣	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
٤٢٦٢	٢٢٧٠	جامعة مصر الدولية
١٦٩	صفر	جامعة الأهرام الكندية
٢٢٤	صفر	الجامعة البريطانية فى مصر
٣٢٣	صفر	الجامعة الفرنسية فى مصر

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٧

تشير البيانات إلى تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم فقد زادت القيمة من حوالى ١٣ مليار جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ إلى ما يقرب من ٢٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ومع ذلك فإن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق الحقيقى لم يتزايد بهذا القدر وبمراجعة نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى من إجمالى الإنفاق على التعليم يتضح أن التعليم الجامعى يقترب من ٣٠% من إجمالى الإنفاق على التعليم فى حين أن البيانات السابق عرضها عن واقع العملية التعليمية تشير إلى أن المقيدى بالتعليم الجامعى لم يتجاوز ١٠% من إجمالى المقيدى بجميع مراحل التعليم وتشير كثير من الدراسات التى تناولت الإنفاق العام على التعليم فى الدول النامية ، والتى أنصبت على نمط توزيع الإنفاق بين التعليم الإبتدائى والثانوى والعالى حيث يقارن توزيع الإنفاق بنسب التلاميذ التى تنتمى لأسر من فئات الدخل

المختلفة فى كل مرحلة ، ان هذا يعد مؤشراً على إنحياز الإنفاق على التعليم لصالح الأغنياء خاصة وأن نسبة مشاركة الفئات الفقيرة بالتعليم العالى أقل بكثير من نسبتهم فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى . كما أن مشاركتهم بالتعليم العملى أقل بكثير من مشاركتهم بالتعليم النظرى وحيث أن الأول أكثر تكلفة فإن نصيبهم من الإنفاق يكون أقل وهو ما أكدته دراسة عن التعليم وأثر الفقر . (٤)

ما سبق يشير إلى خلل فى توزيع الإستثمارات على المراحل التعليمية المختلفة لغير صالح المرحلة الأكثر أهمية فى تشكيل وبناء الإنسان ألا وهى التعليم الأساسى تلك المرحلة (وما يسبقها) هى أخطر مرحلة فى ترسيخ منظومة القيم ، أكثر احتياجاً:

- لأفضل مؤسسة تعليمية .
- لأفضل معلم .
- لأفضل إدارة .

ليقدموا معاً منهج جيد ملائم ومحبيب وممارس لدعم وتأصل كل القيم من خلال عملية تعليمية وأنشطة تربوية فاعلة .

١١/١/٥ أثر واقع النظام التعليمى على منظومة القيم:

بسبب إرتفاع الطلب على الخدمة التعليمية بدرجة كبيرة لم يستطع العرض المتاح فى ظل الموارد المحدودة من تلبيتها ، حدث تدنى واضح فى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ، وظهرت أعراض مرضية كثيرة منها تراجع الكيف أمام الكم ، إنتشرت الدروس الخصوصية فإنهار المعلم كقيمة وقُدوة أمام التلاميذ ، تحول التعليم من تربية وتنشئة وبناء للشخصية وترسيخ للقيم الإجتماعية الأصيلة إلى وسيلة للوصول إلى شهادات أظهر سوق العمل مؤخراً عدم جدوى الكثير منها . إنتشر الغش فى مراحل تعليمية مختلفة حيث تطالعنا وسائل الإعلام بما يحدث من غش فى الإمتحانات زادت حدته مع التقدم التكنولوجى فى مجال الإتصالات دون الإلتفات للوازع الدينى الذى يرفض هذه الظاهرة ويعدها جريمة فى حق المجتمع لما لها من آثار مدمرة تقف حائلاً دون تقدم الأمة ، حيث يؤدى الغش إلى أن يسود الباطل وينحسر الحق وتضيع الأمانة . وعندما تضيع الأمانة يضيع الأمن حيث تحول الأمر إلى سوق للخدمة التعليمية يبحث فيه المشتري عن أفضل خدمة بمواصفات حدددها لنفسه ، ويسعى البائع لتحقيق أكبر كسب ، وإحتل التعليم الخاص بشكله الجديد حيزاً كبيراً على الرغم من عيوب كثيرة يعانى منها ، والتي من أهمها :

- ١- توجد بعض الشواهد على عدم قيام بعض المدارس ، خاصة الأجنبية منها ، بدورها فى ترسيخ الإلتواء ، وإكساب التلاميذ مهارات المواطننة اللازمة للعيش فى المجتمع ، مما يهدد السلام الإجماعى .
- ٢- المغالاة فى تقدير المصروفات والرسوم المحصلة من أولياء الأمور فى بعض هذه المدارس ، وعدم الإلتزام بتنفيذ قرارات الوزارة الصادرة بشأن تحديد هذه المصروفات ، وتغليب المصالح المادية على حساب تحقيق الأهداف التربوية المرجوة .
- ٣- النقص الواضح فى عدد المدرسين التربويين الأكفاء ، والإستعانة بمعلمين دون الكفاءة وغير مؤهلين تربوياً ومهنياً للتدريس .
- ٤- القصور فى إستكمال تجهيزات المعامل والمرافق ومستلزمات الأنشطة بالكم والجودة المطلوبة .
- ٥- ضعف التوجيه التربوى والتقويم السلوكى داخل بعض المدارس نتيجة تدليل التلاميذ ، وغض النظر عن بعض المخالفات السلوكية خاصة فيما يتعلق بحصر الغياب عن المدرسة .
- ٦- ضعف أعمال المراقبة والمتابعة وتصحيح الأوضاع فى بعض مؤسسات التعليم الخاص التى بها مخالفات .
- ٧- وجود مشكلات إدارية فى بعض هذه المدارس .

٢ / ٥ تدهور القيم الاجتماعية وتأثيراتها على الخصائص السكانية

الصحية *

١ / ٢ / ٥ مقدمة :

إن المتأمل لمفاهيم القيم ^(١) يجدها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة العامة ، وهى محدد هام لنمط سلوك المريض وكيفية التصرف تجاه المرض و علاجه والوقاية منه .
فالقيم نتاجاً اجتماعياً يندمج مع الشخصية أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية من خلال الخبرات الجماعية والفردية ، وهى إما قيم إيجابية تدعو إلى السلوك الصحى السليم ، أو قيم سلبية تؤدى إلى الإعتلال والإصابة بالأمراض وإنخفاض المستوى الصحى الفرد والمجتمع .
وهناك علاقة وثيقة بين قيم المجتمع وحالة الصحة العامة فمثلاً قيمة النظافة وما يرتبط بها من السلامة من الأمراض (الأمراض الجلدية مثلاً) ، كذلك بعض السلوكيات المرتبطة بنظافة الأطفال ، فهناك بعض الريفيين يتركون أبنائهم بدون نظافة خوفاً عليهم من الحسد .

كما تتضح قيمة الزواج المبكر خاصة فى الريف وما يرتبط به من معتقدات تدعو إلى ضرورة زواج البنات مبكراً ، وسرعة الإنجاب ، مما يكون له مضاعفات صحية للأم وأيضاً الأطفال . وهناك أيضاً قيمة العصبية والعزوة وهذا يؤدى إلى زيادة حجم الأسرة وما يترتب على ذلك سلبياً على صحة الأم عضوياً وعصبياً .

وبذلك فإن القطاع الصحى يعد أحد المجالات الهامة والحيوية التى تؤثر فى رسم ملامح الخصائص السكانية للمجتمع ، فالمستوى الصحى للمجتمع يتأثر بحجم السكان وأيضاً بالكثافة السكانية المترتبة على تكدس السكان فى مساحات ضيقة .

وقد أولت الدولة إهتماماً متزايداً بتطوير القطاع الصحى من خلال سياسات تهدف الى الإرتقاء بالمستوى الصحى للفرد والمجتمع عن طريق إتاحة الخدمات الصحية لكافة أفراد المجتمع بأعلى مستوى من الجودة و بأقل تكلفة فى ظل نظام للرعاية الصحية يشمل جميع أفراد المجتمع . وبالرغم مما تبذله الدولة من جهود إلا أن مؤشرات الخدمات الصحية والحالة الصحية فى مصر لا تزال دون المستوى الذى يرضى طموحات واحتياجات المجتمع .

(*) قامت بإعداد هذا الجزء الأستاذة الدكتور / عزة الفنرى
(١) عبد الحى محمود حسن صالح ، الصحة العامة وصحة المجتمع -- الأبعاد الاجتماعية والثقافية ، دار المعرفة الجامعية ، ص ص ٦٥ - ٦٦ ، ٢٠٠١ .

لأسباب عديدة يواجه قطاع الصحة العديد من التحديات والمعوقات التى تحول دون تطويره والارتقاء به ، وقد يرجع ذلك فى المقام الأول الى عدم التوازن بين المتاح من الموارد المخصصة للإنفاق على الصحة مع زيادة الطلب عليها بسبب الزيادة السكانية المطردة مع زيادة الكثافة السكانية وما صاحب ذلك من إرتفاع فى معدلات إنتشار الأمراض والإصابة بها ، وتدنى مستوى جودة الخدمات الصحية سواء كانت حكومية أو قطاع عام ، أو قطاع خاص .

ويهدف هذا الجزء من الدراسة الى إلقاء الضوء على أثر زيادة حجم السكان على مستوى الخدمات الصحية والمستوى الصحى للمجتمع .

وسوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إستعراض لبعض ملامح نظام الرعاية الصحية فى مصر ، والمشكلات التى تواجه القطاع الصحى فى مصر ، بالإضافة الى التعرف على دور وزارة الصحة والسكان لمواجهة تحديات الزيادة السكانية . مع رصد لبعض المؤشرات الصحية مثل : الإنفاق على الصحة ، والموارد البشرية ، والخريطة المرضية فى مصر ، بالإضافة الى بعض مؤشرات الطفولة والأمومة ، كما سوف يتناول هذا الجزء سريعا بعض الظواهر الاجتماعية المؤثرة على الخصائص الصحية للسكان من ساكنى العشوائيات والمقابر وأطفال الشوارع ، مع الإشارة الى أثر الزيادة السكانية على النمو الصحى لسلوكيات الأطفال والمراهقين وأيضا التلوث البيئى خاصة تلوث المياه . وفى نهاية هذا الجزء سوف يتم إستعراض بعض الملامح القيمية والأخلاقية لمزاولة مهنة الطب فيما يتعلق بالفرق بين الخطأ المهنى والمضاعفات الطبية وبعض القضايا المثارة حول ممارسة مهنة الطب ، وواجبات الطبيب نحو المريض والمجتمع مع الإشارة الى الإطار التشريعى المنظم لمهنة الطب البشرى ، وأخيراً حق المريض فى الرعاية الصحية .

٢/٣/٥ نظم الرعاية الصحية فى مصر :-

أكدت منظمة الصحة العالمية على أن القاعدة الأساسية لأى نظام صحى تقوم على أساس مجموعة خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، والتى تشتمل على ثمانى خدمات هى^(١) : وجود مصدر لمياه الشرب النقية ، وغذاء صحى متكامل ، والتثقيف الصحى بالسلوكيات التى تحافظ على السلامة الصحية للمجتمع ، والوقاية من الأمراض عن طريق التخصيمات ، ورعاية الأم والطفل ، ومكافحة الأمراض المتوطنة ، وعلاج الأمراض الشائعة ، وتوفير الأدوية الأساسية .

(١) أحمد زكى ، مشكلات التأمين الصحى فى مصر ، مجلة منبر الصحة والبيئة ، العدد العاشر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤-١٥ .

الرعاية الصحية الأساسية هي المستوى الأول لأى نظام صحى ، ويستفيد منه ٨٥% الى ما يقرب من ٩٠% من إجمالي عدد السكان . أما المستوى الثانى (ويطلق عليه الرعاية الصحية الثانية - أو العلاجية) فهو نظام الإحالة الذى يقوم على تحويل الشخص المريض من المستوى الأول الى المستشفى ، وهذا لا يشكل فى أى مجتمع صحى إلا حوالى ١٠% فقط . أما المستوى الثالث (ويطلق عليه الرعاية الصحية الثالثة) وهو مستوى متطور أكاديمياً وفنياً وتقنياً وعلى مستوى دقيق من التخصص ، وهذا المستوى يتعامل مع المريض عندما يقوم المستوى الثانى من الرعاية الصحية بتحويل المريض إليه ، فيقرر إرساله الى مراكز متخصصة مثل : المستشفيات الجامعية ، ومراكز الكلى ، معهد السمع والكلام ، ومراكز جراحات القلب المتقدمة .. الخ ، وعادة لايزيد المرضى فى هذا المستوى عن ١% تقريباً من جملة السكان .

نظام الرعاية الصحية له تاريخ طويل فى مصر ، فالرسومات بالمعابد الفرعونية تشير الى الكاهن وهو يمارس مهنة الطب ، والحاكم المصرى فى العصور الإسلامية كان وهو يبنى الجامع يبنى معه مستشفى ، ومازالت هذه المستشفيات موجودة وقائمة بالعمل حتى الآن مثل الحوض المرصود للأمراض الجلدية والموجودة منذ العصر المملوكى ، أيضاً قصر العينى الذى أنشئ فى عصر محمد على الكبير والذى كان الهدف من إنشائه علاج غير القادرين . وكان الاهتمام بالأطفال غير القادرين كبيراً فتأسست جمعية حماية الطفولة عام ١٩١٢ ، ثم أنشئت مستشفى أبو الريش ، كما أنشئ قسم رعاية الأمومة والطفولة بوزارة الصحة والذى امتد نشاطه ليشمل عدة مراكز بالمدن ، وذلك الى جانب تقديم خدمات الأمومة والطفولة فى الوحدات الصحية بالريف .

وتوالى بعد ذلك جهود الدولة لرعاية المواطنين صحياً بما يحافظ عليهم وينمى من قدراتهم الصحية فأنشئت المصحات الصحية المتخصصة ، والوحدات الصحية بالريف وأصبح فى كل محافظة مستشفى عام ومستشفى مركزى فى كل مركز .

ثم أنشئت المؤسسة العلاجية وهيئة التأمين الصحى وشاركت الجامعات فى تقديم الرعاية الصحية من خلال مستشفيات تتبع كليات الطب بها تقدم خدمات على درجة عالية من الكفاءة والجودة .

٣/٢/٥ المشكلات التى تواجه القطاع الصحى بمصر:

يشير الواقع على أن هناك مشكلات وتحديات تواجه القطاع الصحى فى مصر بما ينعكس - بدون شك - على الخصائص الصحية للإنسان المصرى . المشكلات فى القطاع الصحى متعددة ومتشابهة وقد تكون ناجمة عن مشكلات داخلية فى قطاع الصحة أو فى

قطاعات أخرى مما ينعكس على المستوى الصحى والخدمات المتاحة منه . لذلك سوف نعرض لبعض أهم تلك المشكلات وبعض المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الصحى .

يتأثر قطاع الخدمات الصحية مباشرة بمشكلات :

- الانفجار السكانى وزيادة التكدس فى المنزل والمدرسة والطريق والعمل^(١) .
- التطور الديموجرافى المنتظر فى زيادة نسبة صغار السن ، والزيادة النسبية لمن هم أكبر من ستين سنة .
- تزايد ظاهرة الهجرة البشرية من القرية الى المدينة ، ومن دولة الى أخرى ، وزيادة الإختلاط بالأجانب ، خاصة من خلال الأنشطة السياحية .
- ضعف الانفاق الحكومى والعام على الصحة .
- تدنى مستوى الإصحاح البيئى من مياه صالحة للشرب ووسائل آمنة للصرف^(٢) الصحى خاصة بالريف الذى مازال يعتمد على المراض الحفرة كوسيلة أساسية مستخدمة للصرف الصحى .
- عجز النظام الصحى الوقائى ، وتدنى مستوى النظام العلاجى على مستوى وحدات الرعاية الصحية الأساسية ولاسيما فى الريف .
- تدنى مستوى الخدمات الصحية التى تقدم من خلال الهيئة العامة للتأمين الصحى ، فطبقاً لدراسة حديثة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول أوضاع التأمين الصحى ، ومشاكل المنتفعين أظهرت أن ٥٩% من الشكاوى نتيجة إهمال بعض الأطباء والعاملين وهيئة التمريض ، وأن ٣٣% منها بسبب سوء المعاملة والرعاية الطبية والعلاجية ، و ٢٠% بسبب بطء الإجراءات وتفشى الفساد المالى والإدارى فى قطاع الصحة ، وقد أكد تقرير لمنظمة الشفافية العالمية أن هناك علاقة وثيقة بين الفساد المالى والإدارى وبين مستوى الرعاية الصحية فى العديد من الدول النامية ومنها مصر .

يرتبط حجم السكان إرتباطاً وثيقاً بخصائصه السكانية خاصة مع ارتفاع معدلات الكثافة السكانية . فإن الكثافة السكانية لها حدودها الدنيا التى قد تجعل الحياة عسيرة إذا نقصت عنها ، وإذا وصلت الى حدودها القصوى أو تعدتها قد تجعل الحياة ذات نوعية رديئة .

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، نحو منظومة عربية صحية فى إطار سوق عربية مشتركة للصحة والدواء والغذاء ، الدورة (٢١) ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، ص ٢٦

(٢) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، تقرير المنظمة المصرية حول الوضع الصحى فى مصر ، ٢٠٠٧ ، www.Eohr.org/report/2007/re/0208.shtml

ونعيش مصر في الوقت الحاضر الحدود القصوى - بل نعدتها للكثافة السكانية ، وتتبنى المؤشرات عن المزيد من حجم الزيادة السكانية والمزيد من الارتفاع في معدلات الكثافة السكانية مما ينعكس مباشرة سلبياً على الخصائص الصحية للسكان ، خاصة في ظل محدودية الموارد وارتفاع تكلفة الرعاية الصحية .

بالرغم من جهود الدولة في الحد من ارتفاع معدل النمو السكاني من خلال برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ألا أن النمو السكاني السريع (١) مازال يشكل أحد بل أهم التحديات التي تواجه خطط التنمية في مصر . حيث أكدت نتائج التعداد السكاني الأخير لعام ٢٠٠٦ أن معدلات الزيادة السنوية لم تتراجع خلال العقد الأخير ، بالإضافة الى أن مستويات الإنجاب السائدة حالياً في مصر تزيد بشكل واضح عن المستويات السائدة في الدول المتقدمة ، وأيضاً عن مثيلاتها في مجتمعات نامية أخرى تشابه المجتمع المصري من حيث الأوضاع الاقتصادية والنسق القيمي .

جدير بالذكر ، فإنه إذا استمرت مستويات الإنجاب الحالية دون إنخفاض ، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان مصر الى ٨٥ مليون بحلول عام ٢٠١٠ ، وإلى ١٠٥ مليون بحلول ٢٠٢٠ ، وإلى ١٢٩ مليون بحلول ٢٠٣٠ . وفي المقابل إذا لم ينخفض مستوى الإنجاب حسب الخطة الموضوعية (الوصول الى معدل الإحلال عام ٢٠١٧) ، فإن هذه الزيادة سوف تحد من قدرة المجتمع المصري على تنفيذ البرامج التنموية ، كما سوف تنعكس سلبياً على نوعية حياة الإنسان المصري ، ويتقلص نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات ومنها الصحية والغذائية ، وذلك لعدم قدرة الدولة على زيادة الإستثمارات الإضافية لتلبية الاحتياجات الصحية وهو مايشكل ضغطاً هائلاً على الموازنة العامة للدولة وعلى الإستثمارات المطلوب تدبيرها للوفاء بتلك الاحتياجات الصحية . وهو مايعنى أيضاً أن تقريباً ضعف عدد السكان الموجود حالياً سيعيش بنفس الموارد ، وعلى نفس المساحات السكنية أو المتاحة للسكن ، ويعتمد على نفس شبكات المرافق والطرق وفي نفس الوقت يحتاج الى ضعف الخدمات المتاحة الآن . وهذه كلها مؤشرات ترسم صورة مستقبلية للخصائص السكانية المتوقعة والتي سوف تكون بدون شك متدنية في جميع النواحي وبصفة خاصة الناحية الصحية .

لمواجهة هذه التحديات فإن السياسة السكانية لوزارة الصحة والسكان تهدف الى خفض معدلات الإنجاب إعتقاداً على أن تخفض الأسر من رغبتها في إنجاب عدد كبير من

(١) الحزب الوطني الديمقراطي - لجنة الصحة والسكان - أمانة السياسات ، ورقة سياسات المشكلة الصحية في مصر ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ٤ - ٥ .

الأطفال . تشير البيانات الى أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها حتى الآن ، لذلك فإن وزارة الصحة والسكان اعتمدت إستراتيجية سكانية تنفذ من خلال ثلاث محاور^(١) :

أولاً : لابد أن يلبى برنامج تنظيم الأسرة حاجة السيدات بحيث تتخفض الخصوبة الفعلية الى المستوى المرغوب .

ثانياً : لابد من إحداث التغيير الاجتماعى والسلوكى الذى يؤدى بالتبعية الى تغيير إتجاهات المجتمع نحو خفض الخصوبة التى ترغب فيها الأسرة المصرية ، وذلك عن طريق التأثير على بعض الممارسات الاجتماعية السلبية مثل :

- رغبة الزوج فى أسرة كبيرة العدد .
- الإستفادة المادية للأسرة من جراء عمالة الأطفال ومشاركة الفتيات فى الأعمال المنزلية وتربية الصغار بدلاً من التعليم .
- استمرار الإنجاب لحين ولادة الطفل الذكر .
- إتجاهات الأقارب والحموات نحو تشجيع الإنجاب المتكرر ، واعتماد كبار السن على الإعالة من الأبناء .

ثالثاً : التقليل من تأثير قوة الدفع الذاتى للسكان ، وذلك بتشجيع السيدات اللاتي فى سن الإنجاب حالياً على تأخير إنجاب الطفل الأول ، ومساعدة الزوجين على إطالة الفترة بين حمل وآخر بإستخدام وسائل تنظيم الأسرة المناسبة .

إن نجاح المحاور الثلاث يعتمد على تعاون جميع الهيئات الحكومية والأهلية ، فالمسئولية لا تتحملها وزارة الصحة والسكان فقط ، ولكنها مسئولية مشتركة قائمة على التعاون والتنسيق مع وزارات أخرى مثل التعليم والإعلام ، والمنظمات المحلية ذات الصلة مثل المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للأمومة والطفولة ، والمجلس القومى للسكان ومنظمات المجتمع المدنى خاصة الجمعيات الأهلية ، وذلك بهدف إحداث التغيير الاجتماعى المطلوب .

وسوف نلقى بالضوء سريعاً على بعض المشكلات التى تؤثر مباشرة على الخصائص الصحية للسكان مثل معدلات الفقر والإنفاق على الصحة والموارد البشرية والخريطة المرضية فى مصر ، وبعض مؤشرات الطفولة والأمومة .

(١) عادل عباس ، رؤى مستقبلية من ترشيد الزيادة السكانية ، مجلة السكان والصحة الإنجابية ، وزارة الصحة والسكان ... قطاع السكان وتنظيم الأسرة - مشروعات دعم خدمات الصحة الإنجابية ، ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

١/٣/٢/٥ معدلات الفقر :

إن ارتفاع معدلات الفقر تؤثر على المستوى الصحى حيث عرف تقرير (١) الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى الذى صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لعام ٢٠٠٣ الفقر بأنه : حالة متعددة الأبعاد ، تتسم بإفتقار الأصول الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، أى أن حالة الفقر التى تتعدى إنخفاض مستوى الدخل ، إنما تعكس تدنى مستوى التعليم والصحة والتأمين الاجتماعى وغياب القدرة على ممارسة الحقوق السياسية . ومعنى ذلك أن مفهوم الفقر يشير الى ظاهرة مركبة تتجاوز الحرمان المادى وتعكس بالإضافة اليه صحة معتلة وأمية خطيرة وتخلفاً سياسياً . فإذا كانت الأمية تعتبر أحد أهم أسباب الفقر عند الشعوب لأثرها المباشر على الإنتاجية ورفاهية الأفراد ، فإن الفقر والأمية - اللذان ترتفع معدلاتهما مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية - يعتبران من أهم أسباب إنخفاض مستوى الصحة لما لهما من تأثير على التغذية ونمط الحياة الصحى السليم .

٢/٣/٢/٥ الإنفاق على الصحة :

يعتبر ضعف الإنفاق العام على الصحة من أهم التحديات التى تعوق تحسين الخصائص الصحية السكانية والإرتقاء بها ، حيث أشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٦ (٢) ، الى أن ما ينفق على الصحة فى مصر يقدر بحوالى ٥,٨% من إجمالى الدخل القومى بينما حددته المنظمة بحوالى ١٠% ، وأن مصر تحتل المرتبة ٦٦ على مستوى الصحة فى العالم . كما أكدت بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٥ ، على ضعف الإنفاق الحكومى على الصحة فى مصر والذى يقدر بحوالى ٣,٨% من الإنفاق الحكومى وذلك بالمقارنة بنظيره فى بعض البلاد العربية ، فمثلاً يبلغ ١٢,٢% فى لبنان ، ٩,٥% فى الأردن ، ٧% فى جيبوتى ، ٥,٤% فى تونس .

أما عن نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقى على الصحة (٣) ، فقد تناقص بين عامى ١٩٨٢/٨١ و ١٩٩١/٩٠ من ١٧,١ إلى ٩,٨ جنيهاً بأسعار ١٩٨٧/٨٦ . وقد شهدت السنوات من ١٩٩٥/٩٤ حتى ٢٠٠٤/٠٣ تناقصاً طفيفاً فى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة من ٥٤,١ إلى ٥٣,٦ جنيهاً بأسعار ١٩٩٥/٩٤ ، أى بنسبة ١%

وفى ضوء ما تم عرضه من بيانات بالإضافة إلى ما هو معلوم من أن ما يقرب من ثلثي المخصصات المالية فى الموازنة الجارية لقطاع الصحة إنما تستنفذ فى أجور ومرتبات

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الرعاية الصحية لغير القادرين ودور الدولة والمؤسسات القائمة ، الدورة (٢٤) ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٤-٢٥ .

(٢)

المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، مرجع سبق ذكره .

(٣)

إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً - تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦

العاملين ، مما لا يترك سوى القليل لنفقات التشغيل ، فإن ما يخصص من إستثمارات لا يفي بالإحتياجات الفعلية لهذا القطاع الذى يمثل أهم العناصر المؤثرة فى تشكيل الخصائص السكانية صحياً .

٣/٣/٢/٥ الموارد البشرية :

لا شك أن نجاح أى منظمة أو مؤسسة تقدم خدمات صحية تعتمد أساساً على مهارات وقدرات القوى البشرية لهذه المنظمة ، بالإضافة إلى المقومات الأخرى للنجاح من موارد ومخصصات مالية وأجهزة ومعدات طبية . الخ . وهنا تأتى أهمية إدارة رأس المال البشرى الصحى ، من حيث حصر الإحتياجات البشرية والبحث عنها وتوفيرها وتنميتها ودفعها وحفزها وتقييم أدائها ، فالعنصر البشرى هو السند الحقيقى لأى تقدم فى مجال الرعاية الصحية والطبية . وهذا العنصر متوافر بكثافة ، حيث وصل (١) عدد الأطباء لكل ألف نسمة فى مصر ٢,١٢ طبيباً ، وهو ما يزيد على المعدل المتوسط للدول ذات الدخل المتوسط (١,٧٨) وكذلك دول شرق آسيا والباسفيكى (١,٣٧) كما ورد بتقرير التنمية البشرية الدولى . ولكن المشكلة تكمن فى سوء توزيع (٢) الموارد البشرية خاصة الأطباء ، والتى أصبحت من أهم التحديات التى تواجه القطاع الصحى ، حتى أصبح من الممكن تقسيم المؤسسات الطبية إلى مؤسسات كثيفة العمالة والخبرة وأخرى فقيرة العمالة والخبرة . حيث يقضى النظام الحالى بأن ينخرط المتفوقون من الخريجين فى العمل كأطباء مقيمين فى المستشفيات التعليمية أو مستشفيات المؤسسة العلاجية ، أما الفئة الأخيرة وهم من غير المتفوقين تبقى للعمل بمستشفيات وزارة الصحة والسكان . وبذلك أصبحت هناك مناطق تعاني من زيادة فى أعداد الأطباء مع النقص فى مستوى الخبرات المطلوبة ، وهو نوع من سوء التوزيع الرأسى ، يضاف إلى سوء التوزيع الأفقى الجغرافى بين محافظة وأخرى ، وبين عواصم المحافظات وقراها النائية ، هذا بالإضافة إلى سوء التوزيع الأفقى المؤسسى بين مؤسسة طبية وأخرى ، مما يضاعف من مخاطر تدهور الخدمة وعدم قدرة المواطنين الحصول عليها .

كما يسهم نظام التوظيف وضعف مستوى الأجور للعاملين من أطباء وفنيين وإداريين فى المنشآت الصحية العامة فى انخفاض مستوى كفاءة هذه المنشآت فى خدمة المواطنين الذين كفل لهم الدستور حق الإنتفاع بها لرعاية صحتهم . كما تسهم ظاهرة ازدواجية العمل فى

(١) إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨١ .

(٢) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الإجتماعية ، الرعاية الصحية لغير القادرين ودور الدولة والمؤسسات القائمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٢ - ٤٣ .

القطاع الحكومي والقطاع الخاص لنسبة عريضة من الأطباء في تآكل دور الدولة في تحقيق الأمن الصحي للسكان من خلال المنشآت الصحية الحكومية ، حيث تتحول هذه المنشآت إلى مورد للمرضى إلى العيادات والمستشفيات الخاصة للأطباء العاملين بها ، وحيث يتوزع ولاء الطبيب بين وظيفته الحكومية ونشاطه الخاص الساعي إلى تعظيم دخله إقتصادياً .

٤/٣/٢/٥ الخريطة المرضية في مصر :

أما فيما يتعلق بخريطة الأمراض وأسباب الوفاة ، فإن مصر شأنها شأن كثير من الدول النامية تواجه عبئاً مزدوجاً من الأمراض ، ومسببات الوفيات ، حيث عليها مواجهة عبء الأمراض السارية (ويطلق عليها أمراض الموجه الأولى) مثل الإسهال والإلتهابات التنفسية الحادة والأمراض المعدية ، بالإضافة على الأمراض غير السارية (ويطلق عليها أمراض الموجه الثانية) مثل السمنة والضغط والسكر والحوادث ، وهي كلها عوامل خطورة مهيئة للإصابة بالأمراض المزمنة ، أيضاً هناك الأمراض المستجدة والبارغة (ويطلق عليها أمراض الموجه الثالثة) مثل الإيدز والسرطان وأمراض الجينات والوراثة . . . الخ .

وتتوقع الإسقاطات المستقبلية لعام ٢٠٢٠ لكل منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر ، أن ينخفض عبء المرض بالنسبة للأمراض السارية (الموجه الأولى) إلى ٢٠% فقط من العبء (مقابل ما هو عليه حالياً وهو ٤٨% من عبء المرض) ، كما يتوقع تزايد عبء الحوادث إلى ٣١% من العبء المرضى (مقابل ١٣% حالياً) ، وكذلك يتوقع تزايد عبء الأمراض غير السارية إلى ٦٠% من العبء المرضى (مقابل ٣٩% حالياً) .

مع تزايد الأعباء المرتبة على المرض ، فإن الإنفاق الشخصي على متطلبات المرض بالنسبة للأسرة المصرية يمثل ٥٥,٤% من إجمالي الإنفاق القومي الصحي (٩٠% من النسبة المذكورة تنفق على العلاج بالعيادات والمنشآت الصحية ، بينما يتم إنفاق ١٠% المتبقية على العلاج الداخلي بالمستشفيات ، وعند العلاج بهذه المنشآت يتم إنفاق أكثر من ٦٦% على شراء الأدوية) . ويرتفع عبء الإنفاق الشخصي كثيراً في العائلات الفقيرة - حيث تتدنى الخصائص الصحية - بينما يصل إلى الحد الأدنى في الأسر الموسورة ، إذ تنفق الأسرة الفقيرة أكثر من ٢٠% في المتوسط من دخلها على تلبية إحتياجات الرعاية الصحية ، في حين تنفق الأسر الغنية أقل من ٢% من دخلها .

بالرغم من زيادة العمر المتوقع عند الميلاد في مصر إلا أنه ما زال منخفضاً مقارنة بمستويات الدول المماثلة ، ذلك لأن الفقراء والمواطنين خاصة بالقرية المصرية ما زالوا يتحملون العبء الأكبر فيما يتصل بمسببات الأمراض ، أي إرتفاع معدلات الإصابة

بالأمراض وإنتشارها . ويوجد تفاوت ملحوظ في إستخدام الرعاية الصحية ، فساكن المدن يطلبون خدمات العيادات الخارجية وخدمات الإقامة بالمستشفيات بنسبة تزيد على ساكن الريف .

٥/٣/٢/٥ مؤشرات الطفولة والأمومة :

أيضاً هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات الوفيات بين مختلف مناطق مصر ، حيث تعاني محافظات الصعيد - خاصة المناطق الريفية - والمناطق النائية والعشوائيات من ارتفاع معدلات الوفاة وأيضاً انخفاض مستوى القدرة في الحصول على الخدمات الصحية ، مقارنة بالمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري .

تشير البيانات^(١) والإحصاءات الصحية إلى أن هناك تحسناً قد طرأ على مؤشرات الأطفال فقد إنخفض معدل وفيات الرضع ووصل إلى ٣٣ لكل ألف مولود حي في سنة ٢٠٠٣ إلا أنه لم يزل أعلى من المتوسط لمجموعة الدول متوسطة الدخل (٢٩,٧) ، وأعلى كذلك من دول عربية أخرى مثل الأردن (٢٣) ، وتونس (١٩) . أما فيما يتعلق وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ، فقد إنخفض ووصل إلى ٣٩ لكل ألف مولود حي في سنة ٢٠٠٣ ، ولكنه لم يزل أعلى من المتوسط لمجموعة الدول متوسطة الدخل (٣٦,٥) ، وأعلى من الأردن (٢٨) ، وتونس (٢٤) . أما مؤشرات سوء التغذية بين الأطفال فقد شهدت تحسناً مقارنة بالدول الأخرى . فقد وصلت نسبة سوء التغذية بين الأطفال أقل من خمس سنوات إلى ٩% من الشريحة العمرية خمس سنوات فأقل ، وتصل هذه النسبة في الدول متوسطة الدخل إلى ١١% . أيضاً تشهد نسبة التغطية التحصينية للأطفال أقل من سنة ارتفاعاً كبيراً يصل إلى ٩٨% لكل من الحصبة والسل ، بينما وصل إلى حدود ٨٤% - ٨٦% في المتوسط لمجموعة الدول العربية ، و ٨٢% - ٩١% في المتوسط لدول شرق آسيا والباسفيكي وذلك لكل من الحصبة والسل على التوالي .

أما مؤشرات الأمومة فيما يتعلق بالحمل والولادة ، فقد أشارت البيانات إلى أن نسبة الولادات برعاية طبية ماهرة وصلت إلى ٦٩% في عام ٢٠٠٣ ، ولكن هذه النسبة ما زالت أقل بكثير من المتوسط للدول ذات الدخل المتوسط (٨٧%) ، ودول شرق آسيا والباسفيكي (٨٧,٣%) ، ودول الشرق المتوسط وشمال أفريقيا (٨٠,٤%) .

ما سبق إستعراضه من مؤشرات للأمومة والطفولة لم يكشف لنا عن الفوارق بين الشرائح الاقتصادية المختلفة للمجتمع (الفقراء و الأغنياء) والتي تعكس بدورها شكل

(١) إبراهيم العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٨٠ - ٥٨٢ .

الخصائص السكانية المتعلقة بالصحة لتلك الشرائح ومدى الانحياز صالح الشريحة الغنية على حساب الشريحة الفقيرة التي تعاني من سوء وتدنى خصائصها الصحية فمثلاً :

- معدل وفيات الرضع يصل إلى ٢٩,٦ عند أغنى ٢٠% من السكان بينما يرتفع بشدة ليصل إلى ٧٥,٦ عند أفقر ٢٠% من السكان .
- معدل وفيات الأطفال لا يزيد على ٣٣,٧ عند أغنى ٢٠% من السكان بينما يتضاعف ثلاث مرات تقريباً ليصل إلى ٩٧,٧% عند أفقر ٢٠% من السكان .
- نسبة الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات ويعانون سوء التغذية (بدلالة إنحراف العلاقة بين الطول والعمر عن العلاقة المعيارية) لا تزيد على ٧,٩% في شريحة أغنى ٢٠% من السكان ، بينما تتضاعف وتصل إلى ١٦,٤% في شريحة أفقر ٢٠% من السكان .
- نسبة الولادات برعاية طبية ماهرة تصل إلى ٩٤,٢% في شريحة أغنى ٢٠% من السكان ، بينما تنخفض إلى الثلث تقريباً ولا تزيد عن ٣١,٤% في شريحة أفقر ٢٠% من السكان .

أما فيما يتعلق بمؤشرات الخدمات الصحية فسوف نشير الى ما توصلت دراسة لخدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة عام ٢٠٠٤ ، إلى أن الإمدادات اللازمة لمنع نقل العدوى بين مقدمى الخدمة والمنتفع منها ضعيفة للغاية ، ولا تزيد نسبة المنشآت الصحية التي تمتلك كل العناصر اللازمة للوقاية من العدوى على ٤% . كما إتضح أن المياه لم تتوافر بشكل منتظم إلا في ٥٩% من المنشآت الصحية التي خضعت للدراسة . ولا يتوافر صابون غسل الأيدي والقفازات المطاطية سوى في ٢١% فقط من هذه المنشآت ، ولا تتوافر إجراءات التعقيم أو التطهير الفائق إلا في ٣٥% من المنشآت الصحية المبحوثة . وإتضح من هذه الدراسة أيضاً أن الأدوية الأساسية لمعظم الخدمات غير متوفرة في الكثير من المنشآت الصحية محل الدراسة . فلا تتوافر أدوية ما قبل التحويل (الإحالة) سوى في ١٣% من منشآت رعاية الأطفال المرضى ، ولا تتواجد الأدوية الأساسية لرعاية الحوامل (مثل أقراص حمض الفوليك والحديد) في ما يقرب من نصف المنشآت الصحية ذات الصلة . وفيما يتعلق بالتخلص الآمن من النفايات الخطرة بالمنشآت الصحية تبين أن ٢٣% فقط من المنشآت التي خضعت للدراسة هي التي تتوافر بها إدارة كافية لهذه النفايات .

٤/٢/٥ مؤشرات رصد الحالة الصحية :-

تنقسم مؤشرات رصد الحالة الصحية الى نوعين من المؤشرات (١) :

النوع الأول : المؤشرات الأساسية لرصد الحالة الصحية مثل : عبء المرض ، وبحوث

الوبائيات ، وإقتصاديات الصحة ، وأولويات البحوث ومخصصاتها . وهذا النوع من المؤشرات يتطلب تكوين موارد بشرية متخصصة لرصد الأداء الصحى ، وتوفير متطلبات البحوث الراصدة للحالة الصحية التى تسمح بالاكشاف المبكر للأمراض ، ومن هنا كان الاهتمام بالإحصاءات الوبائية ، بالإضافة الى إنشاء مراكز متخصصة . و ماسبق يتطلب إحداث تنمية بشرية قادرة على :

- تقييم الأولويات المرضية وأعبائها ، ومدى الانتشار للأمراض السارية ونسب الوفيات فيها ، والتوسع فى إجراءات الوقاية والمواجهة مع تحديد البرامج والميزانيات المناسبة بما يتناسب مع الأهمية النسبية لتلك الأمراض .
- تحديد المسببات الأساسية والأولويات للأمراض والوفيات مثل : نقص الوزن عند الميلاد ، ومشاكل الغذاء والمياه والبيئة .
- تقييم نمط الحياة ومستويات الدخل المختلفة ، وأنماط العمل والأجور ، وتفاوت الأجور والدخل ، وكذلك أسعار الأغذية ، وتأثير كل ذلك على الحالة المرضية والإنفاق عليها ، فكل طبقة أو وظيفة أمراض محددة ، يمكن العمل على مواجهتها فى ضوء تأثير توفير الدخل للحفاظ على الصحة ومستوى الحياة الملائم لهم .
- تحديد نسبة الوفيات عامة والأطفال خاصة ، ومسبباتها فى مختلف الأعمار وتقييم مستواهم التعليمى والمادى وسلوكياتهم الصحية .
- تقييم فاعلية المنظومة الصحية والوبائية ، وإنعكاسها على صحة الإنسان وحياته ، مع توفير وتيسير الوصول لتلك الخدمات .

النوع الثانى : المؤشرات الصحية المؤثرة على الصحة ، وتلك المؤشرات لاتقع تحت

سيطرة القطاع الصحى ، ولكنها تؤثر على الخصائص الصحية للسكان ، ومن تلك المؤشرات :

- قضايا السكان والتوزيع الديموجرافى وتوزيع الدخل وتوجيه الإنفاق فى ميزانية الدولة .
- قضايا توزيع الخدمات والميزانيات فى إطار من العدل الاجتماعى بين الطبقات المختلفة الدخل ، وبين الريف والحضر والعشوائيات .

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، نحو منظومة عربية صحية فى إطار سوق عربية مشتركة للصحة والدواء والغذاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧-٢٨

- قضايا تخطيط المدن والطرق والمساكن ، وعلاقة كل ذلك بالمستوى الصحى وإنتشار الأمراض .
- قضايا الإعلام وتأثيرها الإيجابى والسلبى على صحة المواطن .
- قضايا التعليم عامة ومحو الأمية خاصة ، مما يؤثر على مفهوم الحفاظ على النفس .

٥/٣/٥ أثر الرعاية الصحية على الخصائص الصحية للسكان :-

حدد الدستور المصرى (١) ، (٢) الصادر عام ١٩٧١ ، عدداً من المقومات الأساسية التى يقوم عليها المجتمع ، وذلك فى إطار النصوص الدستورية التى تفرض ضوابط تؤكد إلزام الدولة بمبدأ المساواة أمام القانون ، وتوفير وتأمين الخدمات الصحية ، وبمقتضيات التكامل الاجتماعى فيما يصدر من تشريعات .

إن تأمين المواطن ضد المرض والآثار المترتبة عليه هو الهدف الأساسى الذى تعمل الدولة على تحقيقه ، وذلك لكى يستطيع الفرد أن يأمن على صحته (بدنيا - عقليا - اجتماعيا) ويؤمن مستقبله ومستقبل أولاده من أى مشكلات أو مخاطر صحية ، وذلك فى ظل تحديات تتمثل فى ، ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية الذى يتزامن مع زيادة الطلب عليها نتيجة الزيادة المرتفعة والسريعة فى عدد السكان و زيادة معدلات الفقر ، بالإضافة الى تقلص دور الحكومة للوفاء بإحتياجات الرعاية الصحية لجميع المواطنين . وقد ترتب على ذلك تحويل الجزء الأكبر مما كان يعد خدمات تلتزم الحكومة بتقديمها للمواطنين الى المجال الخاص التجارى الذى يهدف إلى الربح ، أى الى السوق حيث تعمل منشآت القطاع الصحى الخاصة والتجارية ، وفق مبدأ تعظيم الربح . وهو ما يصل بتكلفة الخدمة الى مستويات لا يقدر على تحملها سوى نسبة ضئيلة من المواطنين ، وحرمان نسبة كبيرة من السكان من نطاق الخدمة الصحية التى يحتاجونها ، وربما يحصلون فقط على القليل من خدمات المستوى الأول للرعاية الصحية.

رغم جهود الدولة فى توسيع شبكة خدمات الرعاية الصحية إلا أن هناك شكوى (٣) دائمة من طالبي الخدمة عند إستخدامها ، فالمنشآت التابعة للحكومة تعاني من الإهمال ، حيث

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الرعاية الصحية لغير القادرين ودور الدولة والمؤسسات القائمة ، الدورة (٢٤) ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، ص ٢٨-٢٩ .

(٢) إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧٧ .

(٣) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الرعاية الصحية لغير القادرين ودور الدولة والمؤسسات القائمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ - ٣٨ .

لا يتوافر الاهتمام والعناية والرعاية المناسبة ، من الأطباء وهيئة التمريض ، خاصة الأطباء الإستشاريين والاختصاصيين ، فبعضهم يولى الاهتمام لعلاج المريض بأجر أكثر من اهتمامه بالمريض المجانى .

إن أغلب المواطنين - خصوصاً الفقراء وذوى الدخل المحدود - أصبحوا غير قادرين على تحمل تكاليف العلاج فى حالة المرض والأعباء المترتبة عليه ، بإعتبار انخفاض مستوى الدخل أثناء فترة المرض ، مما يجعل اللجوء الى الخدمات الصحية الخاصة أو الى الأنماط المستحدثة للعلاج بأجر بالمستشفيات الحكومية أمراً مرهقاً ، بل خارج إمكانيات الطبقة الفقيرة . وتتزايد المشكلة فى ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية الناجم عن الحاجة الى توفير وسائل التقنية الصحية الحديثة ، وزيادة نسبة المسنين وازدياد تكاليف أمراض الشيخوخة وارتفاع أجور مقدمى الخدمة وتكاليف الأدوية والمستلزمات الطبية .

٦/٣/٥ بعض الظواهر الاجتماعية وأثرها على الخصائص الصحية للسكان :-

سوف يتناول هذا الجزء إنتشار بعض الظواهر الاجتماعية واثرها على تشكيل الخصائص الصحية للسكان مثل الزيادة السكانية وأثرها على النمو الصحى لسلوكيات الأطفال والمراهقين ، ظاهرة سكنى العشوائيات والمقابر وأطفال الشوارع ، بالإضافة الى التلوث البيئى خاصة تلوث المياه وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على صحة الفرد والمجتمع .

١/٦/٣/٥ الزيادة السكانية والنمو الصحى لسلوكيات الأطفال والمراهقين : (١)

يؤكد علماء النفس أن هناك مراحل فاصلة يمر بها الإنسان منذ مولده حتى يصل إلى كمال النضج العقلى والجسدى . . ومن أهم تلك المراحل مرحلة الطفولة إلى سن الثالثة والخامسة ، والمرحلة الخاصة بفترة المراهقة .

يبدأ الطفل - غالباً - بعد نهاية عامه الثانى - أى بعد الفطام - فى الإستقلال عن امه . حيث يبدأ فى تطوير علاقاته مع الأطفال الآخرين وتتشكل ملامح سلوكه حينما ينضج ، وقد أشار علماء النفس إلى أن طفل سن الخامسة يكاد يكون نسخة مصغرة لليافع الذى سيكونه فى المستقبل .

فإذا أدخلت عوامل تشوّه شخصية الأطفال فى هذه المرحلة ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى جيل من الأطفال مشوهى العقل والجسد .

(١) على نويجى ، الكثافة السكانية وآثار زيادتها على نوعية الحياة ، مجلة أحوال مصرية السنة الرابعة العدد الخامس عشر ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

وإذا كانت هذه المرحلة ذات الأهمية القصوى في تطور سلوك الطفل ، فإن العامل الأهم فيها هو بدء انفصال الطفل عن الأسرة ليدخل الى البيئة الخارجية ويندمج فى نسيج المجتمع ، وهذا يعتمد إلى حد كبير على إمكانية وجود بيئة خارجية مناسبة ينتقل إليها الطفل جزئياً.

وحتى نستطيع أن نتعرف على الآثار السلوكية للأطفال الناجمة عن الزيادة السكانية عند بداية علاقته بالبيئة الخارجية ، يجب أن نتعرف أولاً على بعض الأحوال السلوكية للأطفال حينما كان عدد السكان يزداد بمعدلات منخفضة . حيث كان هناك فراغات بين المساكن فى المدن والقرى ، وكانت هذه الفراغات هى أماكن لعب آمنة للأطفال وتجمعاتهم وإلى جانبها كانت الشوارع أيضاً آمنة ذات حركة مرور قليلة نتيجة قلة المركبات التى تسير فيها ، وقد كان يتم ذلك فى إطار رقابة أسرية خاصة من الأم .

وبعد التزايد السكانى ، استهلكت كل الفراغات فى المدن والقرى لبناء المساكن ، كما زادت حركة المركبات ، وامتألت الشوارع بالعربات التى تسبب الضوضاء وتلوث الهواء وزادت معدلات حوادث المرور ليس فقط فى الطرق السريعة ولكن أيضاً فى الطرق الجانبية وبذلك حرمت الأغلبية الساحقة من الأطفال من ذلك المسرح الآمن الذى كانت تتفجر فيه طاقاتهم وتنمو وتتطور شخصياتهم فى بداية تكوينها .

وقد كان البديل المفروض أن يعوض هذا المسرح هو الساحات الشعبية أو دور الحضانة أو النوادى الإجتماعية والرياضية ، ولكن تلك البدائل غير متاحة مما جعلها غير قادرة على القيام بهذا الدور .

وفى إطار تلك اللحظة السريعة عن أثر الزيادة السكانية على التكوين السلوكى للأطفال لا نتوقع أن يحصل الطفل فى بداية تكوينه العقلى والجسدى على فرصته فى النمو الصحى والتطور السليم ، بل فى الغالب سوف يشب الطفل على قدر من التشوه السلوكى والنفسى يتطلب رعاية نفسية سلوكية وأيضاً بدنية لعلاج هذا التشوه .

أما المرحلة الثانية الهامة فى مراحل تطور ونضج الإنسان ، فهى مرحلة المراهقة ، وهى فترة نمو إرتقائى نتيجة تغيرات حيوية (بيولوجية) شاملة ، يصاحبها تغيرات فى الشخصية والسلوك الفردى والنشاط الإجتماعى .

وإذا كانت التغيرات الحيوية تحدث بإستقلال فردى وشخصى للمراهقين فإن التغيرات السلوكية والإجتماعية للمراهقين تحدث فى إطار المجتمع وتتأثر بما فيه من ظروف مادية وثقافية وتنظيمات رياضية وإجتماعية وثقافية وسياسية .

الواقع أن هذه التنظيمات تلعب دوراً هاماً فى فترة المراهقة ، وتمثل الأطر التى يتطور خلالها نشاط المراهقين . فمن خلال فترة التعليم بالمدارس تمارس الأنشطة الرياضية

والثقافية للطلاب فتزدهر طاقات المراهقين ، مما يؤدي إلى تنمية المواهب والقدرات التي سوف تجنى ثمارها في مراحل العمر التالية .

وقد كان هذا النشاط من اهم عوامل النضج التي تتاح للمراهقين وتوجه نشاطهم ليعمق الانتماء في المجتمع والوطن . وحينما كانت الأنشطة متاحة في المدارس ، كانت هناك فرصة لتطور المواهب ، وممارسة المراهق لدوره في المجتمع والإرتباط به ، ذلك أن تلك الأنشطة (الوسائط) هي التي يتم من خلالها غرس قيم المجتمع وتقاليد وعاداته في نفس الفرد .

ولكن تحت ضغط الزيادة والكثافة السكانية قامت المؤسسة التعليمية لا بإنقاص وقت الدراسة فقط ، بل أيضاً ببناء الفصول الجديدة في المساحات التي كانت مخصصة لممارسة الرياضة ونشاط فرقها ، وألغت النشاط الفني والثقافي والعديد من الأنشطة الرياضية التي كانت من أسباب الانتماء للمجتمع المدرسي . نتيجة لذلك تحولت المدارس إلى أحد أهم العوامل الطارده للمراهقين من المجتمع ، وتحول اليوم الدراسي إلى عبء على المسؤولين بالمدرسة وأيضاً على الأسرة بالمنزل وبذلك فقد المراهق الأطر التي يمكن أن يتطور من خلالها ويندمج وينتمي إلى المجتمع الذي ينشئ فيه .

وبذلك تحولت مرحلة المراهقة من فترة التطور الخلاق والإرتقاء ، إلى فترة نضج مشوه ينتج عنه عنصر بشري متدنى الكفاءة والانتماء محدود القدرات والطموحات ، غير قادر على الإبداع ، يعاني من الأمراض الإجتماعية مثل العنف والإدمان ، وعدم التواصل مع باقى أفراد المجتمع الخ .

٢/٦/٢/٥ أثر سكنى العشوائيات والمقابر وأطفال الشوارع على الخصائص

الصحية للسكان :

من أهم الظواهر الاجتماعية (١) المؤثرة سلباً على الخصائص الصحية للسكان إنتشار ظاهرتي سكنى المناطق العشوائية والمقابر وظاهرة أطفال الشوارع ، وذلك لعدم توافر الحد الأدنى من الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية لهذه الشريحة من المجتمع . فقد أدى الارتفاع في أسعار المساكن الى نمو ظاهرة سكان المناطق العشوائية والتي تمثل تحدياً للنظام الاجتماعي في مصر وعقبة أساسية من عقبات التنمية الاجتماعية والثقافية . وتعتبر هذه المناطق أداة لتفريخ الجريمة والإرهاب ، كما أنها تحتوي على بعض الظواهر السلبية للمجتمع مثل عمالة الأطفال ، وإنتشار المخدرات ، وغياب الوعي الصحي والثقافي . . الخ . وقد أكدت الدراسات أن هذه المناطق لا يوجد بها المرافق الأساسية مثل المياه والطرق

(١) إخوان أون لاين - وحدة الدراسات والبحوث ، العنف والفقر والجريمة في مصر : ارتباك المجتمع ، ص ص ٨-٩ www.sharkiaonline.com

المرصوفة والمدارس والمؤسسات الصحية . كما يقوم معظم سكان المناطق العشوائية بتربية الطيور وبعض الحيوانات فوق الأسطح مما يشكل مصدراً للتلوث البيئي للمحيط السكنى بهذا المجتمع وبالتالي إنتشار الأمراض وإرتفاع معدلات الإصابة بها مما ينعكس على إنخفاض المستوى الصحى بهذا المجتمع .

أيضا أدت تداعيات ارتفاع أسعار الشقق السكنية واستمرار الهجرة الداخلية من الريف للحضر الى إنتشار ظاهرة ساكنى المقابر . وإشارت الدراسات الى أن الخصائص السكانية فى تلك المناطق متدنية حيث تنتشر البطالة والامية والفقر . كما أنه لا توجد مرافق مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء والمدارس والخدمات الصحية .

كما أن ظاهرة أطفال الشوارع من أهم الظواهر الاجتماعية السلبية والتي تتزايد ، وذلك لعدة أسباب أهمها الفقر ، والتفكك الأسرى ، والبطالة ، وإيذاء الطفل ، والإهمال ، والتسرب من التعليم . يتعرض أطفال الشوارع الى العديد من المخاطر والمشكلات ومن أبرزها وأهمها المشكلات الصحية التى يعانى منها هؤلاء الأطفال مثل ، التسمم الغذائى ، ويحدث هذا التسمم نتيجة تناول هؤلاء الأطفال لأطعمة فاسدة إنتهت صلاحيتها ، حيث يقومون بجمعها من القمامة وتناولها ، وكذلك الإصابة بمرض التيفود ، وهو مرض منتشر بين أطفال الشوارع نتيجة تناول خضروات غير مغسولة يجمعها هؤلاء الأطفال من القمامة ، أو تناولهم لأطعمة غير صحية تجمع عليها الذباب والحشرات الأخرى والميكروبات . كما يعانى أطفال الشوارع من إصابتهم بمرض الأنيميا نتيجة عدم تنوع وإحتواء الوجبات التى يأكلونها على المتطلبات الضرورية لبناء الجسم ، وهذا نتيجة طبيعية لفقرهم وعدم توفر موارد الانفاق لديهم .

ومعظم الأمراض المنتشرة بين أطفال الشوارع هى بسبب ناولهم للطعام من القمامة نتيجة لعدم توفر المال لديهم لشراء طعام نظيف ، بالإضافة الى عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية وإستحمامهم فى المياه غير النظيفة مما يؤدى الى تقرحات بالجسم .

٣/٦/٢/٥ أثر التلوث البيئى على الخصائص الصحية للسكان :

كلما زاد (١) حجم السكان كلما زاد إختلاط وإمتزاج العناصر الفيزيكية للبيئة بعناصر ملوثة تخل بالتوازن البيئى الطبيعى مما يؤثر سلباً بالشروط الأساسية الصحية اللازمة للإنسان كى يعيش حياته بدون متاعب أو أمراض ، كما أن هذا التلوث يؤثر على التوازن الوراثى فى عملية إنتقال الصفات الوراثية عبر الأجيال . وهذا الخلل سوف يؤدى إلى تدهور أداء

(١) على نويجى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦ - ٢٩

أعضاء الجسم لوظائفه الحيوية ، فيصبح الأفراد ضعفاء فى مواجهة المرض وغير قادرين على أداء ما يمكن أن يكون ضرورياً لهم وللمجتمع ، أيضاً سوف ينتقل إلى الأجيال فى المستقبل عناصر وراثية غير ملائمة للحياة فى مجتمع يهدف إلى الإرتقاء بمستوى تنمية موارده البشرية أملاً فى تحقيق التنمية الشاملة .

وقد أثرت الزيادة السكانية فى مصر على تلوث البيئة التى يعيش فيها الانسان مما تسبب فى اضرار صحية فمثلا :^(١)

- تلوث الهواء نتيجة إستخدام الفحم والبنزول والطاقة الصناعية يتسبب فى الإصابة بالأمراض الصدرية والحساسية ، وأمراض تؤثر على الجهاز العصبى خاصة الأطفال ، بالإضافة الى أمراض الكلى ، والجهاز الدورى والقلب وأمراض الدم والتهابات العين .
 - تلوث المياه بالميكروبات والفيروسات التى تتسبب فى الإصابة بالأمراض مثل الكوليرا ، والتيفود ، والدوسنتاريا بكافة أنواعها ، والملاريا ، والالتهاب الكبدى الوبائى ، والبلهارسيا ، وأمراض الكبد ، والتهابات الجلد .
 - تلوث التربة بالمبيدات الحشرية والعشبية ومخلفات الصناعة ، يؤدى الى نقص المواد الغذائية اللازمة لبناء الانسان ونموه .
- مع التقدم الحضارى والصناعى والزراعى ، تفاقمت مشكلات البيئة بأنواعها المختلفة ، وإزداد التلوث الذى أنعكس على خصائص الإنسان الصحية إلى جانب صحة الحيوان والنبات اللذان يتكون منهما طعام الإنسان . ومصر تعاني من التلوث بالمبيدات الحشرية والكيماوية الضارة ، وعوادم السيارات وتراكم القمامة ، وت خلف مشروعات الصرف الصحى خاصة بالريف وإنتشار المناطق العشوائية ، بالإضافة إلى النقص فى المياه الصالحة للشرب بالمدن والقرى .
- وسوف نعرض فيما يلى لأحد أهم الملوثات تأثيراً على خصائص صحة الإنسان ، وهى تلوث المياه .

١/٣/٦/٢/٥ أثر تلوث المياه على الخصائص الصحية للإنسان:

يتركز السكان فى مصر على ضفاف نهر النيل وفروعه وترعه وقنواته ، ومن ثم فإن كل نفايات الإقامة من صحية وزراعية وصناعية ونفايات الحياة اليومية تجد طريقها إلى تلك المياه .

(١) السكان والبيئة وحقوق الانسان، www.it-mood.com، ص ٥٠٢

مياه الصرف الزراعى تصرف فى النيل من أسوان حتى القاهرة والأسكندرية ، وأيضاً فى فرع رشيد ودمياط ، بالإضافة على المصارف التى تصرف فى بحيرات مريوط وإدكو والبرلس والمنزلة . ومياه جميع هذه المصارف خليط من الصرف الصحى والصرف الزراعى ، هذا بالإضافة إلى مياه الصرف الزراعى التى تتسرب إلى مياه الترعى عبر الأرض نفسها دون المرور فى المصارف . وتحمل مياه الصرف الزراعى قدراً كبيراً من المخصبات الصناعية والمبيدات وهو تلوث لا بد منه للحصول على حجم إنتاج أكبر للمحاصيل الزراعية اللازمة لغذاء عدد متزايد من السكان . وتحتوى المخصبات على كيماويات ضارة بالجسم البشرى ولها تأثير على الموروثات الجينية .

وتحاول الدولة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى من خلال إعادة خلطها بالمياه العذبة ، وهذا يحمل الكثير من المخاطر الصحية إذا تم دون معالجة مناسبة فمياه الصرف الزراعى المستخدمة تحمل مخاطر عدة ، منها مخاطر التلوث بمياه الصرف الصحى وهى مخاطر قائمة اليوم بسبب عدم الفصل بين شبكتي الصرف الزراعى والصحى ، وكذلك زيادة ما تحمله مياه الري المخلوطة من أملاح ناجمة عن الأسمدة الزراعية .

كما تلقى العديد من المصانع بصرفها فى النيل مباشرة أو عبر المصارف العمومية بداية من المصانع المقامة فى أسوان وكوم أمبو وأرمنت وقوص ودشنا ونجع حمادى وسوهاج حتى المصانع المقامة بالقرب من القاهرة ، بالإضافة إلى المصانع المقامة بكفر الزيات التى تلقى صرفها مباشرة فى فرع رشيد . كما تلقى بعض السفن السياحية بصرفها مباشرة فى النيل .

وتحتوى مياه الصرف الصناعى على قدر كبير من الكيماويات التى تؤثر تأثيراً ضاراً على أداء وظائف الجسم ، كما أنها تحتوى على كميات كبيرة من المعادن الثقيلة التى لا تؤثر فقط على وظائف الجسم ولكن تأثيرها يمتد ليؤثر على الجينات وينتقل عبر الأجيال من خلال تركزها فى أجهزة جسم الإنسان .

وتحاول الدولة السيطرة على صرف نفايات المصانع فى مياه النيل وفروعه وذلك من خلال إصدار القوانين البيئية إلا أن هذه المحاولات ما زالت غير كافية لصون صحة البشر . أيضاً يقع على النيل وفروعه أغلب أكبر المدن والقرى المصرية ، ولا تصل شبكة الصرف الصحى إلى أغلب تلك المناطق خاصة فى الريف ، وبالتالي فإن الصرف الصحى يتم غالباً فى مياه نهر النيل وفروعه والترعى والمصارف التى بدورها يجرى استخدامها فى الري .

ما سبق كان لمحة سريعة عن أسباب تلوث المياه ، وسوف نعرض لأهم الآثار الصحية لهذا التلوث على النحو التالى :

بداية فإن الماء هو الحامل الرئيسى للمواد الملوثة ، وأيضاً الماء هو الموصل لهذه المادة لأجهزة جسم الإنسان ، وبقدر ما يحمله الماء من ملوثات بقدر ما نصاب ونعانى من المخاطر الصحية .

يشرب ويتناول الإنسان الماء يومياً فى طعامه وشرابه ، فإذا كان هذا الماء على درجة من التلوث ، فإن على الكلى أن تتعامل مع هذا التلوث بالإضافة إلى ناتج التمثيل الغذائى ، لذلك فإنها قد تتوء بهذا الحمل الثقيل . وفى نفس الوقت فإن الكبد يقوم بالتعامل مع بعض الكيماويات الضارة كى تصبح أقل ضرراً وكى تتمكن الكلى من إفرازها مع البول . وهكذا يضاف عبء التلوث إلى عبء المواد الضارة الناجمة عن التمثيل الغذائى .

فلا نتعجب إذا أصبحنا فى مصر نواجه بحالات متزايدة من القصور الكلوى والكبدى التى تتطور سريعاً إلى حالات فشل كلوى وكبدى . ولعل كثرة هذه الحالات ملحوظة عند المصريين فى الوقت الحاضر حيث تنتشر أمراض الإلتهاب الكبدى الوبائى والفشل الكلوى ، وقد يرجع ذلك إلى تسرب مياه الصرف الصحى إلى شبكات مياه الشرب المتآكله والتى تتعرض كثيراً للكسر .

٧/٣/٥ قيم وأخلاقيات مهنة الطب :

فى هذا الجزء سوف يتم إستعراض بعض الملامح القيمية والأخلاقية لمزاولة مهنة الطب فيما يتعلق بالفرق بين الخطأ والمضاعفات الطبية ، وبعض القضايا المثارة حول مهنة الطب ، بالإضافة إلى واجبات الطبيب نحو المريض والمجتمع والإطار التشريعى المنظم لمزاولة مهنة الطب وأخيراً حق المريض فى الرعاية الصحية .

مهنة الطب^(١) من أعرق المهن التى تميزت بتقاليد أصيلة وكريمة وميثاق شرف وقسم يؤديه الطبيب الجديد قبل أن يبدأ مزاوله المهنة . لتلك المهنة لوائح وقواعد تحمى آدابها وتحقق إحترامها ، ونقابة أطباء مصر هى المسئولة عن تطبيق تلك اللوائح ، فإذا ورد إليها من المرضى وذوى الشأن شكوى ضد طبيب أخطأ يتم محاسبته بإحالتة إلى الهيئة التأديبية ، ويتم التحقيق معه من خلال لجنة آداب المهنة وتوقيع العقاب المناسب فى حالة ثبوت الشكوى ، ويبدأ العقاب من توجيه اللوم ويصل إلى الوقف عن مزاوله المهنة ، بل والشطب من القيد بالنقابة .

وينظم مهنة الطب^(٢) فى مصر لائحة لآداب المهنة صادرة بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٥ ، وموافقة الجمعية العمومية المنعقدة فى

^١ - www.ems.org.eg/2-23/2-23.1.htm#3.

^٢ - www.mohp.gov.eg/sec/about.

٢٠٠٣/٣/٢١ ، ومؤتمر النقابات الفرعية لأطباء مصر في الفترة من ٤ - ٦/٧/٢٠٠٣ والتي تشمل على :

- واجبات الطبيب نحو المجتمع والمهنة والمرضى والزملاء .
- إجراء التجارب والبحوث الطبية على الأدميين .
- التدخلات الطبية ذات الطبيعة الخاصة مثل إجراءات تصحيح الجنس وعمليات الإخصاب المساعد وعمليات إستئصال ونقل الأنسجة والأعضاء البشرية .

١/٧/٢/٥ الخطأ والمضاعفات في مهنة الطب :

تقدم الطب تقدماً ملحوظاً (١) في العصر الحديث ، فظهر مفهوم الطب الشمولي وطب الأسرة حيث يراعى أن تكون نظرة الطبيب عند عنايته بمريضة نظرة شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والعضوية والاجتماعية والأسرية ، والتعاون مع الفريق الصحي في منظومة متجانسة تحرص على رضا المريض عن الخدمات المقدمة له . وإنتشرت مفاهيم الجودة الشاملة والإتقان بالممارسات الطبية الحديثة ، كما لعبت الشبكة العالمية للمعلومات دوراً كبيراً في نشر المعرفة بين الأطباء وزيادة الإتصالات العلمية .

ومع كل هذا التقدم في جميع مجالات الطب فإن الطبيب إنسان ، والعامل البشري لا يمكن تجاهله ، لذلك إهتمت المؤسسات الطبية بأخلاقيات الممارسة الطبية فوضعت ضوابط وسنت قوانين للتعرف على الفرق بين الأخطاء الطبية وبين المضاعفات الطبية .

الأخطاء الطبية في مضمونها تمس سلامة المرضى ، ويعد الطبيب مسؤولاً عندما يخل بالتزاماته المهنية . وقد يرجع الضرر الذي أصاب المريض إلى خطأ يتحمله أطباء عدة إشتراكوا في علاجه ، وهنا يبحث كل سبب على حده ، أو تعتبر جميع هذه الأسباب متعادلة من حيث تحمل المسؤولية .

ولأن معظم الأخطاء الطبية يمكن التستر عليها لعدم معرفة المريض بممارسة الطبيب ، وجهله بمرضه ، ولأن معظم التدخلات العلاجية لها مضاعفات يمكن التذرع بها ، أصبحت أخلاقيات الطبيب وقيمة المهنية العامل الحاسم لدرء الممارسات الطبية الخاطئة .

يمكن تعريف الخطأ الطبي بأنه " إنحراف الطبيب عن السلوك الطبي العادي والمألوف ، وما يقتضيه من يقظة وتبصر ، إلى درجة يهمل معها الإهتمام بمريضه" . ويقوم الخطأ الطبي على توافر العناصر التالية :

^١ - عبد الله محمد منجد ، الممارسات الطبية بين خطأ الطبيب ومضاعفات المرض .

- عدم مراعاة الأصول العلمية المتعارف عليها فى علم الطب .
- الإخلال بواجبات الحيلة والحذر .
- إغفال بذل العناية التى كانت فى إستطاعته .
- توافر علاقة نفسية بين إرادة الطبيب والنتيجة الخاطئة .

والخطأ الطبى لا يشمل فقط الأضرار الملموسة مثل موت المريض أو فقدان عضو من أعضائه ، وإنما يمتد ليشمل الإسراف فى وصف الأدوية أو طلب إجراء التحاليل . وقد تميز النصف الثانى من القرن العشرين بالتطور الهائل فى مجالات التشخيص والعلاج ، كما ظهر مفهوم الطب المسند بالبيانات كدليل موثق لمحاسبة الأطباء على الأخطاء الطبية وأيضاً ظهر مفهوم الجودة الكلية ، الأمر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند وضع ضوابط جديدة لمحاسبة الأطباء على أخطائهم ، مما يوسع من دائرة المحاسبة ، ليصب ذلك فى مصلحة المريض ورضائه عن الخدمات المقدمة .

أما فيما يتعلق بالمضاعفات العلاجية فإنه من المعروف أن أى مداخله علاجية (جراحية أم غير جراحية) تحمل فى مضمونها احتمال حدوث مضاعفات بنسبة معينة . إن حدوث مثل هذه المضاعفات لا يعد من قبيل الخطأ الطبى ، وفى المجال الجراحى يلزم على الجراح أن يشرح للمريض هذه المضاعفات شرحاً وافياً قبل إجراء العملية ، وفى وجود شهود ، ثم يوقع على الإقرار الطبى الذى ينص على أن المضاعفات العلمية قد شرحت له وأنه قد فهمها ، وأنه يقر بقبوله الضمنى باحتمال حدوثها .

والقابلية لحدوث المضاعفات تزيد حسب ظروف المريض من حيث العمر ووجود الأمراض المزمنة والظروف التى رافقت العملية مثل كونها طبيعية أو طارئة أو كونها إنتقائية تتم فى ظروف مستقرة ، وظروف إجرائها وخبرة وعلم القائمين بها . من هذا يتضح أن القابلية للإصابة بالمضاعفات تتعلق بعوامل عديدة تشكل منظومة كبيرة ، وكلما زادت عوامل الخطورة كلما حدثت مضاعفات لا يسأل عنها الأطباء وإنما يرجع ذلك لبعض الظروف المحيطة .

٢/٧/٢/٥ حول بعض القضايا المثارة حول مهنة الطب :

يعانى المجتمع المصرى من جدل ونقاش حول الكثير من المفاهيم المرتبطة بالصحة والمرض . تلك المفاهيم التى برزت نتيجة للتغيرات الإقتصادية السريعة والتى لم يواكبها فى نفس الوقت وبنفس السرعة تغيرات إجتماعية ، مما أحدث ما يمكن أن يطلق عليه الصدمة

الاجتماعية أو الزلزال الإجتماعى الذى نجم عنه تغير كثير من القيم الاجتماعية فى جميع المجالات خاصة فى سوق الخدمات الطبية.

فهناك قضايا نقل الأعضاء من أحياء إلى أحياء ، والموت الرحيم ، والإجهاض ، والإخصاب الصناعى ، وأطفال الأنبيب ، وتأجير الرحم ، وختان الإناث ، والتجارب العلمية مثل تجارب الإستنساخ والتعرف على الخريطة الجينية .

ومن أهم القضايا التى تحمل خلافاً وجدلاً:

- قضية زرع الأعضاء فمن العلماء من أباحها بشرط ألا تكون على سبيل البيع وبشرط أن يستفاد منها وآلا يضار من تؤخذ منه .
- قضية إستخدام الحاسوب وتكنولوجيا العلاج من بعد وكيفية حماية أسرار المريض فى ظل عمليات التبادل المعلوماتى الذى يشهده العالم .
- قضية العلاقة بين الطبيب والمريض وسر المهنة ، ومتى يتم إفشاء هذا السر .
- قضايا البحث العلمى وأساليب البحوث الطبية والمبادئ الأخلاقية والإلتزام بالشروط المتعلقة بإجراء البحوث على الأطفال ، والحوامل ، والمرضعات ، والأجنة ، والمقيدة حريتهم (المسجونين) ، والمجتمعات الفقيرة ، ومن تنطوى بحوثهم على شبهة إختلاط الأنساب وضوابط إجراء البحوث فى مجال الهندسة الوراثية .

كل هذه القضايا يتم تداول الآراء فيها ومناقشتها - غالباً - من غير ذوى الإختصاص وغير وسائل الإعلام المختلفة ، مما يثير بلبلة وفوضى وعدم الثقة فى المؤسسات التى تقدم الخدمات الصحية ، فما يحدث يعد تخريب فى القيم الإنسانية التى إستقرت البشرية عليها .

٨/٢/٥ واجبات الطبيب نحو المريض :

الصحة (١) حق أصيل من حقوق الانسان بموجب المعاهدات الدولية والتى صادقت عليها الحكومة المصرية ، وأصبحت جزء لا يتجزأ من قانونها الداخلى وفقاً للمادتين (١٦) ، (١٧) من الدستور . حيث نصت المادة (١٦) على أن "تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى سر وانتظام وفقاً

(١) المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٧

لمستواها". وكذلك نصت المادة (١٧) على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون " .

كما أن الحق في الصحة لا يقتصر على خدمات العلاج والوقاية ، بل يمتد ليشمل توفير المياه النقية والصرف الصحي والبيئة النظيفة كمفهوم أوسع للحق في الصحة الذي يعتبر بشكل أساسي إمتداد للحق في الحياة .

وقد حددت منظمة الصحة العالمية سبع عناصر أساسية ومتكاملة حول الحق في الرعاية الصحية ، وهي : أن تكون مباحة ومتاحة ومقبولة وعادلة وبتكلفة مناسبة وبنوعية جيدة ومنسقة من حيث التخصص الطبي .

وبناءً على ذلك فهناك إرتباط وثيق بين مقدمي الخدمات الصحية وعلى رأسهم الطبيب وبين الفرد والمجتمع ، فقد خلقت مهنة الطب لتضع الحلول للمشكلات والمخاطر الصحية والطبية ، وذلك في إطار إنساني يحكمه حقوق وواجبات لكل من الطبيب والمريض والمجتمع . وسوف نعرض سريعاً لبعض أهم واجبات الطبيب نحو مجتمعه ، وإيضاً حقوق المريض في الرعاية الصحية لما لذلك من تأثير مباشر على الخصائص الصحية للسكان .

٩/٣/٥ واجبات الطبيب نحو مجتمعه :

يمنح المجتمع الطبيب مكانة إجتماعية خاصة غير متاحة لغيره من الأفراد ، وذلك بسبب شرف مهنته ونبلها ، فالطبيب يتعامل مع صحة البشر وهي من أثنى ما لدى الإنسان ، وبالمقابل يتوقع المجتمع من الطبيب إستخدام تلك المكانة لخدمة المريض والمجتمع والإلتزام من قبل الطبيب بمعايير أخلاقيات المهنة نحو مجتمعه .

فالطبيب فرد من أفراد المجتمع ، والمكانة الاجتماعية للطبيب تهيئه للقيام بدور قيادي في إصلاحه والمحافظة عليه وعلى موارده ، لذا خصصت النظم والشرائع الدولية والمحلية لوائح خاصة بواجبات الطبيب نحو مجتمعه . وبموجب تلك النظم فالطبيب هو قائد الفريق الطبي ، وهو صاحب القرار النهائي في إتخاذ الإجراءات والقرارات العلمية (التشخيصية والعلاجية والتأهيلية) التي يراها مناسبة للمريض ، وذلك في إطار من التعاون والتنسيق وبمشاركة جهود باقى أعضاء الفريق الطبي من التخصصات الأخرى مثل هيئة التمريض ، والفنيين ، والأخصائيين الاجتماعيين ، الإداريين ... الخ .

وبناءً على ما سبق ، فإن الطبيب بماله من قدرة علمية ، وبما يتحمله من مسئولية اتخاذ القرارات نحو المريض والمجتمع عليه واجبات نحو مجتمعه ، من أهمها (١) :

(١) خالد بن على الوزان ، واجبات الطبيب نحو مجتمعه ،

- على الطبيب أن يوظف طاقاته وإمكانياته لخدمة المجتمع خاصة فى المجال الصحى .
- على الطبيب إحترام حق الإنسان فى الحياة وسلامته وكرامته مراعيًا فى عمله تعاليم الشرائع الدينية والعادات والتقاليد السائدة .
- على الطبيب أن يدرك مسئوليته نحو تعزيز المساواة بين افراد المجتمع للاستفادة من الموارد الصحية ، وأن لا يقوم بتسهيل حصول مريض ما على أى ميزة أو فائدة مادية أو معنوية غير مستحقة أو غير مشروعة .
- على الطبيب أن يدرك مسئوليته فى المحافظة على الموارد الصحية البشرية منها والمادية ، وإستخدامها بالطريقة المثلى ، وعليه تجنب الاختبارات التشخيصية وصرف الأدوية وإجراء الإستشارات أو العمليات غير الضرورية لحالة المريض .
- على الطبيب أن يمارس المهنة على أقصى درجة من المعرفة والكفاءة والمهارة والصدق والأمانة والإطلاع على ما يستجد فى مجال تخصصه .
- على الطبيب أن يكون عضو فاعل فى مجتمعه يتفاعل مع قضاياها وأن يكون قدوة لأفراد مجتمعه وأن يبتعد عن الشبهات .
- على الطبيب أن يجتهد فى إستخدام مهاراته ومعلوماته وخبراته لتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع ونوعيتها ، فى مكان عمله خاصة وفى القطاع الصحى بشكل عام .
- على الطبيب أن يكون له دور فى تطوير ورسم السياسات الصحية وسن الأنظمة وحل المشكلات الصحية ، من خلال طرح الآراء البناءة بشكل فردى أو من خلال الجمعيات المهنية أو النقابة التى ينتمى إليها .
- على الطبيب أن يشارك فى البحوث والدراسات الطبية والصحية التى تواجه الأفراد والمجتمع وإقتراح الحلول المناسبة لها .
- على الطبيب أن يساعد المجتمع فى التعامل مع عناصر تعزيز الصحة الوقائية من المرض والتعامل مع مسببات الأمراض ، والتبليغ عن الأمراض السارية والأوبئة .
- على الطبيب أن يكون على مستوى المسئولية فى قيامه بالتوعية والتثقيف الصحى للمجتمع ، وتبنى أو المشاركة فى البرامج الوقائية ، وحماية البيئة .
- على الطبيب أن يأخذ فى عين الإعتبار التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والإعلام من أجل توفير المعلومات الصحيحة للمجتمع .
- على الطبيب أن يلتزم بأخلاقيات المهنة والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة ، فلا يمارس طرق التشخيص والعلاج غير المعترف بها أو المحظورة .

- على الطبيب أن يكون صادقاً وأميناً عند إصدار أى شهادات أو وثائق ، أو أن يدلى بتقرير طبي مغاير للحقيقة .

١٠/٢/٥ الإطار التشريعى المنظم لمهنة الطب البشرى : (١)

يخلو التشريع المصرى من نصوص تتحدث عن خطأ الطبيب بشكل مباشر ، مما يضطر الباحثين أو المتضررين من أخطاء الأطباء الى الاجتهاد لتطبيق النصوص والأحكام القانونية العامة على أخطاء الأطباء ، والتي شرعت فى الأساس لمواجهة ظواهر إجتماعية .

أما على مستوى قانون العقوبات فلا يوجد مواد تتحدث عن خطأ الطبيب بشكل صريح ، وإنما يتم اللجوء الى القواعد العامة للمواد (٢٣٨) ، (٢٤٤) من قانون العقوبات ، وأيضا الى القرار الصادر عن وزير الصحة والسكان رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢ ، بالإضافة الى قانون نقابة الأطباء رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٩ والمادتين (٥١)، (٥٢) منه .

ويشير المعنيين بالقطاع الصحى والمهتمين بصحة الانسان إلى أن هناك قصور تشريعى للمواد السالف ذكرها وأنها غير مفعلة على أرض الواقع .

فى الآونة الأخيرة أشارت العديد من التقارير الإخبارية المتخصصة الى ظاهرة زيادة معدلات الأخطاء المهنية للأطباء وما ينجم عنها من مضاعفات قد تتسبب فى الإصابة بالعاهات أو قد تؤدى الى الوفاة . لذا يجب دراسة هذه الظاهرة للتعرف على أسبابها والعمل على علاجها وذلك عن طريق :

- الاهتمام برفع المستوى الأكاديمى والاكلينيكى للدراسات العليا التى يحصل عليها الأطباء .
- تشجيع وتسهيل حصول الأطباء على منح للدراسات العليا .
- الاهتمام بالتدريب المستمر للأطباء وتشجيعهم على المشاركة فى المؤتمرات الطبية المتخصصة ، للتعرف على الحديث فى الطب .
- إعادة النظر فى ترخيص مزاولة المهنة بحيث يتم تجديده دورياً (كل خمس سنوات مثلاً) وفقاً لشروط محددة ، مع الاستعانة بالخبرات الدولية فى هذا الشأن .

(١) المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، مرجع سبق ذكره .

١١/٣/٥ حقوق المريض فى الرعاية الصحية :- (١)

إن ممارسة المريض لحقوقه فى الحصول على العلاج المناسب فى المكان المناسب بالشخص المناسب ، وفى الوقت المناسب ، تدل على جودة وكفاءة الرعاية الصحية بما ينعكس جانباً على خصائصه الصحية .

فالصحة حقاً من حقوق الإنسان ، فالحفاظ عليها واجب على الدولة وأيضاً واجب على الفريق الطبى خاصة الأطباء ، وهى أيضاً واجب على الأفراد . هى حق مؤكد خاصة للمرضى ، ذلك لأن للمريض الحق فى الرعاية الطبية السليمة وإختيار من يعالجه .

وللمريض الحق فى أن يتعلم ويعرف ويتتقن طرق العناية الصحية وأسس الوقاية من المخاطر الصحية ، ويتم ذلك من خلال الطبيب المعالج أو ندوات التثقيف الصحى من خلال متخصصين فى مجال التوعية والتثقيف الصحى ، بالإضافة الى وسائل الإعلام المختلفة .

للمريض الحق فى أن يعرف محتوى سجله المرضى وله الحق فى إختيار الطبيب المعالج والمستشفى الذى يتم فيه علاجه ، كما أن له الحق إستشارة من يراه فى أى وقت بعد إستئذان المسئول عنه .

للمريض الحق فى الموافقة على أسلوب وخطة العلاج والاختيار بين البدائل المطروحة للعلاج .

للمريض الحق فى السرية التامة فيما يتعلق بمرضه دون إفصاح عن نوعية المرض وتشخيصه وعلاجه وتطوراتاه .

للمريض الحق فى احترام كرامته بالحفاظ على جسده مستوراً حتى لا تتكشف خبايا مرضه لأى شخص خلال الكشف وإجراء الفحوصات الطبية .

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، السلوكيات وعلاقتها بصحة المواطن ، الدورة السابعة عشرة ، ١٩٩٧/٩٦ ، ص ص ٢٤-٢٥ .

٣/٥ تدنى الخصائص السكانية وإنعكاساتها على إستخدام وسائل تنظيم الأسرة *

١/٣/٥ مقدمة :

تعد المشكلة السكانية إحدى القضايا المعقدة التي يواجهها المجتمع الانساني في الفترة المعاصرة ، وبقدر ماتمس الفرد والمجتمع فإن أبعادها تجاوزت الحدود الإقليمية إلى العالمية حتى أصبحت تفرض على المجتمع الدولي مواجهتها والتصدي لها . والواقع أن المشكلة السكانية أصبحت تشكل هدفاً مجتمعياً طالما أصبحت تهدد بقاء الإنسان في مسيرة الحياة . ولقد إستشعرت العديد من الحكومات خطورة الزيادة السكانية والتي عبر عنها أربعة من ثمانية من الفائزين بجائزة " نوبل " إذ ذكروا حين سئلوا عما يواجهه العالم من أخطار كانت إجابتهم مشتركة في أن واحد الإزدحام السكاني هو أعظم هذه الأخطار^(١) .

ويؤكد الكثيرون أن معدلات المواليد تظل مرتفعة وذلك لوجود قيم اجتماعية تنتج في محبة الأطفال حيث يكون هناك حاجة للأطفال من أجل الأمن الاجتماعي والاقتصادي حيث يعتمد الآباء على أولادهم لرعايتهم في سن الشيخوخة ، أو عندما يكون إنجاب الأطفال هو وسيلة المرأة الوحيدة للإحساس بالأمان والحصول على وضعها في المجتمع . عندما تكون معدلات الوفيات مرتفعة بين الرضع والأطفال يميل الزوجين إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى يضمنوا أن بعضهم سيظل على قيد الحياة . ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرط مسبق وضروري حتى يصبح هناك طلب أو حاجة إلى تنظيم الأسرة . وعلى النقيض يؤمن البعض بأنه إذا كانت خدمات تنظيم الأسرة متاحة سيحدث إنخفاض في معدل الخصوبة ويتبع ذلك التنمية^(٢) .

إن قول البعض بأن المشكلة السكانية هي المشكلة الأم لغالبية مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية ، هو خطأ جسيم . لأن المشكلة السكانية تكمن في انخفاض " الخصائص السكانية " . فلو كانت أكثرية السكان متعلمة ، مكتملة الصحة والعافية ، وذات قدرات إنتاجية مرتفعة ، لما ظهرت مشكلة الزيادة السكانية بنفس الحدة . فالتنمية تسعى إلى الإرتقاء بخصائص السكان بحيث يصبحون قوة إنتاجية فعالة من جهة ، كما تسعى إلى حسن إستغلال

(*) قامت بإعداد هذا الجزء د . عزة يحيى .

(١) السيد حنفي عوض ، في الديموجرافيا الاجتماعية : المشكلة السكانية وتحديات الحياة ، جامعة الزقازيق ١٩٩٧ .

(٢) لورى أن مازور ، ما وراء الأرقام ، قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة ، ترجمة سيد رمضان ونادية حافظ ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٤ .

المكان بما يوجب توزيع السكان على أوسع مساحة من الأرض القابلة للإعمار. من الخطأ الاعتقاد بأن الحل في برامج تنظيم الأسرة ، فهذه البرامج تتكفل بجانب العرض ، وليس بوسعها التأثير كثيراً في جانب الطلب على هذه الخدمات . وعلى ذلك فإن الطلب يتوقف على توافر العوامل الاقتصادية والاجتماعية الملائمة والتي تتوالد في سياق التنمية . أى أن برامج تنظيم الأسرة مع توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمهد من تلقاء نفسها إلى التحول لمعدلات الإنجاب الأقل وحجم الأسرة الأصغر . عموماً تبين أن المشكلة تكمن في التخلف بوجه عام ، وفي إنخفاض النصيب النسبي لكل من الريف والصعيد فيما يحدث من تنمية متواضعة بوجه خاص . (١)

إن تدنى الخصائص السكانية في مصر يؤدي إلى إنتشار قيم اجتماعية سلبية تعمل على خفض مستوى إستخدام وسائل تنظيم الأسرة وبالتالي ارتفاع معدلات المواليد . حيث توجد قيم لدى عامة الناس بأن الأولاد مصدر رزق للأسرة وأمن للأباء ، وكثرة الأولاد عزوة ، وتنظيم الإنجاب تدخل في مشيئة الله ، والزوجة تحافظ على زوجها بكثرة الإنجاب . تدل المسوحات المتتالية والمسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٥ ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبالمصادر التي يمكن الحصول منها على تلك الوسائل ، يصل إلى مستويات عالية جداً . وعلى الرغم من إنتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبكيفية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر . فحسب بيانات المسح الأخير توجد فجوة كبيرة بين مستوى المعرفة والإستخدام الحالي لتنظيم الأسرة ، فبينما ٩٩,٩% من النساء المتزوجات حالياً يعرفن وسائل محددة لتنظيم الأسرة ، نجد أن ٥٩% فقط منهن يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة . لذلك يتناول هذا الجزء معرفة إتجاه الخصوبة ومعدلات إنتشار وسائل تنظيم الأسرة في مصر ، وأثر تدنى الخصائص السكانية على إستخدام وسائل تنظيم الأسرة ، والقيم الاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة .

٢/٣/٥ أثر الخصائص السكانية على الخصوبة وإستخدام وسائل تنظيم الأسرة في الدول

المتقدمة والنامية

يتميز النسق السكاني للدول المتقدمة بنمو سكاني منخفض وبارتفاع الخصائص السكانية ، بينما نلاحظ أن النسق السكاني للمجتمعات النامية يعاني من نمو سكاني سريع وتدنّي الخصائص السكانية حيث تنتشر الأمية وينخفض مستوى التحصيل التعليمي ، وتخفض المؤشرات الصحية وتقل إنتاجية القوى العاملة بالنسبة لإنتاجية القوى العاملة في الدول المتقدمة . ومن الواضح تبين أن اختلاف خصائص السكان بين الدول المتقدمة والدول

(١) ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق - الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٧ .

المتخلفة ، إنما يرجع إلى الفوارق الإقتصادية والاجتماعية القائمة بين تلك الدول ، فبينما تتمتع الدول المتقدمة بمستويات معيشية مرتفعة، تعاني معظم الدول النامية من تدنى المستويات المعيشية، لقد أثبتت البحوث المقارنة ، الارتباط العالى بين مستويات الدخل والتصنيع والصحة والتعليم وعمالة المرأة ٠٠٠ الخ وبين الإتجاهات السكانية السائدة فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية (1)

بالمقارنة نجد أن الخصوبة أكثر انخفاضاً فى الدول المتقدمة وهى تقدر بحوالى ٢ طفل لكل سيدة . يبلغ معدل الخصوبة الكلى فى اليابان ١,٧ طفل لكل سيدة، وفى إنجلترا ١,٨ ، وفى الولايات المتحدة ١,٩ ، هذه المعدلات أقل من معدل الإحلال وهو ٢,١ طفل لكل سيدة. ومعدل الإحلال هو عدد الأطفال الذى فى المدى الطويل يؤدي إلى عدم نمو السكان (معدل نمو سكاني صفر %) لأن الزوجين لديهما ما يحل مكانهما فقط (2) .

يوضح جدول (١) معدلات الخصوبة الكلية ومعدلات استخدام مانع الحمل ودليل التنمية البشرية فى الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٥. نلاحظ وجود تباينات فى معدلات الخصوبة حيث تنخفض الخصوبة انخفاضاً كبيراً فى الدول المتقدمة والتي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة ، أى ذات خصائص سكانية مرتفعة . ونجد أن معدل استخدام مانع الحمل فى إنجلترا يرتفع ارتفاعاً كبيراً حيث يصل إلى ٨٤% من النساء يستخدمن وسائل منع الحمل ، ونلاحظ أن معدلات الخصوبة فى الدول المتقدمة ذات التنمية البشرية المرتفعة ، أقل من مستوى الإحلال فيما عدا الولايات المتحدة التى تصل فيها الخصوبة إلى مستوى الإحلال (٢,١ طفل لكل سيدة) أى حوالى طفلين لكل زوجين فى المتوسط، أى كل زوجين ينجبان من يحلان محلها ويؤدي ذلك إلى توقف النمو السكاني ويصبح عدد السكان ثابتاً .

ونجد اليابان وإيطاليا الأقل خصوبة حيث تصل إلى ١,٣ طفل لكل امرأة فى المتوسط وذلك فى عام ٢٠٠٥ . كما توضح البيانات أن دليل التنمية البشرية ارتفع فى الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، وحدث إنخفاض فى معدلات الخصوبة فى أغلب الدول، وثبتت المعدلات فى الولايات المتحدة وإيطاليا وإنجلترا بينما زاد معدل الخصوبة فى دولة واحدة وهى فرنسا من ١,٨ طفل إلى ١,٩ طفل وذلك خلال ١٩٩٠-٢٠٠٥ .

(1) وداد مرقس، أحمد النجار، السكان والتنمية فى مصر ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٤ .

(2) Yehia Azza (1995), Major Dimensions of Family Planning In Egypt, (Ph.M.Thesis), Cairo, CDC

من الواضح أن التطور المستمر فى كل ما يتعلق بحياة الإنسان وقضاياها فى الدول المتقدمة وارتفاع الخصائص السكانية أدى إلى وجود قيم اجتماعية غير محبة للأطفال، فالدول المتقدمة توفر لكل مواطن الأمن الاجتماعى والإقتصادى .

بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة ، نجد أن معدلات الخصوبة تتزايد عندما يتناقص دليل التنمية البشرية ، ومعدل استخدام مانع الحمل يتزايد مع ارتفاع دليل التنمية البشرية ، كما أن معدلات الخصوبة كلها فى تلك الدول انخفضت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، وفى الوقت نفسه نجد أن دليل التنمية البشرية ارتفع خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤) .

ويتضح من البيانات أن معدل الخصوبة فى الصين ١,٨ طفل لكل سيدة ومعدل استخدام مانع الحمل ٨٧% من النساء يستخدمن وسائل منع الحمل وهو أعلى معدل للإستخدام ، ونجد أن معدل الخصوبة فى تونس ٢ طفل لكل سيدة ومعدل استخدام مانع الحمل ٦٦% .

يتضح مما سبق أن انخفاض دليل التنمية البشرية يؤدى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وإنخفاض معدلات استخدام مانع الحمل، وذلك لإنتشار القيم الاجتماعية المحبة للأطفال .

جدول رقم (٢٩)

معدلات الخصوبة ومعدلات استخدام مانع الحمل ودليل التنمية البشرية فى بعض الدول المتقدمة والدول النامية

خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدل الخصوبة الكلية - متوسط عدد المواليد أحياء لكل سيدة فى سن (١٥-٤٩ سنة) (١)		معدل استخدام مانع الحمل (٢)		دليل التنمية البشرية (٣)	
١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٤
تنمية بشرية مرتفعة							
استراليا	١,٩	١,٨	-	٠,٨٩٣	٠,٩٥٧		
السويد	٢,١	١,٨	-	٠,٩٠١	٠,٩٥١		
كندا	١,٨	١,٥	-	٠,٩٢٩	٠,٩٥٠		
اليابان	١,٥	١,٣	٥٦	٠,٩١٤	٠,٩٤٩		
الولايات المتحدة	٢,١	٢,١	-	٠,٩١٧	٠,٩٤٨		
سويسرا	١,٦	١,٤	-	٠,٩١٤	٠,٩٤٧		
فرنسا	١,٨	١,٩	-	٠,٩٠٤	٠,٩٤٢		
ايطاليا	١,٣	١,٣	-	٠,٨٩٠	٠,٩٤٠		

٠,٩٤٠	٠,٨٨٩	٨٤	١,٨	١,٨	انجلترا
٠,٩٣٢	٠,٨٨٧	-	١,٤	١,٥	المانيا
٠,٧٧٤	٠,٦٨٢	٦٣	٢,٣	٣,١	تنمية بشرية متوسطة لبنان
٠,٧٦٨	٠,٦٢٨	٨٧	١,٨	٢,١	الصين
٠,٧٦٠	٠,٦٨٥	٥٦	٣,٣	٥,٤	الأردن
٠,٧٦٠	٠,٦٥٩	٦٦	٢	٣,٥	تونس
٠,٧٢٨	٠,٦٥٠	٥٧	٢,٤	٤,٦	الجزائر
٠,٧١١	٠,٦٢٦	٥٧	٢,٣	٣,١	اندونيسيا
٠,٧٠٢	٠,٥٨٠	٥٩	٣,١	٤,٣	مصر
٠,٦١١	٠,٥١٥	٤٧	٢,٨	٣,٨	الهند
٠,٥٣٢	٠,٥١١	٢٥	٤,١	٥,٧	غانا
٠,٥١٦	٠,٤٢٧	٧	٤,١	٥,٦	السودان
٠,٤٩٢	٠,٣٩٤	٢٣	٥,٩	٧,٩	تنمية بشرية منخفضة اليمن
٠,٤٨٦	٠,٣٩٠	٨	٥,٦	٦,١	موريتانيا
٠,٤٤٨	٠,٤٠٧	١٣	٥,٥	٦,٧	نيجيريا
٠,٤٣٠	٠,٤٣٧	٢٦	٥,٢	٦,١	تنزانيا
٠,٣٧١	٠,٣١٤	١٥	٥,٣	٦,٩	إثيوبيا
٠,٣٦٨	٠,٣٣٥	٣	٦,٣	٦,٧	تشاد
٠,٣١١	٠,٢٤٦	١٤	٧,٧	٨,٢	النيجر

المصدر : (١) ، (٢) . World Bank, world development indicators 2007 .

(٣) : الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ .

* البيانات لأحدث سنة متاحة

٣/٣/٥ اتجاه الخصوبة ومعدلات إنتشار وسائل تنظيم الأسرة فى مصر :

من أهم المحددات الوسيطة للإنجاب ، إستخدام تنظيم الأسرة ، فى دول كثيرة أظهرت المسوح أن عندما يكون عدد قليل من الأزواج يستخدمون مانع الحمل، الخصوبة ترتفع، وعندما ينتشر استخدام مانع الحمل تنخفض الخصوبة ، الاختلافات فى مستويات استخدام مانع الحمل تفسر ٩٢% من التغير فى الخصوبة فى ٥٠ دولة (١٩٨٤ - ١٩٩٢) فى العقدين الماضيين ، التغيرات فى إستخدام تنظيم الأسرة حددت بشكل كبير اتجاهات الخصوبة القومية ، لقد انخفضت مستويات الخصوبة فى الدول التى زادت فيها نسب السيدات المستخدمات لمنع الحمل ، فى المتوسط ، الدول التى قامت بالمسح الصحى السكانى ، وجد أن حوالى زيادة

مقدارها ١٥ نقطة مئوية في استخدام مانع الحمل تؤدي إلى نقص مولود واحد في معدل الخصوبة الكلى (١) .

لقد ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية على تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق توفير خدمات تنظيم الأسرة وذلك للعمل على خفض مستويات الخصوبة . وتظهر البيانات من معلومات مختلفة للخصوبة في مصر أن هناك اتجاهًا تنازليًا لمعدلات الخصوبة (انظر جدول ٢) . انخفضت معدلات الانجاب في مصر أكثر من طفلين خلال الخمس وعشرين سنة الماضية ، من ٥,٣ طفل في عام ١٩٨٠ ، إلى ٣,١ طفل في عام ٢٠٠٥ . وتوضح البيانات أن مستوى استخدام مانع الحمل زاد بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ ، من ٢٤% إلى ٥٩% . كما أن دليل التنمية البشرية زاد من ٠,٤٨٨ . في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٧٠٢ في عام ٢٠٠٤ ، أى حدث تحسن في الخصائص السكانية وبالتالي زاد معدل استخدام مانع الحمل .

جدول (٣٠)

تطور معدلات الخصوبة

ومعدلات استخدام مانع الحمل ودليل التنمية البشرية في مصر ١٩٨٠ - ٢٠٠٥

دليل التنمية البشرية						2005		2000		1995		1992		1988		1980	
2004	2000	1995	1990	1985	1980	الحمل مانع (%)	الحمل الخصوبة	الحمل مانع (%)	الحمل الخصوبة	الحمل مانع (%)	الحمل الخصوبة	الحمل مانع (%)	الحمل الخصوبة	الحمل مانع (%)	الحمل الخصوبة	الحمل مانع (%)	الحمل الخصوبة
0.7	0.65	0.61	0.58	0.54	0.49	59	3.1	56	3.5	48	3.6	47	3.9	30	4.4	24	5.3

المصدر: المسح السكاني الصحي ٢٠٠٥ .

* : الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ .

يوضح جدول رقم (٣) وجود تباينات في معدل الخصوبة الكلى وإستخدام مانع الحمل ودليل التنمية البشرية حسب المناطق الجغرافية . فنجد أن معدل الإنجاب ٣,٤ مولودا في المناطق الريفية ، حوالى ٢٥% أعلى من معدل الإنجاب في المناطق الحضرية (٢,٧ مولودا) . وبلغت معدلات الإنجاب أعلى ما يمكن في الوجه القبلى (٣,٧ مولودا) وفي محافظات الحدود (٣,٣ مولودا) وبلغت أقل ما يمكن في المحافظات الحضرية (٢,٥) .

وتصل معدلات الاستخدام إلى ٦٠% أو أعلى في المحافظات الحضرية ، في كل من حضر وريف الوجه البحرى وفي المناطق الحضرية في الوجه القبلى . وينخفض معدل الاستخدام كثيرا في ريف الوجه القبلى حيث يصل إلى ٤٥% من السيدات المتزوجات ،

(1) Yehia AZZA, opt. cit. .

٥١% فى محافظات الحدود . ونجد أن دليل التنمية البشرية أكثر ارتفاعا فى المحافظات الحضرية ، حيث ترتفع الخصائص السكانية ، وبالتالي يرتفع معدل استخدام منع الحمل ، ويقل معدل الخصوبة ، أما فى الريف ، تتدنى الخصائص السكانية ، فينخفض معدل استخدام مانع الحمل وبالتالي يرتفع معدل الخصوبة، فنجد أن ريف الوجه القبلى فيه أعلى معدل للخصوبة وهو ٣,٩ طفل لكل سيدة وأقل معدل استخدام لمنع الحمل حيث يصل إلى ٤٥,٢% .

جدول (٣١)

معدل الخصوبة الكلى ومعدل استخدام منع الحمل ودليل التنمية البشرية فى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥

حسب المناطق الجغرافية

دليل التنمية البشرية ٢٠٠٤ (*)	معدل استخدام منع الحمل %٢٠٠٥	معدل الخصوبة الكلى ٢٠٠٥	
			الإقامة :
	٦٢,٦	٢,٧	حضر
	٥٦,٨	٣,٤	ريف
٠,٧٦٦	٦٣,٩	٢,٥	المحافظات الحضرية
٠,٦٨٥	٦٥,٩	٢,٩	وجه بحرى
	٦٦,٥	٢,٧	حضر
	٦٤,١	٣,٠	ريف
٠,٦٥٧	٤٩,٩	٣,٧	وجه قبلى
	٦٠,٠	٣,١	حضر
	٤٥,٢	٣,٩	ريف
	٥٠,٧	٣,٣	محافظات الحدود
٠,٦٨٩	٥٩,٢	٣,١	الاجمالى

المصدر : المسح السكانى الصحى ٢٠٠٥ .

(*) معهد التخطيط القومى ، مصر - تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٥ .

٥/٣/٢ العوامل التى تؤثر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة

٥/٣/١ الإطار النظرى لتحليل استخدام وسائل منع الحمل

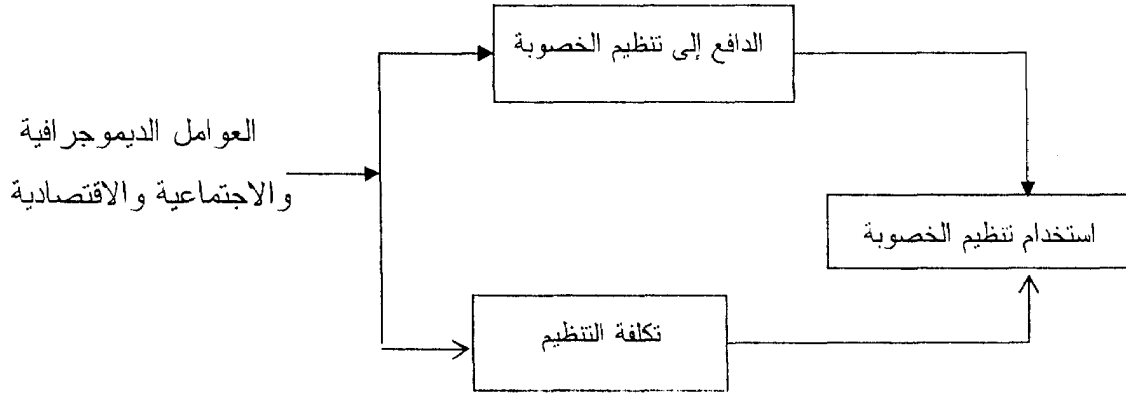
يعتمد نجاح برنامج تنظيم الأسرة على تحديد العوامل التى تؤثر على مستوى الاستخدام الحالى للوسائل المتاحة . كثير من الدراسات درست العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية المختلفة والمتغيرات الخلفية الأخرى، وإستخدام موانع الحمل. أشارت أغلب هذه الدراسات إلى أن أستخدام موانع الحمل يحدد أساسا بثلاثة فئات عريضه من العوامل وهى:-

١- العوامل الديموجرافية مثل السن الحالى للمستخدمين ، فترة الزواج، عدد الأطفال الأحياء ، عدد الأولاد والبنات.

٢- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم ، العمل، الدخل، مكان الإقامة .

٣- تيسر وإمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل. الأهمية النسبية لهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى وأيضاً من إقليم إلى آخر .

من المعلوم الآن ، على الرغم من أن أسرع انخفاضات للخصوبة حدثت عندما كانت تأثيرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تصاحب برامج تنظيم الأسرة القوية ، فإن انخفاضات في الخصوبة ذات معنى حدثت كنتيجة لبرامج تنظيم الأسرة حتى في غياب تقدم اجتماعي واقتصادي كبير مثل الصين ، وأجزاء من أندونيسيا ، جنوب تايلاند ، ولاية كيرالا في الهند . وأيضاً ، حتى لو كانت تأثيرات التنمية موجودة ، فإن انخفاض الخصوبة حدوثه بعيد الاحتمال بدون الوصول السهل إلى معلومات وخدمات تنظيم الأسرة ^(١) . قدم Hermalin إطار بسيط يربط بين مستويات استخدام منع الحمل والعوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من المتغيرات الوسيطة ، والنموذج موضح في شكل (١) .



شكل (١) : نموذج أساسي للعوامل التي تؤثر على تنظيم الخصوبة

يوضح شكل (١) أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية لا تؤثر مباشرة على تنظيم الخصوبة ، ولكنها تؤثر على الدافع والتكاليف وعلاقتهم بتنظيم الخصوبة تعتمد على هذه الروابط . تكاليف تنظيم الخصوبة والدافع يكونان معاً المحددات الأولية لتبنى تنظيم الخصوبة . الدافع الأكبر والتكاليف الأقل تؤدي إلى استخدام متوقع أكبر لتنظيم الخصوبة. الذين لديهم دافع أقل نسبياً يكون استخدامهم المتوقع صفر ، يقصد بمفهوم الدافع لتنظيم الأسرة هو تحديد المواليد .

غالباً ، تنقسم تكلفة تنظيم الخصوبة إلى مفاهيم مختلفة . التكلفة النفسية تشير إلى التحفظات وعدم السعادة والقلق المرتبط باستخدام أدوات تنظيم الخصوبة . التكاليف

(1) Yehia AZZA, opt. cit. .

الاجتماعية وهى القيود الاجتماعية والمحرمات والمحظورات الدينية وقواعد السلوك السلبية الأخرى التى لاتشجع على استخدام طرق تنظيم الخصوبة. التكاليف الصحية هى المخاطر الصحية والتأثيرات الجانبية الطبية الناتجة من إستخدام طرق تنظيم الخصوبة . أما التكاليف الإقتصادية فهى المال وتكلفة الوقت الضرورى للحصول على المعلومات واستخدام طرق منع الحمل ، تمثل برامج تنظيم الأسرة أهم ابتكار اجتماعى صمم للإسراع بإستخدام منع الحمل وخفض الخصوبة فى الدول النامية (1) .

٢/٤/٣/٥ القيم الاجتماعية وتنظيم الأسرة

القيم الاجتماعية فى أى مجتمع من المجتمعات تحكم إلى حد كبير تصرفاته وسلوكه فى مختلف موضوعات الحياة ومن بينها الانجاب ، وتؤثر الخصائص السكانية على هذه القيم ، فعندما تتدنى الخصائص السكانية تضعف القيم الاجتماعية وتنتشر القيم السالبة . ويرتبط الانجاب بالقيم الاجتماعية الآتية :-

تفضيل إنجاب الذكور :

إذا بدأت الزوجة فى انجاب البنات فإنها تستمر فى الإنجاب حتى يكون لديها أولاد ذكور لكى يحفظوا إسم الأسرة فى نسلهم . تحاول المرأة خصوصا فى البيئات الثقافية التقليدية الإنجاب المتكرر للحصول على طفل ذكر لإرضاء الزوج والأسرة ، وقد لا يحدث ويكون نتيجة ذلك مزيد من الأطفال . وهذا نتيجة الموروثات الثقافية المختلفة فى الأنماط المجتمعية المحلية خصوصا فى القرى والبادية ، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية لتعدد الزوجات (2) . ومع انتشار تعليم الفتيات وخروجهن للعمل وإمكان اعتمادها على نفسها فى شق طريقها للحياة ، فقد تغيرت النظرة إلى حد ما بالنسبة لافضلية انجاب الذكور عن الأنثى، الا أن هذه النظرة لازالت قائمة . وكلما انتشر التعليم كلما ساعد ذلك فى تغيير هذه النظرة (3)

كثرة الانجاب والمحافظة على الزوج :

عندما يقل مستوى الزوجة التعليمية تعتقد أن كثرة انجابها يلقى على الزوج مسئولية اقتصادية لاتمكنه من التفكير فى الزواج بأخرى عن طريق استنفاد موارده الاقتصادية . ولكن ارتفاع مستوى التعليم يجعل الزوجة تدرك أن الفيصل فى تقرير الزواج بأخرى ليس مجرد اقتصاديات الرجل، وان زيادة المسئولية إلى الدرجة التى تتقل كاهل الرجل وتفق طاقته

(1) Ibid .

(٢) السيد حنفى عوض ، ٠٠٠ مصدر سابق .

(3) معالى كامل رزق ، تقويم كفاءة وحدات تنظيم الأسرة بمنطقة حلوان ، دراسة تطبيقية على عينة من المترددات والعاملين ببعض وحدات تنظيم الأسرة ، بحث دبلوم ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٢ .

الاقتصادية تضطره إلى الهرب من الحياة الزوجية ، وان انجاب المرأة المتكرر يؤثر في قوامها وصحتها مما يهيئ للرجل التفكير في الزواج بأخرى (١) .

الأولاد مصدر رزق للأسرة ومصدر أمن للآباء :

يعتبر الفلاح انه كلما زاد عدد اولاده زادت الايدى العاملة التى تعاونه فى عمله ، وفى المجتمعات الزراعية ، يتوقع أن يكون الأطفال مكانهم إلى جوار آبائهم فى الحقول منذ وقت مبكر جداً ، كما أن الفقر الحضرى غالبا ما يؤدي إلى إنبهار العلاقات الأسرية التقليدية فلا يبقى سوى الاستغلال ، وذلك لأن عمالة الأطفال عماله رخيصة ولا تشكل عبئا اقتصاديا كبيرا عند التوظيف من حيث الأجور والالتزامات . وإذا كانت بعض المجتمعات تعتبر أن عمالة الأطفال مشكلة اجتماعية ، إلا أن هذه المجتمعات أيضا تضطرها الظروف الاقتصادية إلى تجاهل الموانع الأخلاقية التى تحول دون تشغيل الصغار، بينما تغمض العائلات أعينها عن هذا التوظيف الغير مشروع لأطفالها .

كل طفل يولد ومعه رزقه :

من القيم السلبية التى تنتشر مع تدنى الخصائص السكانية ، هو اعتقاد أن الطفل يولد ومعه رزقه ، حيث بعض معارضى تنظيم النسل يفسرون الآيات القرآنية تفسيراً خاطئاً ، ويقولون أن الله سبحانه وتعالى قد تكفل بالرزق لكل كائن حي. وهذا فهم خاطئ لقضية الرزق ، فالله لايساعد الكسالى الذين لايسعون فى البحث عن أرزاقهم اعتمادا على أن الرزق سيأتى إليهم حتما دون بذل أى جهد. إن الله تكفل بالرزق لعباده، ولكنه أمر الانسان بالسعى للحصول على هذا الرزق.

كثرة الأولاد مدعاة للفخر وتنظيم الإنجاب تدخل فى مشيئة الله :

المجتمعات المتخلفة والانتكالية تنبأهى وتتفاخر بكثرة الأولاد ولا تخطط لحياتها وتعزو كل ما يصادفها من فشل ومصاعب إلى القدر .. يوجد فهم خطأ للحديث الشريف القائل " تتاكحوا تكاثروا فإنى أباهى بكم الأمم يوم القيامة " ، حيث أن الكثرة التى يتحدث عنها الحديث النبوى ليست الكثرة العددية غير الفاعلة التى أطلق عليها النبى صلى الله عليه وسلم وصف " غناء السيل " فى حديثه المعروف : " يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها ، قالوا : أمن قلة نحن حينئذ ؟ قال : لا فأنتم حينئذ كثر ، ولكن غناء كغناء السيل " . والمراد هنا الكثرة التى لا أثر لها ولا تأثير ، والنبى صلى الله عليه وسلم يبين لنا أن " المؤمن

(١) نفس المصدر السابق

القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف " ، والمراد هنا القوة البدنية والمعنوية معا . كما يحثنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نأخذ مستقبل أطفالنا في الاعتبار ، فلا نتركهم بعد موتنا فقراء : " إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس "

٣/٤/٣/٥ العوامل الديموجرافية واستخدام وسائل منع الحمل :

يوضح جدول (٤) أن نسبة السيدات المستخدمات حالياً لأى وسيلة منع حمل تتفاوت مع عمر السيدة . وتشير البيانات إلى أن الاستخدام الحالى يزيد مع التقدم فى العمر ، حيث زاد من ٢٦% بين السيدات المتزوجات حالياً فى فئة العمر ١٥-١٩ ليصل إلى ٧٣% بين السيدات فى العمر من ٣٥-٣٩ ويرجع ارتفاع نسبة النساء المستخدمات لتنظيم الأسرة فى الفئة العمرية ٣٥-٣٩ سنة ، إلى اكتمال حجم الأسرة المرغوب . ونجد أن السيدات الصغيرات أقل رغبة فى الاستخدام، لعدم تحقيق حجم الأسرة المرغوب فى هذا السن ، أما السيدات الأكبر سناً فنسبة الاستخدام منخفضة لديهن حيث تصل إلى ٤٧,٨% ، وذلك يرجع إلى أنهن غير محتاجات للاستخدام لعدم قدرتهن على الإنجاب .

كذلك يرتبط استخدام وسائل تنظيم الأسرة بحجم الأسرة . وكما هو متوقع من عدم الموافقة الشبة كاملة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة قبل المولود الأول ، حيث نجد أن أقل من ١% من السيدات المتزوجات حالياً واللاتى لم يرزقن بطفل بعد يستخدمن وسيلة لتنظيم الأسرة . وتتزايد معدلات الاستخدام بسرعة بزيادة حجم الأسرة حيث تستخدم ٤٦% من السيدات اللاتى لديهن طفلاً واحداً وسيلة لتنظيم الأسرة ويصل الاستخدام إلى أعلى مستوياته عند ٧٥% وذلك بين السيدات اللاتى لديهن ثلاثة أطفال .

جدول (٣٢)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً حسب استخدام تنظيم الأسرة

والخصائص الديموجرافية ، ٢٠٠٥

الخصائص الديموجرافية	نسبة السيدات المتزوجات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة
العمر	
١٥-١٩	٢٦,٣
٢٠-٢٤	٤٤,٧
٢٥-٢٩	٥٧,٤
٣٠-٣٤	٦٩,٠
٣٥-٣٩	٧٣,٣
٤٠-٤٤	٧٠,١
٤٥-٤٩	٤٧,٨

عدد الأطفال	٠
١	٠,٥
٢	٤٦,٠
٣	٦٦,٧
٤	٧٤,٨
٥	٦٧,٥

المصدر : المسح السكاني الصحي ٢٠٠٥ .

٥/٣/٤ العوامل الاجتماعية والاقتصادية واستخدام وسائل منع الحمل

برهنت الأبحاث التي أجريت في معظم الدول النامية ، أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم عند الإناث كلما قلت معدلات الولادات عندهن وزاد استخدام وسائل تنظيم الأسرة . كما لا يكفي بأن تعلم الفتاة فقط ، وإنما من الضرورة تحسين مركز الأنثى من النواحي الاقتصادية والسياسية ليكون لهن دوراً فعالاً في المجتمع ، وليس في المنزل فحسب، إن تطبيق كل هذه الأمور بالنسبة للإناث ، يساعد على خفض الولادات عندهن تلقائياً ، وليس بالحد من النسل إجبارياً كما تطالب به بعض الدول^(١) .

يوضح جدول (٥) التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً حسب استخدام تنظيم الأسرة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية عام ٢٠٠٥ . بالنسبة للتعليم ، نجد أن الاختلاف الأساسي هو بين السيدات اللاتي لم يسبق لهن الذهاب للمدرسة (٥٤,٨%) والسيدات اللاتي لم يتمن المرحلة الابتدائية (٦٢,٨%) . بالنسبة للسيدات الحاصلات على بعض التعليم ، هناك اختلافات ضئيلة في معدلات الاستخدام حسب مستوى تعليم السيدة .

أن محور الأمية وتعليم السيدات يؤدي إلى تغيير في القيم الاجتماعية التي ترى أن كثرة الإنجاب تحافظ على الزوج وكثرة الأولاد مدعاة للفخر والطفل مصدر رزق وأمان للأُم . هذه القيم السالبة تؤثر على مستوى استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، فهي تعمل على خفض معدل الاستخدام .

تحتاج المرأة إلى الموارد المعيشية الكافية والتي يمكن لها أن تتحكم فيها إذا ما أرادت أن تحدد نسلها وتنجح في ذلك . وقد بينت البحوث أن المرأة التي تعمل وتكسب وتستطيع التحكم في هذا المكسب تستطيع أن تناقش موضوعات الزواج والإنجاب مع شريكها بشكل فعال . فالمرأة التي تتكسب أكثر اعتماداً على نفسها ولا تعتمد على الإنجاب لتحقيق الإحساس بالأمان سواء في شبابها أو في السن المتقدم . وقد بينت دراسات كثيرة أنه كلما زاد دخل المرأة وتحكمها في هذا الدخل كلما تحسنت المستويات الصحية والتعليمية للأبناء وبصفة

(١) على وهب ، الجغرافيا البشرية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .

خاصه الإناث منهم . وعدم الإستثمار لرعاية المرأة يؤدي إلى عدم الإستثمار على المدى البعيد فى رعاية الطفل مما ينقل الآثار السلبية لزيادة الخصوبة إلى الجيل التالى (١) .

جدول رقم (٢٣)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً حسب إستخدام تنظيم الأسرة

والخصائص الاجتماعية والاقتصادية ، ٢٠٠٥

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	نسبة السيدات المتزوجات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة
الحالة التعليمية :	
- لم يسبق لها الذهاب للمدرسة .	٥٤,٨
- لم تتم المرحلة الابتدائية .	٦٢,٨
- أتمت المرحلة الابتدائية - بعض الثانوى	٦٠,٢
- أتمت المرحلة الثانوية / فأعلى .	٦١,٥
الحالة العملية :	
- تعمل بعائد نقدى .	٦٦,٢
- لاتعمل بعائد نقدى .	٥٧,٤
مكان الإقامة :	
- حضر .	٦٢,٦
- ريف .	٥٦,٨
مؤشر الثروة :	
- أدنى مستوى .	٥٣,٤
- المستوى الثانى .	٥٦,٧
- المستوى الأوسط .	٥٩,٥
- المستوى الرابع .	٦٢,٩
- أعلى مستوى .	٦٢,٥
الإجمالى	٥٩,٢

المصدر : المسح السكائى الصحى ، ٢٠٠٥ .

بالنسبة لعمل المرأة ، نجد أن مستوى إستخدام وسائل تنظيم الأسرة أكثر إرتفاعاً بين السيدات اللاتى يعملن مقابل عائد نقدى حيث تصل النسبة إلى ٦٦,٢% ، بينما السيدات اللاتى لاتعملن بعائد نقدى يصل مستوى الإستخدام إلى ٥٧,٤% . يتضح مما سبق أن السيدات اللاتى لهن دخل يشعرن بأمان أكثر لذلك تقل رغبتهن فى كثرة الإنجاب ومن ثم يرتفع مستوى الإستخدام .

(١) لورى أن مازور ، ١٠٠٠ مصدر سابق .

أثبتت الإحصائيات السكانية أن معدل الخصوبة يرتفع لدى سكان الريف بشكل يفوق ما هو موجود في الحضر حيث توجد قيم اجتماعية في الريف تساعد على زيادة الإنجاب ، حيث ينظر الناس في الريف إلى كثرة عدد الأبناء على أنهم عزوة وسند في المستقبل فضلاً عن مساهمتهم منذ الطفولة المبكرة في العمل الزراعي (2) .

يوضح جدول رقم (٥) أن مستوى استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الحضر يرتفع عن مستوى الاستخدام في الريف (٦٢,٦% ، ٥٦,٨% على الترتيب) ، ويرجع ذلك لارتفاع الخصائص السكانية في الحضر عن الريف واختلاف القيم .

تؤكد المقارنات الدولية على وجود علاقة قوية بين الفقر والخصوبة ونمو السكان . فالخصوبة ومعدل النمو السكاني أعلى ما يمكن في الدول الأكثر فقراً . لذلك تحت التوصيات الدولية على ضرورة الاهتمام بتحسين أحوال الفقراء - دخلاً وصحة وتغذية وتعلماً - والاهتمام بوجه خاص بتحسين أحوال الإناث ، باعتبار أن ذلك سيدفعهم إلى اختيار حجم أسرة أصغر ، ومن ثم إلى توليد قوى دافعة لاستخدام موانع الحمل ، وبالتالي يحدث انخفاض للخصوبة ومعدل النمو السكاني (3)

وكما هو متوقع ، تشير بيانات جدول رقم (٥) إلى أن استخدام تنظيم الأسرة يزيد مع زيادة مستوى مؤشر الثروة . حيث نجد أن مستوى الاستخدام يصل إلى ٥٣% بين السيدات اللاتي ينتمين إلى المجموعة ذات أدنى مستوى للثروة (الفقيرات) ، بينما يصل المستوى إلى ٦٣% بين السيدات اللاتي ينتمين إلى المجموعة ذات أعلى مستوى لمؤشر الثروة (الأغنياء) . من الواضح أن الأسر الفقيرة تعتبر الأولاد مصدر رزق ، حيث يعملون وهم أطفال ويقوموا برعاية الآباء في الشيخوخة ، لذلك تسود القيم الاجتماعية المحبة للأسرة والتي تشجع على زيادة النسل . كما أن الفقراء بعكس الأغنياء الذين يحددون نسلهم ذاتياً للمحافظة على المستوى المعيشي اللائق والمرتفع الذي يعيشونه .

٥/٤/٣/٥ وفيات الأطفال واستخدام وسائل منع الحمل :

أثبتت البحوث أن ارتفاع مستويات وفيات الرضع والأطفال عائق لاستخدام وسائل منع الحمل على المستويات الفردية والمجتمعية . وأغلب نتائج الدراسات بينت وجود علاقة عكسية بين مستويات وفيات الرضع والأطفال ومعدلات استخدام منع الحمل . دائماً معدل استخدام منع الحمل أقل من معدل الاستخدام الموجود في المجتمعات الأخرى التي يقل فيها نسبياً مستويات وفيات الرضع والأطفال . وأغلب الباحثين يؤكدوا على أن وجود علاقة عكسية

(١) السيد حنفى عوض ، . . . مصدر سابق

(٢) ابراهيم العيسوي ، . . . مصدر سابق

بين فقد الأطفال واستخدام منع الحمل يؤدي إلى وجود سلوك للإحلال ، أى الإنجاب أكثر لتعويض الأطفال الذين يموتون ⁽¹⁾ .

يشير جدول رقم (٦) إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الإستخدام الحالى ووفيات الأطفال. حيث نجد أن ٥٧,٧% من السيدات المتزوجات حالياً واللاتى لم يفقدن أطفال ، يستخدمن وسائل منع الحمل ، بينما تنخفض النسبة إنخفاضاً كبيراً بين السيدات اللاتى فقدن ٤ أطفال أو أكثر حيث تصل نسبة استخدام منع الحمل إلى ٣٩,٥ % .

كما ويوضح جدول رقم (٦) التوزيع النسبى للسيدات غير المستخدمات حسب نية الإستخدام فى المستقبل وحسب عدد الأطفال المتوفين . فنجد أن نية الإستخدام فى المستقبل تختلف إختلافاً كبيراً حسب عدد الأطفال المتوفين لدى السيدة غير المستخدمة ، فنسبة من ذكرن أنهم ينوون الإستخدام فى المستقبل تنخفض من ٦٩,٤% بين السيدات اللاتى لم يفقدن أطفال إلى ١٩,٦% بين السيدات اللاتى فقدن ٤ أطفال أو أكثر .

يتضح مما سبق أن وفيات الأطفال تؤثر على إستخدام منع الحمل وعلى نية الإستخدام فى المستقبل . لذلك الاهتمام برفع مستوى الخدمات الصحية للحد من وفيات الأطفال سوف يؤدي إلى زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وبالتالي ينخفض معدل الخصوبة .

جدول رقم (٣٤)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حالياً حسب إستخدام وسائل تنظيم الأسرة والنية فى الإستخدام مستقبلاً ووفيات الأطفال ، ٢٠٠٥

عدد الأطفال المتوفين	نسبة السيدات المتزوجات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة	نسبة السيدات المتزوجات اللاتى لا يستخدمن ولديهن نية فى الإستخدام مستقبلاً
صفر	٥٧,٧	٦٩,٤
١	٥٨,٣	٥٠,٩
٢	٥٤,٣	٣١,١
٣	٥٣,٨	٣٠,٦
+٤	٣٩,٥	١٩,٦

المصدر : حسب من المسح السكانى الصحى ، ٢٠٠٥

(1) Yehia AZZA, opt. cit

٦/٤/٣/٥ تفضيلات الإنجاب وتفضيل الذكور وإستخدام وسائل منع الحمل :

تساعد دراسة الرغبات الإنجابية فى المجتمع على التنبؤ بالإنجاب فى المستقبل وإستخدام وسائل منع الحمل . ربما عندما نقارن العدد المرغوب أو الأملل للأطفال مع العدد الفعلى للأطفال الأحياء أو مؤشر آخر للعرض ، ووجدنا أن العدد الفعلى للأطفال الأحياء يساوى أو يتجاوز العدد المرغوب ، هنا يفترض وجود الدافع لتنظيم الخصوبة . أما إذا تجاوز العدد المرغوب العدد الفعلى فى هذه الحالة الدافع للتنظيم غائب . .

يصل متوسط العدد الأملل لحجم الأسرة فى عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٩ ، وهو يوضح أن السيدات يرغبن فى الأسر الصغيرة ومقارنة ذلك مع معدل الخصوبة الكلية ٣,١ طفل لكل سيدة ، نجد أن السيدات فى مصر لديهن أطفال أكثر من تفضيلاتهن . الفجوة بين الخصوبة المرغوبة والخصوبة الفعلية توضح مدى وجود إنجاب غير مرغوب فيه . وتشير بيانات المسح الصحى ٢٠٠٥ الى عدم وجود فجوة فى الحضر (٢,٧ مقابل ٢,٧) بينما نجد الفجوة فى الريف (٣ مقابل ٣,٤) .

تفضيلات حجم الأسرة مهمة فى تحديد السلوك الخاص بمنع الحمل . عندما يحقق الزوجان حجم أسرتهما المرغوب ، يكونان أكثر إحتمالاً لإستخدام موانع الحمل عن الأزواج الذين لم يحققوا بعد الحجم المرغوب .

كما أن العقائد والمعتقدات والأفكار حول إنجاب الذكور والإناث ، وإختلاف النظرة لقيم الذكور والأنوثة فى البيئات الثقافية التى يتضمنها المجتمع المصرى لها أثر كبير فى الإقبال على برامج تنظيم الأسرة أو التصدى لها ، وتحتل المرأة مكانة متميزة فى حالة إنجاب الذكور دون الإناث فى الأسرة الممتدة بصفة خاصة ^(٢) .

يوضح جدول رقم (٧) العلاقة بين التركيب النوعى وإستخدام منع الحمل . فنجد أن استخدام منع الحمل أعلى بين السيدات اللاتى لديهن أولاد فقط ولايوجد لديهن بنات بالمقارنة بالسيدات اللاتى لديهن بنات فقط ولايوجد لديهن أولاد . الإستخدام يزيد من ٦٤,١% بين السيدات اللاتى لديهن ٣ بنات ولايوجد لديهن أولاد إلى ٧٢,٧% بين السيدات اللاتى لديهن ٣ أولاد ولايوجد لديهن بنات ، الزيادة المطلقة تبلغ ٨,٦ حيث تمثل زيادة مقدارها ١٣,٤% . تشير الزيادة النسبية إلى وجود تفضيل للذكور ، وهذا يدل على أن لايمكن تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة بكفاءة أكبر ، فالسيدات يستمروا فى الإنجاب حتى يحققن التركيب النوعى المرغوب . ويستخلص مما سبق ان السيدات اللاتى لديهن عدد أكبر من الأولاد يستخدمن وسائل منع الحمل أكثر وذلك على المستوى القومى ومستوى الحضر والريف .

(١) يسرى دعيس ، تلوث البيئة وتحديات البقاء ، ١٩٩٤ .

جدول رقم (٣٥) نسبة السيدات المتزوجات حالياً واللاتى يستخدمن حالياً وسائل تنظيم الأسرة حسب عدد الأبناء وعدد البنات الأحياء ومكان الإقامة ، ٢٠٠٥

معدل الاستخدام					معدل الاستخدام عدد البنات الأحياء
عدد الأبناء الأحياء					
٠	١	٢	٣	٤+	
الإجمالي					
٠,٥	٤٦,٣	٦٤,٨	٧٢,٧	٦٥,٥	٠
٤٣,٤	٦٦	٧٤,٧	٧٤,٣	٦٧,٦	١
٦٠,٢	٧٢,٩	٧١	٦٤,٧	٥٥,٦	٢
٦٤,١	٧٠,٥	٦٧	٦٠,٧	٥٤,٩	٣
٦٦,٧	٦٤,٥	٦٥,٧	٥٦,٥	٥٠,٧	٤+
الحضر					
١,١	٤٩,٦	٦٧,٥	٧٧,٣	٧١,٦	٠
٤٧,٤	٧١,٤	٧٦,٤	٧٤,٧	٧٢,٧	١
٦٦,٣	٧٧,١	٧٣,٢	٧٧,٤	٦١,٣	٢
٦٨,٢	٧٥,١	٦٧,٣	٦٣,١	٥٤,٣	٣
٦٩,٢	٧١,٢	٦٨,٤	٥٩,١	٦٧,٩	٤+
الريف					
٠,١	٤٣,٨	٦٢,٣	٦٩	٦٢	٠
٤٠	٦٠,٧	٧٣,٣	٧٤,١	٦٥,٦	١
٥٣,٨	٦٨,٦	٦٩,٥	٥٩,٥	٥٣,٧	٢
٦٠,٤	٦٧,٣	٦٦,٩	٦٠	٥٥	٣
٦٤,٧	٦١,٥	٦٤,٦	٥٥,٨	٤٦,٧	٤+

المصدر : حسب من المسح السكانى الصحى ، ٢٠٠٥ .

٧/٤/٣/٥ الطموحات للذكور والإناث واستخدام وسائل منع الحمل :

يوجد مقدار كبير من الإجماع فى رأى على أن مستوى الخصوبة مرتبط بالتكلفة والعائد من الأطفال . الطموح للمستوى التعليمى يستخدم بكثرة كوثيقة لتكلفة الأطفال ، وهذا مبنى على تخمين التكاليف الخاصة بالمستوى التعليمى الذى يطمح فيه للأطفال . العوامل التى تؤثر على الطلب على الأطفال والتى تؤثر بطريقه غير مباشرة على الدافع إلى تنظيم الخصوبة ، أيضاً مهمة ، فالطموحات التعليمية للأطفال ذات علاقة هامة باستخدام الحالى

لتنظيم الأسرة^(١) . تؤدي زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والحصول على الشهادات إلى رفع تكلفة رعاية الطفل بالنسبة لأبوية .

يوضح جدول رقم (٨) أن الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة يزيد زيادة كبيرة من ١٨,٩% بين السيدات اللاتي يطمحن في عدم التعليم أو القراءة والكتابة لأولادهن إلى ٥١,١% بين السيدات اللاتي يطمحن في التعليم الجامعي أو أكثر لأولادهن . الزيادة المطلقة تبلغ ٣٢,٢ حيث تمثل زيادة مقدارها ١٧٠% . وأيضاً يزيد الاستخدام الحالي من ٢٠,٨% بين السيدات اللاتي يطمحن في عدم التعليم أو القراءة والكتابة لبناتهن إلى ٥٤,٦% بين السيدات اللاتي يطمحن في التعليم الجامعي أو أكثر لبناتهن ، وهي زيادة مقدارها ١٦٣% . ويزيد الاستخدام الحالي من ٣١,٩% بين السيدات اللاتي لا يوافقن على عمل بناتهن إلى ٥٠,٩% بين السيدات اللاتي يوافقن على عمل بناتهن ، زيادة مقدارها ٦٠% .

جدول رقم (٣٦)

نسبة السيدات المتزوجات حالياً والمستخدمات حالياً لوسائل تنظيم الأسرة

حسب الطموحات التعليمية للأولاد والبنات والطموحات لعمل البنات ، ١٩٩١

طموحات السيدات المتزوجات حالياً والمستخدمات لوسائل منع الحمل			
ريف	حضر	اجمالي	
			الطموحات التعليمية للأولاد :
١٦,٢	٤٨,٠	١٨,٩	لا / يقرأ ويكتب
٢٠,٤	٤٠,٠	٢٣,٤	ابتدائي
٣٦,٣	٥١,٦	٣٩,٤	ثانوي
٤١,٠	٦٢,٦	٥١,١	جامعي أو أكثر
			الطموحات التعليمية للبنات :
٢٠,٣	٢٩,٨	٢٠,٨	لا / تقرأ تكتب
٢٩,٦	٣٩,١	٣٠,٨	ابتدائي
٣٨,١	٥٢,٩	٤١,٧	ثانوي
٤٥,٠	٦٣,٤	٥٤,٦	جامعي أو أكثر
			الطموحات للعمل :
٤٢,٧	٦٢,٠	٥٠,٩	توافق على العمل
٢٢,٩	٥٨,٧	٣١,٩	لا توافق على العمل
٣٨,٤	٦١,٤	٤٧,٦	الإجمالي

المصدر : Yehia AZZA , مرجع سابق .

(١) Yehia AZZA, opt. cit. .

إن تدنى الخصائص السكانية يؤدي إلى انتشار قيم سلبية لا تشجع على الطموح في تعليم الأولاد والبنات وعدم الموافقة على عمل البنات ، مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى إستخدام وسائل تنظيم الأسرة .

٨/٤/٣/٥ وسائل الإعلام وإستخدام وسائل منع الحمل :

الترويج لتنظيم الأسرة في الراديو والتلفزيون يمكن أن يكون وسيلة هامة لزيادة الوعي وتحسين المعرفة والحث على إستخدام وسائل منع الحمل الحديثة .

يوضح جدول رقم (٩) أن الإستخدام الحالي يزيد زيادة كبيرة من ٣٠,٩% بين السيدات اللاتي لا يشاهدن التلفزيون إلى ٥٠,١% بين اللاتي يشاهدن التلفزيون ، ويزيد الإستخدام السابق لتنظيم الأسرة من ٤٦,٨% بين السيدات اللاتي لا يشاهدن التلفزيون إلى ٦٨,٢% بين اللاتي يشاهدن التلفزيون . نية الإستخدام في المستقبل تزيد من ٤٢,٢% بين السيدات اللاتي لا يشاهدن التلفزيون إلى ٥٠% بين اللاتي يشاهدن التلفزيون . الرغبة في الأطفال تقل من ٣١,٢% بين السيدات اللاتي لا يشاهدن التلفزيون إلى ٢٤,٥% بين اللاتي يشاهدن التلفزيون . موافقة الزوج على إستخدام تنظيم الأسرة تزيد من ٤٨,١% بين السيدات اللاتي لا يشاهدن التلفزيون إلى ٦١,٤% بين اللاتي يشاهدن .

يتضح مما سبق أن وسائل الإعلام لها دور (خصوصاً في مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية) في زيادة ثقافته ووعي وإدراك السيدات بوسائل تنظيم الأسرة ونشر رسائل تؤثر على رغبتهم في مزيد من الأطفال ، أي زيادة ثقافة ووعي السيدات لها أثر على إستخدام تنظيم الأسرة .

جدول رقم (٣٧)

نسبة السيدات المتزوجات حالياً والتي تشاهدن التلفزيون

حسب الإستخدام الحالي والسابق ونية الإستخدام والرغبة

في مزيد من الأطفال وموافقة الزوج ، ١٩٩١

الريف		الحضر		الاجمالي		المتغيرات
لا تشاهد التلفزيون	تشاهد التلفزيون	لا تشاهد التلفزيون	تشاهد التلفزيون	لا تشاهد التلفزيون	تشاهد التلفزيون	
٢٨,٣	٤٠,٧	٤٧,٠	٦٢,٠	٣٠,٩	٥٠,١	الإستخدام الحالي
٤٢,٨	٥٧,٠	٧٢,٠	٨٢,٥	٤٦,٨	٦٨,٢	الإستخدام السابق
٤٠,٩	٥٠,٤	٥٣,٢	٤٩,٢	٤٢,٢	٥٠,٠	نية الإستخدام
٣١,٩	٢٩,٣	٢٧,٣	١٨,٧	٣١,٢	٢٤,٥	تريد مزيد من الأطفال
٤٧,٩	٥٨,١	٤٩,٤	٧٠,٩	٤٨,١	٦١,٤	موافقة الزوج
١٨,٧	٨١,٣	٤,٤	٩٥,٦	١٣,٠	٨٧,٠	الإجمالي

المصدر : Yehia AZZA .

٩/٤/٣/٥ التيسر وإمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة :

إمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل يتوقف على كمية الجهد المطلوب في المسافة ووقت السفر أو تكلفة السفر للحصول على وسيلة متاحة لمنع الحمل . أما تيسر وسائل منع الحمل تعنى أن الوسائل متاحة في البلد حيث التسويق أو التوزيع متيسر . عدد من الدراسات الخاصة بالدول النامية أظهرت أن التيسر وإمكانية الوصول إلى موانع الحمل من ضمن العوامل الرئيسية المسؤولة عن انخفاض مستوى الإستخدام الحالي لمنع الحمل .

زيادة تيسر طرق منع الحمل ضرورية ولكن ليست كافية لكي يستخدم الناس منع الحمل . فالدافع وإمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل أيضاً مطلوب . السيدات اللاتي لديهن دافع سوف يبحثن عن معلومات عن تنظيم الأسرة . ومع ذلك ، درست الصلة بين التيسر والدافع لتحديد الإنجاب ، وأستنتج باحثون مختلفين أن العلاقة ضعيفة . إن تحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة يؤدي إلى خفض الخصوبة وذلك بسبب زيادة النقبل والإستمرار وإنتشار وسائل منع الحمل . ومع ذلك فإن نطاق هذا التأثير يتوقف على مدى رغبة الزوجين في تنظيم النسل . إن الأفراد أو الأزواج الذين لديهم الدافع الشديد لتحديد النسل سيتقبلون الصعوبات والمخاطر وسوء الخدمات للوصول إلى هدفهم . ومن ناحية أخرى فإن الأفراد والأزواج ممن ليس لديهم دافع للمباعدة أو الحد من النسل لن تتغير دوافعهم بسبب وجود خدمات متميزة (1) .

أظهرت نتائج المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٥ أن مقدمى خدمات تنظيم الأسرة لا يعطون السيدات المعلومات الضرورية التي تمكنهن من إختيار أنسب وسيلة لهن . أن أكثر من أربع من بين كل عشر مستخدمات للوسائل الحديثة لم يتم تقديم معلومات لهن عن الوسائل الأخرى غير التي أخترنها . وبالرغم من أن الأعراض الجانبية تتسبب في توقف العديد من المستخدمات عن الإستخدام، فإن مقدمى الخدمة قد قدموا إستشارة عن الأعراض الجانبية لحوالي نصف المستخدمات فقط .

يوضح جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً غير المستخدمات لتنظيم الأسرة وليس لديهن نية الإستخدام في المستقبل حسب السبب الرئيسي لعدم وجود نية الإستخدام . تعتبر أسباب عدم الإستخدام على قدر كبير من الأهمية لبرنامج تنظيم الأسرة حيث تساعد على تحديد الإجراءات التي تدعم إستخدام وسائل تنظيم الأسرة للسيدات غير المستخدمات . ونجد أن ٧٢,٨% من السيدات غير المستخدمات لديهن عدة أسباب لعدم الإستخدام متعلقة بالإنجاب . تتضمن هذه الأسباب عدم الحاجة لإستخدام وسيلة لتنظيم الأسرة

(1) Yehia AZZA, opt. cit. .

وذلك لعدم قدرة السيدة على الإنجاب إما مؤقتاً أو مطلقاً (٤٠%) أو لوصولها سن اليأس أو لأنه تم إستئصال الرحم (١٨%) ، أو لأن السيدات يرغبن فى إنجاب أطفال آخرين (٧%) . وقد ذكرت ١٨% من السيدات غير المستخدمات أسباب مرتبطة بالوسيلة ، فنجد أن ٨,٥% للخوف من الأعراض الجانبية و ٨,٤% لإعتبارات صحية أما معارضة الاستخدام فقد كانت سبباً فى ٨% من حالات عدم نية الاستخدام .

وبصنف جدول (١٠) السيدات إلى فئتين عمريتين (أقل من ٣٠ سنة و ٣٠ سنة فأكثر) ، وذلك للتعرف على أسباب عدم الاستخدام ومدى ارتباطها بعمر السيدة .

نلاحظ أن السيدات ليست لديهن مشكلة للوصول والحصول على خدمات تنظيم الأسرة ، فلم يذكرن بعد المسافة أو التكلفة المرتفعة للوسيلة سبباً لعدم الاستخدام . كما أن نقص المعلومات عن مصدر الوسائل ليس سبباً لعدم الاستخدام . ونجد أن ١٧% من السيدات ذكرن أن الخوف من الأعراض الجانبية واعتبارات صحية سبباً لعدم الاستخدام ، وهذا يدل على وجود نقص من مقدمى الخدمة فى اعطاء معلومات واستشارات عن الأعراض الجانبية للمستخدمات مما يؤدى إلى انخفاض معدل استخدام منع الحمل .

من الواضح أن خدمات تنظيم الأسرة متوفرة فى مصر ، ولكن رغم ذلك فإن الاستخدام منخفض، وهذا يرجع إلى تدنى الخصائص السكانية والتي تؤثر على القيم الاجتماعية ، حيث تنتشر قيم محبة للأطفال . أن تدنى الخصائص يؤدى إلى عدم وجود دافع لدى السيدات للإستخدام . كما أن بيانات المسح السكانى الصحى لعام ٢٠٠٥ أوضحت أن الأعراض الجانبية تؤدى إلى توقف العديد من المستخدمات عن الاستخدام ، وأن نصفهن فقط حصلن على إستشارات عن الأعراض الجانبية من مقدمى الخدمة . وهذا يعنى ضرورة تقديم معلومات مكتوبة وشفهية لجميع المستخدمات حتى لايتوقفن عن الاستخدام . وهذا يدل على أن رغم توفر خدمات تنظيم الأسرة فى مصر فإن الخدمات فى حاجة إلى تحسين جودتها ، وخصوصاً أن نسبة الأمية مرتفعة فى مصر بين السيدات .

جدول رقم (٣٨)

التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً غير المستخدمات لتنظيم الأسرة

وليس لديهن نية الاستخدام فى المستقبل حسب السبب الرئيسى

لعدم وجود نية الاستخدام وحسب العمر ، ٢٠٠٥

السبب	٢٩-١٥	٤٩-٣٠	الإجمالى
أسباب مرتبطة بالإيجاب :	٥٣,٢	٧٥,٥	٧٢,٨
- سن اليأس / إستئصال الرحم	١,٨	١٩,٩	١٧,٧
- عدم القدرة على الإنجاب مؤقتاً / مطلقاً	٢٢,٤	٤٢,٧	٤٠,٣
- تزايد المزيد من الأطفال	٢٦,٢	٤,٤	٧,١
- أخرى	٢,٨	٨,٤	٦,٨
معارضة الاستخدام :	٢٣,٤	٥,٤	٧,٦
- معارضة المستجيبة	٦,٩	٢,٣	٢,٨
- معارضة الزوج	١٢,٩	٢,٠	٢,٣
- معارضة أشخاص آخرين	١,٥	٠,٠	٠,٢
- محرم دينياً	٢,٢	١,٠	١,٢
نقص المعلومات :	٠,٠	٠,١	٠,١
- لاتعرف مصدر	٠,٠	٠,١	٠,١
أسباب مرتبطة بالوسيلة :	٢٢,٠	١٧,٦	١٨,١
- اعتبارات صحية	٥,٩	٨,٧	٨,٤
- الخوف من الاعراض الجانبية	١٤,٧	٧,٦	٨,٥
- صعوبة الحصول على الوسيلة / بعد المسافة	٠,٣	٠,٠	٠,١
- التكلفة مرتفعة	٠,٨	٠,١	٠,١
- غير ملائمة للإستخدام	٠,٠	٠,٢	٠,١
- التأثير على النشاط المعتاد للجسم	٠,٣	١,٠	٠,٩
- أخرى	٠,٠	٠,٤	٠,٤
- لاتعرف	٠,٨	٠,٦	٠,٧
- بيانات مفقودة	٠,٥	٠,٤	٠,٤
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد السيدات	٢٧٧	٢٠٠٦	٢٢٨٣

المصدر : المسح السكانى الصحى - ٢٠٠٥

نلاحظ أن السيدات ليست لديهن مشكلة للوصول والحصول على خدمات تنظيم الأسرة ، فلم يذكرن بعد المسافة أو التكلفة المرتفعة للوسيلة سبباً لعدم الاستخدام . كما أن نقص المعلومات عن مصدر الوسائل ليس سبباً لعدم الاستخدام . ونجد أن ١٧% من السيدات ذكرن أن الخوف من الاعراض الجانبية واعتبارات صحية سبباً لعدم الاستخدام ، وهذا يدل على وجود نقص من مقدمى الخدمة فى اعطاء معلومات واستشارات عن الاعراض الجانبية للمستخدمات مما يؤدي إلى انخفاض معدل استخدام منع الحمل .

٤/٥ الفقر وتداعياته الاجتماعية وتأثيره على القيم الاجتماعية في مصر

١/٤/٥ مقدمة :

يعد انتشار الفقر في مصر هو النتيجة الطبيعية لتدنى الخصائص السكانية في مصر من تعليم وصحة وبطالة وانخفاض مستويات الدخل، بالإضافة إلى عوامل أخرى تسببت في زيادة حدته مثل عدم عدالة توزيع الدخل والثروات، تهميش فئات معينة في المجتمع بالإضافة إلى بعض السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث تشير معظم الدراسات التي تناولت قضية الفقر في مصر إلى قضية الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر في مطلع التسعينات وأثره على وقع الفقر وانتشاره وكثافته، حيث أشارت إلى أن نجاح هذه البرامج في الأجل الطويل مرهون بقدرة الحكومة على حماية أكثر شرائح المجتمع ضعفاً، وبالتالي فإن الأسر ذات الدخل المنخفضة والتي تعيش دون المستوى اللائق من المحتمل أن تزداد أحوالها تدهوراً بسبب عملية الإصلاح ذاتها إن لم يتم تبني وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من الفقر.

وكنتيجة رئيسية لظاهرة الفقر بعواملها الأخرى الرئيسية والفرعية كالبطالة والامية واعتلال الصحة وانتشار أعداد المهمشين في المجتمع المصري واتساع نطاق توزيعهم الجغرافي، وانتشار العشوائيات بصورة كبيرة في المجتمع المصري، ونتيجة لعوامل أخرى مثل الفساد السياسي والإداري والتغيرات في وسائل الاعلام وتأثيراتها ونوعية المواد التي تقدمها وخاصة الفضائيات، كل هذه العوامل أدت إلى حدوث مجموعة من التحولات المفاجئة والعنيفة في المجتمع المصري، بدلت الكثير من السمات الأخلاقية والقيمية وكذلك على المستوى السلوكي فيه، وهذه التحولات التي تواءمت مع حالة من العوز غير المسبوقة في تاريخ المجتمع المصري؛ نتج عنها العديد من الآثار، كان على رأسها تحول خصائص المجتمع المصري وعلى رأسها التسامح الديني والأخلاقي والاجتماعي وقبول الآخر إلى النقيض، وبدأت الجريمة والعنف في التبلور بشكل أكثر تنظيماً وتوسعاً وكذلك خطورة في المجتمع المصري.

٢/٤/٥ تطور مؤشرات الفقر في مصر

تشير الدراسات التي تناولت قضية الفقر في مصر إلى وجود نسبة كبيرة من السكان لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية من مأكلاً ومشرباً ومسكن. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم الملحوظ على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر خلال العقدين

الماضييين وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن معدلات الفقر لم تتراجع وهذا يرجع إلى عدة أسباب ولعل أهمها هو أن عوائد هذه التنمية يذهب إلى فئات محدودة من الناس. وهو ما يترتب عليه تفاوت كبير في الدخل وظهور طبقات جديدة من فائقي الثروات، وعدم وصول الدعم إلى مستحقه، في الوقت الذي انحازت فيه الدولة إلى رجال الأعمال وأصحاب الثروات الذين التهموا معظم ثمار التنمية وتركت باقي الشعب وحيداً في مواجهة أعباء ضخمة تتمثل في الفقر والحرمان وارتفاع الأسعار واحتكار الأسواق. فالغني يزداد غنى والفقير يظل كما هو فقيراً إن لم يزداد فقراً.

وتشير معظم هذه الدراسات إلى أن من خمس إلى ربع سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر. ويوضح الجدول التالي تطور مقاييس الفقر طبقاً لدراسات البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥ وذلك باستخدام مسوح الدخل والانفاق والاستهلاك الذي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. حيث تعتبر هذه الدراسات هي التقارير الوحيدة التي تتبع تطور قياس الفقر خلال هذه الفترة من بين الدراسات الأخرى والتي قامت بقياس الفقر خلال فترة معينة ثم توقفت بعد ذلك.

جدول رقم (٣٩) تطور نسبة الفقر في مصر

السنة	نسبة الفقر
1991/1990	24.32
1996/1995	19.41
2000/1999	16.74
2005/2004	19.٦

المصدر: World Bank 2002, 2007

ويتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة الفقر في مصر (والتي تعبر عن نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان) قد بلغت ٢٤,٣ % في عام ١٩٩٠/١٩٩١ ثم انخفضت إلى ١٩,٤ % خلال عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ثم انخفضت مرة أخرى إلى ١٦,٧ % طبقاً لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يشير التقرير إلى أن نسبة الفقر في مصر ارتفعت مرة أخرى إلى ١٩,٦ %.

كما قامت عدة دراسات أخرى بقياس الفقر في مصر منها على سبيل المثال دراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠٠٣ حيث قدرت الفقر في مصر بأنه بلغ ٢٠,٤ % في عام ٢٠٠٢.^١

بالإضافة إلى بعض الدراسات والتقارير الأخرى والتي تشير إلى أن نسبة الفقر في مصر أعلى من ذلك بكثير. فإذا استخدمنا المقاييس الدولية للفقر باستخدام خطوط الفقر دولار أو دولارين في اليوم معدلاً بالقوة الشرائية المكافئة للدولار نجد أنه في عام ٢٠٠٥ تصل نسبة الفقراء في مصر الذين يعيشون أقل من دولار في اليوم إلى ٣,٨ % بينما هؤلاء الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم تصل إلى ٤٣ % وذلك طبقاً لتقرير البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية الصادر في عام ٢٠٠٧. بينما يشير تقرير السفارة الأمريكية في القاهرة، والذي صدر في عام ٢٠٠٧ ويشمل تقريراً موسعاً عن اتجاهات الاقتصاد المصري حتى نهاية مارس ٢٠٠٧، إلى أن ٥٢ % من الشعب المصري يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

وإذا كان تقرير البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية يشير إلى أن الفقراء في مصر لا يتعدون الـ ٢٠ %، فإن الأوضاع في مصر تدل على أن الوضع أسوأ من ذلك. فمازالت نسبة الأمية في مصر تتجاوز الـ ٤٠ % طبقاً لتقارير الأمم المتحدة في حين أن التقارير الوطنية تشير إلى أنها لا تتجاوز الـ ٣٠ %. كما أن معدل البطالة بلغ ١١ % وبلغ معدل التضخم ١٢,٤ % طبقاً لتقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصري. كما أن ترتيب مصر دولياً طبقاً لتقارير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بلغ ١١٢ وتأتي ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية. كما يشير التقرير إلى أن أغنى ٢٠ % من السكان في مصر يحصلون على ٤٤ % من الدخل، بينما يحصل أفقر ٢٠ % من السكان على ٨ % من الدخل، وبلغ معامل جيني ٣٤,٣ في مصر.

ولكن يجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية أشار إلى أن نسبة ١٩,٦ % أو ما يوازي ١٣,٦ مليون نسمة يعيشون في فقر مطلق وهم الذين لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية. ولكن أيضاً ذات التقرير يشير إلى أن هناك الفقراء

¹ UNDP, (2003). "Subjective Poverty and Social Capital: towards a comprehensive strategy to reduce poverty," UNDP, Cairo.

² The World Bank, 2002, "Arab Republic of Egypt Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy," Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, Ministry of Planning, Government of the Arab Republic of Egypt

المعتدلون وهم الذين يحصلون بالكاد على الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية وتصل نسبتهم إلى ٢٦ %، وبالتالي فإن التقرير يشير إلى أن اجمالي نسبة الفقراء في مصر تصل إلى ٤٠ % أو ما يوازي ٢٨ مليون فرد وهو ما يتفق مع التقديرات الأخرى للفقير في مصر.

٣/٤/٥ الفقر وتدني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

١/٣/٤/٥ الخصائص الديموجرافية للفقراء:

عادة ما تكون الأسر الكبيرة أكثر فقراً من الأسر الصغيرة، حيث ينخفض نصيب الفرد من الموارد داخل الأسرة الكبيرة عنها في الأسرة الأصغر حجماً. وقد أكدت العديد من الدراسات العلاقة القوية بين حجم الأسرة ومستوى الفقر في مصر. فقد أوضحت دراسة البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية الصادر في عام ٢٠٠٢ أنه في عام ٢٠٠٠ بلغ متوسط حجم الأسرة في الأسر الفقيرة حوالي ٧,٢ فرد مقارنة ب ٤,٩ فرد في الأسر غير الفقيرة^٣، وأشارت دراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن متوسط حجم الأسر الفقيرة في عام ٢٠٠٢ وصل إلى ٦,٥ فرد مقارنة ب ٤,٣ فرد في الأسر غير الفقيرة^٤. كما اشار تقرير البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية الصادر في عام ٢٠٠٧ إلى أن ٦٥ % من الأسر غير الفقيرة تكون من واحد إلى أربعة أفراد، بينما ٨٠ % من الأسر الفقيرة تتكون من خمسة أفراد أو أكثر^٥.

كما أكدت هذه الدراسات أن معدلات الإعالة تكون مرتفعة في الأسر الفقيرة عنها في الأسر غير الفقيرة، حيث ارتفاع نسبة الأطفال بالأسر الفقيرة نتيجة لارتفاع معدلات الانجاب وبالتالي لا يستطيع هؤلاء الأطفال المساهمة في دخل الأسرة مما يزيد من عبء الإعالة بهذه الأسر. وتشير الدراسات السابقة إلى أنه في عام ٢٠٠٠، كل ١٠٠ فرد في سن العمل من الفقراء يعول ٨٩ فرد في غير سن العمل، بينما كل ١٠٠ فرد من غير الفقراء يعول ٦٩ فرد.

ومن حيث نوع وعمر رب الأسرة، اختلفت نتائج الدراسات حول علاقة نوع رب الأسرة بالفقر. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن الأسر التي يكون أربابها من الاناث تكون أكثر فقراً من الأسر التي يرأسها ذكور. وارجعوا ذلك إلى أن المرأة التي تعول أسرة غالباً ما تكون أرملة أو مطلقة وبالتالي ليس لديها مصدر للدخل وخاصة إذا كان لديها عدد كبير من الاطفال مما يزيد من عبء الاعالة لديها. بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن الأسر التي يكون أربابها من الذكور أكثر فقراً من

(٣) مرجع سابق

(٤) مرجع سابق

⁵ The World Bank, 2007, A POVERTY ASSESSMENT UPDATE Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, Ministry of Economic Development , Government of the Arab Republic of Egypt.

الأسر التي يكون أربابها من الاناث، وربما يرجع ذلك إلى أن الاسر التي يعولها اناث نسبتهم صغيرة في المجتمع حيث تبلغ نسبة الافراد الذين ينتمون لأسر تعولها امراة حوالى ١٠,٤ % من اجمالي السكان.

ومن العوامل التي لها تأثير أيضاً على مستوى الفقر، هو عمر رب الأسرة. حيث تكون الأسر التي أربابها صغار السن أكثر عرضة للفقر حيث غالباً ما يكون لديهم أطفالاً صغاراً وبالتالي يكون عب الإعالة أكبر، كما أن الفرد في بداية حياته العملية يكون دخله قليل ثم يزداد مع تقدم العمر وأقدميته في العمل كما أنه لا تكون لديه ثروة متراكمة، ولكن مع تقدم العمر يبدأ معدل الإعالة في الانخفاض مع ارتفاع دخل رب الأسرة.

٢/٣/٤/٥ البعد الجغرافي للفقر

تؤكد كل الأدبيات على أن الفقر في مصر له بعداً جغرافياً هاماً حيث يختلف من منطقة لأخرى، ويرجع ذلك إلى التفاوتات بين هذه المناطق من حيث مستويات التعليم وتوفر فرص العمل وتوفر الخدمات العامة وجودة السلع والخدمات والتفاوت في مستويات الدخل. بالتالي نلاحظ انتشار الفقر في المناطق الريفية في مصر عن المناطق الحضرية حيث أن فقراء الريف يواجهون ظروفًا معيشية صعبة نتيجة لانخفاض نصيبهم من التعليم والصحة والخدمات العامة والاسكان وفرص العمل.

ويوضح جدول (٢) التوزيع الجغرافي للفقر طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وبعض ملامح التنمية البشرية حسب المحافظات (بعد استبعاد محافظات الحدود). ويتضح من الجدول أن ريف مصر أكثر فقراً من الحضر حيث يصل الفرق بينهما إلى ١٧ رجة مئوية (٢٧ % في الريف مقابل ١٠ % في الحضر)، كما أن الوجه القبلي أكثر فقراً من الوجه البحري (٣٢,٥ % مقابل ١٤,٥ %) مع أن نسبتهم من إجمالي السكان أقل من الوجه البحري (٣٧,٣ % مقابل ٤٣ %). ويوضح الجدول أيضاً أن أكثر المناطق فقراً هي ريف الوجه القبلي حيث بلغت نسبة الفقر بها ٣٩ % حيث تفوق نسبتهم إلى إجمالي السكان (٢٥ %) ، تليها حضر الوجه القبلي (١٨,٦ %) ثم ريف الوجه البحري (١٦,٧ %)، بينما المحافظات الحضرية هي أقل المناطق فقراً (٥,٧ %) ويمثلون ١٨ % من السكان.

أما بالنسبة للفقر على مستوى المحافظات، نجد أن أفقر خمس محافظات هي على الترتيب: أسيوط (٦٠ %)، بني سويف (٤٥,٤ %)، سوهاج (٤٠,٧ %)، المنيا (٣٩,٤ %)، ثم قنا (٣٣,٧ %). ويلاحظ أن هذه المحافظات كلها تقع في الوجه القبلي. بينما نجد أن أقل خمس محافظات من حيث مستوى الفقر نجد أنها على الترتيب: السويس (٢,٤ %)، دمياط (٢,٦ %)، القاهرة (٤,٦ %)، الغربية (٦,١ %)، ثم الاسماعيلية (٦,٤ %).

جدول (٤٠) التوزيع الجغرافي للفقر وبعض ملامح التنمية البشرية

المحافظة	نسبة الفقراء الى اجمالي السكان	نسبة السكان الى الاجمالي	نسبة الأسر التي تحصل على مياه مأمونة	نسبة الأسر التي تحصل على صرف صحي	وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	معدل البطالة من اجمالي قوة العمل	معدل الاعالة الديموجرافي	دليل التنمية البشرية
القاهرة	٤,٦	١٠,٧	٩٩,٢	٩٨,٢	٣١,١	١٩,٣	٥٢,٧	٠,٧٣٧
الإسكندرية	٨,٠	٥,٧	٩٩,٦	٧٧,٠	٢٣,٢	٢٠,٣	٥٤,٩	٠,٧٣٨
بورسعيد	٧,٦	٠,٨	٩٣,٨	٨٩,٥	١٦,٧	١٨,١	٥٣,٨	٠,٧٥٣
السويس	٢,٤	٠,٧	٩٩,٣	٨٩,٢	١٨,٧	١٨,٦	٦٣,٨	٠,٧٥١
المحافظات الحضرية	٥,٧	١٧,٩	٩٩,١	٩٠,٨	٢٩,٦	١٩,٥	٥٣,٨	٠,٧٤٠
دمياط	٢,٦	١,٥	٩٨,٧	٦٦,٥	١٠,٢	٢٤,٣	٦٢,٩	٠,٧٣٩
الدقهلية	٧,٠	٦,٩	٩٦,٩	٨٣,٤	١٥,٧	٢٨,٩	٦٥,٥	٠,٧٢٣
الشرقية	٢٨,٢	٧,٤	٩٠,٢	٣٩,٦	١٧,١	٣٢,٦	٧١,٧	٠,٧١٥
القليوبية	١١,٢	٥,٨	٩٧,٦	٥٢,٦	١٥,٢	٢٨,١	٦٧,٤	٠,٧٢٢
كفر الشيخ	١٣,٢	٣,٦	٩٦,٩	٤٦,٩	١٠,٤	٣٥,٣	٦٩,٢	٠,٦٩٩
الغربية	٦,١	٥,٥	٩٨,٠	٣٥,٢	١٤,٨	٢٦,٧	٦٤,٨	٠,٧٣٠
المنوفية	١٧,٥	٤,٥	٩٥,٠	٣٣,٩	١٤,٩	٢٨,٤	٦٩,٧	٠,٧١٩
البحيرة	٢٠,٥	٦,٥	٩٠,٩	٣١,٠	١١,٣	٣٧,٥	٧٠,٦	٠,٧١٣
الاسماعيلية	٦,٤	١,٣	٩٥,٣	٥٨,١	١٤,١	٢٤,٥	٦٦,٦	٠,٧٣٣
الوجه البحري	١٤,٥	٤٣,٠	٩٥,٠	٤٨,٥	١٤,٣	٣٠,٦	٦٨,٢	٠,٧١٩
حضر	٩,٠	١١,٧	٩٨,٧	٨٦,٠	٢٠,٤	٢١,٢	—	—
ريف	١٦,٧	٣١,٤	٩٣,٥	٣٣,٧	١١,٣	٣٤,٢	—	—
الجيزة	١٣,١	٨,٦	٩٨,٤	٦٩,٣	١٣,٥	٢٧,٣	٦٦,٣	٠,٧٠٥
بنى سويف	٤٥,٤	٣,٢	٨٨,٦	١٥,٢	٢٧,١	٤١,٩	٨٨,١	٠,٦٩٧
الفيوم	١٢,٠	٣,٥	٩٧,٢	٣٥,٤	٢٠,٩	٤٢,٧	٨٨,٣	٠,٦٦٩
المنيا	٣٩,٤	٥,٨	٨٩,٧	١٢,٧	٢٥,٩	٤٣,٠	٨٦,١	٠,٦٨٢
أسيوط	٦٠,٦	٤,٧	٩٦,٠	٩,٦	٣٧,٠	٣٩,٨	٨٦,٣	٠,٦٨١
سوهاج	٤٠,٧	٥,٢	٩٣,٧	١٢,١	٢٧,٢	٣٩,٥	٨٥,٤	٠,٦٨٥
قنا	٣٣,٧	٤,١	٩٢,٨	٩,٥	٢٢,٧	٣٥,٩	٨٥,٩	٠,٦٩٩
الأقصر	٦,٠٥	٠,٦	٩٨,٥	٤٦,٣	٢٥,٣	٢٩,١	٧٢,٨	٠,٧١٢
أسوان	٢٣,٩	١,٦	٩٩,٠	٤١,٤	٢٢,٩	٢٤,٠	٧٣,٨	٠,٧٣٠
الوجه القبلي	٣٢,٥	٣٧,٣	٩٤,٧	٣٠,٥	٢٤,٠	٣١,٤	٨٠,٩	٠,٦٩٣
حضر	١٨,٦	١١,٩	٩٨,٩	٣٤,٧	٢٤,٠	٢١,٢	—	—
ريف	٣٩,١	٢٥,٤	٩٢,٥	١١,٧	١٩,٩	٤٢,٩	—	—
مصر	١٩,٦	١٠,٠	٩٥,٥	٥٠,٥	٢٠,٥	٣٠,٥	٦٩,٨	٠,٧٢٣
حضر	١٠,١	٤٢,٦	٩٨,٨	٨٢,٥	٢٧,٥	٢٠,٩	—	—
ريف	٢٦,٨	٥٧,٤	٩٢,٩	٢٤,٣	١٥,١	٣٨,٠	—	—

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٧

وبمقارنة مستوى الفقر في المحافظات مع بعض ملامح التنمية البشرية نلاحظ ما يلي:

١- بالنسبة للأسر التي تحصل على مياه مأمونة، نجد أن اقل المحافظات هي بنى سويف

(٨٨,٦ %) وهي ثاني أفقر محافظة، تليها المنيا (٨٩,٧ %) وهي رابع أفقر محافظة.

٢- بالنسبة للأسر التي تحصل على صرف صحي، نجد أن أقل هذه المحافظات هي قنا (٩,٥ %) وهي خامس أفقر محافظة، تليها في الترتيب محافظة أسيوط (٩,٦ %) وهي أفقر محافظة ثم محافظة سوهاج (٢١,١ %) وهي ثالث أفقر محافظة.

٣- بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال الرضع كمؤشر صحي، نجد (باستثناء محافظة القاهرة والتي يوجد بها أكبر نسبة من السكان ١٠,٧ %) أن أعلى معدل وفيات الأطفال الرضع توجد في محافظة أسيوط (٣٧ لكل ألف مولود حي) تليها في الترتيب محافظة سوهاج (٢٧,٢ لكل ألف مولود حي) ثم محافظة بني سويف (٢٧,١ لكل ألف مولود حي).

٤- بالنسبة لمعدل الأمية كمؤشر تعليمي، نجد أن أكبر نسبة أمية توجد في محافظة المنيا (٤٣ %) تليها في الترتيب محافظة الفيوم (٤٢,٧ %) ثم محافظة بني سويف (٤١,٩ %) وهذه المحافظات هي من ضمن أفقر محافظات في مصر.

٥- بالنسبة لمعدل الإعاقة الديموجرافي، حيث تعد ارتفاع نسبة الإعاقة من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة حدة الفقر. يلاحظ أن أكبر معدل إعاقة يوجد في محافظة الفيوم (حيث أن كل ١٠٠ فرد في سن العمل يعول ٨٨,٣ فرد في غير سن العمل)، تليها محافظة أسيوط (٨٦,٣) ثم محافظة المنيا (٨٦,١).

٦- أما بالنسبة لمعدلات البطالة، نجد أن الوضع يختلف. حيث نجد أن أقل المحافظات من حيث معدل البطالة هي الفيوم (٣,٤ %) ثم تأتي بعدها بني سويف (٣,٧ %) وهي ثاني أفقر محافظة، ثم محافظة المنيا (٥,٨ %) وهي رابع أفقر محافظة في مصر. وربما يرجع ذلك إلى أن معظم سكان هذه المحافظات والذين هم في سن العمل يخرجون للعمل في محافظات أخرى لقلّة فرص العمل في محافظاتهم، وبالتالي يعمل معظمهم في أعمال ذات دخل قليل نتيجة عدم حصولهم على قدر كافي من التعليم وبالتالي يشتغلون في أعمال مثل أعمال المقاولات والأعمال الزراعية. بينما نلاحظ أن أكبر محافظة من حيث معدل البطالة هي محافظة أسوان (١٩,٤ %) تليها الأقصر (١٧,٥ %) بالرغم من أنها تعتبر مناطق سياحية في مصر حيث كثرة فرص العمل.

٧- أما من حيث دليل التنمية البشرية، نجد أن آخر محافظة في ترتيب دليل التنمية البشرية هي محافظة الفيوم وتأتي قبلها محافظة أسيوط وهي أفقر محافظة، ثم محافظة المنيا. وبالتالي يمكن من خلال ما سبق استنتاج العلاقة القوية التي تربط بين مستوى الفقر في المحافظات وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في هذه المحافظات، حيث كلما تدهورت هذه الخصائص للسكان كلما كانوا أكثر فقراً.

٣/٣/٤/٥ الفقر والتحصيل التعليمي :

التعليم هو عنصر هام لتأثير على الفقر لما له من ارتباط قوي بالقدرة على الحصول على فرصة عمل وكذلك بطبيعة المهنة، وهو أيضاً مؤشر لمدى قدرة الأسر على أشباع حاجاتها الأساسية. ويوضح جدول (٣) العلاقة بين مستوى التحصيل التعليمي للأفراد ومستوى الفقر طبقاً لتقديرات الفقر في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ويتضح من الجدول وجود علاقة عكسية بين مستوى التحصيل التعليمي للأفراد ومستوى الفقر، فكلما انخفض المستوى التعليمي للفرد كلما أصبح أكثر فقراً. حيث أن الغالبية العظمى من الفقراء (٨٠ %) حاصلون على تعليم أساسي فقط أو لم يحصلوا على أى تعليم. بينما نجد أن ٤١ % من الفقراء أميون، في حين تصل نسبة من تلقوا تعليماً أساسياً إلى ٢١ % بينما لم يحصل سوى ٢,١ % فقط من الفقراء على تعليم جامعي أو أعلى. أما النسب المماثلة لغير الفقراء فهي على الترتيب : ٢٥,٦ % أميون، ١٩,٩ % حاصلون على تعليم أساسي و ١٠,٥ % تعليم جامعي أو أعلى.

جدول (٤١) الفقر والحالة التعليمية للأفراد في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

حالة الفقر	أمي	يقرا و يكتب	تعليم أساسي	تعليم متوسط	تعليم فوق المتوسط	شهادة جامعية	شهادة أعلى من الجامعية
فقراء	41.2	17.5	21.4	16.7	1.2	2.1	0.0
غير فقراء	25.6	16.4	19.9	24.7	3.1	10.2	0.3
جملة	28.6	16.6	20.2	23.1	2.7	8.6	0.3

المصدر : World Bank, 2007

كما يلعب مستوى تعليم رب الأسرة دوراً كبيراً في تحديد المستوى الاقتصادي للأسرة، وطبقاً لدراسة (World Bank, 2002) نجد أن ٦١ % من الفقراء ينتمون إلى أسر يكون رب الأسرة فيها أمياً وذلك بالمقارنة بحوالي ١,٢ % من الفقراء ينتمون لأسر كان رب الأسرة فيها حاصل على تعليم جامعي أو أعلى، كما أوضحت الدراسة أن نسبة الفقر بين الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أمياً تصل إلى ٢٧,٢ % مقارنة ب ٣ % فقط من بين الأفراد الذين ينتمون لأسر يكون رب الأسرة فيها حاصل على تعليم جامعي أو أعلى، وهو ما يشير إلى أن احتمال الوقوع في الفقر يكون أكبر في الأسر التي يكون رب الأسرة فيها حاصل على قدر ضئيل من التعليم مما ينعكس على فرصته في الحصول على فرصة عمل.

(٥) مرجع سبق ذكره

وترجع أسباب التسرب من التعليم وبالتالي انتشار الأمية بين الفقراء ليس فقط لعدم توافر المدارس ولكن لارتفاع النفقات المادية للعملية التعليمية. حيث تفاضل الأسر بين ارتفاع تكاليف الدراسة وتكلفة الفرصة البديلة التي قد تواجهها الأسر لحاجتها الى الدخل الذي قد يدره ابناءؤها. وهذا يشير الى الدور المعنوي الذي تلعبه عمالة الاطفال في توفير مصدر للدخل في الاسر الفقيرة، حيث غالباً ما ينظر إلى عمالة الاطفال على أنها نتيجة حتمية للفقر.

٤/٣/٤/٥ الفقر ونسب ظروف المسكن

تعد ظروف الإسكان مقياس هام من مقاييس الرفاهية بصورة مباشرة عن طريق زيادة الانتفاع، و بصورة غير مباشرة عن طريق تأثير هذا المتغير على الصحة. ، ويعيش الفقراء في ظروف سكنية أسوأ مقارنة بغير الفقراء. و من الأهمية بمكان ملاحظة تدهور حالة الإسكان في المناطق الريفية، و هو ما يؤدي إلى فجوة أكبر بين المناطق الحضرية و الريفية عن الفجوة بين الفقراء و غير الفقراء. حيث أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة الفقر وخصائص الفقراء والذي أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام ٢٠٠٥ إلى تركيز الفقراء في في الأسر التي التي تعيش في مسكن يتكون من غرفة واحدة أو أكثر في وحدة سكنية، كما يتركز الفقراء في المنازل المصنوعة من القش والطين. ومن حيث ملكية المنازل يلاحظ أن معظم الفقراء في الريف يملكون منازلهم والتي تبنى غالباً من القش والطين وتتكون من طابق واحد، بينما معظم فقراء الحضر لا يملكون منازلهم والتي تبنى من الاسمنت والأحجار وتتكون من عدة طوابق. وبالتالي تلعب ملكية المسكن دوراً هاماً في تحديد الفقراء في الحضر - حيث يسكن معظم الفقراء في منازل لا يملكونها، بينما يلعب هيكل المسكن دوراً هاماً في تحديد الفقراء في الريف حيث يسكن الفقراء في منازل مصنوعة من القش والطين^(٧).

ومن حيث الاتصال بالمرافق العامة يوضح جدول (٥) معظم منازل الفقراء مزودة بالكهرباء (٩٩ %) بينما هناك اختلاف بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة وكذلك بين الحضر والريف من حيث اتصالهم بشبكة المياه، حيث ان ٧٨ % فقط من فقراء الريف متصلون بالشبكة العامة للمياه مقابل ٨٨ % لغير الفقراء، اما النسب المقابلة في الحضر هي ٩٥ % لفقراء و ٩٩ % لغير الفقراء. أما توفر الصرف الصحي فهو مؤشر هام للفقر، حيث يعاني الفقراء من عدم اتصالهم بشبكات الصرف الصحي وخاصة الريف. حيث تبلغ نسبة الفقراء الذين ينتمون لأسر متصلة بالصرف الصحي في

(٧) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٢٠٠٦)، دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في اطار مسح العقد الاجتماعي في مصر ٢٠٠٥، القاهرة، مصر.

الريف إلى ١٦ % مقابل ٢٩,٦ % لغير الفقراء، في حين أن ٥٩ % من فقراء الحضر متصلون بشبكة صرف صحي مقابل ٨٧ % لغير الفقراء.

جدول (٤٢) الاتصال بالمرافق العامة حسب حالة الفقر

الاتصال بالمرافق العامة	حضر			ريف	
	فقراء	غير فقراء	اجمالي الحضر	فقراء	غير فقراء
كهرباء	98.9	99.9	99.8	97.7	99.3
شبكة مياه عامة	95.4	99.0	98.7	78.4	88.1
شبكة صرف صحي	58.8	87.0	84.1	16.1	29.6
اجمالي الريف					98.9

المصدر: World Bank, 2007

ومن خلال استعراض ما سبق نجد أن هناك ارتباط قوي بين الفقر وتدني خصائص السكان من تعليم وصحة وفرص عمل ومستوى الدخل وظروف المسكن، فالفقر ليس فقط نتيجة لزيادة عدد السكان بما يفوق القدرات المادية، ولكن أيضاً نتيجة لتدني الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الأفراد تزداد حدة الفقر ويزداد انتشاره، بسبب إهمال الدولة لهذه الفئة من جانب وأيضاً هشاشة أوضاعهم مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر من غيرهم من الناس.

٤/٤/٥ الفقر وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال

لم يتوافر في مصر حتى الآن مسح أو دراسة ميدانية تحدد الحجم الحقيقي أو التقريبي لأعداد الأطفال الذين لفظتهم الأسر إلى الشارع - والذي يتنامى يوماً بعد يوم حتى صارت هذه المشكلة تشكل علامة في ملامح المجتمع المصري ستبقى طويلاً حتى مع إنتفاء الأسباب المسببة لها. وهذا بالطبع إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، وأطلق العنان لتضاعف الأعداد ولم توجه الجهود الجادة والمتواصلة لتجاوزها^(٨).

أن هذه الفئة من فئات المجتمع خرجت من بيئة فقيرة لم يتوافر فيها الحد الأدنى من القيم الاجتماعية التي توارثناها عبر الأجيال لتخرج إلى بيئة أخرى أكثر فساداً وإنحرافاً وأقل قيمة وأخلاقاً تشكل في النهاية مجتمعاً من الأطفال المشردين الذين لم يعلمهم أحد أى شئ ولا حتى أسرهم و بالتالى فقد خرجوا إلى مجتمع الشارع يفعلوا ما يشاءون، ويفعل بهم الآخرون ممن هم أكثر عنفاً وخروجاً

(٨) المجلس العربى للطفولة والتنمية، أطفال الشوارع، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٤.

عن القانون ما يشاءون أيضا ليشكلوا فى النهاية قنبلة موقوتة فى المجتمع تقسد من يقترب منها وسيدفع المجتمع بسببها الكثير .

لقد حرم هؤلاء الأطفال من كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التى تبدأ بالأسرة فخرجوا من دفء وحب أقرب المقربين إليهم وبذلك فقدوا التعلم الأولى لمبادئ القيم ثم حرموا من المدرسة المسؤولة أيضاً عن غرس القيم وتثبيتها بشكل جماعى ولا يمكن تعويض دورها. أيضاً حرموا من الأصدقاء الصالحين ليرتموا فى أحضان أصدقاء السوء. حرموا من كافة المؤسسات التى تساهم فى حمايتهم وتعمل على تعليمهم وإبعادهم من سوء الطريق.

إن هؤلاء الأطفال الذين يتعرضون للانحراف عاشوا ظروفًا وأوضاعاً أسرية صعبة مثل فقر الأسرة وتفككها وكثيرة الأبناء وإزدحام المسكن ونقص الإحتياجات والخدمات الضرورية. إلى جانب غاب الوالدين أو أحدهما نتيجة للطلاق أو العمل فى الخارج أو الوفاة أو الإيداع فى السجن ، بالإضافة إلى إنخفاض المستوى التعليمى أو الأمية مما يدفعهم للانحراف.

كما ترتبط ظاهرة أطفال الشوارع بظاهرة أخرى أكثر خطورة وهي ظاهرة عمالة الأطفال، ولكن ليس كل الأطفال العاملون هم أطفال شوارع، فبعض الأطفال العاملون يعيشون مع أسرهم ولكنهم يخرجون للعمل وهم فى سن دون المسموح به. وتعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التى تهدد المجتمعات وخاصة فى الدول النامية وذلك لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية على الأسرة والمجتمع، فأطفال اليوم هم رجال الغد وهم الركيزة الأساسية للتنمية والتقدم ويعول عليهم المجتمع الدور الأساسى فى تقدمه ورقيه فى المستقبل. وتؤدى ظاهرة عمالة الأطفال إلى حرمان الأطفال من التعليم وتضيف أعداداً جديدة إلى الأميين، وتزيد أعداد الأفراد ذوي البنية الضعيفة لما لها من آثار صحية تنعكس على الأطفال حيث يتعرض هؤلاء الأطفال إلى أخطار جسدية نتيجة الأعمال التى يقومون بها كما يتعرضون للعنف من قبل صاحب العمل كما أنهم يعيشون فى بيئة صحية غير سليمة لا تتناسب مع أعمارهم الصغيرة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية التى تسببها هذه الظاهرة.

وتأثر عمالة الأطفال على التطور والنمو الجسدي للطفل بالإضافة إلى تأثيرها على القيم الاجتماعية لدى هؤلاء الأطفال. نتيجة للتسرب من التعليم يتدنّى التطور المعرفي لطفل وتدنّي قيمة التعليم لديه، وأيضاً التأثير السلبي على التطور العاطفي لدى الطفل، والذي ينتج إما عن عنف يتعرض له من صاحب العمل، أو هو نتيجة الغياب الطويل عن الأسرة نتيجة العمل مما يفقده الشعور بالانتماء للأسرة، وهذا يقود بالضرورة إلى نتائج سلبية ترمي بظلالها على التطور الاجتماعي والأخلاقي للطفل. كما ان عمالة الأطفال تدفع هؤلاء الأطفال الى ممارسة العنف والجريمة، فالاستغلال الجسدي

لهؤلاء الأطفال ينمي لديهم الكره وحب الانتقام وبالتالي يدفعهم لممارسة أعمال العنف، أو ما قد يتعرض اليه الطفل من خلال احتكاكه بالباعة الجوالين أو اثناء تجواله بين المنازل فقد يتعرض للتحرش الجنسي وقد يتعلم الادمان والتدخين ومن ثم يتعلم امورا سيئة تؤدي به للجريمة.

١/٤/٤/٥ أسباب انتشار هذه الظواهر في مصر

أولاً: أسباب اقتصادية

١- الفقر

يعتبر تدهور وسوء الأوضاع الاقتصادية للأسر وانتشار الفقر والبطالة أهم الأسباب الرئيسية لانتشار أطفال الشوارع وعمالة الأطفال في مصر وغيرها من الدول النامية التي تنتشر بها هذه الظواهر. أشارت العديد من الدراسات إلى أنه عادة ما ينتمي أولاد الشوارع إلى أسر فقيرة منخفضة الدخل ، وأن هذه الأسر تعيش عند خط الفقر أو دونه مما يجعلهم يدفعون أبناءهم إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة في بعض السلع الهامشية طوال اليوم لمساعدتهم وأحياناً أخرى يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم مما يجعلهم يهربون إلى الشارع^٩.

هذه الحالة من الفقر التي لا يكفي فيها دخل الفرد لتحقيق الحاجات الأساسية من مسكن ، وغذاء ، وملبس ، وعلاج مناسب وغيرها من الضروريات التي تفرضها الحياة العصرية ، بما يؤدي بالفرد إلى الحفاظ على كيانه المادي والمعنوي ، ويرجع إنخفاض المستوى الإقتصادي إلى إنخفاض دخل الأسرة الذي يجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأبناء ، وتزداد المشكلة مع كبر حجم الأسرة وزيادة عدد الأطفال ، وما يستلزم من توفير كافة سبل الرعاية لهؤلاء الأطفال في إنعكاس المشكلات الصحية والنفسية والتعليمية للطفل ، وخاصة عندما تكون في نفس الوقت منخفضة في المستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي مما يؤدي إلى إفتقاد الطفل إلى حاجاته الأساسية في ظل هذه الظروف.

والظروف الاقتصادية المتدنية التي تحيط بالطفل تحول بينه وبين حاجاته إلى هذا الأمن والحب الذي يفقده حين يعمل أبويه مدفوعين بضرورات الحياة الاقتصادية الملحة ، مما يخل بإتزان البيت في أوقات مختلفة وربما لا يكون هناك لقاء إلا حول مائدة الأسرة ويرتبط بالفقر المستوى الصحي نتيجة سوء التغذية والاعتماد على الطرق البدائية في العلاج ، وإن أبناء الطبقات الفقيرة يترددون بين الجناح وحياة الاستقامة ، وهم يقارنون كل يوم بين حياتهم ، وحياة أصحاب الثروات

(٩) علا مصطفى ، عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٢٥ .

الذين يتمتعون بالطعام الجيد ، والملابس المريحة ووسائل الترفيه ، والسيارات ، فيشعرون بالشفقة على أنفسهم وأحياناً بالحسد لهؤلاء^(١٠).

كما تلجأ الأسر الفقيرة إلى التحرر من التزاماتها تجاه الأبناء في ظل الظروف المعيشية الصعبة بينما يسعى الأبناء بلا موجه أو رقيب يبحثون عن الفتات في أى مكان وينامون حين يتعبون ، وقد يصل التكيف مع هذه الظروف مداه إلى الحد الذى يظهر فيه هؤلاء كأنهم سعداء ساخرين يفلسفون حياتهم ، ويبحثون عن الملذات الشرعية وغير الشرعية دون التقيد بمفاهيم العيب أو الحرام. إن قضية الفقر وما لها من تراكم إجتماعى وثقافى وإقتصادى وحضارى لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة وشعوبها ولكنها تتزايد أيضاً فى الدول المتقدمة والغنية^(١١).

وبالنسبة لعمالة الأطفال يوضح جدول رقم (١) نسبة الأطفال (٦-١٤) المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال حسب مؤشر الثروة، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي ٨ % من الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٤) سنة يشاركون في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال. ويوضح الجدول أيضاً أن عمالة الأطفال ترتبط ارتباطاً قوياً بالمستوى الإقتصادى للأسرة، حيث تصل نسبة عمالة الأطفال في الأسر ذات المستوى الأدنى اقتصادياً طبقاً لمؤشر الثروة إلى ١٧,٤ %، وتتناقص إلى ١١ % للأطفال في المستوى الأول للثروة، بينما تصل إلى أقل من ١ % للأطفال في الأسر ذات المستوى الأعلى اقتصادياً.

جدول (٤٣)

نسبة الأطفال (٦-١٤) المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال حسب مؤشر الثروة

مؤشر الثروة	نسبة الأطفال (٦-١٤) المشاركين في أنشطة تتعلق بعمالة الأطفال
أدنى مستوى	١٧,٤
المستوى الثاني	١١,٠
المستوى الثالث	٤,٧
المستوى الرابع	١,٨
أعلى مستوى	٠,٨
الإجمالي	٧,٧

المصدر: المسح السكاني الصحي، ٢٠٠٥.

ويوضح جدول (٢) نسبة الأطفال (٦-١٤) المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال حسب نوع الطفل وعمر الطفل ومحل الإقامة، وتشير البيانات إلى أن الأطفال الذكور أكثر عرضة للعمل عن الأطفال الإناث حيث أن نسبة الأطفال الذكور العاملين تبلغ ٩ % مقابل ٦ % للأطفال الإناث. كما تشير

(١٠) كمال عزيز عطا ، الدفاع الاجتماعى بين النظرية والتطبيق ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٨

(١١) إقبال السمالوطى ، التنمية الاجتماعية أساسيات واتجاهات حديثة ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٣٩.

البيانات أيضا إلى أن نسبة الأطفال في الفئة العمرية ١٠-١٤ المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال تبلغ ضعف نسبة مشاركة الأطفال في الفئة العمرية ٦-٩ سنوات في هذه الأنشطة (١٠ % مقابل ٥ %).

كما تشير البيانات إلى تركيز عمالة الأطفال في المناطق الريفية، حيث نجد أن ١١ % من الأطفال في المناطق الريفية يعملون في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال، مقارنة ب ٣ % فقط في المناطق الحضرية.

جدول (٤٤)

نسبة الأطفال (٦-١٤) المشاركين في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال

حسب نوع الطفل وعمره ومحل الإقامة

خصائص الأطفال	نسبة الأطفال (٦-١٤) المشاركين في أنشطة تتعلق بعمالة الأطفال
نوع الطفل	ذكر ٩,٤
	أنثى ٦,٠
عمر الطفل	٦-٩ ٤,٨
	١٠-١٤ ٩,٩
مكان الإقامة	حضر ٢,٧
	ريف ١٠,٩
إجمالي عمالة الأطفال ٧,٧	

المصدر: المسح السكاني الصحي، ٢٠٠٥.

٣- مسكن الأسرة :

من البديهي أن يترتب على انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة مسكن لا يوفر ظروف صحية و إجتماعية مرغوبة. كما أن عدم توفر المسكن الملائم للأسرة، وعدم كفاية مرافقة و إزدحام المسكن الضيق بأسرة كبيرة العدد كلها أمور تجعل الطفل يفقد حاجاته إلى المعيشة الطبيعية المريحة التي تحببه في بيئته ، فضلاً عن أنه يفقد أيضاً حاجته إلى الرعاية وسط هذا الإزدحام ، والطفل في هذا الحيز المكاني الضيق للمسكن ، يحرم من فرص اللعب داخل المسكن ، مما يدفعه للخروج للشارع.

٣- إنتشار العشوائيات :

تعتبر التجمعات العشوائية هي البؤرة الأولى المعززة والمستقبلية لأولاد الشوارع ، فغالبيتهم هؤلاء الأطفال ينتشرون ويولدون ويعيشون في هذه التجمعات ، فبداخلها تتعدد مجالات ممارسة أولاد

الشوارع سواء كانت هذه الممارسات تتم داخلها أو خارجها. وتتميز المناطق العشوائية بمستوى معيشى متدنٍ وتحمل قيم وطقوس أهل الريف، فيما عرف بتريف المدن، ويمارس سكانها أعمالاً هامشية فى القطاع غير الرسمى، وتصيب المدينة بالإحتقار وتشير الدراسات إلى إنتشار نسبة هائلة من أطفال الشوارع وكذلك عمالة الأطفال فى هذه المناطق ويدخل فى هذه النسبة الأطفال الفارون من أسرهم فى الريف بدافع الحلم فى تحقيق الكثير من الآمال فى المدينة، والذين يحطون فى هذه المناطق العشوائية متحولين إلى أطفال شوارع.

ولأن هذه المناطق لا تخضع لأى تخطيط عمرانى ، فإن المساكن ، لا يتوفر بها أى شرط من شروط المسكن الصحى من حيث الإضاءة أو التهوية أو الإتساع ، ولا يوجد بها الماء النقى والكهرباء والصرف الصحى كما تفتقر إلى الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية ، ويعانى السكان فيها من التكسد الشديد ، حيث تسكن بعض الأسر فى غرفة واحدة مقسمة المكان نفسه مع جيران فى الغرف الأخرى ، ومن السهل تخيل نمط المعيشة فى هذا الجو وما يسببه من إحباط وضغط مادي ومعنوي على الأطفال ، حيث لا يوجد الفضاء اللازم لأنشطتهم وحياتهم ، وحيث تفقد فيه الحياة الحميمة بين الأبوين خصوصيتها (دراسة أولية حول أطفال الشوارع بالمغرب ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية بشأن التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربياً ، القاهرة ١٤ - ١٦ سبتمبر) وفى هذا النمط من المساكن يكون الشارع هو الإمتداد الطبيعي للمسكن ، وتمارس فيه كثير من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية التى تمارس عادة بالمنزل. على سبيل المثال : غسيل الملابس ونشرها، وإعداد الطعام والجلوس للراحة فى وقت الفراغ وفى بعض الأحيان إستحمام الصغار ومراجعتهم لدروسهم ، وفى هذا الإطار يقضى الأطفال معظم أوقاتهم بالفعل فى الشارع حتى وهم فى هذه الحالة فى أطفال الشوارع فإن الخطوة الأخيرة ، أو الانفصال عن الأسرة ، تكون سهلة للغاية بالنسبة لهم ، خاصة فى ظل الضغوط الحياتية والأسرية.

ويمكن أن نتوقع إسهاماً أكثر لهذه المناطق فى تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع ، عندما نستعرض نتائج الدراسات الميدانية التى تشير إلى أن المجتمعات الهامشية فى المناطق الحضرية هى مناطق شابه ، أى يتميز هرمها السكانى بغلبة الأطفال والشباب فى سن الإنجاب (١٢) وهذا يعنى بالطبع ومع إستمرار إتساع المناطق العشوائية ، المزيد والمزيد من أطفال الشوارع اليوم وفى المستقبل

(١٢) السيد سعيد حلمي ، دراسة أولية حول أطفال الشوارع بالمغرب ، ورقة مقدمة الى ورشة العمل الإقليمية بشأن التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربياً ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٨ .

ثانياً : الأسباب الإجتماعية

تتفاعل مجموعة من الأبعاد وتتشابك لتكون لنا فى النهاية ظاهرة أطفال الشوارع ، ويرى الكثيرون أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية لها كانت من أهم الأسباب التى مهدت للبيئة المنتجة لهذه الظاهرة ، وسوف نقدم فى هذا المبحث مجموعة من العوامل الاجتماعية التى تسببت بشكل مباشر فى حدوث المشكلة.

١- العوامل الأسرية :

تلعب الظروف والأوضاع والاتجاهات الأسرية دوراً هاماً فى إنتشار ظاهرة أولاد الشوارع وعمالة الأطفال، وذلك باعتبارها الجماعة المرجعية للطفل التى تمنحه المكانة الإجتماعية، وتشكل معاييرها، وتحدد إتجاهاته، وتكون شخصيته، كما أنها المؤسسة الأولى التى تلبنى إحتياجات الطفل من أمن وحب وغذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية وتعليمية وتروحية^{١٣}. وتتعلق غالبية الأسباب الخاصة بالعوامل الأسرية بارتفاع معدلات الإنجاب مما يزيد من حجم الأسرة وبالتالي ارتفاع معدلات الإعالة مع تدنى الأوضاع الاقتصادية للأسرة مما يدفع رب الأسرة إلى الدفع بأبنائه الصغار إلى العمل وبالتالي خروج الأطفال الى الشوارع، بالإضافة إلى التفكك الأسرى وفساد رب الأسرة أو انحرافه، وكذلك شيوع بعض العادات والتقاليد الخاصة بتعليم الفتيات وكذلك الخاصة بضرورة خروج الأطفال للعمل من أجل المساعدة فى الحصول على دخل للأسرة.

ومن العوامل الارسية ايضا أشكال الرعاية غير الملائمة كما يبدو فى الرفض والقسوة وسائر أنواع الإساءة النفسية والبدنية التى تؤدى إلى وضع ركيزة لإتجاه نفسى إجتماعى من الخوف والشك والعداء داخل الأطفال، الأمر الذى قد يدفعهم للفرار إلى الشارع حيث الحياه فى ظل متغيرات أخرى لكنها - تحت أية ظروف - لن تكون أرحم عليهم، بقدر ما تكون أشد قسوة، بل والتعرض للعديد من الممارسات السلوكية غير السوية التى تنبئ عن واقع نفسى أليم.

غياب دور الوالدين فى الإشراف على أبنائهم والعناية بسلوكهم مع إنعدام رقابة الوالدين عليهم وقد ذكر الكثيرون من أفراد العينة أن الوالدين لا يعلمون أين يكونوا طوال اليوم أو فى أغلب الليالى، وهو ما يعتبر عاملاً أساسياً يسبب وجود المشكلة.

٢- التسرب من التعليم :

يرجع البعض ظاهرة من أطفال الشوارع إلى عدم إلتحاق الطفل بالمدرسة أو تسربه منها بعد سنوات قليلة، وتفيد إحدى الدراسات الميدانية فى مصر أن الفشل الدراسى كان الدافع للعمل أو إلى

(١٣) عزة كريم ، عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة ن سبق ذكره ص ٣٧

الهروب إلى الشارع. وكان التعليم هو العامل الأول بالنسبة إلى ٥٠% من أطفال عينة الدراسة (١٤) والطفل يتسرب من المدرسة أو لا يدخلها إما لأسباب متعلقة بسياسات الدولة أو لأسباب متعلقة بالأسرة. وتكمن الأسباب المتعلقة بسياسات الدولة من قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم بالنسبة إلى البنود الأخرى من الميزانية، كما قد تتمثل مسؤولية الدولة في عدم توفير مكان لكل طفل في المدرسة، أو عدم الجدية في تطبيق الإلزام بالنسبة للتعليم الأساسي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسب الإلتحاق. ومن الناحية الأخرى فإن انخفاض كفاءة العملية التعليمية يؤدي إلى زيادة نسب التسرب. وتحرص بعض الحكومات على رفع نسب الإلتحاق دون أن تولى عناية كافية إلى خفض نسب التسرب ويتم ذلك بقبول أعداد أكثر من الأطفال دون زيادة الميزانيات الخاصة بالتعليم أو بناء المدارس وتوفير التجهيزات اللازمة لذلك، فتكون النتيجة هي إكتظاظ الفصول وارتفاع نسب التسرب، مما يشكل هدراً للموارد المخصصة للتعليم والمنخفضة أصلاً. وتلجأ الحكومات إلى هذا النهج لحرصها على كسب الرأي العام الدولي وتجميل وجهها أمامه أكثر من حرصها على توفير خدمة تعليمية حقيقية لأبنائها. كما أن تقلب السياسات التعليمية قد يربك العملية التعليمية ويؤدي إلى المزيد من الإهدار في الموارد. ويمكن إرجاع انخفاض كفاءة العملية التعليمية إلى العديد من الأسباب أولها زيادة كثافة الفصل وعمل المدارس لأكثر من فترة (قد تصل في بعض المدارس إلى ثلاث فترات) وقلة عدد المعلمين بالنسبة إلى عدد التلاميذ، ونقص كفاءة تدريب وتكوين المعلمين، وإنخفاض أجورهم، وتدني صورتهم الاجتماعية، ونقص التجهيزات والأدوات التعليمية بالمدارس وإنعدام المرافق. بالنسبة للأسباب المتعلقة بالأسرة، نتيجة ارتفاع النفقات المادية للعملية التعليمية تفضل الأسر بين ارتفاع تكاليف الدراسة وتكلفة الفرصة البديلة التي قد تواجهها الأسر لحاجتها إلى الدخل الذي قد يدره أبنائها من خلال عمل الطفل، مما يترتب عليه انتشار الأمية لعدم اقتناع الفئات المحرومة اقتصادياً من جدوى تعليم أبنائها.

وطبقاً لبيانات المسح الصحي والسكاني في عام ٢٠٠٥، فإن حوالي ٦% من الأطفال في الفئة العمرية ٦-١٤ سنة يجمعون ما بين العمل والالتحاق بالتعليم، أي أنهم ملتحقين حالياً بالمدرسة وفي نفس الوقت يشاركون في أنشطة معلقة بعمالة الأطفال. كما تشير البيانات أيضاً إلى أن حوالي ٣ من بين كل ٤ أطفال في الفئة العمرية من ٦-١٤ سنة مشاركون في أنشطة متعلقة بعمالة الأطفال، كانوا أيضاً ملتحقين بالتعليم.

(١٤) عزة خليل، أطفال الشوارع في العالم العربي، سبق ذكره، ص ٣٨.

٣- إنخفاض المستوى التعليمى والثقافى للأسرة :

يؤثر المستوى التعليمى والثقافى للأسرة على كيفية إدراكها لحاجات الطفل وعلى كيفية إشباعها والأساليب التربوية التى تتبعها الأسرة فى تنشئة الطفل وإشباع حاجاته ، كما يؤثر هذا المستوى التعليمى فى أسلوب تربية الأسرة لأطفالها ، ويرى أوسكار لوس ، أن الفقر لا يقصد به مجرد الحرمان الاقتصادى أو غياب المستلزمات المادية. بل هو أيضاً أسلوب حياة تعيش فى محيطه الطبقات الدنيا ، ثقافة متميزة تتجاوز الحدود الإقليمية الريفية والحضرية والقومية وهى ثقافة فرعية ووجودها يكمل للثقافة السائدة ، وقدم " محمد الجوهري " تعريفاً لثقافة الفقراء يعكس مدى إتساع هذا المفهوم وعدم إقتصاره على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يمتد إلى مؤشرات أخرى ثقافية فيقول " ثقافة الفقراء هى طريقة حياة لطبقة أو لفئة ما فى المجتمع وهى تتضمن أسلوب تنظيم السلوك الفردى ، وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها العمل ونوعه وطريقته ومواصفاته ومستوى الوعى الصحى ، ومستوى الوعى الاجتماعى والإقتصادى والسياسى ، ومستوى وطريقة التكيف مع حياة المدينة ، كما يتضمن التعرف أيضاً بعض سمات الفقراء مثل الافتقار إلى الخصوصية ، والشعور باليأس ، والميل إلى التشاؤم والهامشية ، وعدم التخطيط للمستقبل ، وتكرار البطالة.

٤- حجم الأسرة :

تجدر الإشارة إلى أن حجم الأسرة يمثل أحد التغيرات النفسية الاجتماعية التى لها علاقة بمتغيرات شخصية الأبناء، كما أن سلوك الوالدين المباشر تجاه أطفالهم يتأثر بعدد الأبناء حيث تزداد أشكال التفاعل بين الأم والأطفال كما يغير نوع العلاقة وأشكال التفاعل بين الزوج والزوجة خاصة فى ظل عدم رضا الطرفين (الزوج والزوجة) لزيادة عدد الأبناء كما أن الأسرة كبيرة الحجم يسود فيها التسلط والإهمال مما يؤدى إلى إدراك الأبناء للرفض الوالدى كما يتضارب فيها النظام ويهيمن العقاب البدنى.

٥- الهجرة من الريف :

إن الظروف القاسية للهجرة - والتى توضع فيها هذه الأسر ، من فقر وضيق فى المسكن - يجعل من وصول الأطفال إلى الشارع أقرب السبل. ويؤكد نشأت حسين فى دراسته أن معظم الأطفال النازحون من باقى محافظات الجمهورية المختلفة هم من سكان المناطق الحضرية والمدن الأربعة للمحافظات (٧٥%) ويلي ذلك الأطفال القادمون من المناطق الريفية (٢٥%)، كما أوضحت الدراسة أن بعض الأطفال (٣٧,٥%) من حجم الأطفال القادمون من المحافظات المختلفة قد نزحوا مع أسرهم إلى مدينة القاهرة الكبرى وساهمت الأسرة فى تحولهم إلى أطفال شوارع من خلال الإلحاح على عمل الطفل

للحصول على دخل يساهم فى الإنفاق على الأسرة ، وهو ما دفع هؤلاء الأطفال كنتيجة للصعوبات المرتبطة بإيجاد فرص العمل المنتظم إلى الهروب من الأسرة أو البقاء بعيداً عنها لفترات طويلة ساهمت فى إكتسابهم لمجموعة من المفاهيم والمهارات التى مكنتهم من البقاء فى الشارع وتحولهم التدريجى للإعتماد على حياة الشارع فى الإقامة والمأوى . كما وجد أن (٢٥%) من حجم الأطفال النازحون إلى مدينة القاهرة ليسوا مارقين من سلطة ذويهم كما كان متوقعاً وإنما تركوا أسرهم بمعرفتها ونزحوا إلى العديد من المدن والمحافظات المختلفة رغبة منهم فى العمل والمساهمة فى الإنفاق على الأسرة.

ولكن مع الصعوبات المرتبطة بإيجاد فرص عمل - مثلهم فى ذلك مثل الأطفال النازحون مع أسرهم إلى المدن - ومن خلال بقائهم بالشارع لفترات زمنية طويلة نسبياً ، فإنهم قد تحولوا بصورة تدريجية إلى أطفال شوارع يعتمدون على الشارع فى الإقامة والمأوى ، وطالت فترات إنقطاعهم عن أسرهم ، بل وفى معظم الأحيان إنقطعت صلاتهم بأسرهم بصورة كلية.

كما أشارت النتائج إلى أن (٦٢,٥%) من أطفال العينة القادمون من مدن ومحافظات الجمهورية المختلفة - باستثناء الأطفال النازحون مع أسرهم ويمثلون (٣٧,٥%) - لم يتوجهوا مباشرة إلى مدينة القاهرة الكبرى . وهو ما يشير إلى تواجد الظاهرة فى العديد من محافظات ومدن الجمهورية خاصة تلك المدن الرئيسية التى تتسم بالأنشطة التجارية وعمليات البيع والشراء بما يتيح إمكانية الحصول على فرص عمل لهؤلاء النازحون إليها ، ويمثل عامل جذب بالنسبة لهم.

٦- البطالة :

يؤدى إرتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر على عدم إشباع الإحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة مما يجعل الوالدان يدفعان بأبنائهم إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة فى بعض السلع الهامشية طوال اليوم ، وأحياناً أخرى يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم معاً مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع ، فيتعرضون لمختلف أساليب الإستغلال والعنف والإنحراف .

٧- العنف الأسرى :

يعتبر العنف الأسرى أحد العوامل الدافعة لخروج الطفل إلى الشارع حيث يلقى عنفاً مباشراً مادياً أو معنوياً لا يطيق إحتماله ، أو هو يرى العنف يمارس أمامه على باقى أفراد الأسرة . وتعتبر من أهم مسببات العنف الأسرى الضغوط النفسية والعصبية على الوالدين والمتولدة عن صعوبة

الأوضاع المعيشية. وتشير إحدى الدراسات الميدانية عن العنف الأسرى في مصر على أن معظم حالات العنف كانت مركزة في القاهرة بنسبة (٥٤,٥%) وكانت منتشرة داخل القاهرة في المناطق الشعبية والعشوائيات المكتظة بالسكان. وقد يصل العنف إلى حد طرد الطفل خارج المنزل والتخلي الكامل عنه أو عن أحد إخوته الذي يمثل عاملاً مساعداً فيما بعد لتعرف الطفل على عالم الشارع ومن ثم الخروج إليه. وكما يؤدي العنف داخل الأسرة وكثرة الخلافات والنزاعات والصراعات إلى طلاق الوالدين وزواج كل منهما بزواج آخر. وهذا من الأسباب المباشرة الشائعة لخروج الأطفال إلى الشارع ونعرضهم لكافة المشكلات والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال في الشارع والتي تنعكس على قيمهم السلبية - بالتالي على المجتمع بأسره

٥/٤/٥ الفقر ومنظومة القيم

يرتبط الفقر ارتباطاً قوياً بتدني القيم المجتمعية بين الناس، فالمجتمع الفقير لا ينتج إلا فقراً في السلوك والأخلاق حيث انتشر الجهل والمرض والخرافات والعنف، فالفقير الذي لا يستطيع الحصول على مصدر رزق بالطرق المشروعة من خلال فرص عمل مباحة فإنه يلجأ للحصول عليه بطرق غير مشروعة عن طريق السرقة والنهب والاختلاس والرشوة وارتكاب جرائم العنف. ويترتب على ذلك تغير القيم والسلوكيات وتحل محلها قيم وسلوكيات أخرى، فتحل الرشوة والاختلاس محل الأمانة، والكذب والغش محل الصدق، والعنف والصراع محل التسامح وقبول الآخر وبالتالي تنتشر الجريمة في المجتمع.

ويصنف علماء الاقتصاد الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة، وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة وقديماً أيضاً قال "سقراط" (أن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة) وحديثاً قال "كلارك" أن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبي القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره اتجاه الاغنياء وأن الفقراء قد يحملون حملاً على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى والثروة وهذا يعني أن ظروف الفقر كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة.

وقد حاولت كثير من الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن تبين أن الفقر هو السبب الأساسي في الجريمة وربما تكون الدراسات التي قام بها وليام "بونجر" w.Bonger من أهم الدراسات الحديثة التي تتبنى هذا الاتجاه وقد حاول أن يثبت - عن طريق البحث والدراسة - أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية وإلى التفكك الطبقي من ناحية

أخرى، غير أن الدراسات التي قام بها بونجر اقتصرت على المجتمعات الأوروبية فقط، ولذلك فإنه ليس من السهل تعميمها على مجتمعات أخرى تتمتع بخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة وقد حاولت إحدى البحوث الحديثة أن تبين أن اغلب الجانحين وغيرهم من المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال غير المهرة.

وفي التقارير الحقوقية الصادرة عن ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان حول الجريمة والعنف في مصر وعلاقته بالفقر، حيث أوردت الدراسة مجموعة من الحقائق حول هذه المشكلة تبرز مدى خطورتها. ففي الفترة المذكورة بلغ عدد الجرائم التي كان الفقر دافعها الرئيس ١٩٧ جريمة بمعدل ١,٦ جريمة يوميًا، فيما بلغ عدد المواطنين الذين ارتكبوا تلك الجرائم ٣٦٠ من المواطنين، وكانت محافظة القاهرة (العاصمة) هي الأعلى في جرائم الفقر؛ حيث شهدت تلك المحافظة عدد ٨٠ جريمة، فيما جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الثانية بعدد ٣٠ جريمة، فيما بلغ عدد تلك الجرائم بمحافظتي الإسكندرية والغربية عدد ١٧ جريمة، وقد كان الفقر دافعًا رئيسًا في ٩٨ جريمة قتل و ٤٣ جريمة سرقة ودافعًا رئيسًا أيضًا في ارتكاب ١٣ جريمة تسول، فيما انتحر ١٥ مواطن بسبب الفقر!! أما على مستوى الحالة التعليمية لمرتكبي تلك الجرائم فقد كان هناك عدد ١٥ شخصًا من حملة المؤهلات العليا، و ٢٣ من التعليم المتوسط، فيما ارتكبت ١٦٦ جريمة من جرائم الفقر على يد من يجهلون القراءة والكتابة. وقد بلغ عدد الجرائم بسبب الفقر داخل الأسرة الواحدة أو بين الأقارب عدد (٧٥) جريمة بنسبة ٣٨,١% لباقي الجرائم التي رصدها التقرير.

وقد تراوحت المبالغ المالية والعينية موضوع الجرائم بسبب الفقر من ٥ جنيهات إلى ٢٠٠٠ جنيه مصري، أي بحد أقصى يبلغ أقل بكثير من معدلات الفقر السنوية للدخل كما حددتها معايير الفقر لدى الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين، كما بلغ عدد الجرائم بسبب الفقر داخل الأسرة الواحدة أو بين الأقارب ٧٥ جريمة، أي بنسبة ٣٨,١% لباقي الجرائم، كما بلغت نسبة الجرائم بسبب الفقر حوالي ٩,٦% من إجمالي الحوادث الأخرى التي بلغها عددها الفترة من ١ مارس حتى ٣٠ يونيو (٢٠٦٢) جريمة بصفحات الحوادث في صحف (الأهرام، الأخبار، الوفد، الأسبوع، صوت الأمة)^{١٥}. وبالتالي يمكن القول أن انتشار الفقر والتهميش وما يترتب عليهما جهل وتخلف وبطالة وظروف صحية سيئة، كل ذلك يولد طاقة كامنة لدى الفقراء وسخط شديد يدفعهم في النهاية الى ارتكاب الجرائم وارتكاب السلوكيات السيئة والتي تؤثر بدورها على منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع.

(١٥) ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، تقرير الفقر في مصر <http://www.moltaka.org>

٥/٥ التفاوت بين فئات المجتمع المصري واحتياجاته وعلاقته بالقيم الاجتماعية *

١/٥/٥ مقدمة:

تفاوت فئات المجتمع المصري وتفاوت احتياجاتهم وزيادة الفجوة بين طبقات المجتمع هو انعكاس طبيعي لتغير الخصائص السكانية وخاصة في الفترة الأخيرة نتيجة للعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.....الخ

وكما زادت هذه الفجوة بين طبقات المجتمع وزيادة الطبقات الغنية غنى والفقيرة فقر فإن احتياجات الطبقات الغنية تزداد رفاهية وعلى العكس يتدهور الحال باحتياجات الطبقات الفقيرة وتتوضع طلباتهم ويظهر ذلك في العديد من هذه الاحتياجات والطلبات في كلا الاتجاهين وأوضح ما يظهر ذلك من هذه الاحتياجات هو السكن والخدمات الأساسية فيظهر على السطح فئات من الإسكان للطبقات الغنية لم تكن موجودة من قبل بهذه المساحات والرفاهية والخدمات التكميلية والتي انتشرت في العديد من المدن الجديدة على وجه الخصوص كما تزداد مساكن الطبقات الفقيرة سوء من حيث الحالة وقلة نصيب الفرد من المسطح وانعدام الخدمات الأساسية في مناطق السكن بل وظهور وانتشار أنماط جديدة أقل من أن تصنف مسكن مثل إسكان العشش والمقابر وما يتبع ذلك بالتأكيد من تدهور في الحالة الصحية والتعليمية وبالتبعية زيادة البطالة والشعور بالإحباط وما يتبع ذلك أيضا من ضياع الكثير من القيم الاجتماعية لعدم إحساس هذه الطبقات بأهميتها لهم مثل الانتماء والولاء للمجتمع والوطن، الأمانة، المسؤولية، المشاركة المجتمعية، الحفاظ على البيئة.....الخ

ولعل ذلك يوضح أهمية دراسة فئات المجتمع المصري وتحليل احتياجاته المختلفة في المجالات الأساسية لمحاولة تفادي مثل هذه الآثار السلبية.

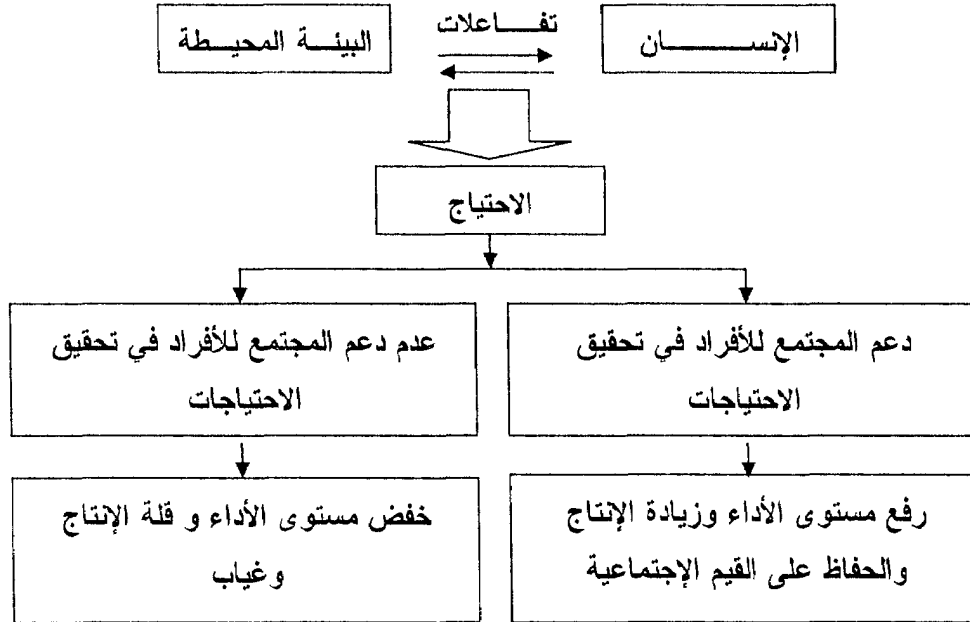
٢/٥/٥ الاحتياجات الأساسية للإنسان وتأثيرها على مستوى أدائه وقيمه الاجتماعية :

تتنوع الاحتياجات الأساسية للإنسان وتدرج في مستوياتها على حسب ثقافة الفرد ونشأته ومستواه الاجتماعي وتكوينه الأسري، حيث تنشأ هذه الاحتياجات الإنسانية المتعددة Human Needs نتيجة وجود تفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به والتي يؤثر فيها ويتأثر هو بها أيضاً سواء كانت هذه البيئة بيئة طبيعية أو تدخلت يد الإنسان في صنعها.

وكما كان الإنسان قادراً على تحقيق قدر كبير من احتياجاته كلما كان مستوى أدائه لواجباته وأعماله تجاه نفسه ومجتمعه يكون أفضل وكلما حافظ على قيمه الاجتماعية الإيجابية وبالتالي يسعى إلى تحقيق إشباع أكثر لاحتياجاته ويبدأ في ذلك بتحقيق احتياجاته الأساسية جداً مثل المأكل والسكن المناسب ثم تتدرج إلى المستويات الكمالية والترفيهية من الإحتياج مثل مستوى سكن أفضل ووسيلة إنتقال أفضل والحصول على الخدمات الترفيهية الأرقى وهكذا . وعلى العكس فإن عدم تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد من مسكن ملائم وخدمات أساسية ووسائل إنتقال مناسبة له تؤدي إلى ضعف أدائه لأعماله وواجباته نحو المجتمع الذي يعيش فيه وغياب الكثير من القيم الاجتماعية.

(*) قام بإعداد هذا الجزء أ. عادل شحاته .

أى أنه كلما ساعد المجتمع أو النظام الأفراد الذين يعيشون فيه على تحقيق الإحتياجات الأساسية لهم فإن ذلك يعود على المجتمع بشكل مباشر ورفع مستويات الأداء وزيادة الانتاج والحفاظ على القيم الإجتماعية وإن كان ذلك يحتاج إلى دعم كبير من النظام في البداية ولكنه سوف يعود إليه بشكل غير مباشر على المدى الطويل .



تعريف الإحتياجات الإنسانية:

ومما سبق يتضح أهمية تحقيق القدر الكافي للإنسان من إحتياجاته الأساسية ولذلك يجب أولاً تعريف الإحتياج ولتعريف الإحتياج فقد وضع مجموعة من العلماء عدة تعريفات له ومنها :-

تعريف العالم الفرنسي لامارتيني

" أن الإحتياج هو المحرك الأقوى أثراً في الحياة وأن التقدم تتعين درجته بالقدرة على الحركة لسد الحاجة ، وأن الإنسان يحتل المقام الأول بين الأحياء بسبب كثرة إحتياجاته وقدرته على إعداد ما يفي بها ^(١) .

ويعرف الإحتياج أيضاً بأنه

" حالة من عدم الشعور بالرضا تهيأت نتيجة الإحساس بفقدان شيء ضروري ^(٢) . أو بأنه "حالة من التوتر أو عدم الإتران في البيئة والذي يشير إلى إطلاق السلوك بهدف التخفيف من التوتر وإعادة الإتران ^(٣) .

^(١) عبد الفتاح إبراهيم ، (الاجتماع) ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٣٠ .

^(٢) Forti, Augusts and Birogna, Paola (ed.) , 1981, Research and Human Needs,

^(٣) Hall, Artluy D, 1962, Amethodology for Systems Engineering, P.74.

مما سبق يتضح أنه من الصعب إيجاد تعريف واحد للإحتياجات الإنسانية وذلك لأن الإحتياجات كما ذكرنا تختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة لنفس الشخص وتختلف من مجتمع إلى مجتمع ولكن يشترك كل إنسان وفي أى وقت وداخل أى مجتمع في إحتياج أساسى وهو المأوى.

إنّ فهناك علاقة مباشرة وقوية بين الإسكان والإحتياجات الأساسية للإنسان حيث أنه من أهم الإحتياجات الأساسية له وداخله يمكن أن يمارس أغلب نشاطاته اليومية وإذا توفر المأوى المناسب يستطيع الفرد أن يقوم بإشباع باقى إحتياجاته الأساسية وبالتالي يتحسن مستوى أدائه في عمله ويزيد إنتاجيته داخل المجتمع الذى يعيش فيه.

وكما ذكرنا أن الإحتياجات الأساسية للإنسان تتنوع وتدرج حسب ثقافة الفرد ونشأته ومستوى دخله ونمط إنفاقه وعدة عوامل أخرى تكون في مجموعها كما سيأتى لاحقاً بما يسمى الفئة الإجتماعية، فإن المسكن والخدمات الأساسية لهذه الفئات تدرج وتتنوع في مستواها كأحد الإحتياجات الأساسية للإنسان لكل فئة إجتماعية بحيث يلبي إحتياجات كل فئة منها والتي تختلف من واحدة لأخرى .

٣/٥/٥ خصائص فئات السكان في المجتمع المصري وعناصر تكوينها واحتياجاتها المختلفة:

إن الطبقات الإجتماعية والفوارق بين الأفراد داخل المجتمعات لا تقتصر على زمن معين ولا عند شعب دون الآخر فهي توجد في كل شعوب الأرض المتقدمة منها والنامية والفقيرة ونعلم من التاريخ بوجودها منذ بداية التاريخ ولكن تكوين هذه الطبقات وخصائصها تتميز بعملية حراك مستمر على مر الزمن وتتغير عدد الطبقات والفوارق بينها من وقت لآخر وتتغير أيضاً الإحتياجات لكل فئة من فترة لأخرى فمن الصعب تقسيم المجتمع الى طبقات إجتماعية ثابتة العدد والخصائص والإحتياجات .

٤/٥/٥ تصنيف المجتمع المصري إلى فئات:

ولكن يمكن وضع مجموعة من المعايير التى على أساسها تصنف الطبقات الاجتماعية وهى :

- الثقافة
- نمط الإنفاق
- مستوى التعليم
- النشأة والعادات الاجتماعية
- المهنة أو الوظيفة
- الإسهام في الحياة الإجتماعية
- مستويات الدخل
- مكان الإقامة ونمط الإسكان

ومن ترتيب هذه المعايير وإعطاء كل منها قيمة ووزن نسبى في تأثيرها على تحديد الطبقة الاجتماعية والذي يتغير من وقت لآخر يمكن الخروج بخريطة لطبقات المجتمع المصرى أو أى مجتمع آخر ولكن في فترة زمنية ثابتة وليست على الإطلاق ومع تغيير الأوزان النسبية للعناصر السابقة من وقت لآخر من شعب لآخر .

وتلعب العديد من العوامل الإقتصادية والثقافية وغيرها في تغير هذه الأوزان وبالتالي في تغير عدد هذه الفئات وخصائصها ومن هذه العوامل :

- ١- الحراك الإجتماعي.
 - ٢- تعدد مصادر الدخل للأسرة الواحدة.
 - ٣- تفكك بعض الأسر وتفتت الدخول للأسرة الواحدة.
 - ٤- الظواهر الإقتصادية الجديدة (النفط - الثورة المعلوماتية - العولمة) .
- ولكن في النهاية يمكن تقسيم أى مجتمع سواء في مصر أو أى دولة أخرى عربية أو أجنبية إلى طبقات إجتماعية أو فئات إقتصادية أو مجموعات متجانسة من البشر حسب الغرض من هذا التصنيف إلى ثلاث مجموعات أساسية وهى :

- ١- الطبقة الفقيرة
 - ٢- الطبقة المتوسطة
 - ٣- الطبقة العليا (الغنية)
- وتختلف كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث من حيث الثقافة والعادات ونمط الإنفاق وأسلوب الحياة الذى يميزها عن غيرها وإن كان في ظاهر المسمى أن البعد الإقتصادى والمادى هو المسيطر على التقسيم.
- ونشير هنا أنه يمكن في وقت ما أن يزيد عدد هذه الفئات فمثلاً يمكن أن تظهر في بعض المجتمعات طبقة ما دون خط الفقر مثلما هو حادث حالياً في بعض الدول الفقيرة مثل مصر حسب تصنيف تقارير التنمية البشرية التى تصدر سنوياً.

٥/٥/٥ الخصائص المميزة لفئات السكان بالمجتمع المصرى :

نتكلم هنا عن فئات السكان بالمجتمع المصرى في الوقت الحالى حيث كما ذكرنا أن عدد وخصائص فئات السكان بأى مجتمع تتغير بمرور الزمن والأحداث ويتميز المجتمع المصرى في الوقت الراهن بوجود أربع فئات سكان وهى :

١/٥/٥/٥ الطبقة دون مستوى الفقر :

أو تحت خط الفقر كما بصطلح في بعض المراجع وهى أقرب حالاً من تعريف المسكين في اللغة العربية والشريعة الإسلامية حيث هناك فرق بين المسكين والفقير ، فالمسكين أو ما هو تحت خط الفقر وهم موجودون بكثرة في مصر حالياً هو من لا يجد قوت يومه أما الفقير فهو من يجد قوته يوماً بيوم.

وتوجد العديد من التعريفات للفقر حيث لا يوجد تعريف موحد له ولكن يمكن حصر بعض التعريفات مثل:

- " الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية" ^(١)
- "الاقتار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة والجوع أو سوء التغذية وسوء الصحة والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو

(١) مجلة الأمة: "الحرمان والتخلف في ديار المسلمين" ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م، ص: ٢٣

الافتقار إليها وازدياد معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض والتشرد والسكن غير الملائم والبنيات غير المألوفة والتمييز والاقتصاد الاجتماعيين كما يتسم بعدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية^(٢)

- "حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ويشمل الأصول الاقتصادية والمادية، الأرض، الماشية والسكن والمهارات والصحة الجيدة والعمل وغيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج وغيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو في المستقبل"^(٣)
- "أفة اجتماعية يفرزها النقص في الموارد وسوء توزيع الثروات وغياب نظام فعال للتكافل الاجتماعي مما يسبب نقص في إشباع الحاجيات الضرورية لمواجهة متطلبات الحياة"^(٤)

وتتميز هذه الطبقة بالآتي :

- عدم وجود عائل للأسرة أو عجز رب الأسرة عن العمل.
 - زيادة نسبه الأمية داخل الأسرة.
 - يسكنون العشش أو حتى لا يجدون أى مأوى غير الشارع.
 - في بعض الحالات لا يوجد لديهم أسر " أطفال الشوارع ".
 - الزواج المبكر للفتيات والعمل المبكر للأولاد في سن الطفولة.
 - عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من المسكن الملائم.
- ونتيجة لبعض من هذه العوامل داخل هذه الطبقة أو لوجودها مجتمعة في بعض الأحيان فيتميز أغلب أفراد هذه الطبقة إما بالإحباط الشديد من تجاهل المجتمع لهم وعدم حصولهم على فرصة كريمة للعيش والحصول على أبسط الإحتياجات الإنسانية وهو الملبس والمأكل والمأوى مما يؤدي غياب الكثير من القيم الإجتماعية لديهم وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع ومما يتبعها من سلبيات كثيرة على المجتمع من زيادة نسبه الأمية وتدهور الحالة الصحية الخ.
- وإما أن يثور هؤلاء الأشخاص على المجتمع فينشق في اتجاهين إما الجريمة من قتل وسرقة وإغتصاب وغير ذلك وإما الإنخراط في التيارات الإرهابية الهدامة وخاصة في سن المراهقة وفي غياب رب الأسرة وسيطرة الجهل والأمية على العقول.
- ويمكن أن تتدارك الدولة كل هذه الآثار السلبية إذا حاولت معالجة أساس المشكلة وهو توفير ودعم الإحتياجات الأساسية لهذه الطبقة من المجتمع والتي من أهمها المسكن الملائم ولو بدعم كامل ولا يجب هنا قصر النظر على التكلفة المادية المباشرة التي تتكبدها الدولة لتوفير هذه الوحدات السكنية فحسب ولكن يجب حساب تكلفة معالجة الآثار السلبية الناجمة عن عدم توفر هذه الوحدات السكنية. وهي أكبر بكثير من تكلفة إنشاء هذه الوحدات السكنية.

(٢) عبد القادر العلمي: "الفقر أية وسائل لمواجهة" مطبعة الرسالة. الرباط ماي ٢٠٠٢، ص: ١٣.
(٣) هبة اللثي "سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية". موقع

www.apf.org.jo/paper-os.htm

(٤) عبد القادر العلمي: "الفقر أية وسائل لمواجهة" ص: ٧.

الطبقة الفقيرة من الشعب المصري أو فئة السكان منخفض الدخل هم بشكل عام ممن توقف دخلهم عند حد معين أو يزيد بزيادة طفيفة في نفس الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار لكافة السلع بما فيها الإسكان بل وخاصة الإسكان وتزيد معدلات التضخم بشكل كبير ، كما تتميز بارتفاع معدلات الاستهلاك للسلع اليومية وبانخفاض ملحوظ في ميلها للادخار^(١). مما يؤدي إلى صعوبة حصولها على مسكن ولو مدعم حالياً أو مستقبلاً لو استمر نمط حياتهم بهذا الشكل.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دقيق لهذه الفئة إلا أننا يمكن أن نميزها بأنها تلك الفئة التي لا تتناسب دخولهم مع متطلباتهم المعيشية الأساسية وبخاصة السكن وليس لهم مدخرات أو إمكانيات تسمح بالحصول على مسكن جديد مناسب ، وأنها فئات متوازنة إقتصادياً وغير متجانسة اجتماعياً وثقافياً وتشكل هذه الطبقة من المجتمع المصري حالياً حوالى من ٧٠ - ٨٠% من السكان في مصر^(٢) وقد استخلصت بعض الدراسات المظاهر الأساسية لحياة هذه الطبقة ومنها :

- قلة أعداد الحاصلين على شهادات جامعية في الأسرة.
 - زيادة معدلات المواليد.
 - زيادة معدل التزاوج داخل المسكن وقلة نصيب الفرد من المسكن.
 - رحلات العمل اليومية طويلة وشاقة.
 - المهن أو الوظائف التي يقومون بها شاقة وذات عائد ضعيف.
- كما تتميز حياة هذه الطبقة بتحريك أعضائها في عالم محدود سواء كان ذلك اجتماعياً أو جغرافياً لذلك فإن مجال خبراتهم ضيق نسبياً من حيث الأهداف والمواقف ويشعر الفرد في هذه الطبقة بمقدرة قليلة من التأثير على تخفيف شعورهم بالفشل.

٣/٥/٥/٥ الطبقة المتوسطة :

وظهرت هذه الطبقة وتبلورت خصائصها الموجودة حالياً بعد ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ حيث حدثت عملية حراك اجتماعي للطبقة الدنيا (الأغلبية) في ذلك الوقت لتكوين الطبقة المتوسطة بعد تحسن الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية بعد الثورة وأهم ما يميز هذه الطبقة في أسلوب الحياة هو التطلع لتحقيق مستوى معيشه أفضل وزيادة الدخل ورفع مستوى تعليم أبنائهم لضمان مستقبل أفضل لهم والانتقال إلى الطبقة الاجتماعية الأعلى أو على الأقل الأقتراب من ذلك.

ويتميز نمط حياتهم بالميل إلى تقليد الدول الغربية في إحتياجاتهم المعيشية ونمط الحياة مما ينعكس على شكل ومسطح وفراغات المسكن ويعيشون في الأحياء المتوسطة ولديهم تطلعات واضحة ومميزة مما يجعلهم يقتنون بعض الكماليات المتعارف عليها لدى الطبقات العليا إلى جانب الضروريات اللازمة لهذه الطبقة.

(١) رجب حسين رجب ، السكان ذوى الدخل المحدود ، مشكلة إسكان الأسر الناشئة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧ .
(٢) د. سامي عامر ، د. محمد طاهر ، تقدير التوصيات التي طرحت في مجال إسكان ذوى الدخل المحدود في المؤتمرات والندوات السابقة ، ص ١٠٣ .

أو طبقة الأغنياء من أعلى طبقة في المجتمع المصري ويتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة بينهم وأسلوب حياة متقارب يختلف تماماً عن باقي طبقات المجتمع المصري الأخرى ويبعد عنها بمسافة شاسعة بحيث لا يشعر أفراد هذه الطبقة في غالب الأمر بهموم أو احتياجات باقي أفراد المجتمع ومن مميزات هذه الطبقة ارتفاع مستوى الدخل وتعدد مصادره وعدم الإقتصار على مورد ثابت أو محدد ووجود فائض كبير من المدخرات الخاصة تكون إما في صورة أرصدة في البنوك أو أراضى وعقارات للاستثمار بجانب إمتلاك أكثر من وحدة سكنية يكون منها المسكن الرئيسى للإقامة الدائمة بجانب وحدة أو أكثر لقضاء أوقات الإجازة فيه ويكون عادة في المناطق الساحلية مثل الساحل الشمالى الغربى أو شرم الشيخ أو في المناطق خارج نطاق المدن الحضرية المزدهمة مثل بعض التجمعات السكنية الخاصة "Compound" الموجودة على الطرق الصحراوية ومنها ما يكون في شكل مزارع خاصة لها الطابع الريفي وداخلها فيلاً أو قصر ضخم لقضاء وقت الإجازة في هدوء خارج صخب المدن الحضرية الضخمة.

وتمارس هذه الطبقة حياتها على نهج الحياة الغربية والتي تظهر في شكل المسكن من حيث الخصوصية والمساحة الواسعة وشكل الفراغات الداخلية والخارجية وأحتواءه على الأنشطة الأساسية والثانوية مثل حمامات السباحة والحدايق الخاصة وبعض الملاعب ، كما تظهر أيضاً في إمتلاك السيارات الفخمة ووجود أكثر من سيارة للأسرة الواحدة ويمكن أن تظهر في وجود بعض الخدم الذين يقومون على راحة الأسرة وتوفير شكل من الرفاهية والراحة لهم.

كما يمثل الإنفاق الإستهلاكى المظهري لأسر هذه الطبقة رمزاً من رموز المكانة العالية لها ، كما يمثل مستوى التعليم لأبناء هذه الأسر بعداً أساسياً في المكانة الإجتماعية فأغلبهم يعلم أولاده منذ الصغر في مدارس أجنبية خاصة وحتى الجامعة إما أن يلحقهم بجامعات أجنبية خارج مصر أو داخلها أيضاً حيث توفر بكثرة هذا المستوى من التعليم في الأونة الأخيرة كما تهتم هذه الأسر كما يهتم باقي طبقات المجتمع بالصحة العامة للأسرة ولكن بشكل أكثر رفاهية وتكلفة أيضاً مثل أى خدمه أخرى يحصلون عليها فهم أما يقومون بالعلاج بالخارج نظراً لسوء الخدمة الصحية في أغلب المؤسسات الصحية في مصر كما أن لذلك بعد مظهري في بعض الأحيان أو العلاج في إحدى المستشفيات الإستثمارية الكبرى داخل مصر.

ويكون الذهاب لهذا المستوى من المستشفيات الخاصة إما للعلاج أو للفحص الدورى العام حيث توفر لهم هذه المستشفيات المستوى الصحى الجيد والإقامة المرفهة داخل المستشفى كما تتكلف الكثير من المال.

وتهتم أيضاً هذه الطبقة وبالدرجة الأولى بالحصول على الخدمات الترفيهية الراقية التي يمارسون فيها بعض الرياضيات الخاصة مثل الجولف والكروكيه والتنس والسباحة وركوب الخيل....

كما يحرصون على الإشتراك في الأندية الإجتماعية والرياضية الكبرى والراقية مثال نادى الجزيرة الرياضى ونادى الصيد ونادى الشمس وهليوبوليس. وكما تتميز هذه الطبقة في السنوات الأخيرة بالخروج من القاهرة إلى الضواحي ومن المدن الجديدة حيث يتوفر لها الهدوء والمساحات الواسعة وأيضاً كل الخدمات التي تحتاج إليها والسابق ذكرها.

يمكن تلخيص إحتياجات هذه الطبقة بشكل عام في الآتى :

- ١- المسكن الفخم ذو المواصفات الخاصة.
 - ٢- الخدمات التعليمية الخاصة والأجنبية.
 - ٣- الخدمات الصحية الخاصة والتي توفر مستوى معين من الرعاية والرفاهية.
 - ٤- الخدمات التجارية الضخمة " MALLS " مثال سيتى ستارز.
 - ٥- الخدمات والأنشطة الترفيهية والأندية الراقية.
 - ٦- ارتفاع معدل إمتلاك السيارات داخل الأسرة الواحدة.
- ومن الجدير بالذكر أن أغلب هذه الإحتياجات توفرت بشكل واضح في أغلب المدن الجديدة حول القاهرة في الفترات الأخيرة.

من الإستعراض السابق لسمات طبقات المجتمع المصرى المختلفة يتضح انهم جميعاً يشتركون في الإحتياجات الأساسية للإنسان ولكن يختلفون في مستوى هذه الإحتياجات من طبقة لأخرى حيث تتدرج هذه الإحتياجات للأسر الفقيرة وحتى الأسرة الغنية في مستوى الرفاهية الذى تقدمه هذه الحاجة ، وحيث أن من أهم الإحتياجات الأساسية للإنسان عامة هو المأوى أو المسكن ، فسوف نتعرض لتطور الإحتياجات المختلفة من المسكن لكل طبقة إجتماعية بشكل مختصر للتعرف على سمات المسكن في كل فترة لكل طبقة وبالتالي تصور شكل المسكن المناسب لكل طبقة إجتماعية مستقبلاً.

٦/٥/٥ الحالة الاقتصادية ومتوسط الدخل للفئات الاجتماعية في مصر وقدرتها على توفير احتياجاتها الأساسية :

تمهيد :

كما ذكرنا من قبل فإن الفئات الاجتماعية لأى مجتمع وتقسيمها لا يتوقف على المستوى الإقتصادى أو مستوى الدخل فقط بل تتداخل عوامل أخرى كثيرة معاً وتتكامل لبلورة فئة اجتماعية معينة مثل مستوى التعليم و الثقافة و النشأة.... الخ
و هذا التقسيم إلى فئات يعطى مؤشراً لإحتياجات كل فئة اجتماعية ومستوى السعة والرفاهية في هذه الإحتياجات وخاصة المسكن لكونه من أهم الإحتياجات الأساسية للإنسان وأكثر هذه الإحتياجات تعبيراً على المستوى الإجتماعى لصاحبه وبالأخص أكثر تعبيراً على مستوى دخله ونمط إنفاقه العام.

وسوف نتعرض هنا لدراسة الحالة الإقتصادية ومتوسطات الدخل لفئات المجتمع المصري ونمط الإنفاق لها كمدخل لمعرفة المسكن المناسب لكل فئة.

تطور متوسط الدخل للأسرة المصرية:

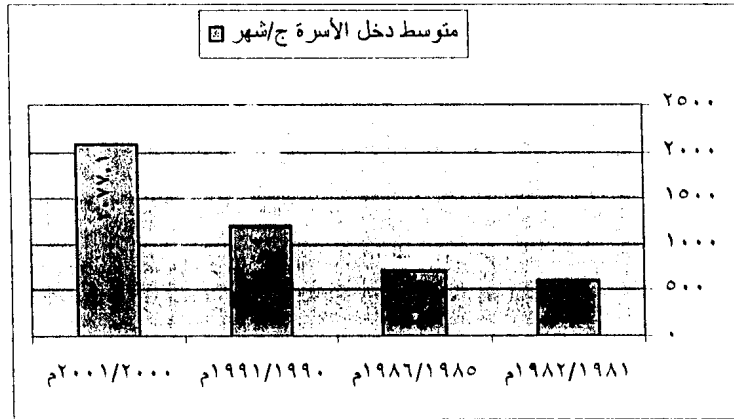
جدول (١) تطور نصيب الفرد والأسرة في مصر من الناتج المحلى طبقاً لتقرير البنك الدولي سنة ١٩٩٩ - (١)

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليون جنيه)	عدد السكان بالآلاف نسمة	متوسط دخل الفرد في السنة	متوسط دخل الأسرة ج/شهر
1982/1981م	1960115	43322	٤٥٢,٦٩ دولار ١٥٨٤,٥ جنيه	595
1986/1985م	267990	48349	٥٤٤,٢٨ دولار ١٩٠,٥ جنيه	714.4
1991/1990م	504915	55635	٩٠٧,٥ دولار ٣١٧٤,٥ جنيه	1190.4
2001/2000م			١١٠٧,٥ دولار ٥٥٣٧,٦ جنيه	2077.11

(١) هبة الله محمد طارق - الإسكان في مصر: الفجوة بين العجز والطلب وأثرها على مشكلة الإسكان دراسة تفصيلية للقطاع الغربي لإقليم القاهرة الكبرى - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة ٢٠٠٠.

شكل (١)

تطور متوسط دخل الأسرة طبقاً لتقرير البنك الدولي سنة ١٩٩٩



من الجدول والشكل السابق وحسب بيانات تقرير البنك الدولي عن الناتج المحلي المصري ونصيب الفرد من هذا الناتج الإجمالي وتطوره في عدة سنوات يتضح أن متوسط دخل الأسرة المصرية في الشهر يتزايد بمعدل معقول ولكن هذا المؤشر لا يعطي صورة صحيحة عن المجتمع المصري بطبقاته المختلفة بحيث يمكن أن يكون المتوسط للدخل الشهري في مصر في إحدى السنوات مثلاً ١٠٠٠ جنيه للأسرة بشكل عام ولكن بالنظر داخل كل شريحة فنجد أن الطبقات العليا يكون فيها متوسط الدخل ٥٠٠٠ جنيه / شهر بينما متوسط دخل الأسر الفقيرة ٢٠٠ جنيه / شهر ، ويكون المتوسط العام للدولة " ١٠٠٠ جنيه " صحيحاً حيث أن نسبة الأسر الفقيرة والمتوسطة أعلى بكثير من نسبة الأسر الغنية في مصر وتحتل القاعدة العريضة من المجتمع المصري. وتزداد نسبة الأسر الفقيرة في مصر خاصة في الأقاليم الريفية وتقل في المحافظات الحضرية كما هو مبين في جدول (٢) .

جدول رقم (٤٦)

توزيع الدخل والفقير في المجتمع المصري طبقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧^(١)

الفقراء (% من السكان) ٢٠٠٥	
5.7	المحافظات الحضرية
14.5	الوجه البحري
32.5	الوجه القبلي
19.6	مصر
10.1	حضر
26.8	ريف

من الجدول والشكل السابق يتضح أن إجمالي نسبة الفقراء في مصر عام ٢٠٠٧ تمثل ١٩,٦% من إجمالي السكان وتزداد في الريف قليلاً عن الحضر ومن الملفت للنظر أن نسبة الفقراء في الوجه القبلي تزداد بشكل واضح عن باقي الجمهورية لتصل إلى ٣٢,٥%.

جدول (٤٧)

النسبة المئوية لفئات المجتمع المصري حسب متوسط دخل الأسرة^(١)

النسبة المئوية من إجمالي السكان %			فئات الدخل بالجنه
إجمالي مصر	ريف	حضر	
24	26	23	اقل من ٢٠٠٠ جنيه سنوي ١٦٠ ج/شهر
44	48	35	من ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ ج/سنوي ١٦٠ - ٣٣٠ ج/شهر
22	19	27	من ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠ ج/سنوي ٣٣٠ - ٥٠٠ ج/شهر
10	7	15	اكثر من ٦٠٠٠ ج/سنوي اكثر من ٥٠٠ ج/شهر
100	100	100	الإجمالي

^(١) تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية ، مصر - معهد التخطيط القومي ، القاهرة - ٢٠٠٧م .

^(١) هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية / مصر - معهد التخطيط القومي ، القاهرة - ١٩٩٧م .

ومما سبق نجد أن هناك فجوة واسعة بين متوسط دخول الفئات العليا والفئات الفقيرة من المجتمع المصرى بشكل ملفت وأن هذه الفجوة تزداد باستمرار مع مرور الوقت ومع زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى والعكس صحيح.

وهذه ظاهرة تستحق الإهتمام خاصة وانها ليست في مصر وحدها أو في الدول النامية فقط حيث تزايدت ظاهرة الإستقطاب في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية وأتسعت في نفس الوقت الفجوة بين الفقراء والأغنياء حيث أستأثرت الدول الصناعية وحدها بحوالى ١٨ تريليون دولار من إجمالى الناتج العالمى الذى بلغ ٢٣ تريليون دولار في حين أن الدول النامية والتى بلغ تعداد سكانها ٨٠% من سكان العالم لم يتجاوز نصيبها ٥ تريليون دولار في نفس السنه ، فهى ظاهرة عالمية ولكن تأثيرها وحجم الفجوة غالباً يكون أكبر في الدول النامية مثل مصر حيث انه كلما زادت هذه الفجوة زاد مستوى الفقر انحطاطاً وحدث مايسمى بعملية الحراك الإجتماعى وهو أن تنتقل فئة إجتماعية ما إلى المستوى الأدنى منها في الإحتياجات ومستوى الرفاهية ومعنى ذلك أن بعض الفقراء وهو ماحدث فعلاً وصل بهم الحال ألا يجدوا أبسط إحتياجاتهم المعيشية وهو المسكن ويسكنون الشوارع والعشش وهذه مشكلة خطيرة.

٧/٥/٥ نمط الإنفاق لطبقات المجتمع المصرى وقدرتهم على توفير المسكن الملائم:

نظرا لأهمية المسكن في حياة الإنسان وتصدره أولويات الإنفاق للأسرة فسوف نقوم بدراستها في هذا الجزء حيث تتباين الفئات الإجتماعية في المجتمع المصرى في نمط الإنفاق أو بمعنى آخر في نسب توزيع الدخل للأسرة على الإحتياجات المعيشية المختلفة وذلك طبقاً للعادات والتقاليد والثقافات الموروثة لكل طبقة إجتماعية كما تختلف هذه النسب على المستوى العالمى من شعب لآخر بشكل عام وبالتالي ينعكس شكل نمط الإنفاق على حصة المسكن من الدخل والقدرة على توفير المسكن الملائم.

وسوف نعرض بشكل مبسط أنماط الإنفاق الشائعة لكل طبقة من طبقات المجتمع المصرى في السنوات الأخيرة.

١/٧/٥/٥ طبقة الأغنياء " الصفوة " :

يهتم أفراد هذه الطبقة وفي المقام الأول في تسلسل إحتياجاتهم بالمظهر الإجتماعى الراقى ويرصدون للوصول لهذا المظهر جزء كبير جداً من الدخل السنوى للأسرة والذى ينعكس بشكل مباشر أولاً على المسكن وغالباً ما تتعدد المساكن للأسرة الواحدة وتتنوع في مناطق مختلفة كما ذكرنا من قبل كما ترصد جزء كبير من الدخل على التعليم الجيد ووسائل الترفيه المختلفة ثم المأكول والمشرب والعلاج.

وتتميز مساكن هذه الطبقة بالنسبة لنمط الحياة بالتمليك وفي مستوى التشطيب والمساحة الموقع بأنها في أعلى درجات الرفاهية والتميز وتكون غالباً في صورة فيلات خاصة أو شقق فاخرة

جدا بمساحات كبيرة بحيث تظهر المستوى الإجتماعى المطلوب لتلك الطبقة وهى بذلك فى أولى إهتماماتهم والمتصدر الأول فى الإنفاق.

٢/٧/٥/٥ الطبقة المتوسطة :

كما ذكرنا فإن هذه الطبقة تتطلع دائماً للرقى وتقليد الغرب فى الإحتياجات و الظهور فى شكل جيد وينعكس ذلك فى أولى إهتماماتهم وهو التعليم الجيد لأفراد الأسرة ثم المسكن المناسب الذى يكون عادة شقة سكنية بمساحة ملائمة فى منطقة سكنية جديدة وتكون تملك ثم الصحة و الترفيه و يقتصدون فى السلع الإستهلاكية لتوفير القدر الكافى من الدخل للإسكان والتعليم.

٣/٧/٥/٥ الطبقة الفقيرة :

تقل موارد الأسرة فى هذه الطبقة بحيث لا تستطيع توفير جميع إحتياجات الأسرة من المسكن الملائم والتعليم والصحة خاصة مع زيادة عدد الأفراد فى الأسرة نتيجة عدم الوعى الجيد والتخطيط السليم وبعض العادات الموروثة ونتيجة لهذه العادات أيضا يأتي فى المقام الأول من الإنفاق لهذه الطبقة السلع الإستهلاكية من المأكّل والمشرب والملبس حيث عدد الأسرة الكبيرة ويضعف الأمل فى الحصول على مسكن جيد فيلجأون الى الحصول على إحدى الشقق السكنية الضيقة فى المناطق الشعبية نظير أجر شهرى وليس تملك وإن كان هذا الأجر يمثل عبأ كبير أيضاً.

٤/٧/٥/٥ الطبقة دون مستوى الفقر :

تتميز هذه الطبقة وكما ذكرنا بعدم ثبات الدخل وإنعدامه فى بعض الأحيان نظراً لطبيعة عمل أفرادها الغير مستقرة لذا لا يوجد لديهم تخطيط لشكل الإنفاق ويكون حسب الوقت ومدى توفر الرزق لكنهم وفى الأساس يسعون للحصول على مأوى وفى غالب الأمر إما تكون شقة فى مناطق عشوائية عبارة عن غرفة وصالة أو غرفة فى شقة مشتركة أو فى شكل عشش من الخوص أو الصفيح كما فى بعض المناطق ويكون التعليم غالباً فى آخر الإهتمامات نظراً لضعف الموارد .

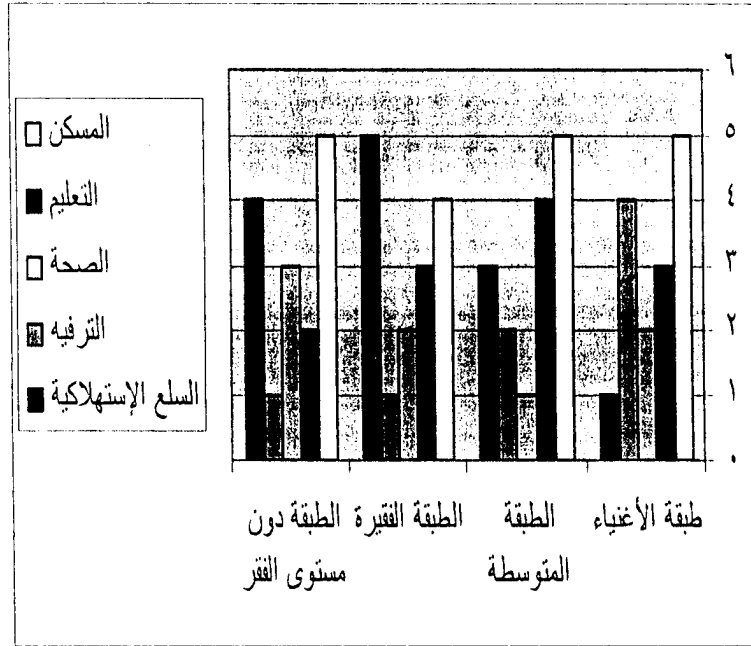
جدول (٤)

ترتيب الاحتياجات الأساسية لفئات المجتمع المصري المختلفة
حسب أولوية وحجم الإنفاق السنوي

السلع الإستهلاكية	المسكن	التعليم	الصحة	الترفيه	
5	1	3	4	2	طبقة الأغنياء
3	1	2	5	4	الطبقة المتوسطة
1	2	3	4	5	الطبقة الفقيرة
2	1	4	3	5	الطبقة دون مستوى الفقر

شكل (٢١) ترتيب الاحتياجات الأساسية

لفئات المجتمع المصري المختلفة حسب أولوية وحجم الإنفاق السنوي



جدول (٤٩) نصيب المسكن من متوسط دخل الأسرة

وقدرة طبقات المجتمع المصري على الدفع لتوفير المسكن

الطبقة الاجتماعية والإقتصادية	% الفئة من اجمالي السكان	% دخل الفئة من الإجمالي	متوسط دخل الفرد شهريا على مستوى القاهرة	متوسط دخل الأسرة شهريا على مستوى مصر	متوسط دخل الأسرة شهريا على مستوى القاهرة	القدرة على الدفع للحصول على المسكن
الطبقة العليا	أعلى ١٠% من المجتمع	٢٦,٧	١١١٠ جنيه	٣٢٦٧ جنيه	٥٠٢٥ جنيه	٢٦٠ جنيه
الطبقة المتوسطة العليا	ثاني ١٠% من المجتمع	١٤,٤	٦٠٥ جنيه	١٧١٠ جنيه	٢٧٢٠ جنيه	٦٨٠ جنيه
الطبقة المتوسطة	ثاني وثالث ٢٠% من المجتمع	٢٨,٨	٥٢٠ جنيه	١١٠٣ جنيه	٢٣٧٠ جنيه	٥٨٠ جنيه
الطبقة الدنيا العالية	رابع ٢٠%	٢١,٤	٣٤٠ جنيه	٧٠٧ جنيه	١٥٠٠ جنيه	٢٧٥ جنيه
الطبقة الدنيا	أقل ٢٠%	٨,٧	١٨٠ جنيه	٤٩٥ جنيه	٨٠٠ جنيه	٢٠٠ جنيه

٨/٥/٥ مستويات الإسكان:

١/٨/٥/٥ المعايير الرسمية المتبعة لتصنيف مستويات الإسكان:

كما ظهر من عرض مفهوم المسكن وكونه حاجة أساسية من إحتياجات الإنسان وفيه أن المسكن هو المرآة التي تعكس إحتياجات الإنسان ويوفر له نوع من الإستقرار والرضا لممارسة نشاطاته المعيشية ونظرا لأن لكل إنسان أو فئة إجتماعية متطلباتها الخاصة التي تختلف عن غيرها من الفئات الأخرى على أساس خلفيتها الثقافية والمعيشية وقدرتها الإقتصادية ونمط الإنفاق لديها على إحتياجاتها المختلفة وأيضا لكل مستوى من مستويات الإسكان تكلفته وسعره بناء على هذه التكلفة فإنه من المنطقي أن يكون لكل فئة منها نوع إسكان مختلف أو مستوى إسكان مختلف عن الآخرين يلبي هذه الإحتياجات الخاصة ويناسب مستوى الدخل ونمط الإنفاق العام لهذه الفئة.

وقد قسمت هذه المستويات السكنية إلى أقسام أربعة رئيسية.

فقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المباني هذه المستويات الأربعة على أنها:

١- الإسكان الإقتصادي.

٢- الإسكان المتوسط.

٣- الإسكان فوق المتوسط.

٤- الإسكان الفاخر.

وذلك على أساس مساحة المسكن وعدد غرف النوم والمرافق ونوعية التشطيب ومن الجدير بالذكر أنه تتفاوت القيم السابقة لنفس المستوى السكني بين الفكر النظري والقانوني لهذا التقسيم وبين الواقع الفعلي الذي نعيشه .

١/١/٨/٥/٥ المسكن الإقتصادي: ويتكون من:

١- حجرة ومدخل والملحقات-حمام ومطبخ: تتدرج مساحة الوحدة حتى ٢٥٠م.

٢- حجرتين ومدخل والملحقات-حمام ومطبخ: تتدرج مساحة الوحدة حتى ٢٥٠م.

٣- حجرة وصالة والملحقات-حمام ومطبخ: تتدرج مساحة الوحدة حتى ٢٥٠م.

٤- حجرتين وصالة والملحقات-حمام ومطبخ: تتدرج مساحة الوحدة حتى ٢٨٥م.

٥- ثلاث حجرات ومدخل وصالة والملحقات: تتدرج مساحة الوحدة حتى ٢٨٥م.

ونصت اللائحة على مواصفات تشطيب المسكن الإقتصادي من ناحية:

البياض الداخلي _ البياض الخارجي _ الأرضيات _ النجارة _ الأعمال الصحية والسلالم والدرابزينات _ الشرفات _ الكهرباء.

٢/١/٨/٥/٥ المسكن من المستوى المتوسط: ويتكون من:

٦- صالة معيشة وغرفة نوم وحمام بمسطح لا يزيد عن ٢٥٠م.

٧- صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفة نوم ثانوية ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ٢٧٥م.

٨- صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفتين ثانويتين ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ٢٩٥م.

٩- صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وثلاث غرف ثانوية ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ٢١٤٠م.

وأيضا نصت اللائحة على مواصفات تشطيب المسكن المتوسط من ناحية :

البياض الداخلي والخارجي _ الأرضيات _ النجارة _ الأعمال الصحية _ السلالم والدرابزينات _ الشرفات _ الكهرباء.

٣/١/٨/٥/٥ المسكن من المستوى فوق المتوسط: ويتكون من:

- ١- صالة معيشة وغرفة نوم واحدة وحمام بمسطح لا يزيد عن ٢٦٠م.
 - ٢- صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفة نوم ثانوية ومطبخ وحمام بمسطح لا يزيد على ٢٩٠م.
 - ٣- صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفتين ثانويتين ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقل بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ٢١٠م.
 - ٤- صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وثلاث غرف ثانوية ومطبخ وحمامين ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يزيد على ٢٤٠م.
- وأيضا نصت اللائحة على مواصفات تشطيب المسكن المتوسط من ناحية :
البياض الداخلى والخارجي _ الأرضيات _ النجارة _ الأعمال الصحية _ السلالم والدرازينات _
الشرفات _ الكهرباء.

٤/١/٨/٥/٥ المسكن من المستوى الفاخر:

يحدد موقع المسكن الفاخر بالمناطق المتميزة مثل المناطق المطلة على البحر أو على نهر النيل أو التي تتميز بإعتدال المناخ أو الطابع السياحي ويصدر بتحديد هذه المناطق قرار من المحافظ المختص ويتكون المسكن الفاخر من :

- صالة معيشة و غرفة نوم واحدة ومطبخ وحمام بمسطح لا يقل عن ٢٦٠م.
 - صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفة ثانوية ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يقل عن ٢٩٠م.
 - صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفتين ثانويتين ومطبخ وحمام رئيسي وحمام ثانوي ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يقل عن ٢١٠م.
 - صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وثلاث غرف ثانوية ومطبخ وحمامين ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يقل عن ٢٤٠م.
 - صالة معيشة أو أكثر وأي عدد مناسب من الحجرات وأي عدد من الحمامات بحيث لا يقل عن حمام لكل غرفة نوم ومطبخ وأوفيس ودورة مياه مستقلة بمسطح يزيد عن ٢٤٠م.
- و نصت اللائحة على الحد الأدنى لمواصفات تشطيب المسكن الفاخر على غرار ما ذكر سابقاً

٢/٨/٥/٥ مساحة عناصر المسكن :

- تحدد اللائحة التنفيذية لقانون المباني الحد الأدنى لمساحة هذه العناصر وعروضها كالاتي:
- غرف النوم : الحد الأدنى للمساحة ٢١٠م والعرض ٢,٧م.

- الحمام : الحد الأدنى للمساحة ٢م² والعرض ١,٢م.
 - المطبخ : الحد الأدنى للمساحة ٢م³ والعرض ١,٥م.
 - دورة المياه (المرحاض): الحد الأدنى للمساحة ٢م² والعرض ٠,٨م.
- الإرتفاعات:

تحدد اللائحة الحد الأقصى لإرتفاع المبنى بالنسبة لعرض الشارع، فتتص على ألا يتجاوز الإرتفاع للمبنى عن مرة ونصف عرض الشارع وبحد أقصى ٣٦م أي بإرتفاع ١٢ دور - وبالنسبة للإرتفاع الداخلي للوحدات السكنية، تتص اللائحة على ألا يقل إرتفاع الوحدة في الدور المتكرر عن ٢,٧ م والحمامات عن ٢,٣ م والمراحيض عن ٢,١ م.

٣/٨/٥/٥ خصائص مستويات الإسكان من الواقع التنفيذي:

كما ذكرنا أنه هناك إختلاف في خصائص مستويات الإسكان المختلفة في اللوائح والقوانين عنها في الواقع التنفيذي لهذه الوحدات كما أن هناك تطور في هذه الخصائص بمرور الوقت ويتطور الإحتياجات الإنسانية والمعيشية تبعاً لتغير نمط الحياة والتطور التكنولوجي وتطور وسائل الإتصال والإنتقال.

ومن مراجعة الوحدات السكنية المنفذة بالتجمعات العمرانية الجديدة نجد أنها تنقسم لعدة مستويات وأنواع مختلفة لكل منها خصائصه المميزة له وهي:

- الإسكان الإقتصادي.
- إسكان الشباب.
- الإسكان المتوسط.
- الإسكان فوق المتوسط.
- الإسكان الفاخر.

وتختلف هذه المستويات السكنية فيما بينها في عدة عناصر منها مسطح الوحدة السكنية نسبة البناء نسبة المناطق المفتوحة نسبة الطرق وعدد أدوار المبنى ومستوى التشطيبات الداخلية والخارجية للمبنى وموقعها بالنسبة للخدمات والأنشطة المميزة بالتجمع ويوضح الجدول (٦) خصائص هذه المستويات السكنية .

جدول (٦) خصائص مستويات الإسكان بالتجمعات الجديدة

إسكان إقتصادي	إسكان شباب	إسكان متوسط	إسكان فوق متوسط	إسكان فاخر	
من ٤٠ - ٢٦٠ م	من ٦٣ - ٢٧٥ م	من ٨٠ - ٢١٢٠ م	من ٨٥ - ٢١٥٠ م	أكثر من ٢١٥٠ م	مسطح الوحدة السكنية
أكثر من ٥٠ %	أكثر من ٥٠ %	من ٣٠ - ٥٠ %	من ٣٠ - ٥٠ %	أقل من ٣٠ %	نسبة البناء بالمنطقة
أقل من ٣٠ %	أقل من ٣٠ %	من ٣٠ - ٤٠ %	من ٣٠ - ٤٠ %	أكثر من ٤٠ %	نسبة المناطق المفتوحة
أقل من ١٥ %	من ١٥ - ٢٠ %	من ١٥ - ٢٠ %	أكثر من ٢٠ %	أكثر من ٢٠ %	نسبة الطرق
٥ أدوار	٥ أدوار	٥ أدوار	٥ أدوار	١-٣ دور	عدد الأدوار بالمبنى
لا يشترط	لا يشترط	لا يشترط	قريب	قريب	الموقع من الخدمات المميزة
ضعيف	متوسط	متوسط	عالي	فاخر جدا	مستوى التشطيب

تلعب تكلفة إنشاء الوحدات السكنية وسعر أراضي البناء دورا أساسيا في تحديد سعر الوحدة السكنية النهائي مما يؤثر على عدم ملائمة أسعار بعض الوحدات السكنية مع قدرة الفئات الاجتماعية المستهدفة لهذه الوحدات على الدفع وتوفير المسكن الملائم لها وغالبا ما تكون هذه الفئات الاجتماعية هي الفئات الفقيرة أو المتوسطة الدخل وعند ذلك يحدث إما حراك في المستويات الاجتماعية بحيث تلجأ الفئات متوسطة الدخل إلى الإسكان الإقتصادي مثلا بالمدن الجديدة وتطرد بذلك الفئات محدودة الدخل في المدن القائمة و خاصة في العشوائيات حيث أسعار الوحدات السكنية أقل وتبقى الوحدات السكنية المتوسطة والإقتصادية في هذه المدن معلقة قيد الإستثمار من قبل المستثمرين الصغار.

وفي كلتا الحالتين يكون صاحب المشكلة هنا هم الفئات المتوسطة والمنخفضة الدخل على حين لا يعاني منها بشكل واضح الفئات الأخرى.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة على تكلفة إنشاء الوحدة السكنية فيما يلي:

- سعر أراضي البناء.
- أسعار مواد البناء وأجور العمالة.
- الضرائب والرسوم.

جدول (٧) تطور مستوى تكلفة بناء المتر المسطح للوحدات السكنية في العقود الأخيرة في
القاهرة

السعر بالجنيه

الفترة	إسكان اقتصادي	إسكان متوسط	إسكان فوق متوسط
الخمسينات	٨-٦	١٦-١٠	٢٢-١٥
الستينيات	٢٥-٨	٣٠-١٦	٤٠-٢٢
السبعينيات	٧٠-٢٥	٨٠-٣٠	٩٠-٤٠
الثمانينيات	١٠٠-٧٠	٢٠٠-٨٠	٤٠٠-٨٠
التسعينيات	٥٠٠-١٠٠	٧٠٠-٢٠٠	١٠٠٠-٤٠٠
القرن الواحد والعشرين	٨٥٠-٧٠٠	١٢٠٠-٩٥٠	٢٥٠٠-١٥٠٠

٦/٥ العشوائيات كأحد مظاهر تدني الخصائص السكانية *

١/٦/٥ مقدمة :

تعد العشوائيات مشكلة ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرانية وأمنية وهي ظاهرة تتسم بها غالبية مدن العالم الثالث. تعتبر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان العشوائيات بمثابة انتهاكا لحق الإنسان في حياة كريمة له ولأسرته. (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧) وتتعدد التعريفات الخاصة بالمناطق العشوائية نذكر بعض منها علي النحو التالي:

تعتبر المناطق العشوائية مناطق أنشئت دون تخطيط علي أراضي يملكها أهالي او مغتصبة من أملاك الدولة وتقع خارج الكتلة السكنية للمدينة، بنيت عليها مباني لا تطابق القوانين المنظمة لل عمران وتفتقر جزئيا او كليا للخدمات والمرافق. (محمد سعد الدين، ٢٠٠٤)

وهناك تعريف آخر يعتبر المناطق العشوائية تجمعات سكنية نشأت من تجمعات الإسكان العشوائي والتي انتشرت علي أطراف المدن والقرى في الريف في البداية ثم تسربت تدريجيا الي ضواحي المدن والقرى ثم الي داخلها لتكون المناطق العشوائية. وتفتقر هذه المناطق الخدمات الصحية والتعليمية والنقل وكذلك الخدمات الأمنية. (عثمان احمد عثمان، ٢٠٠٤)

تتعدد صور العشوائيات فتبدأ من الإسكان العشوائي، والإسكان المشوه ويضم العشش والأكواخ. (قدر عدد العشش حوالي ٢٥٠ عشة خشبية في منطقة عشوائية واحدة تسمى قلعة الكباش التابعة لحي السيدة زينب بالقاهرة وفقا لجريدة الأهرام، بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٧)، وإسكان الغرفة المستقلة، والإسكان المجازي(مثل أحواش المساجد والجراجات وتحت السلم وإسكان المقابر. (قدر العدد الإجمالي لسكان المقابر بمدينة القاهرة بحوالي نصف مليون نسمة أي ان واحدا من كل ٢٠ فردا من سكان مدينة القاهرة يسكن المقابر) وإسكان القوارب وإسكان الإيواء. (المركز الديموجرافي ، ٢٠٠٣)

٢/٦/٥ خصائص المناطق العشوائية في مصر :

تتسم هذه المناطق بالعديد من الخصائص سواء من الناحية العمرانية والبيئية او من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية العمرانية والبيئية؛ لا تعترف المناطق العشوائية بأسس وقوانين التخطيط العمراني لذلك يختلف الشكل العمراني لمنطقة عن الأخرى، وتختلف الأنماط السكنية للمباني

(*) قامت بإعداد هذا الجزء / ٠١ سحر عبود

فيها باختلاف الحالة الاقتصادية لسكانها بدءاً من نمط متعدد الطوابق أو المساكن الي تحتوي علي أفنية او نمط الغرفة السكنية، تفتقد هذه المناطق الي النواحي الجمالية حيث ضيق الطرق وتعرجها، وتعاني هذه المناطق من افتقارها إلي المرافق العامة (مياه - كهرباء - صرف صحي - طرق ومواصلات) وحتى إن وجدت فهي متهاكة او لا تتناسب مع الكثافة السكانية بها. (عثمان احمد عثمان، ٢٠٠١) ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ أكثر من ٥٠% من سكان العشوائيات من اصل ريفي. وتتسم هذه المناطق بانخفاض المستوي التعليمي لسكانها وارتفاع نسبة الأمية، اغلبهم من السكان محدودي الدخل ويتصف اغلبهم بالفقر حيث ان معظمهم عاطلين او يعملوا في مهن هامشية (حيث ان ٤٠% عمالة مهرة و ٣٠% عمالة غير مهرة وحوالي ٥% في قطاع الخدمات والباقي في القطاع غير الرسمي)، بالإضافة لتداخل الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمات مع عدم توافر الأسواق الكافية لتوزيع منتجاتهم، وزيادة الكثافة السكانية والازدحام الشديد فيها نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني بها ^(١) وارتفاع متوسط حجم الأسرة ^(٢) الي جانب سوء الحالة الصحية لسكانها نتيجة النقص الشديد الي الخدمات الصحية ، ضعف الأحوال المعيشية للمرأه في هذه المناطق ^(٣) وتردي حالة الأطفال بها ^(٤) و أخيراً ، انتشار بعض صور الانحراف الاجتماعي والأخلاقي . ويوضح الجدول التالي بعض هذه الخصائص في المحافظات التي تضم اعلي أعداد للمناطق العشوائية وكذلك أعلي سكان بالعشوائيات.

-
- (١) بلغ متوسط معدل النمو السكاني في السلام ٣٤% و ٩,١% في البساتين و ٨,٩% في منشأة ناصر وذلك خلال الفترة بين التعدادات ١٩٨٦-١٩٩٦ لكنها انخفضت بعد ذلك نظراً لتشبع هذه المناطق.(فتحي مصيلحي، ٢٠٠٢)
- (٢) تصل نسبة الأسر التي يبلغ متوسط عدد أفرادها ما بين ٥-٨ أفراد الي حوالي ٤١,٨% من إجمالي الأسر في منطقة زينهم بينما يتراوح هذا المتوسط ما بين ٧-١٣ فرداً لحوالي ٧٠% من إجمالي الأسر في الشرايبة والحويتية . (المركز القومي للبحوث، ١٩٩٩؛ علا مصطفى وآخرون، ١٩٩٨)
- (٣) ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها نساء حيث تصل هذه النسبة في بعض العشوائيات الي ٣٠%. ونقل فرصة حصول المرأة علي التعليم والتدريب وفرص العمل تلجأ الي قطاع العمل غير المنظم في أعمال لا تحتاج لمهارات منها خدمة المنازل.(نادية حليم، ٢٠٠١)
- (٤) وفقاً لدراسة ميدانية أجريت علي الأطفال في منطقة الشرايبة بالقاهرة والحويتية في الجيزة، يعيش الأطفال في بيئات فقيرة وظروف قاسية فحوالي ٦٠% من الأطفال في سن الدراسة محرومون تماماً من التعليم ويشارك الكثير منهم بنصيب كبير في دخل أسرهم وتنحصر الأعمال التي يقوموا بها في الورش او طباعة جائلين او التسول. ويعاني الأطفال في هذه المناطق من الأمراض النفسية والعصبية.(علا مصطفى وآخرون ، ١٩٩٨)

جدول (٥٢)

بعض خصائص المحافظات ذات اكبر عدد للعشوائيات وسكانها

المحافظات	الترتيب وفقا			المياه غير المتصلة ب			نسبة التسرب *		نسبة الأمية **	الكثافة المأهولة نسمة/كم ^٢	متوسط حجم الأسرة	تقديرات المتعطلين (١٥-٢٠٠٦)		نسبة الفقراء من اجمالي السكان	معدل الإعالة الديموغرافي ٢٠٠٠.٥
	لعدد المناطق العشوائية	العدد سكان العشوائيات	دليل التنمية البشرية	المياه	الصرف الصحي	الكهرباء	لم يلتحق بالتعليم	التحق وتسرب				النسبة من اجمالي المتعطلين	الاعداد بالآلاف		
الدقهلية	١	٣	٩	٧,١	٧,٩	٥,٧	٧,٨	٣,١	٢٧,٧	١٤١٧,٥	٣,٩	٢٠١٥	٨,٣	٧	٦٥,٥
أسيوط	٢	٩	٢١	١٥,٦	١٥,٣	١٤,٨	١٢,٩	٤,١	٣٨,٨	٢٢٢٠,٥	٤,٧	١٠٠٦	٤,١	٦٠,٦	٨٦,٣
القاهرة	٣	١	٥	٩,١	٩,٢	٧,٤	١٢,٩	٥,١	١٨,٣	٤١٤٧٩,٦	٣,٨	٢٧٧٩	١١,١	٤,٦	٥٢,٧
القليوبية	٦	٤	١٠	٧,٨	٧,٥	٦,٣	٩,٦	٤,٧	٢٧	٣٦٧٩,٥	٤	١١٠٥	٤,٥	١١,٢	٦٧,٤
سوهاج	٧	٧	١٩	١٣,٧	١٦,٤	١٣,٢	١١,٥	٢,٩	٣٨,٥	٢٤٣٨,١	٤,٦	٩٥٥	٣,٩	٤٠,٧	٨٥,٤
الإسكندرية	٩	٥	٤	١١,٩	١٢,٢	١٠,٢	١٠,٢	٥,٧	١٩,٣	٢٣١٨,٨	٣,٨	١١٥٢	٦,٠	٨	٥٤,٩
أسوان	١٤	٦	٨	١٣,٧	١٨,٧	١١,٨	٩,٦	٣,٢	٢٢,٦	١١٣٥,٥	٤,٤	٥٦١	٢,٣	٢٣,٩	٧٣,٨
الجيزة	١٥	٢	١٥	٨,٢	٦,٩	٥,٨	١٤	٦,٤	٢٦	١٨٣٣,١	٤	١٢٨٢	٥,٧	١٣,١	٦٦,٣
المنيا	١٦	٨	٢٠	١٩	١٢,٤	١١,٦	١٢,٥	٢,٧	٤١,٣	١٧١٦,٤	٤,٦	١٣٩٨	٥,٧	٣٩,٤	٨٦,١
الجمهورية				١١,٩	١١,١	٨,٦	١٠,٤	٤,٢	٢٩,٣	٩٠٣,٢	٤,٢	٢٤٣٤٣	١٠٠,٠	١٩,٦	٦٩,٨

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٠٧)، كتاب الإحصاء السنوي.

معهد التخطيط القومي، (٢٠٠٧) تقرير التنمية البشرية، تحت النشر.

احتلت محافظات أسيوط والمنيا وسوهاج والجيزة ترتيبا متأخرا من حيث دليل التنمية البشرية علي مستوي الجمهورية. ارتفعت نسبة المباني غير المتصلة بالمياه والصرف الصحي والكهرباء لتتعدى المتوسط العام علي مستوي الجمهورية (بلغت نسبة المباني غير المتصلة بالمياه بمحافظة أسيوط حوالي ١٥,٦% في حين بلغ متوسط المباني غير المتصلة بالمياه ١١,٩% للجمهورية). تشهد هذه المحافظات ارتفاع في الأمية (بلغت نسبة الأمية بمحافظة المنيا ٤١,٣% في حين انها بلغت ٢٩,٣% للجمهورية) وكذلك ارتفاع نسبة التسرب (سواء من لم يلتحق بالتعليم او من التحق وتسرب) عن متوسط الجمهورية. تنسم هذه المحافظات بارتفاع الكثافة المأهولة (بلغت الكثافة المأهولة بالسكان ٤١١٤٧٩ نسمة/كم^٢ بالقاهرة في حين انها بلغت ٩٠٣ نسمة/كم^٢ للجمهورية). تعاني هذه المحافظات من ارتفاع معدلات الإعالة الديموغرافية (بلغ ٨٦,٣ بمحافظة أسيوط في حين بلغ ٦٩,٨ للجمهورية). شهدت هذه

المحافظات أيضا ارتفاع الفقر (يمثل الفقراء ٦٠,٦% من إجمالي سكان أسيوط في حين بلغت نسبة الفقراء ١٩,٦% من إجمالي سكان الجمهورية).

٣/٦/٥ الأسباب التي تفسر نشأة ونمو المناطق العشوائية:

تتعدد الأسباب التي تفسر نشأة ونمو المناطق العشوائية والتي يصعب حصرها، فالمناطق العشوائية تعد محصلة عوامل عديدة. يمكن ذكر بعض منها علي النحو التالي:

(١) الزيادة السكانية في مصر (حيث بلغ معدل نمو السكان ٢,٠٧ بين تعدادي ١٩٩٦/٢٠٠٦) والتي لا يقابلها نمو وزيادة في الوحدات السكنية . وتعكس زيادة النمو السكاني أثرها علي الإسكان في المناطق العشوائية من خلال النواحي التالي:

- ارتفاع نسبة الشباب (١٥-٤٥) سنة ليبلغ ٣٢ مليون نسمة وفقا لتقديرات ٢٠٠٦، ورغبتهم في الزواج والبحث عن مسكن جديد دون توفر الإمكانيات المادية اللازمة للحصول علي هذا المسكن داخل النطاق العمراني للمدن القائمة الي جانب ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء مما يؤدي الي ارتفاع تكاليف إقامة المساكن في النهاية ^(١) وكذلك انسحاب الدولة من البناء بهدف التمليك واتجاه الدولة و القطاع الخاص للبناء بغرض التمليك ، كل ما سبق أدى الي زيادة المناطق العشوائية. (USAID,2007)

- نمو حجم قوة العمل (١٥-٦٥ عاما) لتبلغ ٢٢ مليون نسمة منها ١٢ مليون بالريف و ١٠ مليون بالحضر ، وفي ظل وجود معدل بطالة ٩,٣ % إجمالي، ١١ % بالحضر و ٨% بالريف وفقا لتعداد ٢٠٠٦. وظهور مشكلة البحث عن فرص العمل مما يدفع جزء من المتعطلين للهجرة الي المحافظات ذات الجذب السكاني (القاهرة الكبرى والإسكندرية)، مما يؤدي الي زيادة المناطق العشوائية.

(٢) عدم إعطاء أولوية كبيرة للتنمية الإقليمية والتي تهدف لإعادة توزيع السكان للخروج من الوادي الضيق الي المجتمعات الجديدة وكذلك عدم الاهتمام بالتنمية الريفية.

(١) تعرض حوالي ٦٠% من الوحدات الخالية للإيجار بمعدلات تتراوح بين ١٢٥ جنية/ شهريا للوحدات بمساحة ٤٠ م^٢ و ٥٢٥ جنية / شهريا للوحدات بمساحة ٩٠-١٠٠ م^٢ و حوالي ٤٠% من الوحدات الخالية المعروضة للبيع يتراوح سعر المتر بها ما بين ٨٩٠-١٦١٠ جنية/م^٢ وفقا للمساحة والموقع في حين ان حوالي ٤٣,٩ % من الشباب طالبي السكن دخلهم اقل من ٥٠٠ جنية/ شهر و ٣٧% منهم فقط تتراوح دخلهم بين ٥٠٠-١٠٠٠ جنية/ شهر وذلك علي مستوى القاهرة الكبرى. (USAID,2007)

(٣) أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي الي ظهور شريحة مجتمعية لا يهتمها سوي الكسب السريع، اتجه بعض منها الي بناء العقارات بشكل غير قانوني، خاصة في ظل تراخي المحليات وجهاز حماية الأراضي وإغفالها علي مخالقات البناء والامتداد العشوائي علي ارض الدولة والأراضي الزراعية. (عثمان احمد عثمان، ٢٠٠٤)

(٤) يعد عدم الاهتمام الإعلامي الكافي بالعشوائيات احد أسباب عدم الانتباه الي الخطر الكامن في هذه العشوائيات من حيث سرعة نموها، وعدم الاستفادة من الدراسات المهمة بذلك.

(٥) عدم الانتهاء من إعداد المخططات العمرانية لتلافي قيام مناطق عشوائية جديدة وعدم تفعيل قانون التمويل العقاري و تنفيذ ما ورد في المادة ٣٥ منه و الخاصة بإنشاء صندوق الدعم لنشاط التمويل العقاري في مجال بيع المساكن لذوي الدخل المنخفضة و العمل على توفير المبالغ اللازمة لدعم الإسكان الاجتماعي حتى يسهم الصندوق مساهمة عالية في توفير الوحدات لمحدودي الدخل. الي جانب غياب استراتيجية خاصة بأسكان محدودي الدخل في ظل اقتصاد السوق تقوم على تشجيع الهجرة للمناطق الجديدة مع ضرورة تكثيف الخدمات بهذه المناطق.

(٦) (تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧)

٤/٦/٥ تطور أعداد المناطق العشوائية في مصر

تتباين تقديرات أعداد المناطق العشوائية الصادرة عن الجهات المختلفة وبما يرجع ذلك الي تعدد التعريفات وعدم الاتفاق علي تعريف وحيد للمناطق العشوائية وربما أيضا الي ما يضم إليها او يحذف منها بفعل الإزالة او التطوير فتقدر بنحو ٩٠٩ منطقة وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام ٢٠٠٥ بينما قدرتها وزارة التنمية المحلية عام ٢٠٠٣ بحوالي ١٢٢٨ منطقة. بينما قدرت وزارة التنمية الاقتصادية عددها بحوالي ١١٥٧ منطقة.

جدول (٥٣)

تطور أعداد المناطق العشوائية حتي ٦/٣٠ / ٢٠٠٧ علي مستوي الجمهورية

المحافظات	عدد المناطق العشوائية حتي ٢٠٠٧	الاهمية النسبية لعدد المناطق العشوائية لعام ٢٠٠٧
الوجه البحري	٥٨٢	٥٠,٣
الوجه القبلي	٤١١	٣٥,٥
المحافظات الحضرية	١٥٣	١٣,٢
محافظات الحدود	١١	١,٠
اجمالي الجمهورية	١١٥٧	١٠٠,٠

المصدر: بحسوبة بناءا علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

يتضح من الجدول السابق ان نصف عدد المناطق العشوائية يتركز في الوجه البحري يليها الوجه القبلي والمحافظات الحضرية.

كما يتضح من الجدول التالي ان محافظة الدقهلية تضم اكبر عدد للمناطق العشوائية يليها دمياط والشرقية والبحيرة والقاهرة و القليوبية. بينما شهدت محافظة البحر الأحمر اقل عدد لمناطق العشوائية. يليها أسوان وبورسعيد والسويس بينما لا توجد مناطق عشوائية بمحافظات مطروح وجنوب وشمال سيناء.

جدول (٥٤)

تطور أعداد المناطق العشوائية حتي ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٧ علي مستوي المحافظات

المحافظات	عدد المناطق العشوائية	الاهمية النسبية لعدد المناطق العشوائية
الدقهلية	١٦٢	١٤
أسيوط	٨٤	٧
القاهرة	٨١	٧
البحيرة	٨١	٧
دمياط	٧٧	٧
القليوبية	٦٧	٦
سوهاج	٦٧	٦
قنا	٦٣	٥
الاسكندرية	٥٤	٥
المنوفية	٥٣	٥
بنى سويف	٥٢	٤
كفر الشيخ	٥١	٤
الغربية	٤٧	٤
أسوان	٣٨	٣
الجيزة	٣٦	٣
المنيا	٣٠	٣
الفيوم	٢٨	٢
الشرقية	٢٣	٢
الاسماعيلية	٢١	٢
الأقصر	١٣	١
السويس	١٢	١
بورسعيد	٦	١
البحر الأحمر	٦	١
الوادى الجديد	٥	٠
الجمهورية	١١٥٧	١٠٠

المصدر: بحسوبة بناءا علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي

إلا ان هناك اختلاف في التغيرات التي حدثت لهذه المحافظات من حيث عدد المناطق العشوائية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥؛ ففي حين شهدت بعض المحافظات تزايد في أعداد تلك المناطق كما في حالة الأقصر والشرقية ودمياط والجيزة وكفر الشيخ والدقهلية والإسكندرية ولكن بمعدلات مختلفة. بينما شهدت محافظات أخرى انخفاضاً في أعداد تلك المناطق كما في حالة البحر الأحمر وأسوان ومرسى مطروح والقاهرة وسوهاج وأسيوط والقليوبية والإسماعيلية والسويس وبني سويف والبحيرة. وأخيراً شهدت محافظات المنوفية والفيوم وبورسعيد ثباتاً في أعداد المناطق العشوائية بها. (وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

وربما يبرر اختلاف توزيع المناطق العشوائية علي مستوي المحافظات اختلاف معدلات نمو السكان بهذه المحافظات وكذلك اختلاف دخولها و اختلاف توزيع الاستثمارات التي وجهت لتطوير أو إزالة هذه المناطق بالمحافظات المختلفة كما سيتضح فيما بعد.

٥/٦/٥ تطور سكان المناطق العشوائية في مصر:

في البداية، يجب التنويه إلى تباين تقديرات سكان العشوائيات في مصر كما تتباين أعداد المناطق العشوائية (فهي تتراوح بين ٥,٨ و ١٧ مليون نسمة). وسوف يتم الاعتماد علي تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية في الحصول علي أحدث البيانات عن سكان العشوائيات حتى ٢٠٠٧ / ٦ / ٣٠.

جدول (٥٥)

الأهمية النسبية لسكان العشوائيات حتي ٢٠٠٧ / ٦ / ٣٠ علي مستوي الجمهورية

المحافظات	السكان وفقاً لتعداد ٢٠٠٦ بالآلاف	تقدير عدد السكان في المناطق العشوائية بالآلاف	معدل نمو السكان بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦	الأهمية النسبية لسكان العشوائيات لإجمالي السكان (%)
محافظات الوجه القبلي	٢٧٠٨٠	٥٦٩٣	٢,٣٦	٢١
محافظات الوجه البحري	٣١٢٣٣	٤٦٠٢	١,٩٢	١٥
المحافظات الحضرية	١٢٩٧٨	٤٢٣٥	١,٦٣	٣٣
محافظات الحدود	١٢٨٧	١٧١	٤,٦٣	١٣
إجمالي الجمهورية	٧٢٥٧٩	١٤٧٠١	٢,٠٧	٢٠

المصدر: محسوبة بناءاً علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

يتضح من الجدول السابق ان عدد سكان العشوائيات بلغ ١٤,٧ مليون نسمة علي مستوي الجمهورية توزيعهم كالتالي: ٣٩% منهم في الوجه القبلي و ٣١% في الوجه البحري و ٢٩% في المحافظات الحضرية (أي توزيع متماثل تقريبا).

واختلفت الأهمية النسبية لسكان العشوائيات من إجمالي السكان، فيمثل سكان العشوائيات حوالي ٢٠% من إجمالي السكان علي مستوي الجمهورية بينما تصل هذه النسبة الي ٣٣% في المحافظات الحضرية و ٢١% في الوجه القبلي و ١٥% في الوجه البحري و ١٣% في محافظات الحدود.

يتضح من الجدول التالي، ان محافظة القاهرة تضم اكبر تجمع لسكان العشوائيات بما يمثل ٢٠% من إجمالي سكان العشوائيات و ٣٨,٦% من سكان القاهرة يليها الجيزة بحوالي ١٦% من إجمالي سكان العشوائيات وبما يمثل ٣٦,٩% من إجمالي سكان المحافظة ثم الدقهلية التي يتركز بها ٩% من إجمالي سكان العشوائيات بما يمثل ٢٦,٦% من إجمالي سكان المحافظة.

وكذلك يلاحظ ارتفاع نسبة سكان العشوائيات الي إجمالي السكان في كل من محافظة أسوان والأقصر والبحر الأحمر.

جدول (٥٦)

الأهمية النسبية لسكان العشوائيات حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٧ علي مستوي المحافظات

المحافظات	تقدير عدد السكان في المناطق العشوائية	عدد السكان بالآلاف عام ٢٠٠٦	معدل نمو السكان بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦	الأهمية النسبية لسكان العشوائيات لإجمالي السكان (%)
القاهرة	٣٠٠٤	٧٧٨٧	١,٣٤	٣٨,٦
الجيزة	٢٣١٣	٦٢٧٣	٢,٧٥	٣٦,٩
الدقهلية	١٣٢٥	٤٩٨٥	١,٦٧	٢٦,٦
القليوبية	١٢٠٧	٤٢٣٧	٢,٥٣	٢٨,٥
الإسكندرية	١١٢٣	٤١١٠	٢,١	٢٧,٣
أسوان	٥٧٤	١١٨٤	١,٩٧	٤٨,٥
سوهاج	٥٥٨	٣٧٤٦	٢,٥٤	١٤,٩
المنيا	٥٣٣	٤١٧٩	٢,٣٦	١٢,٨
أسيوط	٤٩٤	٣٤٤٢	٢,٠٨	١٤,٤
البحيرة	٤٣٧	٤٧٣٧	١,٧٢	٩,٢
بنى سويف	٤٠٢	٢٢٩١	٢,١١	١٧,٦
الغربية	٣٨٧	٤٠١٠	١,٦٥	٩,٧
الإسماعيلية	٣٣١	٩٤٣	٢,٨١	٣٥,١
الأقصر	٣١٠	٤٥١	٢,٢٥	٦٨,٧
دمياط	٣٠٧	١٠٩٢	١,٨	٢٨,١
الفيوم	٢٥٥	٢٥١٣	٢,٣٦	١٠,١
قنا	٢٥٤	٣٠٠١	٢,٠٨	٨,٥
كفر الشيخ	٢٤٧	٢٦١٨	١,٦٥	٩,٤

الشرقية	٢٠٠	٥٣٤٠	٢,٢٣	٣,٧
المنوفية	١٦١	٣٢٧٠	١,٧١	٤,٩
البحر الأحمر	١٥٤	٢٨٨	٦,٢٤	٥٣,٤
السويس	٧٥	٥١١	٢,٠٤	١٤,٧
بورسعيد	٣٣	٥٧١	١,٩١	٥,٨
الوادي الجديد	١٧	١٨٧	٢,٨٢	٩,١
إجمالي الجمهورية	١٤٧٠١	٧٢٥٧٩	٢,٠٧	٢٠,٣

المصدر: بحسوبة بناءا علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

١/١/٥ خطط واستثمارات الدولة لتطوير المناطق العشوائية :

أولت الدولة اهتماما كبيرا بتطوير العشوائيات منذ بداية التسعينات بعد نموها بصورة واضحة و زيادة حدة الفقر والجهل والبطالة ومعدلات الجريمة بها وارتباط ذلك بالارهاب وكذلك بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢ حيث كانت بداية الاهتمام بالعشوائيات.

بدء تخصيص اعتمادات مالية لتطوير العشوائيات منذ ١٩٩٢، حيث تم اختيار عدد احدي عشرة محافظة (وهي القاهرة -الجيزة-القليوبية-الإسكندرية- بني سويف- الفيوم- المنيا-أسيوط- سوهاج- قنا- أسوان) لتطويرها ضمن الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧) بتكلفة إجمالية ٣,٣ مليار جنيه . وتلي ذلك إضافة خمس محافظات أخرى الي محافظات المرحلة الأولى (وهي البحيرة- المنوفية- الغربية- كفر الشيخ- الشرقية) لتطويرها ضمن الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/٩٨ - ٠٠/٠١) بتكلفة ٤١٩ مليون جنيه. وأخيرا تم إضافة أربعة محافظات اخري (دمياط-الدقهلية - الأقصر - البحر الأحمر)خلال الخطة الخمسية الخامسة (٠٢/٢٠٠٣ - ٠٦/٢٠٠٧) بتكلفة ٨١٦,٦ مليون جنيه.

وفيما يلي عرض تفصيلي للاستثمارات المخططة والمنفذة لتطوير المناطق العشوائية علي مستوي الجمهورية و المحافظات.

١/١/٦/٥ علي مستوي الجمهورية:

بلغت الاستثمارات الكلية التي وجهتها الدولة لتطوير العشوائيات حوالي ٥ مليار جنيه وزعت وفقا لعدد المناطق العشوائية وعدد سكانها علي النحو التالي:

استقطبت محافظات الوجه القبلي ٤١% من إجمالي الاستثمارات حيث يتركز بها ٢١% من سكان العشوائيات و ٣٥,٥% من إجمالي المناطق العشوائية يليها المحافظات الحضرية التي تضم ١٣,٢% من إجمالي المناطق العشوائية و حوالي ٣٣% من سكانها يقطنو العشوائيات ثم محافظات الوجه البحري

التي تضم ٥٠,٣% من إجمالي أعداد المناطق العشوائية و يمثل سكان العشوائيات ١٥% من إجمالي سكانها. وأخيرا كانت محافظات الحدود لها اقل نصيب من الاستثمارات لانخفاض عدد المناطق العشوائية بها من ناحية و انخفاض عدد سكان العشوائيات بها من ناحية أخرى.

جدول (٥٧)

الاستثمارات الكلية الموجهة للمناطق العشوائية حتي ٢٠٠٧/٦/٣٠

المحافظات	عدد المناطق العشوائية حتي ٢٠٠٧	الأهمية النسبية لعدد المناطق العشوائية لعام ٢٠٠٧	عدد السكان في المناطق العشوائية بالآلاف	الأهمية النسبية لسكان العشوائيات لإجمالي السكان (%)	الاستثمارات الكلية (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية للاستثمارات الكلية
محافظات الوجه القبلي	٤١١	٣٥,٥	٥٦٩٣	٢١	٢٠٩٠,٨	٤١,٤
المحافظات الحضرية	١٥٣	١٣,٢	٤٢٣٥	٣٣	١٦٦٨,١	٣٣,٠
محافظات الوجه البحري	٥٨٢	١٥	٤٦٠٢	١٥	١٢٧٤,٦	٢٥,٣
محافظات الحدود	١١	١	١٧١	١٣	١٤,٣	٠,٣
اجمالي الجمهورية	١١٥٧	١٠٠	١٤٧٠١	٢٠	٥٠٤٧,٧	١٠٠

المصدر: محسوبة بناءا علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

اختلف توزيع هذه الاستثمارات علي المشروعات المختلفة وفقا لاحتياجات المحافظات، فعلي مستوى الجمهورية، تم إنفاق ثلثي الاستثمارات المنفذة علي مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي تلي ذلك إنفاق ١٨,٩% علي رصف الطرق و ١٥,٧% علي الإنارة . أما محافظات الوجه القبلي، تم إنفاق ٣١,٨% علي رصف الطرق تلاها ٢٣% علي مياه الشرب ثم الصرف الصحي والإنارة. أما المحافظات الحضرية، تم إنفاق ٤١% علي الإنارة ثم ٣٠,٩% علي رصف الطرق و ١٧,٩% علي الصرف الصحي . وبالنسبة لمحافظات الوجه البحري، حوالي ٣٠,٩% علي الإنارة تلاها رصف الطرق ثم الصرف الصحي وأخيرا مياه الشرب. وأخيرا بالنسبة لمحافظات الحدود، فقد تم إنفاق ما يزيد علي نصف الاستثمارات المنفذة في مشروعات مياه الشرب وحوالي ربعها علي رصف الطرق و ١٤,٦% علي الصرف الصحي.

يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات علي الأنشطة المختلفة.

جدول (٥٨)

توزيع الاستثمارات الموجهة للمناطق العشوائية حتي ٢٠٠٧/٦/٣٠ علي المشروعات المختلفة

المحافظات	الاستثمارات الكلية (بالمليون جنيه)	الاستثمارات المنفذة (بالمليون جنيه)												جملة
		الانارة		رصف الطرق		مياه شرب		صرف صحي		تخطيط وتنظيم		نظافة عامة		امن واطفاء ومرور
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
محافظات الوجه القبلي	٢٠٩٠,٨	٢٣	٢٨٣	١٩	٢٣١	٣٢	٣٨٩	١٩	٢٣٠	٦١	٥	٢٥	٢	٤
محافظات الحضرية	١٦٦٨,١	٩	١٠٨	١٨	٢٢٢	٣١	٣٨٢	٤١	٥١١	١٣	١	٢	٠	٠
محافظات الوجه البحري	١٢٧٤,٦	١٥	١١٢	٢١	١٥٢	٢٩	٢١١	٣١	٢٢٨	٣٤	٥	٢	٠	٠
محافظات الحدود	١٤,٣	٢	٥٤	١٥	١	٢٣	١	١	٠	٧	٠	٠	٠	٠
اجمالي الجمهورية	٥٠٤٧,٧	٥٠,٤	١٦	٦٠,٦	١٩	٩٨٢	٣١	٩٦٩	٣٠	١٠٨	٣	٢٨	١	٤

المصدر: محسوبة بناءا علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

٢/٦/٥ علي مستوي المحافظات:

يتضح من الجدول التالي، تفاوت توزيع الاستثمارات الكلية علي المحافظات المختلفة المختلفة وفقا لاحتياجاتها. امتصت محافظات القاهرة الكبرى حوالي ٥٢% (أي ما يزيد علي نصف) من الاستثمارات الكلية حيث تضم ١٨٤ منطقة عشوائية أي ١٥,٩% من إجمالي المناطق العشوائية وتضم ٦,٥ مليون نسمة في العشوائيات أي يمثل سكان العشوائيات حوالي ٣٥,٦% من إجمالي سكانها وكذلك شهدت هذه المحافظات معدل نمو سكاني مرتفع بلغ متوسطه ٢,٢% بين تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦. تلي ذلك محافظة الإسكندرية التي استقطبت ٨% من إجمالي الاستثمارات ثم الفيوم والدقهلية وكفر الشيخ وبني سويف والبحيرة وأسوان وأسيوط وقنا. بينما وجه اقل من ١% من الاستثمارات الي محافظتي البحر الأحمر والوادي الجديد لانخفاض عدد المناطق العشوائية بها وانخفاض سكانها كنسبة من إجمالي السكان من جهة أخرى.

جدول (٥٩)

توزيع الاستثمارات الموجهة للمناطق العشوائية حتي ٢٠٠٧/٦/٣٠ علي محافظات الجمهورية

المحافظات	الاستثمارات الكلية (بالمليون جنيه)	من الاستثمارات الكلية %	الاستثمارات المنفذة (% من الاجمالي)					
			مياه شرب	صرف صحي	رصف الطرق	الإنارة	تخطيط وتنظيم	نظافة عامة
القاهرة	١١٣٠	٢٢	٥	١٦	٣٧	٤٠	٢	٠
الجيزة	١٠٣١	٢٠	١٣	١٧	٣٥	٢٣	١٢	٠
القليوبية	٥٠٠	١٠	١٠	١٧	٣٤	١٩	٠	٠
الاسكندرية	٤٠٠	٨	١٧	٢٦	١٤	٤٣	٠	٠
الفيوم	٢٠٩	٤	٢٣	١٧	٣٩	١٧	٠	٤
الدقهلية	٢٠٢	٤	٢٠	٩	٤٨	١٩	٢	٢
كفر الشيخ	١٦٣	٣	١٣	٢١	٢٦	٣١	٨	٠
سوف بنى	١٦٠	٣	٢٧	٨	٢٠	٢٨	١٤	٣
البحيرة	١٥٥	٣	٢٣	٢٤	١٦	٢٢	١٤	٠
أسوان	١٥١	٣	٣٣	٢٦	٢٥	١٥	٠	٠
أسيوط	١٣٧	٣	٢٦	٢٩	٢٥	٧	٣	٧
قنا	١٢٩	٣	٢١	١١	٤٢	٢٥	٠	٠
سوهاج	١٢١	٢	٤٠	٢٣	٢٨	٩	٠	٠
بورسعيد	١٠٥	٢	٧	٦	٣٩	٤٨	٠	٠
المنيا	٩٩	٢	٢٦	٢٣	٢٤	٢٤	٠	٣
المنوفية	٧٦	٢	١٥	٢٣	٣٠	٢٥	٧	٠
الغربية	٦٨	١	١٧	٢٦	٢٨	٢٩	٠	٠
دمياط	٥٦	١	١٤	٣٩	١١	٢٨	٤	٣
الشرقية	٥٥	١	٢٥	٢٩	٢٤	٢٢	٠	٠
الأقصر	٥٤	١	١٥	٥	٤٤	٢١	٥	١٠
السويس	٣٤	١	٢٢	٢٥	٢١	٣٢	٠	٠
البحر الأحمر	١٢	٠,٢٥	٣٢	٣٦	٢٣	٠	٩	٠
الوادي الجديد	٢	٠,٠٤	٦٨	١	٢٤	٢	٦	٠

المصدر: محسوبة بناء علي بيانات وزارة التنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

واختلف توزيع الاستثمارات علي المشروعات المختلفة من محافظة لأخرى، ففي حين ركزت محافظات القاهرة الكبرى علي مشروعات رصف الطرق والإنارة ركزت محافظات البحر الأحمر وأسوان والبحيرة والمنيا والشرقية وأسيوط علي مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بينما ركزت محافظة الوادي الجديد علي مشروعات مياه الشرب في حين ان الصرف الصحي كان هو النشاط الرئيسي في محافظة دمياط.

الفصل السادس

دراسة ميدانية إستطلاعية محدودة

**دراسة مقارنة بين القيم الاجتماعية لسكان بعض أحياء مدينة القاهرة
(النظامية : غير العشوائية) وحى منشأة ناصر (أحد الأحياء العشوائية)**

حول الخصائص السكانية وإنعكاساتها على القيم الاجتماعية دراسة ميدانية استطلاعية محدودة

دراسة مقارنة بين القيم الاجتماعية لسكان بعض أحياء مدينته القاهرة (مدينة نصر
كحى نظامى) - (منشأة ناصر كحى عشوائى) *.

١/٦ تقديم:

فى ضوء الدراسات النظرية التى تم إستعراضها ومناقشتها فى الجزء الأول والذى يقدم الإطار النظرى لهذه الدراسة ، حول التعرف على الخصائص السكانية ، وإنعكاساتها على القيم الاقتصادية والاجتماعية ٠٠٠٠ ، والتى تم منها مناقشة عدد من القضايا المرتبطة بهذه العلاقة ، سواء بالنسبة لدور القيم الاجتماعية ووظيفتها فى تقدم الدول ، والتعريف والتحديد لمساهمات هذه القيم فى تحقيق الأرتقاء بالنسبة للمجتمعات الإنسانية ٠٠٠ ، ثم مناقشة تدنى الخصائص السكانية على التحولات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية وآثارها على الخصائص السكانية فى المجتمع المصرى ٠٠٠ ، وتدعيما لما تم تقديمه ومناقشة هذه الموضوعات فقد تناول الجزء الثانى دراسة واقع هذه الآثار على بعض من أهم المحاور الاجتماعية .

وفى إطار ذلك فقد تم إختيار هذا المجال لإجراء إستطلاع ميدانى أولى سريع ومحدود يهدف إلى التعرف على القيم الاجتماعية السائدة فى هذه المجتمعات كنتاج وإفراز لخصائص سكانية ساهمت فى تكوينها الأوضاع والآثار الاقتصادية التى فرضت نفسها على هذه المجتمعات وإجراء مقارنة فى هذا الصدد بين هذه المجتمعات ، وفى ضوء ذلك فقد تم إختيار حى منشأة ناصر كحى عشوائى من أحياء مدينة القاهرة لإجراء هذه الدراسة فى شكل دراسة مقارنة بين القيم الاجتماعية السائدة فى المناطق العشوائية وقيم المناطق النظامية فى بعض أحياء مدينة القاهرة والتى تعكس أثر الخصائص السكانية على طبيعة ونوعية هذه القيم وذلك فى ضوء الأوضاع الاجتماعية وتأثيراتها المختلفة على الخصائص السكانية ٠٠٠٠٠ .

* قامت بإعداد هذا الجزء الدكتورة / مجدة إمام حسانين

٣/٦ الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

هدف الدراسة :

فى ضوء ماتم عرضه فى التقديم لهذه الدراسة فإن الهدف الأساس للقيام بها يتحدد فى محاولة التعرف على طبيعة ونوعية القيم الاجتماعية السائدة ، التى ظهرت كنتاج وإفراز للخصائص السكانية التى ساهمت فى تكوين هذه القيم متأثرة بالأوضاع الاقتصادية التى فرضت نفسها على هذه المجتمعات .

طبيعة الدراسة :

للولصول لتحقيق الهدف الذى حددته الدراسة لمعرفة طبيعة ونوعية القيم الاجتماعية فى المجتمع من منظور علاقتها بالخصائص السكانية وتأثيراتها التى ساهمت فى تكوينها ، فإنه يتم تناول هذه الدراسة باعتبارها دراسة مقارنة بين القيم الاجتماعية السائدة فى مجتمعين تتباين فيهما الخصائص السكانية نتيجة تباين المؤثرات الاقتصادية عليها .

تحديد مجتمعات الدراسة :

فى ضوء الهدف الأساسى لهذه الدراسة وتحديد طبيعتها كدراسة مقارنة ، فقد تم إختيار المجتمعين التاليين :

المجتمع الأول : مجتمع مدينه نصر بإعتباره مجتمع (نظامى) يتوافر فيه عنصر الاستقرار الذاتى الذى يؤثر على خصائص السكان فى مواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية .

المجتمع الثانى : مجتمع منشأة ناصر بإعتباره مجتمع (عشوائى) () ، (غير نظامى) ساهمت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير فى صياغة خصائصه السكانية من منظور عدم استقراره ومعاناته فى توفير الحد الأدنى للمعيشة () .

أدوات الدراسة ونسأولاتها :

اعتمدت الدراسة على الإستبيان كأداة لجمع البيانات .
وتحددت تساؤلات الدراسة فى الثلاثة أسئلة التالية :

- ١- ماخصائص القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع ؟
- ٢- هل تختلف القيم الاجتماعية فى المناطق العشوائية عن باقى المجتمع ؟

() تم إختيار هذا الحى وفقاً لمستوى التنمية البشرية به كما ورد فى تقرير التنمية البشرية حيث تميل أدنى قيمة لدليل التنمية البشرية وهى ٠.٦٢٠ على مستوى أحياء مدينة القاهرة .

(**) من المعلوم أن عدم الاستقرار يودى الى عدم استقرار القيم الإيجابية و اكتساب العديد من القيم السلبية منها العنف والخوف والجريمة .

٣- هل تختلف القيم الاجتماعية من جيل لآخر باختلاف المناطق التي يقطنوها ؟

مجم العينة :

بلغ حجم العينة مائة وعشرون مفردة توزعت على النحو التالي :

١- ستون مفردة من الحى العشوائى ، منها ثلاثون مفردة من الشباب وثلاثون من كبار السن .

٢- ستون مفردة من الحى النظامى ثلاثون من الشباب وثلاثون من كبار السن .
وقد تم اختيار الشباب فى المرحلة العمرية من ٢١ - ٣٥ وتم إختيار كبار السن من عمر ٥٠ سنة الى ٦٠ سنة أو يزيد ، بإعتبارهم ذوى خبرة مرجعية للعديد من المؤثرات على وضع القيم الاجتماعية فى المجتمع ومايقع عليها من مؤثرات إقتصادية أو إجتماعية .

أهم محددات الدراسة والقيم التى تم تناولها :

لابد من التنويه إلى أن إجراء هذه الدراسة فى ضوء الوقت المتاح المحدود لها أدى فى كل مراحلها إلى إجتزاء الاستخدام بكثير من الأساليب والأدوات العلمية المتعارف عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى أدى إلى إختصار العديد من القيم الاجتماعية التى تم إخضاعها للبحث لإنجاز هذه الدراسة فى وقتها المحدد . . .

فقد تحددت التساؤلات التى تم صياغتها فى منهجية الدراسة للحصول على إجابات تحاول رسم ملامح سريعة للخصائص السكانية المجتمعية الدراسة ، بإعتبار أن سمات هذه الملامح تعكس صورة أولية للتأثيرات الاقتصادية عليها رقيقاً أو تدنياً . . . ، فلاشك أن التوصل إلى صورة أشمل يحتاج إلى الوقت الذى يسمح بإستخدام أساليب إضافية متعددة تتعامل مع مواصفات تفصيلية ترتبط من الناحية الاجتماعية بقياس العلاقة بين القيم الاجتماعية ومردوداتها المتوقعة سواء للفرد أو للمجتمع . . .

وفى إطار ذلك فنتائج هذه الدراسة فى إطار محدداتها ، تسعى بشكلها الأولى إلى فتح الطريق للدارسين والباحثين لإجراء المزيد المتعمق منها ، مع إتاحة الوقت الكافى لإنجاز مزيد من الأهداف التى ترتبط بها .

٣/٦ أهم القيم الاجتماعية التى تناولتها الدراسة :

فى ضوء محددات الدراسة والتى تم الإشارة إليها فقد تناولت الدراسة عدد خمسة قيم إجتماعية ثلاثة منها تعكس ثقافة المجتمع تجاه تكوين الأسرة أى تجاه مجتمعه الأصغر مثل :
١- قيمه التعليم ومراحل المفضله .

- ٢- حجم الأسرة ونوع الطفل المفضل إنجابه .
- ٣- قيم المكانة الاجتماعية .

أما القيمة الرابعة فقد تم حصرها في قيمة العمل بإعتبارها تشكل إنعكاسا لتحديد مسئولية افراد المجتمع وإنتمائهم تجاه المجتمع الأكبر فقد تم بحثها وبحث العناصر المرتبطة بها على النحو التالي :

٤- قيمة العمل من حيث:

- ١-٤ الإخلاص في العمل .
- ٢-٤ تقدير العمل .
- ٣-٤ الجدية .
- ٤-٤ التطور .
- ٥-٤ العمل الجماعي .
- ٦-٤ القدرة على الابتكار .
- ٧-٤ تقبل النقد من الآخرين .

أما القيمة الخامسة ننضمّن القيم الإيجابية السائدة في المجتمع ودرجه تواجدها ، مع تناول الوجه الآخر للقيم الإيجابية وهى القيم السلبية الموجودة في مجتمع الدراسة .

٤/٦ نتائج الدراسة الميدانية :

في إطار ماسبق عرضه عن الدراسة الميدانية ومنهجية إجرائها ، والمحددات التى حددت أساليبها يتم في هذا الجزء عرض لأهم النتائج المرتبطة بها وذلك على النحو التالي:

- أولاً : الإجابة على تساؤلات الدراسة .
- ثانياً : تحليل النتائج .
- ثالثاً : أهم التوصيات .

الإجابة على تساؤلات الدراسة :

قبل الإجابة على تساؤلات الدراسة سوف نعرض لخصائص العينة :

١/٤/٦ خصائص العينة :

من الضروري التعرف على خصائص عينة البحث ، ومنتناول خصائص العينة من خلال التعرف على النوع ، المستوى التعليمي ، الحالة الزوجية ، المهنة ، الدخل ، الحالة السكنية ، وغيرها من الخصائص .

النوع:

جدول رقم (١)

النوع

النوع	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالي	كا
ذكر	١٣ %٤٣,٣	١٧ %٥٦,٧	٢٤ %٨٠,٠	٢٢ %٧٣,٣	٧٦ %٦٣,٣	مستوى المعنوية : (٠,٠١٤)
انثى	١٧ %٥٦,٧	١٣ %٤٣,٣	٦ %٢٠,٠	٨ %٢٦,٧	٤٤ %٣٦,٧	درجات الحرية : ٣
الاجمالي	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	قيمه كا : ١٠,٦٢٢

يتضح من الجدول ان نسبة الذكور من كبار السن في الأحياء النظامية بلغت ٤٣% ، بينما في المجتمع العشوائي بلغت ٧٣% ، أما نسبة الإناث من كبار السن في المجتمع غير العشوائي بلغت ٥٧% بينما في المجتمع العشوائي كانت ٢٧% .

أما نسبة الذكور من الشباب في المجتمع غير العشوائي بلغت ٥٧% بينما في الحى العشوائي بلغت ٨٠% أما نسبة الإناث في الأحياء النظامية بلغت ٤٣% وفي الحى العشوائي ٢٠% . أما على مستوى اجمالي العينة بلغت نسبة الذكور ٦٣% بينما الإناث ٣٧% .

ونود ان نشير الى ان متغير النوع لم يكن معياراً في إختيار العينة بقدر ماكان التركيز على الفئة العمرية ونوع الحى كمعيارين للإختيار .

العمر :

تم تحديد العمر من بداية إختيار العينة ، لإن العمر كان من معايير إختيار العينة ، حيث تراوح عمر كبار السن من ٥٠ : ٦٠ سنة ، حيث بلغ متوسط هذه الفئة العمرية ٥٢ سنة في المجتمع النظامي ، وفي المجتمع العشوائي كان ٥١ سنة .

أما متوسط عمر فئة الشباب النظامي بلغ ٢٣ سنة والشباب في الحى العشوائي ٢٥ سنة .

الحالة التعليمية :

التعليم من المؤشرات المهمة التي تدل على تقدم العنصر البشرى فى أى مجتمع ولذلك يعد عنصراً أساسياً من عناصر التنمية البشرية، وسوف نتناول الحالة التعليمية لعينة البحث كما يلى:

جدول رقم (٢)

الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	كبار سن	شاب	شباب عشوائيات	كبارسن عشوائيات	الإجمالى	كا'
أمية	٠ %	٠ %	١ %٣.٤	١٦ %٥٥.٢	١٧ %١٤.٥	مستوى المعنوية : (٠.٠٠٠)
يقرأ ويكتب	٠ ٠٠	٠ %	٨ %٢٧.٦	١٠ %٣٤.٥	١٨ %١٥.٤	درجات الحرية : ١٢
مؤهل دون المتوسط	١ %٣.٣	١ %٣.٤	٦ %٢٠.٧	٢ %٦.٩	١٠ %٨.٥	قيمة كا' ٨٢.٣٧٥
مؤهل متوسط	١٢ %٤٠.٠	٦ %٢٠.٧	٦ %٢٠.٧	١ %٣.٤	٢٥ %٢١.٤	
مؤهل جامعى	١٤ %٤٦.٧	٢١ %٧٢.٤	٨ %٢٧.٦	٠ %	٤٣ %٣٦.٨	
مؤهل فوق الجامعى	٣ %١٠.٠	١ %٣.٤	٠ %	٠ %	٤ %٣.٤	
الإجمالى	٣٠ %١٠٠	٢٩ %١٠٠.٠	٢٩ %١٠٠.٠	٢٩ %١٠٠.٠	١١٧ %١٠٠.٠	

يشير الجدول إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى من كبار السن فى الأحياء النظامية ٤٧% بينما تنعدم فى الحى العشوائى ، كما ترتفع أيضاً على مستوى الشباب إلى ٧٢% بينما تنخفض إلى ٢٨% بين شباب العشوائيات .

أما الحاصلين على مؤهل متوسط من كبار السن فى الأحياء النظامية تصل نسبتهم إلى ٤٠% وتنخفض فى العشوائيات إلى ٣%، وتتساوى نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط من الشباب وهى ٢١% .

وقد بلغت الأمية بين كبار السن في العشوائيات ٥٥% وانخفضت في فئة الشباب إلى ٣% ، أما نسبة القراءة والكتابة بلغت ٣٥,٥% بين كبار السن وتنخفض إلى ٢٨% في الشباب في حين نسبة الأمية والقراءة والكتابة تنعدم في الأحياء النظامية بين فئتي البحث كبار السن والشباب ٠

جدول رقم (٣)

المهنة

المهنة	كبار سن عادي	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالي	كا
أعمال حرفية	٠ %	١ %	١٦ %	١٢ %	٢٩ ٢٦,١	مسنوى المعنوية (٠,٠٠٠)
أعمال خدمية	٤ %	١ %	٥ %	٥ %	١٥ %١٣,٥	درجات الحرية : ١٥
أعمال فنية مدرس - مهندس - الخ	٧ %	١٠ %	٢ %	٣ %	٢٢ %١٩,٨	قيمة كا ^٢ ١٠٦,٨٦٩
لا يعمل	١ %	٣ %	٣ %	٠ %	٧ %٦,٣	
أعمال أخرى	١٧ %	٩ %	٤ %	٨ %	٣٨ %٣٤,٢	
الإجمالي	٢٩ %	٢٤ %	٣٠ %	٢٨ %	١١١ %١٠٠,٠	

لاختبار العلاقة بين الأحياء (الأحياء النظامية والحي العشوائى) والحالة التعليمية تم تطبيق إختبار كا^٢ وكان مستوى المعنوية (٠,٠٠٠) ودرجات الحرية ١٢ وقيمته كا^٢ ٨٢,٣٧٥ ، أى أن هناك فروق جوهرية بين أحياء الدراسة من حيث ومستوى التعليم ، كما اشارنا أنفاً ٠ وهذا يرجع الى تدنى الخصائص السكانية فى المجتمعات العشوائية ٠ تشير نتائج اختبار كا^٢ الى وجود علاقة جوهرية بين الأحياء والمهنة حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٠٠٠) .

المهنة :

فقد ارتفعت نسبة العاملين بالأعمال الحرفية بين الشباب وكبار السن فى الحي العشوائى عنها فى الأحياء النظامية ، حيث بلغت النسبة ٥٣% من شباب العشوائيات ، ٤٣%

كبار سن عشوانيات بينما في الأحياء النظامية لم تزد عن ٧% و ١١% على التوالي في حين تركزت الاعمال المنخصه (مهندس - مدرس ٠٠ الخ) في الأحياء النظامية بنسبه ٤٢% عند الشباب و ٢٤% لدى كبار السن .

كما تركزت الأعمال الخدمية في الحي العشوانى واقتربت نسبه كبار السن من الشباب بداخله حيث بلغت ١٨% و ١٧% على التوالي . في حين انخفضت في الأحياء النظامية الى ١٤% و ٤% على التوالي .

أما من لايعمل فقد اقتربت النسبه بين فئتي الشباب حيث بلغت ١٣% بين الشباب في الأحياء النظامية ، و ١٠% بين الشباب في العشوانيات وان كان المتوسط بينهما لا يختلف كثيرا عن معدل البطالة على المستوى القومى إن جاز التعبير (وهو ١٠,٦% عام ٢٠٠٦)^(١) وقد بلغت نسبه بطالة كبار السن ٣% بينما لم توجد بطالة بين كبار السن في العشوانيات .

الحالة الزوجية :

جدول رقم (٤)

الحالة الزوجية

الحالة الاجتماعية	كبار سن	شباب	شباب عشوانيات	كبار سن عشوانيات	الإجمالى
أعزب	١	٢٥	١٦	٠	٤٢ %٣٥,٠
متزوج	٢٧	٢	١١	٢٤	٦٤ %٥٣,٣
أرمل	٢	٠	١	٥	٨ %٦,٧
مطلق	٠	١	٢	١	٤ %٣,٣
خاطب	٠	٢	٠	٠	٢ %١,٧
الإجمالى	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١٢٠ %١٠٠,٠

^(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائى السنوى . القاهرة : ديسمبر ٢٠٠٧ . ص ٧٨ .

الحاله الزوجية :

يتضح من الجدول ان ٩٠% من كبار السن فى الحى النظامى متزوجين و ٨٠% من الحى العشوائى، بينما ترتفع نسبة الأرامل من كبار السن فى الحى العشوائى عنها فى باقى الاحياء أما نسبة الشباب الأعزب فى الأحياء النظامية تصل إلى ٨٣% بينما فى الحى العشوائى تتخفف إلى ٥٣% وقد يرجع ذلك إلى ان متطلبات الزواج فى الحى العشوائى أيسر إلى حد ما ، فمن الممكن ان يتزوج الشباب فى شقه العائلة أو فى غرفة ، بينما متطلبات الزواج فى الاحياء النظامية تتطلب شقه منفصله ومتطلبات جهاز أكثر ولذلك ترتفع نسبة المتزوجين من الشباب فى الحى العشوائى إلى ٣٧% بينما تتخفف فى الحى النظامى إلى ٧% .

الحاله السكنية :

ان المسكن والبيئه السكنيه المحيطه بالإنسان يكونان الإطار المادى الذى يشبع فيه الإنسان إحتياجاته ، ويقضى فيه معظم أوقاته ، فالمسكن مأوى ورمز للخصوصيه والمكانة ، فهو يعكس الى حد بعيد ليس فقط شخصيه قاطنيه ، وإنما يعكس أيضا مستواهم الاقتصادى والاجتماعى^(١) .

جدول رقم (٥)

نوع السكن

الحالة السكنية	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبارسن عشوائيات	الإجمالى	كا ^٢
شقه	٣٠ %١٠٠,٠	٢٨ %٩٣,٣	١٨ %٦٠,٠	٢٠ %٦٦,٧	٩٦ %٨٠,٠	مستوى المعنويه : (٠,٠٤)
حجرة مستقلة	٠ %٠	٠ %٠	٧ %٢٣,٣	٤ %١٣,٣	١١ %٩,٢	درجات الحريه : ٩
شقه مشتركة	٠ %٠	١ %٣,٣	٢ %٦,٧	٣ %١٠,٠	٦ %٥,٠	
أخرى ٤	٠ %٠	١ %٣,٣	٣ %١٠,٠	٣ %١٠,٠	٧ %٥,٨	قيمه كا ^٢ : ٢٤,١٦٠
الإجمالى	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	١٢٠ %١٠٠,٠	

(١) مجده امام حسنين " التحولات الاجتماعيه والجرائم العائليه فى المجتمع المصرى " رساله ماجستير ، كليه الآداب ، جامعه عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص ١١٦ .

تشير نتائج اختبار كا^٢ الى وجود علاقة بين الأحياء ونوع السكن ، حيث كانت كا^٢ معنوية عند ٠,٠٤ ويشير الجدول إلى نوع السكن الذى تقطنه عينة البحث ، حيث يقطن ١٠٠% من كبار السن فى الأحياء النظامية فى شقة ، تتكون هذه الشقة من ثلاث غرف وصالة بنسبة ٧٠% ، وعند الشباب ٩٤% بينما تتخفف نسبة الغرفتين وصالة إلى ١٧% عند كبار السن ولم يسكن فى سكن مشترك من كبار السن سوى ٣% أما نسبة الشباب الذى يقطن فى شقة فى الحى العشوائى بلغت ٦٠% ، بينما كبار السن الذين يقطنوا فى شقق كانت نسبتهم ٦٧% .

مع نسبة من يقطنوا فى حجرة مستقلة ، حيث بلغت نسبة كبار السن ١٣,٣% بينما الشباب ٢٣% .
نوع ملكية السكن :

جدول رقم (٦)

نوع ملكية السكن

نوع ملكية السكن	كبار سن	شباب عادى	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالى	كا ^٢
ايجار قديم	١٢	١٤	٩	١٢	٤٧	مستوى المعنوية : (٠,٠٤)
	%٤٠,٠	٤٦,٧	%٣٠,٠	%٤١,٤	%٣٩,٥	
ايجار جديد	٢	٣	٦	٧	١٨	درجات الحرية : ٩
	%٦,٧	%١٠,٠	%٢٠,٠	%٢٤,١	%١٥,١	
تمليك	١٦	١٣	١٥	١٠	٥٤	قيمه كا ^٢ : ٢٤,١٦٠
	٥٣,٣	%٤٣,٣	%٥٠,٠	%٣٤,٥	%٤٥,٤	
الإجمالى	٣٠	٣٠	٣٠	٢٩	١١٩	
	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	

يتضح لنا من قراءة الجدول ان ٥٣% من كبار السن فى الأحياء النظامية يمتلكون مساكنهم و ٤٣% من الشباب أيضا يمتلكون مساكنهم فى نفس الأحياء .
اما فى الحى العشوائى بلغت نسبة الشباب الذى يعيش فى سكن يمتلكه ٥٠% وكبار السن ٣٥% ، أما بالنسبة للإيجار الجديد فمن اللافت للنظر ارتفاع نسبته فى الحى العشوائى لتصل إلى ٢٤% عند كبار السن و ٢٠% عند الشباب ، بينما بلغت ١٠% للشباب و ٧% بين كبار السن فى الأحياء النظامية وقد يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الإيجار الجديد داخل الحى العشوائى اذا ما قورنت بالأحياء الأخرى .

الدخل :

يعد الدخل أحد أهم المعايير التي تحدد المستوى الاقتصادي الاجتماعي والذى مر خلاله نستطيع تحديد نوعية الحياة .

وقد تناول البحث إجمالى الدخل الشهري لدى عينة الدراسة وسوف يعرض متوسط الدخول لدى فئات البحث الأربعة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

متوسط الدخل الأساسى للأسرة

الدخل العينة	متوسط إجمالى	الإحراف المعيارى	تحليل التباين
كبار سن	١٨٣٢.٦١	٨٨٠.٢٩٠	مستوى المعنوية : (٠.٠٠٠)
شباب	١١٠٩.٥٢	٥٨٠.٢٢٠	درجات الحرية : ٣
شباب عشوائيات	٧٣٣.٢١	٥٨٦.٠٣٥	قيمة F : ١٨.٢٧٣
كبار سن عشوائيات	٦٧٩.٨٢	٣٥٤.١٤٦	
الإجمالى	١٠٥٠.١٥	٧٦٠.٤٣٩	

يشير الجدول إلى وجود فروق جوهرية بين متوسطات الدخل لدى فئات البحث المختلفة ، حيث كانت متوسطات الدخل بين كبار السن والشباب فى الأحياء النظامية أعلى من متوسط دخل شباب العشوائيات وكبار السن حيث بلغت ١٥٤٣ ، ١٠٠٢ على التوالى و ٥٤٦ ، ٦١٩ جنيها شهرياً فى الحى العشوائى على التوالى .

هذا بالنسبة لإجمالى الدخل الشهري للأسرة ، وتوجد بعض الأسر لديها مصادر دخل أخرى من عينة البحث بلغت نسبتهم ٣٤% من الإجمالى وتفاصيل ذلك فى الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

حجم من لديهم مصادر دخل أخرى للأسرة

مصادر للدخل أخرى	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالي	كا
نعم	١٠ %٣٤.٥	١٢ %٤٦.٢	٩ %٣١.٠	٧ %٢٤.١	٣٨ %٣٣.٦	مستوى المعنوية : (٣٧٧)
لا	١٩ %٦٥.٥	١٤ %٥٣.٨	٢٠ %٦٩.٠	٢٢ %٧٥.٩	٧٥ %٦٦.٤	درجات الحرية : ٣
الإجمالي	٢٩ %١٠٠.٠	٢٦ %١٠٠.٠	٢٩ %١٠٠.٠	٢٩ %١٠٠.٠	١١٣ %١٠٠.٠	قيمه كا ٣.٠٩٥

يشير الجدول إلى عدم وجود فروق جوهرية بين فئات العينة وتوافر فرص دخل أخرى وبالرغم من عدم وجود فروق جوهرية بين فئات البحث إلا أنها كانت متوفرة بصورة أكبر في الأحياء النظامية ، وخصوصا في فئة الشباب حيث بلغت ٤٦.٢ % إذا ما تم مقارنتها بالحي العشوائى كما موضح بالجدول ٠ أما إجمالى من توافرت لديهم فرص دخل أخرى بلغت نسبتهم ٣٤ % ٠

- أما بالنسبة لمدى كفاية الدخل سيوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

يوضح مستوى كفاية الدخل

مستوى الكفاية	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالي	كا ^٢
يكفى	٣ %١٠,٣	١٢ %٤١,٤	٣ %١٠,٠	٣ %١٠,٠	٢١ %١٧,٨	مستوى المعنوية : (٠,٠٠٣)
لايكفى	١٤ %٤٨,٣	٤ %١٣,٨	١٥ %٥٠,٠	٢+١٦ %٥٣,٣	٤٩ %٤١,٥	درجات الحرية : ٦
إلى حد ما	١٢ %٤١,٤	١٣ %٤٤,٨	٢+١٢ %٤٠,٠	١١ %٣٦,٠	٤٨ %٤٠,٧	قيمه كا ^٢ : ١٩,٤٨
	٢٩ %١٠٠,٠	٢٩ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	١١٨ %١٠٠,٠	

يشير الجدول إلى وجود فروق جوهرية بين فئات البحث ومستوى كفاية الدخل حيث بلغت نسبة عدم الكفاية لكبار السن فى الحى العشوائى ٥٣% وتقترب منها نسبة الشباب الى ٥٠% بينما فى الاحياء النظامية كانت نسبة الكفاية عند الشباب ١٩% بينما بلغت ٤٨% لكبار السن .

أما مستوى كفاية الدخل إلى حد ما فقد اقتربت النسبة بين شباب الحى النظامى وشباب الحى العشوائى ، حيث بلغت ٤٤% و ٤٠% على التوالى . أما كبار السن بلغت ٤١% و ٣٧% على التوالى .

وفيما يتعلق بكفاية الدخل قد ارتفعت نسبة الكفاية لدى شباب الأحياء الغير عشوائية إلى ٤١% بينما انخفضت بين الشباب فى الحى العشوائى إلى ١٠% .

مستوى المعيشة :

يمر المجتمع بتغيرات سريعة ومتلاحقة ، فكان من الضروري التعرف على تصورات العينة عن ظروفها المعيشية الحالية ونوع التغير الذى طرأ عليها ، من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

نوع التغير فى مستوى المعيشة

مستوى المعيشة	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالى	كا ^٢
تحسنت	٤ %١٤,٨	١٠ %٣٥,٧	٤ %١٤,٣	١ %٣,٤	١٩ %١٧,٠	مستوى المعنوية : (٠,٠١٧)
ظلت على حالها	١١ %٤٠,٧	١٣ %٤٦,٤	٩ %٣٢,١	١٥ %٥١,٧	٤٨ %٤٢,٩	درجات الحرية : ٦
تدهورت	١٢ %٤٤,٤	٥ %١٧,٩	١٥ %٥٣,٦	١٣ %٤٤,٨	٤٥ %٤٠,٢	قيمه كا ^٢ : ١٥,٥١٢
	٢٧ %١٠٠,٠	٢٨ %١٠٠,٠	٢٨ %١٠٠,٠	٢٩ %١٠٠,٠	١١٢ %١٠٠,٠	

يشير الجدول إلى وجود فروق جوهرية بين تصورات العينة عن ظروفها المعيشية

واحياء البحث .

حيث بلغ مستوى التدهور فى مستوى المعيشة إلى ٥٤% بين الشباب فى الحى العشوائى بينما كان مستوى التدهور ١٨% بين شباب الحى النظامى .
أما مستوى التدهور فى مستوى معيشة كبار السن فى الحى العشوائى والنظامى يكاد يتساوى حيث بلغ ٤٤,٨% و ٤٤,٤% على التوالى .

كما نلاحظ انه برغم انخفاض نسبه التدهور فى مستوى معيشة سكان الحى النظامى عن الحى العشوائى إلا أن نسبة التدهور بين كبار السن فى الحى العشوائى تكاد تتساوى بين نسبه كبار السن فى الحى غير عشوائى . أما فى قطاع الشباب ظهر التفاوت ، وذلك يعكس التفاوت فى مستويات المعيشة لأن الشباب له طموحاته ومتطلباته فى الوقت الحاضر .

أما ثبات مستوى المعيشة بلغ ٥٢% لدى كبار السن فى الحى العشوائى ، ٤١% فى الحى العشوائى ، أما فى الشباب انخفضت الى ٣٢% وفى شباب الحى النظامى ارتفعت الى ٤٦% .

أما التحسن برغم انخفاض نسبته على مستوى إجمالى العينة (١٧%) إلا انه كان مرتفعاً فى الحى النظامى وخصوصاً عند الشباب ، حيث بلغت نسبة التحسن ٣٦% بينما انخفضت فى الحى العشوائى الى ١٤,٣% . أما كبار السن بلغ التحسن فى مستوى معيشتهم ١٥% فى الحى النظامى وانخفضت إلى ٣,٤% فى الحى العشوائى .

٢/٤/٦ التساؤل الأول : هل تختلف القيم فى الأحياء العشوائيه عن باقى أحياء المجتمع ؟

قيمة التعليم :

جدول رقم (١١)

أهمية التعليم والنوع

أهمية التعليم	كبار السن	شباب	عشوائيات	شباب	كبار السن	الإجمالي	كا
التعليم أهم بالنسبة للذكور	٠ %	٢ %	١ %	٣,٦ %	٣ %	٦ %	مستوى المعنوية : (٠,٢٨٥)
التعليم أهم بالنسبة للإناث	٠ %	١ %	٣ %	١٠,٧ %	٣ %	٧ %	درجات الحرية : ٩
التعليم مهم للآثنين معاً	٢٨ %	٢٧ %	٢٣ %	٨٢,١ %	٢٤ %	١٠٢ %	قيمه كا : ١٠,٨٦١
التعليم مهم وتعليم حرفه معه مهم	٠ %	٠ %	١ %	٣,٦ %	٠ %	١ %	
الإجمالي	٢٨ %	٣٠ %	٢٨ %	١٠٠,٠ %	٣٠ %	١١٦ %	

لا توجد فروق جوهريّة بين عينة البحث وأهمية التعليم بالنسبة للذكور والإناث ، حيث اجمع كبار السن في المجتمع النظامي على أهمية التعليم للذكور والإناث بنسبه ١٠٠ %، بينما في الشباب فمازالت نسبة ٧ % منهم تفضل تعليم الذكور .

أما في الحي العشوائي لم نجد إجماع على أهمية التعليم كما في الأحياء الأخرى ، ولكن النسبة مرتفعة ، حيث نجد أن نسبة ٨٠ % من كبار السن ترى ان التعليم مهم للذكور والإناث وارتفعت النسبة عند الشباب إلى ٨٢ % ، وفيما يتعلق بأهمية التعليم للإناث بلغت النسبة ١١ % من وجهه نظر الشباب في الحي العشوائي و ١٠ % عند كبار السن ، ولكن مازال كبار السن في الحي العشوائي يفضلون التعليم للذكور بنسبه ١٠ % وانخفضت عند الشباب إلى ٤ % .

مراحل التعليم المفضلة :

مراحل التعليم المفضل الوصول اليها من الذكور والإناث ستوضح من خلال الجدول

الآتى :

جدول رقم (١٢)

مراحل التعليم المفضلة للذكور

مراحل التعليم	كبار سن	شباب	شباب	عشوائيات	كبار سن	الإجمالي
بفرا ويكتب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ثانوى أو متوسط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مؤهل جامعى	١٤	١٣	١١	٩	٤٧	١٠٠
كل واحد حسب إمكاناته وقدراته	١٥	١٥	١١	١٤	٦١	١٠٠
أخرى	١	٠	٠	٠	١	١٠٠
الإجمالي	٢٩	٢٨	٣٠	٣٠	١١٧	١٠٠

يشير الجدول إلى ان التعليم المفضل للذكور يرجع إلى إمكانيات الفرد وقدرته النى من خلالها يستطيع إجاز المرحلة النى تتناسب مع هذه القدرة والإمكانية ، وقد بلغت نسبته من ٥٧% من شباب الحى العشوائى و ٥٤% من شباب الحى النظامى ، ويرجع ذلك إلى تفضيل هذه الفئة (شباب الحى النظامى) الوصول إلى التعليم الجامعى بنسبه ٤٦% بين نسبه شباب الحى العشوائى إلى ٣٧% فى تفضيلها للتعليم الجامعى .

أما بالنسبة للإناث* تكاد تتساوى مع الذكور فى حالة تفضيل التعليم وفقاً لمستوى القدرات والإمكانات عند كبار السن من الحى العشوائى وهى ٥٧% وأيضاً فى الحى النظامى بينما تفضيل المؤهل الجامعى فى الحى العشوائى عموماً إذا ما تم مقارنته بالحى النظامى . حيث كان ٣٠% من كبار السن (فى الحى العشوائى) يفضلون التعليم الجامعى للذكور بنسبة ٣٠% وتنخفض النسبة فى حالة الإناث إلى ٧% ، وترتفع النسبة عند الشابات إلى ٣٧% بالنسبة للذكور وتنخفض إلى ٢٩% بالنسبة للإناث .

(*) انظر الملحق هذه لرقم ١١ .

بمعنى انه برغم ارتفاع النسبه عند الشباب فى الحى العشوائى إلا انه مازال يفضل التعليم الجامعى للذكور عن الإناث . تحت مبرر " ان البنث مسيرها إلى الجواز " فلاداعى لتعليمها تعليم جامعى .

حجم الاسرة :

من القيم السائدة فى المجتمع قيمة حجم الاسرة ، فكلما كانت كبيره كلما كانت أفضل عند بعض شرائح المجتمع ، ومن هنا كان من الضرورى التعرف على حجم الاسرة المفضل عند عينة الدراسة وهو ما سوف نعرضه من خلال الجدول التالى كما يلى :

جدول رقم (١٣)

عدد الأطفال المفضل إنجابهم

العدد المفضل	كبار	شباب	شباب عشوائيات	كبارسن عشوائيات	الإجمالى	كا
١	٠%	٠%	٠%	١%	١%	مستوى المعنويه : (٠,١٣٥)
٢	١٧%	١٤%	١٧%	٢٤%	٧٢%	درجات الحرية : ١٥
٣	٥%	٧%	١٠%	٣%	٢٥%	قيمه كا : ٢١,٠٦٨
٤	٢%	٤%	١%	١%	٨%	
٥	٠%	١%	٠%	٠%	١%	
٦	٠%	٢%	٠%	٠%	٢%	
الإجمالى	٢٤%	٢٨%	٢٨%	٢٩%	١٠٩%	

لم توجد فروق جوهريه بين عينه الدراسة بفئاتها الأربعة وحجم الاسرة المفضل . حيث كان العدد المفضل للأطفال هو اثنين ، عند كبار السن فى الحى العشوائى وبلغت نسبته ٨٣% ، بينما كبار السن فى الحى النظامى انخفضت النسبة إلى ٧١% عند كبار السن وأيضاً فضل ٦١% من وشباب العشوائيات عدد اثنين من الاطفال و ٥٠% من الشباب فى الحى النظامى .

يليه تفضيل عدد ثلاثة من الاطفال ، حيث ارتفعت النسبه إلى ٢٥% عند الشباب و ٢١% عند كبار السن .

أما فى المجتمع العشوائى الذين فضلوا ثلاثة أطفال كانوا من الشباب وبلغت نسبتهم ٣٦% بينما كبار السن ١٠% .

وكان لابد من التعرض للتفضيل وفقاً للنوع ، لان ذلك أحد أهم اسباب الإنجاب الكثير فالأسرة الراغبة فى ولد تظل تتجرب حتى يأتى الولد أو العكس ، وهذا ما سيوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (١٤)

نوع الطفل المفضل إنجابه

نوع الطفل	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالى	كا ^١
الصبيان	١	٧	٣	٣	١٤	مستوى المعنوية : (٠,٢١٥)
	%٣,٤	%٢٤,١	%١٠,٠	%١٠,٧	%١٢,١	
البنات	١	٢	١	٣	٧	درجات الحرية : ٦
	%٣,٤	%٦,٩	%٣,٣	%١٠,٧	%٦,٠	
إلى يجيبه ربنا كويس	٢٧	٢٠	٢٦	٢٢	٩٥	قيمه كا ^٢ : ٨,٣٢٩
	%٩٣,١	%٦٩,٠	%٨٦,٧	%٧٨,٦	%٨١,٩	
الاجمالى	٢٩	٢٩	٣٠	٢٨	١١٦	
	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	

لم توجد فروق جوهرية بين عينه الدراسه وتفضيل النوع ، حيث بلغ مستوى معنوية كا^٢ ٠,٢١٥ .

وقد بلغت نسبة الرضاء بالنوع (بنت أو ولد) ٩٣% عند كبار السن فى الحى النظامى و ٧٩% من كبار السن فى الحى العشوائى أما عند الشباب بلغت ٨٧% وعند الشباب فى الحى النظامى كانت ٦٩% .

ورغم ارتفاع نسبة الرضاء (اللى يجيبه ربنا كويس) إلا انه مازال هناك تفضيل لإنجاب الذكور حيث بلغت نسبة التفضيل ٢٤% من الشباب فى الأحياء النظامية و ١٠% من الشباب فى الحى العشوائى ، فحين نسبة كبار السن كانت ١١% بينما فى الحى النظامى كانت ٣,٤% وبرغم ارتفاع نسبة تفضيل الذكور ، إلا إن هناك تفضيل للإناث ولكن بنسبه أقل من الذكور كما هو واضح فى الجدول .

قيمه العمل :

تتقدم المجتمعات من خلال العمل الجاد المستمر ، وقد أهتم البحث بقيمة العمل ومكوناته ومدى أهميته .

وقد جاءت هذه القيم مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر عينة البحث على النحو التالي :

جدول رقم (١٥)

يوضح ترتيب القيم حسب أهميتها من وجهة نظر عينة البحث

الترتيب	القيم	متوسط الرتب
١	الدقة والإخلاص في العمل	٢.٦٣
٢	تقدير العمل	٣.٠٦
٣	الجدية في العمل	٣.١٥
٤	السعي لتطوير العمل	٣.٧٥
٥	العمل الجماعي	٤.٣٨
٦	الإبداع والقدرة على الابتكار	٤.٥٤
٧	تقبل النقد من الآخرين	٥.٧٠

يشير الجدول إلى أن الدقة والإخلاص في العمل أهم قيمة في أداء العمل حيث احتلت المرتبة الأولى من متوسط الرتب (٢.٦٣) وهذا يعني أن الدقة والإخلاص في العمل من أهم مكونات العمل ، لما لها من آثار إيجابية في أداء العمل وجودته ، يليها تقدير العمل من قبل الآخرين فقد احتلت المهنة الثانية (٣.٠٦) حيث أن تقدير العمل من قبل الآخرين يُشجع على استمرار العمل ولا يُحبط القائم به ، فتقدير العمل يؤدي إلى استدامة العمل بنفس جودته وفعاليته أما الجدية في العمل احتلت المرتبة الثالث (٣.١٥) ، وذلك لما لها من أهمية في أداء الأعمال ، وفيما يتعلق بالإبداع والقدرة على الابتكار فقد احتلت المرتبة قبل الأخيرة ، وقد يرجع ذلك إلى مناخ العمل الذي لا يشجع على الإبداع والابتكار . أما تقبل النقد من الآخرين فقد احتل المرتبة الأخيرة ، وذلك يرجع إلى طبيعته البشرية ، تطبيق البشر لتقبل النقد من الآخرين ، بالإضافة إلى أسلوب وطريقة النقد ، فالنقد البناء والمقترحات البناءة يقبلها البشر ، أما إذا اتخذت صورة أخرى من النقد السلبي ، لا يقبلها البشر .

أن مانتاولناه عن قيمة العمل كان على مستوى اجمالي العينة ، أما التعرف على قيمه العمل على مستوى فئات العينة واحياء الدراسة سوف يتضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١٦)

يوضح متوسط الرتب لقيم العمل وفقاً لفئات عينه الدراسة

قيم العمل	كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالي	تحليل التباين*
١- الدقة والإخلاص في العمل	٢,٩٢	٣,١٩	٢,١١	١,٤٠	٢,٦٣	مستوى المعنوية : ٠,٠٢١ قيمة F : ٣,٤٣٤
٢- تقدير العمل	٢,٦٢	٣,١٢	٣,٠٦	٤,٢٢	٣,٠٦	مستوى المعنوية : ٠,١٧٩ قيمة F : ١,٦٧٩
٣- الجدية في العمل	٣,٢٠	٣,٣١	٣,١٦	٢,٥٠	٣,١٥	مستوى المعنوية : ٠,٦٨٤ قيمة F : ٠,٤٩٩
٤- السعي لتطوير العمل	٤,٠٤	٣,٨١	٣,٥٩	٢,٨٦	٣,٧٥	مستوى المعنوية : ٠,٣٢٥ قيمة F : ١,١٧٤
٥- العمل الجماعي	٤,١٥	٤,٣١	٤,٥٦	٥,١٧	٤,٣٨	مستوى المعنوية : ٠,٦٧٧ قيمة F : ٠,٥٠٩
٦- الإبداع والقدرة على الابتكار	٤,٨٥	٤,٤٤	٤,٣٥	٤,١٧	٤,٥٤	مستوى المعنوية : ٠,٧٢٠ قيمة F : ٠,٤٤٧
٧- تقبل النقد من الآخرين	٦,٠	٥,٦٢	٥,٤٧	٥,٤٣	٥,٧٠	مستوى المعنوية : ٠,٧٦٢ قيمة F : ٠,٣٨٨

المرتبة الأولى الدقة والإخلاص في العمل

يشير الجدول إلى فروق جوهرية بين الفئات الأربع في الترتيب حيث بلغ متوسط الرتب ١,٤٠ بالنسبة لكبار السن في العشوائيات مما يدل على الأهمية القصوى لهذا العامل لديهم ، يلي ذلك شباب العشوائيات حيث بلغ متوسط الرتب ٢,١١ ، وبعد ذلك كبار السن في الحى النظامى حيث بلغ متوسط الرتب ٢,٩٢ ، وفي المرتبة الأخيرة الشباب فى حيث بلغ متوسط الرتب ٣,١٩ مما يدل على أن هناك أهمية لهذه القيمة فى المجتمع العشوائى ، أكثر من الأحياء الغير عشوائيه عند كبار السن أكثر من الشباب .

المرتبة الثانية تقدير العمل :

يشير الجدول إلى عدم وجود فروق جوهرية فى الترتيب بين فئات الدراسة الأربعة فى تقدير حجم العمل ، حيث اقتربت المتوسطات بينهم ، ورغم ذلك كان كبار السن فى الحى يقدر العمل بمتوسط رتب بلغ ٢,٦٢ ، يليه شباب العشوائيات ثم شباب فى نفس الحى وأخيراً كبار السن فى العشوائيات .

* تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لتحديد قيمة التباين بين مكونات قيم العمل وأحياء الدراسة .

المرتبة الثالثة الجديدة فى العمل :

لم توجد فروق جوهرية بين فئات الدراسة فى الترتيب ، ويرجع ذلك إلى اهمية الجديدة فى العمل على مستوى الفئات جميعاً ، برغم إنخفاض النسبة عند كبار السن فى الحى العشوائى ولكنها تقترب من رتب باقى الفئات ، وقد أثبتت بعض الدراسات تراجع قيم الجديدة فى العمل وإحترام الوقت " (١)

المرتبة الرابعة السعى لتطوير العمل :

لم توجد فروق جوهرية بين الفئات الأربع فى الترتيب ، كما هو موضح بالجدول ، وقد يرجع ذلك إلى مناخ العمل الذى لايساعد على التطوير ، ولايساعد العاملين على إبداء آرائهم فى تحسين وتطوير العمل ، سواء فى القطاعين العام أو الخاص ، وحتى فى القطاع غير الرسمى .

المرتبة الخامسة العمل الجماعى :

لم توجد فروق جوهرية بين فئات الدراسة فى الترتيب ، ويرجع ذلك إلى عدم اهمية العمل الجماعى لدى عينة الدراسة وهذه النتيجة تتفق مع الآراء السائدة التى ترى أن العمل الجماعى ضعيف فى تطبيقه .

المرتبة السادسة الإبداع والقدرة على الابتكار :

وجدت فروق جوهرية بين الفئات الأربع فى الترتيب ، حيث بلغ متوسط الرتب ٤,١٧ لدى كبار السن عشوائيات يلى ذلك شباب العشوائيات حيث بلغ متوسط الرتب ٤,٣٥ ، ثم بعد ذلك الشباب فى الاحياء الغير عشوائية حيث بلغ متوسط الرتب ٤,٤٤ ، وكبار السن حيث بلغ متوسط الرتب ٤,٨٥ مما يدل على أن لهذا العنصر أهمية اكبر بالنسبة للعشوائيات عن الاحياء الغير عشوائيه وفى العشوائيات تزداد أهمية هذا العنصر بالنسبة لكبار السن عن الشباب ، أما فى الاحياء الغير عشوائية فى أهمية هذا العنصر اكثر بالنسبة للشباب من كبار السن .

المرتبة السابعة تقبل النقد من الآخرين :

لم توجد فروق جوهرية بين فئات الدراسة الأربع فى الترتيب حيث اقترب متوسط الرتب وقد احتل تقبل النقد من الآخرين المرتبة الاخيرة وذلك يرجع إلى طبيعه البشر فهى فى العموم لاتقبل النقد ، وفى حالة قبوله لان ان يكون هذا النقد بناء لايستهين أو يقلل من رؤية الآخر بل يشجعه على التحسين والتطوير بطرق فعالة ، تجعله يقبلها ويستطيع تنفيذها .

(١) اعتماد علام ، العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب فى المجتمع المصرى رؤية إستشراقية فى أزمة الشباب ومستقبل مصر ، محمود الكردي (محرر) أعمال الندوة السنوية السابعة ٢٩ - ٣٠ إبريل ٢٠٠٠ ، قسم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .

التساؤل الثاني :

ماهى القيم السائدة فى المجتمع وهل تختلف القيم السائدة فى المجتمع عن القيم السائدة فى العشوائيات ؟

للإجابة على هذا التساؤل ستتناول حالة القيم فى المجتمع من خلال :

- ١- القيم الإيجابية .
- ٢- القيم السلبية .
- ٣- القيم الاجتماعية السائدة حسب درجة تواجدها فى المجتمع .

القيم الإيجابية :

تناولت الدراسة القيم الإيجابية الموجودة بين مجتمع الدراسة وسوف نعرضها من خلال الجدول

التالى :

جدول رقم (١٧)

القيم الإيجابية الموجودة

كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالى	كا
٧	٧	٤	١٢	٣٠	مستوى المعنوية : (٠.٠٠٠٧)
%٢٥,٩	%٢٥,٠	%١٣,٣	%٤٠,٠	%٢٦,١	
٠	٤	٤	٠	٨	درجات الحرية : ١٢
%٠	%١٤,٣	%١٣,٣	%٠	%٧,٠	
٢	٥	١٢	٦	٢٥	قيمه كا : ٢٧,٥٠١
%٧,٤	%١٧,٩	%٤٠,٠	%٢٠,٠	%٢١,٧	
١٦	١٠	٦	٨	٤٠	
%٥٩,٣	%٣٥,٧	%٢٠,٠	%٢٦,٧	٣٤,٨	
٢	٢	٤	٤	١٢	
%٧,٤	%٧,١	%١٣,٣	%١٣,٣	%١٠,٤	
٢٧	٢٨	٣٠	٣٠	١١٥	
%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	

وجدت فروق جوهرية بين إستجابات فئات الدراسة والأحياء حيث بلغت قيمة كا

٠,٤٣٩ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٧ .

بالنسبة لكبار السن فى الاحياء النظامية نسبة ٥٩,٣% استجاباتهم انه لا يوجد قيمة

ايجابية بين الناس فى الوقت الحالى ، يلى ذلك نسبة ٢٥,٩% استجاباتهم بنخاف على بعض .

أما بالنسبة لكبار السن فى العشوائيات فقد أفادت نسبة ٤٠,٠% التعاون ، نسبة ٢٦,٧% لا يوجد ، نسبة ٢٠% بنخاف على بعض .
 وفيما يتعلق بالشباب فى الأحياء الغير عشوائية فقد استجابت نسبة ٣٥,٧% بأنه لا يوجد قيم إيجابية بين الناس فى المجتمع ، يليها ونسبة ٢٥% التعاون موجو بين الناس ، نسبة ١٧,٩% بنخاف على بعض وأخيراً نسبة ١٤,٣% ترى ان فى حب بين الناس قيم إيجابية الآن فى المجتمع .
 وبالنسبة لشباب العشوائيات استجابت نسبة ٢٠,٦% بأنه لا يوجد قيم إيجابية الان فى المجتمع ونسبة ١٣,٣% لكل من التعاون والحب وأخرى .

٥/٤/٦ ترتيب القيم الاجتماعية على مستوى اجمالى البحث :

تعد القيم الاجتماعية من أسس تشكيل أى مجتمع ، والمجتمعات تتقدم اذا سادت فيها قيم التقدم ، ومن هنا سوف تعرض القيم بحسب درجه تواجدها فى المجتمع من وجهه نظر عينه الدراسة كما سيوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (١٨)

ترتيب القيم الاجتماعية حسب درجه تواجدها من وجهه نظر عينه الدراسة

القيمة	متوسط الإستجابات	درجه التواجد	القيمة	متوسط الإستجابات	درجه التواجد
١- التدين	٣,١	متوسطه	٦- الامانة	٢,٥٢	متوسطه
٢- الحياة الأسرية	٢,٨١	متوسطة	٧- احترام الآخرين	٢,٤٩	منخفضه
٣- الإستقلال	٢,٦٦	متوسطة	٨- الإنجاز	٢,٤٤	منخفض
٤- التسامح	٢,٥٣	متوسطة	٩- الصدق	٢,٢٩	منخفض
٥- الصداقه	٢,٥٢	متوسطة	١٠- المساواه	٢,٢٠	منخفض

يشير هذا الجدول إلى متوسط إستجابات العينه على مستوى الإجمالى .
 ومن حيث الاختلافات بين فئات الدراسة حول درجه تواجد هذه القيم فقد جاءت نتائج الإستجابات من تحليل التباين كما يلى :

الجدول رقم (١٩)

القيم الإيجابية ودرجة تواجدها في المجتمع من وجهة نظر عينه الدراسة

القيمة	موجودة بدرجة كبيرة	موجودة بدرجة متوسطة	موجودة بدرجة منخفضة	غير موجودة	كا ^٢
١- الإستقلال	٣٠ %٢٩,١				مستوى المعنوية : ٠,٠٠٥ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ٢٣,٦٣٢
٢- التدبير		٤٦ %٣٩			مستوى المعنوية : ٠,٤٧١ درجة الحرية : ٢ قيمة كا ^٢ : ٨,٦٤٤
٣- الحياة الأسرية		٥٢ %٤٤,١			مستوى المعنوية : ٠,١١١ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ١٤,٣٤٣
٤- احترام الآخرين		٤٧ %٣٩,٨			مستوى المعنوية : ٠,٠٢٤ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ١٩,٠٩٦
٥- التسامح		٥٣ %٤٥,٧			مستوى المعنوية : ٠,٥٣٩ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ٧,٩٥٣
٦- الصدق		٥٧ %٤٧,٩			مستوى المعنوية : ٠,٧٢٢ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ٦,١٧٤
٧- الصداقة			٥٥ %٤٦,٢		مستوى المعنوية : ٠,٤٧٠ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ٨,٦٥٦
٨- المساواة			٤٤ %٣٧,٣		مستوى المعنوية : ٠,٢٣٦ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ١١,٦٠٨
٩- الإنجاز			٤١ %٣٥,٣		مستوى المعنوية : ٠,٠٠٢ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ٢٥,٨١٠
١٠- الامانة			٤٠ %٣٥,٤		مستوى المعنوية : ٠,٠٢٣ درجة الحرية : ٩ قيمة كا ^٢ : ١٩,٢٩٣

1/5/4/6 الاستقلال :

ونقصد بالاستقلال حرية التصرف والرأى وحرية إتخاذ القرار فى كل مايخص شئون الفرد ومستقبله .

وقد أثبتت الدراسة الميدانية وجود هذه القيمة بدرجة تواجد كبيرة . حيث بلغت النسبة ٢٩% من عينه الدراسة .

وقد وجدت فروق جوهرية بين فئات الدراسة حيث بلغت قيمة F ٦,٤٩٢ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ كما بلغ متوسط الإستجابات بالنسبة لكبار السن عشوائيات ٣,٢٦ أى بدرجة متوسطة ، بالنسبة لشباب العشوائيات ٢,٩٦ أى بدرجة متوسطة ، بالنسبة للشباب العادى ٢,٢٦ أى بدرجة منخفضة وبالنسبة لكبار السن فى الأحياء الغير عشوائية ٢,٢٣ أى بدرجة منخفضة .

٢/5/4/6 الأمانة :

ونقصد بها المحافظة على الحاجات المادية للآخرين التصرف بأمانة فى كافة المواقف وقد احتلت الأمانة المرتبة الثانية على مستوى اجمالى عينه كنسبه ٤٨% والمرتبة الخامسة كمتوسط استجابات ، ولم توجد فروق جوهرية فئات الدراسة فى متوسط الإستجابات، حيث بلغت قيمة F ٠,٧٥٩ بمستوى معنوية ٠,٠١٩ . وهذا يدل على ان الامانة كقيمة تحتل مرتبة ثانية بين القيم وهذا مؤشر على ان الامانة كقيمة مازالت لها مكانة بين فئات المجتمع حتى ولم كانت بدرجة متوسطة .

٣/5/4/6 الصداقة :

ونقصد بها السعادة بصحبة الاصدقاء والرغبة فى التواجد معهم وتقديم المساعدة للاصدقاء والتغاضى عن اخطائهم .

وقد احتلت الصداقة درجة منخفضة فى التواجد كنسبة من اجمالى عينه ٣٧% واحتلت المرتبة الخامسة كمتوسط استجابات . ولم توجد فروق جوهرية بين فئات الدراسة فى متوسط الإستجابات حيث بلغت قيمة F ٠,٩٣٣ بمستوى معنوية ٠,٣٩٩ وهذا يرجع إلى ضعف العلاقات الانسانية بين افراد المجتمع وضعف الثقة فى الآخر وبالتالي عدم مصداقته ايا كان .

٦/4/6 القيم التى تواجدت بدرجات منخفضة :

الصدق : نقصد به الشجاعة فى قول الصدق ، تفضيل الاشخاص الذى يتسمون بالصدق، وقد بلغت نسبه الصدق ٤٦% كقيمة متواجدة بدرجة منخفضة .

- ولم توجد فروق جوهريّة بين فئات الدراسة في متوسط الإستجابات حيث بلغت قيمة F ٠,٦٦٢ بمستوى معنوية ٠,٨٨٠ .
- المساواة : نقصد بها عدم التفرقة في المعاملة ، وتوفير فرص متساوية للجميع ، والعدالة إصدار الاحكام ، والمساواة بين الافراد في الجوانب المادية . وقد بلغت نسبه المساواة ٣٥% كقيمه متواجدة بدرجة منخفضة .
- وقد وجدت فروق جوهريّة بين فئات الدراسة في متوسط الإستجابات حيث بلغت F ٥,٦١٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ . وقد ارتفعت نسبه الشباب في الحى النظامى الى ٤١% فى رؤيتهم للمساواة كقيمه متواجدة بدرجة منخفضة وايضاً كبار السن فى الحى العشوائى بنسبة ٤١% .

الإنجاز :

ويقصد به المثابرة فى بذل الجهد والتفانى فى حل المشكلات ، النظر الى النماذج المنجزة على أنها نماذج مثالية " (١) ، والرغبة فى إنجاز الأعمال التى يكلف بها الفرد بجودة وفعالية .

وقد احتل درجة منخفضة فى تواجده كنسبة من عينة البحث وهى ٣٤% ، وقد احتل درجة منخفضة أيضا كمتوسط إستجابات وهى ٢,٤٤ . كما لم توجد فروق جوهريّة بين فئات الدراسة فى متوسط الإستجابات حيث بلغت قيمة F ١١,٤١ر وبمستوى معنوية ٧٤٥ر .

وبرغم أهمية قيمة الإنجاز إلا أنها تواجدت بدرجة منخفضة ويرجع ذلك الى طبيعة المجتمعات التى فى طور التنمية ، فلإنجاز لديها ضعيف إذا ما تم مقارنته بالدول التى حققت تقدم ملموس مثل تجارب النمرور الآسيوية التى احتلت عندها قيم التقدم والتى منها قيمة الإنجاز درجات مرتفعة فقيم التقدم موجودة فى نسيج المجتمع وهى إحترام العمل والمحافظة على الدقة فى أدائه وإنجازه فى وقت سريع .

القيم السلبية الموجودة وفقاً لتصورات لعينه الدراسة :

(١) عبداللطيف محمد خليفة ، "ارتقاء القيم " مرجع سابق ، ص ١٧٥

جدول رقم (٢٠)

عناصر القيم السلبية

القيم السلبية	كبار سن	شباب	شباب/عشوائيات	كبارسن/ عشوائيات	الإجمالي	كا
عدم الصراحة	١٣ %٤٤,٨	١٨ %٢٣,١	٨ %٢٠,٥	٦ %٢٠,٠	٤٥ %٢١,١	مستوى المعنوية : ٠,٠١
الانانية	٣ %١٠,٣	٥ %١٧,٢	٠ %٢٠,٥	٤ %١٣,٣	١٨ %٨,٣	درجات الحرية :
الفهلوة	٤ %١٣,٨	٣ %١٠,٣	٠ %٢٠,٥	٢ %٦,٧	٩ %٧,٦	قيمة كا ٣٠,٧٣٥
البطخة	٢ %٦,٩	٠ %٠	٣ %١٠,٠	٦ %٢٠,٠	١١ %٩,٣	
الطمع	٦ %٢٠,٧	٢ %٥,٩	١٢ %٤٠,٠	٨ %٢٦,٧	٢٨ %٢٣,٧	
أخرى	١ %٣,٤	١ %٣,١	١ %٣,٣	٤ %١٣,٣	٧ %٥,٠	
الأجمالي	٢٩ %١٠٠,٠	٢٩ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	٣٠ %١٠٠,٠	١١٨ %١٠٠,٠	

وجدت فروق جوهرية بين أحياء الدراسة والقيم السلبية ، حيث بلغت قيمة كا ٣٠,٧٣٥ بمستوى معنوية ٠,٠١٠ ، وقد جاء ترتيب هذه الصفات بالنسبة لكبار السن فى الاحياء الغير عشوائية كالتالى عدم الصراحة ، الطمع ، الفهلوة ، الانانية ، البطخة ، بنسب ٤٤,٨ % ، ٢٠,٧ % ، ١٣,٨ % ، ١٠,٣ % ، ٦,٩ % ، على التوالى .

أما بالنسبة لكبار السن عشوائيات فقد جاء الترتيب الطمع ، عدم الصراحة ، البطخة ، الانانية ، أخرى ، الفهلوة بنسب ٢٠,٧ % ، ٢٠,٠ % ، ٢٦,٧ % ، ١٣,٣ % ، ١٣,٣ % ، ٦,٧ % على التوالى .

وبالنسبة للشباب فى الاحياء النظامية جاء الترتيب عدم الصراحة ، الانانية ، الفهلوة ، الطمع ، أخرى بنسب ٦٢,١ % ، ١٧,٢ % ، ١٠,٣ % ، ٦,٩ % ، ٣,٤ % على التوالى أما بالنسبة لشباب العشوائيات فقد جاء الترتيب الطمع ، عدم الصراحة ، الأنانية ، البطخة ، أخرى بنسب ٤٠ % ، ٢٦,٧ % ، ٢٠ % ، ١٠ % ، ٣,٣ % على التوالى .

قيم المكانة الاجتماعية :

تحدد قيم المكانة الاجتماعية وفقاً للمحددات السائدة فى المجتمع فإذا كان مجتمع تسوده الماديات تتحدد مكانه الشخصى بما يملكه ، أما اذا كان المجتمع تسود القيم الاخلاقية فتحدد المكانة وفقاً لهذه القيم . والجدول التالى سيعرض لنا قيم المكانة وفقاً لرؤية عينه البحث .

جدول رقم (٢١)
عناصر المكانة الاجتماعية

كبار سن	شباب	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالي	كا
٦	٧	١٣	٩	٣٥	مستوى المعنوية : (٠.١٥١)
%٢٠.٠	%٢٤.١	%٤٣.٣	%٣٠.٠	%٢٩.٤	
١٣	٩	١١	١٠	٤٣	درجات الحرية : ١٨
%٤٣.٣	%٣١.٠	%٣٦.٧	%٣٣.٣	%٣٦.١	
٢	١	٣	٨	١٤	قيمه كا : ٢٤.١١٢
%٦.٧	%٣.٤	%١٠.٠	%٢٦.٧	%١١.٨	
١	٢	١	٠	٤	
%٣.٣	%٦.٩	%٣.٣	%٠	%٣.٤	
١	١	٠	٠	٢	
%٣.٣	%٣.٤	%٠	%٠	%١.٧	
٦	٨	١	٢	١٧	
%٢٠.٠	%٢٧.٦	%٣.٣	%٦.٧	%١٤.٣	
١	١	١	١	٤	
%٣.٣	%٣.٤	%٣.٣	%٣.٣	%٣.٤	
٣٠	٢٩	٣٠	٣٠	١١٩	
%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	%١٠٠.٠	

يشير الجدول إلى عدم وجود فروق جوهرية بين الأحياء وقيم المكانة .

وان قيمة الاحترام مازالت تحتل أكبر قدر من التقدير حيث بلغت ٣٦% على مستوى

عينه البحث .

وبالرغم من عدم وجود جوهرية بين فئات البحث ، إلا ان هذه القيمه كانت مرتفعة

عند كبار السن في الأحياء النظامية بنسبه ٤٣% وتنخفض عند الشباب إلى ٣١% في حين

ترتفع عند شباب العشوائيات إلى ٣٦% وتنخفض عند كبار السن إلى ٣٣% .

• أما قيمة الغنى (ونقصد بها من يمتلك مالا أكثر) بلغت ٢٩% وكانت اكثر ارتفاعا ففى

الحى العشوائى إذا ماقورنت بالأحياء النظاميه حيث بلغت ٤٣% من الشباب و ٣٠% من

كبار السن أما فى الاحياء النظامية بلغت ٢٤% من نسبه الشباب و ٢٠% من كبار السن .

كما يتضح لنا ان الشباب فى احياء البحث على اختلاف انواعها ارتفعت نسبه تقديرهم للشخص الغنى اكثر من كبار السن وهذا قد يوضح لنا الفرق بين الاجيال فى تقدير المكانة الاجتماعية .

كما احتل الشخص المسئول فى السلطه التقدير بنسبه ١٤% وكان تقديره مرتفعاً فى الاحياء النظامية فى حالة مقارنته بالحي العشوائى ، حيث بلغت النسبه ٢٧% عند الشباب و ٢٠% عند كبار السن بينما انخفضت فى الحي العشوائى الى ٧% عند كبار السن و ٣% عند الشباب .

وأخيراً جاء تقدير الشخص الحقانى حيث بلغت نسبته ١٢% على مستوى عينه البحث . ارتفعت نسبه تقديره عند كبار السن فى الحي العشوائى بنسبه ٢٧% بينما انخفضت عند الشباب الى ١٠% ، و بنفس الترتيب حدث ذلك فى الاحياء النظامية برغم إنخفاض النسبه ، ولكنها كانت عند كبار السن مرتفعه عن الشباب حيث بلغت ٧% و ٣,٤% على التوالى .

٨/٤/٦ دور الاسرة فى التوجيه :

جدول رقم (٢٢)

دور الاسرة فى التوجيه

كأ	الإجمالى	كبار سن عشوائيات ٤	شباب عشوائيات ٣	شباب عادى ٢	كبار سن عادى ١	
مستوى المعنويه : (٠.٠٠٥٨)	٥٦ %٥٢,٣	١٠ %٤١,٧	١٣ %٥٠,٠	١٦ %٥٥,٢	١٧ %٦٠,٧	الأم ١
درجات الحرية : ٩	٣٣ %٣٠,٨	١٠ %٤١,٧	٦ %٢٣,١	٧ %٢٤,١	١٠ %٣٥,٧	الأب ٢
قيمه كأ : ١٦,٤٥٣	٨ %٧,٥	٤ %١٦,٧	٢ %٧,٧	١ %٣,٤	١ %٣,٦	الأخ ٣
	١٠ %٩,٣	٠ %٠	٥ %١٩,٢	٥ %١٧,٢	٠ %٠	احد الأقارب ٤
	١٠٧ %١٠٠,٠	٢٤ %١٠٠,٠	٢٦ %١٠٠,٠	٢٩ %١٠٠,٠	٢٨ %١٠٠,٠	الإجمالى

لاتوجد فروق جوهريه بين فئات البحث ودور الاسرة فى التوجيهه.

وقد أشار ٥٢% من العينة إلى دور الأم فى التوجيه وارتفع دور الأم عند كبار السن بنسبه ٦١% والشباب بنسبه ٥٥% فى الاحياء النظامية بينما انخفض فى الحي العشوائى الى ٤١% عند كبار السن و ٥٠% عند الشباب .

وهذا يرجع الى الدور الاساسى التى تقوم به الأم المصرية فى توجيه أولادها .

وقد انخفضت نسبة دور الأب الى ٣١% من عينه، بينما ارتفعت نسبة دور الأب عند كبار السن في الحى العشوائى الى ٤٢% أما عند الشباب قد انخفض الى ٢٣% ، وانخفض عند كبار السن الى ٣٦% و ٢٤% ومن اللافت للنظر ان دور أحد الأقارب فى التوجيه مرتفعاً عن دور الأخ على مستوى عينه الدراسه ، حيث بلغ ١٩% عند الشباب فى الحى العشوائى و ١٧% شباب من الحى النظامى .

٩/٤/٦ دور وسائل الاعلام :

جدول رقم (٢٣)

دور وسائل الاعلام فى التوجيه

كبار سن عادى	شباب عادى	شباب عشوائيات	كبار سن عشوائيات	الإجمالى	كا
نعم	٤	٧	٦	٥	٢٢
%١٤,٣	%٢٤,١	%٢١,٤	%١٨,٥	%١٩,٦	مستوى المعنوية : (٠.٠٤٣٧)
لا	١٣	٥	١٠	١٠	٣٨
%٤٦,٤	%١٧,٢	%٣٥,٧	%٣٧,٠	%٣٣,٩	درجات الحرية : ٦
أحياناً	١١	١٧	١٢	١٢	٥٢
%٣٩,٣	%٥٨,٦	%٤٢,٩	%٤٤,٤	%٤٦,٤	قيمه كا : ٥.٨٧٩
الإجمالى	٢٨	٢٩	٢٨	٢٧	١١٢
%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	

لاتوجد فروق جوهرية بين الأحياء ودور وسائل الاعلام فى التوجيه .

ان دور وسائل الاعلام فى التوجيه الى السلوك الحسن لم يتعد ٢٠% من عينه البحث ، وارتفعت نسبة دور وسائل الإعلام فى التوجيه عند الشباب الى ٢٤% شباب من الحى النظامى و ٢١% شباب من الحى العشوائى .

بينما انخفض دور وسائل الإعلام التوجيهى عند كبار السن من الحى النظامى الى ١٤% فى حين ارتفعت النسبة الى ١٩% من كبار السن المقيمين فى الحى العشوائى .

من اللافت للنظر أن دور وسائل الإعلام فى توجيه مجتمعى الدراسة بصفة عامة لم تتعد ٢٠% عموماً ، والدور الأكبر لها لم يتعد ٢٤% من شباب المجتمع النظامى ولم يزد عن ١٩% من كبار السن فى المجتمع العشوائى .

الفصل السابع

الخلاصة / النتائج / التوصيات

الخلاصة

تضاعف عدد السكان فى مصر حوالى ست مرات خلال القرن العشرين ، مما أدى إلى إتساع قاعدة الهرم السكانى فى مصر . وتمثل هذه الزيادة السكانية عبئا كبيرا على المجتمع بإعتبارها فئة معالة ومستهلكة تحتاج الى العديد من الخدمات حتى تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع ، مما يشكل حملا ثقيلا على الاقتصاد الذى يعانى أصلا من مشكلات عدة لموارده المحدودة . إن عدد السكان فى مصر ومعدلات نموهم وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافى يؤثر بشكل مباشر على إمكانيات التنمية وتحسين نوعية الحياة والحد من البطالة والفقر . ويؤدى فى النهاية الى تدهور منظومة القيم الاجتماعية ونقشى الإهمال واللامبالاه والسلبيه . وتعد هذه الدراسة محاولة لرصد أهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدنى الخصائص السكانية وتدهور القيم الاجتماعية التى نتجت عن هذه الزيادة السكانية . ويتكون هذا البحث من جزئين حاولنا فيهما تقديم صورة حقيقية لمدى التحولات والتغيرات الاجتماعية التى تحدث فى المجتمع المصرى نتيجة هذا التدنى فى الخصائص السكانية .

وقد تضمن الجزء الأول فصلان :

الفصل الأول: بعنوان " القيم الاجتماعية ودورها فى رقى الأمم " وقد تضمن هذا

الفصل أربع محاور نوجزها كما يلى :

* ماهية القيم .

والذى تضمن شرح تفصيلى للقيم وتطبيقاتها وعلاقتها بالفلسفة وبعلم النفس وعلم الاجتماع وتقسيماتها المختلفة التى يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون فى دفع المجتمع الى ثقافة موحدة تغلف القيم الإجتماعية وتدعمها .

* الوظيفة الاجتماعية للقيم : وذلك من حيث ضبط وتنظيم المجتمع وتحقيق التكيف الاجتماعى للأفراد من خلال التربية الاجتماعية والخلقية وأيضا من خلال ثقافة المجتمع الواحد ، وتزويد القيم للإنسان بكل معنى لمفردات الحياة وأيضا تحديد معايير السلوك الاجتماعى المطلوب وتدعيمه بشتى الوسائل .

* " أهمية الإرتقاء بالقيم وتطوير المجتمعات " . وقد تضمن محور الثقافة والمجتمع ومناقشة قضية العولمة وما يتسرب الى المجتمع من ثقافات أخرى ، وكيفية تطوير القيم لتوظيفها فى المجتمع من خلال تحسين ظروفه وخدماته وأيضا كيفية تشكيل القيم

من خلال التنمية والتقدم اللذان يشكلان المناخ العام المحيط بالفرد ، وتدعيم القيم الدينية الثابتة . وتقديم بعض التصنيفات للقيم التي قدمها الاجتماعيون وكيفية تقديمها كي يكتسبها الفرد وبالتالي المجتمع .

* نحو إستراتيجية قومية لتدعيم القيم ؟ وقد تضمن هذا الجزء تقديم إستراتيجية مقترحة لخطة قومية لتدعيم القيم ودعوة لإعادة الفرد الى القيم الإيجابية الجميلة والبعد عن القيم السلبية المنتشرة وذلك من خلال مؤسسات التنمية الاجتماعية الأسرة - المدرسة - الأصدقاء - دور العبادة - وسائل الإعلام - مؤسسات المجتمع المدني .

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان : " القيم السائدة فى المجتمع المصرى " ،

- * وقد تضمن هذا الفصل أربعة محاور :
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على القيم فى المجتمع المصرى
 - القيم السائدة بين شباب الجامعات .
 - القيم السائدة فى الريف المصرى .
 - القيم السائدة فى العشوائيات .

أما الجزء الثانى فقد ضم فصلان ايضا هما :

أما **الفصل الثالث** فقد جاء العنوان " الوضع الراهن والمستقبلى للسكان فى مصر " ، وقد تناول رصد المعدلات السريعة للزيادة السكانية بنسب تفوق معدلات التنمية الاقتصادية وارتفاع نسبة الأمية بين السكان ، وارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى والانخفاض النسبى لحجم العمالة بقطاع الصناعة وغلبة العمالة بقطاع الخدمات .

كما يتناول الفصل توزيع السكان فى المحافظات المصرية وكذلك تطور معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية والهيكل العمرى للسكان .

أيضا تناول بيانات الحالة التعليمية للسكان فى مختلف محافظات مصر والحالة العملية لهم وقوة العمل فى كافة القطاعات . ورصد معدلات العاملين بالحكومة والقطاع العام ونسبتهم لإجمالى العمالة . ومعدلات البطالة المشكلة الأولى بالاهتمام والتي تواجه المجتمع المصرى وتصل إلى ٩,٣١% . والحالة الزوجية للسكان فى شتى المحافظات .

أما **الفصل الرابع** ، "الخصائص السكانية وتأثيراتها الاقتصادية " : فقد أوجزناه فى النقاط التالية :

* "تدنى الخصائص السكانية وتداعياتها المختلفة" . وقد تضمن هذا الجزء ثلاث محاور أولها محور حالة السكان فى مصر وقد شمل النمو السكانى وتآكل ثمار التنمية - التحول الديموجرافى ومستويات الإعالة فى مصر . أما المحور الثانى فقد جاء بعنوان حفز النمو الاقتصادى والتأثير على التشغيل وقد شمل فجوة الموارد - الإستثمار الأجنبى المباشر - الخلل فى مساهمات القطاعات السلعية والخدمية - زيادة ميل الأفراد للإستهلاك - ميل الأفراد للإستهلاك المعولم . أما المحور الثالث إنخفاض مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل ، وقد شمل تطور هيكل سوق العمل فى مصر - المشتغلون بأجر كنسبة من قوة العمل - المشاكل الاجتماعية المترتبة على البطالة - الاختلالات الهيكلية وتجزئة سوق العمل - إنخفاض مستوى الطلب على العمالة بالخارج (الهجرة الخارجية الشرعية) وزيادة حدة الهجرة غير الشرعية .

* "ضعف مساهمة المرأة فى سوق العمل" : وقد تناول هذا الجزء السمات الديموجرافية للتقدم والتطور وأيضاً للتخلف ووضع المرأة التعليمى فى المحافظات . وأيضاً معدلات أمية المرأة ووضعها فى قوة العمل وأسباب ارتفاع معدلات الأمية لديها . ومعدلات النساء اللاتى يقيم بإعالة أسرهن .

* الهجرة الداخلية : حيث تم تعريف أنواع الهجرة وأسبابها وهجرة سكان الريف الى المدن الحضرية ، وتصنيف أسباب عوامل الجذب من المدن والطرود من الريف فى كافة المحافظات ، وأيضاً تصنيف الأسباب الاقتصادية والاجتماعية . أيضاً قدم هذا الجزء خصائص المهاجرين من المناطق الريفية والمشكلات الناتجة عن الهجرة الريفية .

ثم الجزء الثانى : وقد تضمن ثلاثة فصول : -
- الفصل الخامس : "الخصائص السكانية وتأثيراتها الاجتماعية" . وقد تضمن أيضاً عدة محاور هى :

* "التعليم والقيم الاجتماعية" : وقد تناول هذا الجزء ضرورة أن يكون نسق القيم المصرية دافعا لإنجاز التنمية وزيادة الإنتاجية كماً وكيفاً بدلاً من أن يصبح

عامل إيجاب ، وأن يكون التعليم هو المسئول الأول بعد الأسرة عن تشكيل وبناء الشخصية وتسلحها بكل المهارات الأساسية للحياة من واقع العملية التعليمية ركز هذا الجزء على أن التعليم هو ضرورة من ضروريات الحياة للجميع وأهمية مرحلة التعليم قبل الابتدائي لأنها ستكون المحدد الأول الذى سينشأ عليه الطفل حسب القيم التى سيكتسبها فى البيئة الأولى المحيطة به. أيضا تناول هذا الجزء التعليم الجامعى وتطور أعداد طلاب الكليات النظرية والعملية بالتعليم الحكومى خلال الفترة من ٢٠٠٢م ٢٠٠٧م وكذلك فى الجامعات الخاصة . كما تناول تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم . واحتتم هذا الجزء من الدراسة بمناقشة أثر واقع النظام التعليمى على منظومة القيم سواء التعليم فى الجامعات الحكومية أو الجامعات الخاصة على الرغم من العيوب الكثيرة التى يعانى منها.

* "تدهور القيم الاجتماعية وتأثيراتها على الرعاية الصحية" حيث تم إستعراض بعض ملامح نظام الرعاية الصحية فى مصر والمشكلات التى تواجه القطاع الصحى فى مصر بالإضافة الى التعرف على دور وزارة الصحة والسكان لمواجهة تحديات الزيادة السكانية مع رصد لبعض المؤشرات الصحية والخريطة المرضية فى مصر ومؤشرات الأمومة والطفولة ورصد بعض الظواهر الاجتماعية المؤثرة على الخصائص الصحية للسكان من ساكنى العشوائيات والمفابر وأطفال الشوارع . أيضا ألقى هذا الجزء من الدراسة الضوء على أثر زيادة حجم السكان على مستوى الخدمات الصحية والمستوى الصحى للمجتمع والتلوث البيئى وخاصة تلوث المياه . كما ناقش واحبات الطبيب نحو المجتمع مع الإشارة الى الإطار التشريعى المنظم لمهنة الطب البشرى ، وحق المريض فى الرعاية الصحية .

* "تدنى الخصائص السكانية وإنعكاساتها على إستخدام وسائل تنظيم الأسرة" ، وقد تناول هذا المحور أثر الخصائص السكانية على الخصوبة وإستخدام وسائل تنظيم الأسرة فى الدول المتقدمة والنامية ، وايضا إتجاه الخصوبة ومعدلات إنتشار وسائل تنظيم الأسرة فى مصر والعوامل المؤثرة فيها ، مع تحليل لاستخدام وسائل منع الحمل . وفى هذا المحور أيضا تم رصد أهم القيم الاجتماعية فى مجال تنظيم الأسرة سواء كانت إيجابية أو سلبية مع إلقاء الضوء على تيسير الوصول الى خدمات تنظيم الأسرة فى مصر .

* الفقر وتداعياته الاجتماعية : وقد تم عرض الأبعاد الثلاثة لهذه المشكلة وتطور مؤشرات الفقر وعلاقته بتدنى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان حيث تتمثل خصائص الفقراء غالبا في انخفاض مستويات التعليم وارتفاع معدل الإعاقة والبطالة وانخفاض الأجور وتدهور الحالة الصحية وانتشار الأمراض وسوء التغذية وارتفاع معدلات الوفيات . كما أوردت الدراسة الخصائص الديموجرافية للفقراء ، وما أفرزته من إزدیاد فی أعداد الأطفال العاملين وأطفال الشوارع .

* "العشوائيات كأحد مظاهر تدنى الخصائص السكانية" : وقد جاء في هذا المحور تعدد صور الإسكان العشوائى ، وخصائص المناطق العشوائية في مصر والأسباب التي تفسر نشأة ونمو المناطق العشوائية وتطور أعدادها وزيادة المضطربة في سكان هذه المناطق .

* "التفاوت بين فئات المجتمع" : وقد ناقش هذا المحور الاحتياجات الأساسية للإنسان وتأثيرها على مستوى أدائه وقيمه الاجتماعية ، مع تعريف لهذه الاحتياجات أيضا تم تحديد خصائص فئات السكان في المجتمع المصري وعناصر تكوينها واحتياجاتها المختلفة مع تصنيف المجتمع المصري الى فئات والخصائص المميزة لكل منها . أيضا تم رصد الحالة الاقتصادية ومتوسط الدخل للفئات الاجتماعية في مصر وقدرتها على توفير احتياجاتها الأساسية ، وكذلك نمط الإنفاق لطبقات المجتمع المصري وقدرتهم على تلبية إحتياجات الأساسية .

أما الفصل السادس : فيقدم دراسة ميدانية إستطلاعية محدودة " تم إجرائها في منشأة ناصر ، ومدينة نصر . وأسفرت عن عدة نتائج هامة تتعلق بخصائص هذه الشريحة من السكان ومنظومة القيم التي تنظم العلاقات بينهم .

أما الفصل السابع فيتضمن الخلاصة والنتائج والتوصيات .

النتائج

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج سوف نعرضها كالاتى :

أولا : القيم الاجتماعية والثقافة :

- هناك بعض العوامل المستقلة مثل الدين ومستوى التعليم تلعب دوراً مهماً فى تشكيل قيم الأفراد الإيجابية بينما تتفاعل وتتداخل باقى العوامل بشكل أو بآخر فى التأثير على الإتجاهات القيمية .
- الخصائص الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للسكان فى المجتمع المصرى تجعله يندرج تحت قائمة المجتمعات الإنتقالية ، وهى مجتمعات تمتزج فيها الأنماط الثقافية التقليدية بالأنماط المتغيرة ، كما تظهر الرواسب الثقافية فى كثير من جوانب القيم الاجتماعية .
- هناك بعض إتجاهات القيم تستمد إستمراريتها وإنتشارها من تدعيم الشريعة الإسلامية وينعكس ذلك على مدى عمومية هذه الإتجاهات بين سكان الريف والمدينة . وهم يفضلون إرجاع السلوك القيمى إلى الدلالات الدينية .
- لم تفرز فترة الإنفتاح الإقتصادى وقوانينه أى إلتزام بالقيم الإيجابية ، بل على العكس من ذلك هأت المناخ العام لوجود قيم سلبية كالرغبة فى الإثراء السريع دون جهد ، وعدم تقدير العمل الإنتاجى كوسيلة لكسب المال ، وإنتشار الفساد والرشوة والغش التجارى .
- ثقافة المجتمع هى عصب القيم الاجتماعية ، وهى الوسيلة الوحيدة القادرة على خلق مناخ صالح لخلق قيم إجتماعية إيجابية ، وهى أيضاً الوسيلة الوحيدة القادرة على تغيير الإتجاهات بشكل إيجابى وتدعيم قيم المواطنة والإنجاز والعمل والأمانة . . . الخ . . . والتعامل إيجابياً مع مشكلات المجتمع .
- هناك تأثير لأجهزة الإعلام وخاصة التلفزيون على تحديث القيم من خلال الدراما الاجتماعية ، وهذا يبرز دورها فى إحداث عملية التحديث والتطوير وإعادة صياغة القيم عن طريق المواد الإعلامية المختلفة .

ثانيا : السكان والتنمية:

- هناك الكثير من التحديات التي تواجه صانعي القرار في مصر ، في ظل استمرارية مستويات الأنجاب الحالية ، وتدنى الخصائص السكانية حيث يضيف مزيداً من التعقيد على القضية السكانية. وباستمرار الزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية ، سيتراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، وسيصبح إلزاماً على التمتع المصري أن يضيف ٦ مليون فدان أخرى خلال الـ ٢٥ سنة القادمة ، لمجرد الحفاظ على المعدل الحالي ، وهناك صعوبة هائلة في تحقيق ذلك ، لقصور معدلات الاستثمار الحالية والمتوقعة - وأيضاً بسبب محدودية المياه المتاحة . حيث سيتراجع أيضاً متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد في ضوء ثبات حصة مصر في مياه نهر النيل خلال المستقبل .

- تحليل العلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي ، يشير إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية ، نتيجة للتغير في السلوك الإنجابي ، ولكن مازال عبء الإعالة الحقيقي يشكل ضغطاً متواصلاً على القوى العاملة المنتجة ويؤثر على نوعيتها وكفاءتها وقدرتها وعلى زيادة معدلات الاستهلاك - مما يلقي بظلاله على توزيع الناتج القومي ويمثل تحدياً أمام ظهور ما يسمى " بالنافذة الديمجرافية " وتحويل القدر الأكبر من الموارد من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الاستهلاكي ، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي وضعف تراكم رأس المال البشري ، ويتطلب الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية أن تكون هناك قوة عمل قادرة على الاندماج في سوق العمل من خلال وظائف حقيقية وفرص عمل منتجة .

ثالثاً: التشغيل والبطالة :

- البطالة كظاهرة ، هي حالة من عدم التوازن والاختلال بين المعروض من العمالة كما ونوعاً وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة اللازمة للمشروعات الانتاجية والخدمية بالدولة.

- وترتفع معدلات البطالة بين الإناث إلى ثلاثة أمثالها بين الذكور ، وتضعف مشاركتها في الحياة العملية - مما يهدر كافة الجهود المبذولة لتمكين ودمج المرأة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ناهيك عن انخفاض أجور عمالة الإناث بصفة عامة، وهناك إتجاه لتفضيل عمالة الذكور خاصة بالقطاع الخاص ، والذي يتسع دوره في النشاط الاقتصادي، خاصة في ضوء انحسار دور الدولة عن توفير فرص عمل بالحكومة والقطاع العام ، وخصخصة الكثير من الشركات والمؤسسات والإستغناء

- عن الكثير من العماله وتسريحها . ومجمل القول فهناك تشوه فى سوق العمل فى الإقتصاد المصرى يتضح فى الآتى :
- ارتفاع معدل نمو القوة العاملة ، مما يعد من أعلى معدلات نمو العماله فى العالم مع عدم قدرة هذا السوق على إستيعاب عرض العمل المتاح ومايضاف إليه سنوياً من الداخلين الحدد إلى سوق العمل .
 - هناك خلل فى توزيع القوى العاملة بين قطاعات النشاط الإقتصادى فإنخفاض معدل استيعاب العماله فى القطاعات الإنتاجية يعد سمة من السمات الرئيسية فى سوق العمل المصرى ، وبشكل خطراً واضحاً على معدلات النمو الإقتصادى واستدامة التنمية .
 - ضعف الإرتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل .
 - تصاعد رصيد المتعطلين من ناحية ، وتضخم القطاع غير الرسمى من ناحية أخرى وزيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين .
 - تدنى إنتاجية العماله وإرتفاع تكلفتها، مما يحفز القطاع الخاص لاستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال .
 - يتسم سوق العمل المصرى ، بالاختلال والإنقسام إلى عدة أسواق مختلفة الظروف والخصائص - مما أدى إلى وجود اختلالات هيكلية . وترجع ظاهرة التجزئة Segmentation فى سوق العمل ، إلى ربط مستويات الأجور فى سوق العمل الرسمى بالمؤهل العلمى ، وليس بسنوات الخبرة ومهارة اتقان العمل .
 - سوق العمل غير الرسمى، يتنامى ويتزايد ويستوعب الكثير من العماله ويمثل صمام أمان لمشكلة البطالة ، لكل من عجزت سوق العمل الرسمية عن استيعابهم . وعلى الرغم من الصعوبات الإحصائية المتعلقة بحصر أنشطة القطاع غير الرسمى أو حجم المشغلين ، إلا أن التقديرات الحديثة تؤكد حدوث زيادة هائلة فى التشغيل ، وتقدر طاقته على الإستيعاب بنحو ٨٠% من الداخلين لسوق العمل . ويتسع لعمالة الأطفال والنساء والكبار .
 - أدى ضعف مهارات وكفاءة العمالة المتجه لدول الخليج ، الى جعل إحلال العمالة الأسبوية والعمالة الوطنية محل العمالة المصرية أمراً وارداً بل يتزايد فى ظل عولمة انتقال العمالة - كما أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أدت إلى انخفاض أعداد المهاجرين الشرعيين خاصة إلى الاتحاد الأوروبى ، من خلال تشريعات تهدف إلى وضع ضوابط لزيادة المقيمين المسلمين ،وقد تزامن ذلك مع إزدیاد مشكلة البطالة وضعف الأجهزة المعنية باستثمار المدخرات الصغيرة ، مما أدى بالمدخر الصغير

إلى المجازفة بالهجرة غير الشرعية لبعض الدول الأوروبية والتي استمرت فى إجراءات طرد المقيمين غير الشرعيين - ناهيك عن مخاطر الهجرة غير الشرعية ، والتي تؤدى إلى غرق البعض أمام السواحل الأوروبية ، أو عودتهم فى حالة بئسة لإعادة المحاولة من جديد .

رابعاً : التعليم :

- هناك علاقة إيجابية بين التعليم والتغير الاجتماعى والقيم الاجتماعية فى الريف المصرى خاصة فيما يتعلق بقيم الإنجاب وتحديد النسل وتعليم الفتيات .
- التعليم بشكله الحالى يعمل على تسطيح عقلية الشباب خاصة شباب الجامعات ، مما يشكل عائقاً كبيراً نحو تطوير القيم وإكتسابها وإختيار المناسب من ثقافة العولمة ورفض غير المناسب الذى لا يتلائم مع ثقافة المجتمع ودينه . ويقف هذا التسطيح الفكرى أيضاً وراء عدم إيجابية القيم التى تميز شخصياتهم .

خامساً : الرعاية الصحية :

- بالرغم من إهتمام الدولة برفع المستوى الصحى للمجتمع إلا أن الإنفاق الحكومى مازال لا يتناسب مع إحتياجات ومتطلبات المجتمع لتحقيق مستوى صحى مناسب ، كما أن هناك سوء توزيع جغرافى للموارد البشرية الصحية لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والعشوائية .
- بالرغم من أن القطاع الخاص أصبح له دوراً أساسياً فى توفير الرعاية الصحية إلا أنه يقدم خدمة صحية مرتفعة التكاليف ولايراعى المستوى الاقتصادى للمريض .
- التعليم الطبى لا يهتم بالاهتمام الكافى بغرس أخلاقيات وقيم المهن الطبية .
- هناك خلط فى المفاهيم بين الخطأ الطبى والمضاعفات الطبية ، بما يعطى الفرصة لعدم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد المخطئ .
- هناك عدم شفافية و خلط فى التعامل مع القضايا المستحدثة فى المجال الطبى مثل زرع ونقل الأعضاء ، والإستساخ ، وأخلاقيات البحوث الطبية ، بما يفتح المجال لإستغلال فقر وجهل بعض أفراد المجتمع بتلك القضايا للترويج لها بما لا يتناسب مع أخلاقيات وقيم المجتمع .

سادسا : تنظيم الأسرة :

- مازالت برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية غير قادرة على خفض معدلات الزيادة السكانية بما يحقق معدلات زيادة تتناسب مع خطط التنمية .
- كلما كانت خصائص السكان متدنية ، تنتشر في المجتمع قيم اجتماعية محبة لكثرة الأطفال ، مما يؤثر على مستوى استخدام تنظيم الأسرة . ويمكن القول بصفة عامة بأن وسائل تنظيم النسل تطبق بدرجة أكبر كلما كان المجتمع يتميز بمستويات تعليمية وإقتصادية عالية ، حيث يرغب السكان في تحسين أحوالهم الإقتصادية ، أما الأميون فإنهم أقل إقبالا على وسائل تنظيم النسل ، بل ربما كانت المرأة غير المتعلمة تنظر إلى الأطفال كضمان لإستمرار حياتها الزوجية وأمان سواء في شبابها أو في شيخوختها .
- أظهرت بيانات المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٥ ، تيسر وإمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة في مصر ولكن هذه الخدمات في حاجة إلى تحسين مستوى جودتها ، فقد إتضح وجود قصور كبير حيث تبين أن مقدمي الخدمات لا يناقشون الآثار الجانبية لوسائل منع الحمل مع أغلب السيدات المستخدمات للوسائل ، بالرغم من أن نقص مثل هذه المعلومات قد يؤدي بالسيدة إلى التوقف عن استخدام الوسيلة إذا ما ظهرت أيه مشكلة . كما أن السيدات لا يحصلن على المعلومات الضرورية التي تساعدن في إختيار أنسب وسيلة لهن .
- إن أحسن وسيلة لتخفيض الخصوبة والنمو السكاني ، تكمن في العمل على زيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة وذلك عن طريق تحسين الخصائص السكانية بمستوى التعليم فكلما كان الفرد أقل تعليما كلما قلت فرصته في الحصول على فرصة عمل وبالتالي يصبح أكثر عرضة للفقر .

سابعا : الفقر :

- ينتشر الفقر في مصر إنتشارا كبيرا حيث يصل الى ٤٠% من سكان مصر يعيش أغلبهم في المناطق الريفية وخاصة ريف الوجه القبلى .
- يرتبط الفقر بتدنى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، حيث غالبا ماتكون الأسر الفقيرة أكبر حجما من الأسر الصغيرة ، كما يرتبط الفقر إرتباطا عكسيا بمستوى التعليم فكلما كان الفرد أقل تعليما كلما قلت فرصته في الحصول على فرصة عمل وبالتالي يصبح أكثر عرضة للفقر ، كما يعيش الفقراء في ظروف سكنية متدنية

- يرتبط الفقر ارتباطاً قوياً بتدنى القيم في المجتمع ، حيث يصنف على أنه مدخل أساسي في تفسير الجريمة في المجتمع .
- تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال في مصر بالرغم من التشريعات والقوانين الدولية المحلية التي تحرم تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الثانية عشرة ، حيث تصل نسبة عمالة الأطفال في مصر الى حوالي ٨% من إجمالي الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٤) سنة
- عمالة الأطفال لها تأثيرات اجتماعية ونفسية على الأطفال حيث يشعر الطفل بعدم الأمان والإستقرار ويكون أكثر عرضة للعنف والانحراف .

ثامنا : التنمية الاقتصادية :

- هناك حاجة ملحة للاستثمارات الضخمة ، حتى تلبي احتياجات السكان المستقبلية ، حيث تمثل الفجوة بين عدد السكان المستهدف والعدد المتوقع إذا استمرت معدلات الإنجاب الحالية سنة ٢٠٣٠ حوالي ٢٥ مليون نسمة .
- إن مصر تعاني بالتأكيد من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار عن المستويات المطلوبة ، لتحقيق طفرة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع استمراريتها لفترة زمنية طويلة وممتدة - وإن معدلات النمو الاقتصادي المعلنة وهي حوالي ٨% ، لم تحقق مستويات المعيشة التي تلبي احتياجات كافة المواطنين الضرورية وأن أصحاب نظرية "تساقط ثمار التنمية " الذين يصرون على أن تلك الثمار ، إذا ما استمرت لفترة طويلة تمتد لعقدين متتاليين، فسرعان ما يشعر بها أصحاب الدخل المحدودة والفقراء وتتساقط تلك الثمار لترفع من مستويات المعيشة لكافة الطبقات ، فكيف يصبر الفقراء عقدين كاملين ؟؟ .
- بالرغم من أن هناك تحسناً ملحوظاً في إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجمه في التكوين الرأسمالي مازال متواضعاً ، وتأثيره على الإنتاجية ورفع كفاءة رأس المال البشري مازالت محدودة .
- بالرغم من أن معدلات التضخم حوالي ١٤% فإن محاولات الدولة في تخفيف هذه المعدلات- لن تجدى كثيراً بالنسبة للطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل - حيث أن التضخم بشكل أساسي يرجع إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ، بسبب الاعتماد على الواردات الوسيطة بدرجة كبيرة ، مما يزيد من قابلية التكلفة للتأثر بتغيرات الأسعار العالمية وسعر الصرف ، ناهيك عن جشع الكثير من التجار والمحتكرين في رفع أسعار بعض المنتجات المصنعة محلياً في ظل فوضى السوق وتشوّهه .

- إن الاعتماد على المتوسط العام للتضخم لا يصلح للتعامل معه في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة للتفاوت في الدخل ، حيث ينفق محدودى الدخل أكثر من ٥٠% من دخلهم على الغذاء - بينما ينفق أصحاب الدخل الكبيرة ٥% من دخلهم على الغذاء - والمتوسط العام لا يصلح إلا في المجتمعات المتقدمة والتي تمثل الطبقة المتوسطة حوالى ٩٠% من المجتمع .
- كما أن ملف الدعم الملقى على كاهل موازنة الدولة ، لا يصل إلى مستحقه ناهيك عن انخفاض معدلات الأجور الحقيقية وارتفاع الأسعار - والميل للإستهلاك والتقليد والمحاكاة واستحداث أنماط استهلاكية غريبة تزيد من وطأة الفقر والتخلف ، وقصور الاستثمارات عن توفير فرص العمل الكافية للداخلين الجدد في سوق العمل وأغلبهم من الشباب - بالإضافة إلى رصيد المتعطلين.

الهجرة الداخلية والعشوائيات

- قوانين الدولة هي المسؤولة عن إنتشار العشوائيات ، حيث تبدأ الأمور ببناء مساكن عشوائية متلاصقة قبيحة المنظر ولا تلبى الحاجات الأساسية للسكان سواء كانت بيئية أو خدمية أو أمنية ، ومع ذلك صدرت القوانين في فترات الإنتخابات بإدخال الكهرباء ومختلف المرافق وتقنين وضع المسكن بحالته نفسها دون تطوير أو تغيير .
- أدت الهجرة الريفية غير الطبيعية إلى الإخلال بمشروعات وخطط تطوير مصر ، وأسهمت في عدم التحكم في الأعداد المناسبة التي يمكن أن تستوعبها هذه المدن، مما أدى إلى ظهور إحدى المشكلات الكبرى وهي المتمثلة في أزمة السكن، حيث أدت هذه الهجرة إلى عدم حصول كل السكان على المسكن اللائم. نظراً لقلّة مواردهم المالية وهجرتهم من الأقاليم البدائية الفقيرة، مما أدى إلى تكوين أحياء ذات طبيعة ريفية قروية حول أطراف المدن الكبرى.
- وقد ترتب على ذلك تدهور البيئة الحضرية وظهور الأحياء السكنية غير القانونية (غير المشروعة) والتي تقوم معظم مبانيها بطريقة عشوائية لا ترتبط بقواعد التخطيط الحضري الداخلى، وذلك من حيث مواد البناء المختلفة التي تستخدم فى المباني والتي تتكون فى معظمها من مواد بناءية غير ثابتة تتمثل فى الصفيح والأخشاب والكرتون والقش ومخلفات أخرى. وقد أدى إنعدام الخدمات الصحية التى تهدد حياة السكان فى المدن الأصلية لعدم خضوع تلك المساكن لقواعد الصحة والنظافة العامة.

- ويعتبر هذا النمو الحضري المبكر غير المخطط في المدن من أحد النتائج الخطيرة لظاهرة الهجرة الريفية غير المنظمة والتي تعوق كل المشروعات الموضوعات لتطوير وتنمية المدن. إذ أنه من المعلوم أن برامج الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة على أساس عدد السكان الحقيقي وعلى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالسكان أنفسهم.
- قادت الهجرة الريفية إلى تدهور الخدمات الاجتماعية المختلفة حيث يظهر النقص في المؤسسات التعليمية والتربوية بمراحلها المختلفة، والضغط على المستشفيات والمراكز الصحية وعدم تكافؤ نوعية الخدمات الترفيهية والترفيهية مع عدد السكان المتزايد، بل أدت إلى خلق المشكلات الاجتماعية الخاصة بوسائل النقل والمواصلات.
- ظهور مشكلة النقل والإسكان وتدهور الخدمات الاجتماعية والتي ترتبت عليها آثار واضحة في أداء الأعمال والقصور في القيام بالواجبات المختلفة لسكان المدن إذ أن لعدم وجود المسكن المريح ووسيلة النقل المناسبة والخدمات المتوفرة تأثيراً واضحاً على إنتاجية العمال الموظفين في المدن.
- تستوعب المرافق العامة الزيادة الكبيرة في السكان التي تسببها الهجرة الريفية، لأن معظم المرافق العامة تعمل بطاقة محدودة، وقد أثر ذلك على ضعف هذه المرافق وفي تشغيلها كفاءة عالية وتتمثل هذه المرافق في الكهرباء والمياه والتصريف الصحي.
- لذا يلاحظ وجود أحياء كاملة أو بعض أجزاء منها لا تحظى بأي نوع من المرافق المذكورة خاصة في الأحياء السكنية غير القانونية الواقعة على أطراف المدن - كما أن هذه المرافق تتعرض إلى ضغط كبير في المدن الكبرى يفوق طاقتها.
- الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن الكبرى أدت إلى مجموعة من المشكلات الاقتصادية الاجتماعية تتمثل في زيادة نسبة الجريمة وانتشارها، وضعف أجهزة الأمن وارتفاع عدد عاطلين الذين يعيشون في المدن من غير وظائف أو أعمال معينة. وتظهر المشكلات الاقتصادية في النقص الواضح في المواد الغذائية الاستهلاكية وصعوبة الحصول على بعض السلع التموينية اليومية إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع الاستهلاكية.
- إنتقال الفقر أيضا من الريف إلى المدينة بمعنى أن كثير من السكان الفقراء يعيشون في المناطق الريفية أما اليوم فيمكن العثور على أشد الفقراء فقراً في المستوطنات الحضرية وهم في منتهى البؤس والحرمان فقد أحضروا "فقرهم" معهم إلى المدينة، وعليه ساعد هؤلاء الفقراء الريفيين في "تريف" المناطق الحضرية التي ينتقلون إليها.

أهم نتائج الدراسة الميدانية :

- أظهرت نتائج الدراسة وجود اهتمام مشترك فى مجتمعي الدراسة (عشوائي ونظامى) بالنسبة للتعليم كقيمة مجتمعية لكل من الإناث والذكور .
- أوضحت الدراسة أن هناك إتجاها عاما يرتبط بأفضلية وجود أسرة صغيرة ، وذلك لمواجهة الأعباء الاقتصادية وتأثيراتها فى كلا المجتمعين (العشوائي والنظامى) .
- توفير المزيد من فرص العمل المناسبة للشباب بكافة أنواعه ومؤهلاته التى تكفل لهم تحقيق الحد الأدنى من تكلفة المعيشة فى ظل ظروف بيئية مناسبة، وذلك للحد من هجرة الشباب غير الشرعية والحد من الانحراف بأنواعه بالداخل (الادمان -الجريمة -التطرف- الهجرة عبر الانترنت...الخ).
- عكست الدراسة القيم المادية المتمثلة فى قيم الغنى والإقتدار حيث إرتفعت فى الحى العشوائى نظراً للتأثيرات الإقتصادية المصاحبة.
- أسفرت نتائج الدراسة عن وجود تفاوت فى القدرة على الابتكار والاستعداد لتقبل النقد من الآخرين .
- كشف البحث عن القيم السلبية الموجودة فى كلا المجتمعين العشوائى والنظامى نتيجة الضغوط والآثار الاقتصادية منها الطمع وعدم الصراحة ، الفهلوة ، الأنانية ، البلطجة ، وكلها قيم دخيلة سلبية ولدتها التأثيرات الاقتصادية .

توصيات الدراسة

فى إطار ماتم تناوله فى هذه الدراسة من موضوعات ترتبط بتحقيق أهدافها ٠ ،والتى تكونت من منتج الفصول الخمسة الأولى ، الى جانب منتج الدراسة الميدانية الإستطلاعية التى تم فيها القيام بمحاولة اولية لتدعيم هذه الأهداف ، فإنه يتم فى هذا الفصل تجميع وإستعراض جميع التوصيات التى انبثقت من كل من الجانبين النظرى ، والتى يتم تجميعها فى هذا الفصل كتوصيات عامة كمنتج للجانب النظرى للدراسة ، وتوصيات خاصة والتى ارتبطت بنتائج العمل الميدانى وذلك على النحو التالى :

أولاً : التوصيات العامة المنبثقة من الجانب النظرى للدراسة :

أولاً : القيم الاجتماعية والثقافة :

١. تعديل الإتجاهات ومحاربة العادات السيئة والقيم والسلوكيات الهابطة فى المجتمع والتى إنتشرت بشكل يهدد كيان المجتمع ، ووسائل الإتصال هى خير وسيلة للوصول الى الجميع بشرط إعداد برامج وخطط صحيحة وهادفة تخدم التنمية .
٢. مقاومة الفساد والرشوة والاختلاس وكل أشكال الإنحراف بطرق مقنعة ومباشرة حتى يشعر الفرد بالعدل والعدالة الاجتماعية .
٣. لما كان الشباب هم الركيزة الأساسية للتطوير والبناء والتقدم ، وهم عصب التنمية ، فالأمر يتطلب إعداد هؤلاء الشباب لأدوار مستقبلية هامة ، ولابد من زرع القيم الإيجابية وغرسها فيهم منذ الطفولة ومروراً بكل مراحل التعليم حتى يتخرجوا من مدارسهم أو كلياتهم ولديهم منظومة متناسقة للقيم الاجتماعية تتناسب وأهداف الدولة من عمل ، وإنتماء للوطن وولاء له ، والنقانى بأمانة وإخلاص فى خدمته .
٤. الثقافة هى المكون الأول للقيم ، وهى التى تشكل الهوية الثقافية للأمم ، وبالتالي فإن مهمة تنمية الثقافة وصقلها واجب لا يمكن التخلى عنه أو التباطؤ فيه ، ولابد أن يدخل هذا المكون ضمن خطط الدولة للتنمية ، خاصة أننا أصبحنا نعيش فى عالم تتسارع فيه إيقاعات التقدم ، والثورات المعرفية ، والإضافات العلمية ٠٠ ومن يتخلى عن اللحاق بقاطرة التقدم فلن يمكنه أبدا العودة الى المحاولة .

٥. إشراك الشباب فى برامج هادفة يستطيع أن يعبر فيها عن آرائه وأهدافه ويستطيع فيها أيضا تقويم أقرانه وتصحيح سلوكياتهم الخاطئة .
٦. تقوية الوازع الدينى لدى الشباب ، فالدين هو خط الدفاع الأول للأسرة والمجتمع والقيم على السواء .
٧. العمل على منع محاكاة الأنماط الغربية فى الاستهلاك خاصه بعد إنتقال العماله وهجرتها وما يصاحبها من تغيير أنماط الاستهلاك عند العوده والبحث عن التقليد والمحاكاة .

ثانيا : السكان والتنمية :

٨. تتجلى المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاث أبعاد رئيسية، تشمل النمو، التوزيع والخصائص، وقد أضح من الدراسة وجود كثير من الخل فى هذه الأبعاد، مما يتطلب كشف النقاب عنها ومعالجتها، ويتطلب الأمر ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية، ورفع قدرات وكفاءات القوة العاملة، بالتدريب وتقلل المهارات- حتى يمكنها تحقيق أهداف جديدة تتعلق باستيعاب التقدم العلمى والتكنولوجى والنقله النوعيه المؤهلة فى نظم وتقنية المعلومات.
٩. ضرورة الإرتقاء بخصائص السكان فى إطار التنمية البشرية من خلال تبنى مفهوم "التنمية البشرية" "توسيع الخيارات أمام السكان"، فى إطار "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". وهذه الخيارات من حيث المبدأ، غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقى الإنسانية. ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى خيارات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان".
١٠. لابد من تدخل الدولة بأدواتها للإسراع بمعدل التحول الديموجرافى ، الأمر الذى يؤدى إلى اختلاف التركيب العمرى للسكان وإنخفاض معدلات الإعالة وظهور النافذة الديموجرافية Demographic Window التى تمثل طفرة فى معدلات النمو الإقتصادى .

ثالثا : المشاركة المجتمعية :

١١. المشاركة المجتمعية لحل مشكلة الزيادة السكانية ودور أجهزه الأعلام المختلفه- لتوصيل الرسالة سواء بالبرامج، أو الدراما وأن تكون كل قوى المجتمع على وعى

بخطورة تلك المشكلة مما يدعو الأحزاب السياسية أيضاً والجمعيات الأهلية وجميع المؤسسات التعليمية والاعلانية - إلى طرح بنيه ثقافية مغايرة للسائد في اتجاه تحديث المفاهيم والتخلي عن القيم والمعتقدات السلبية والموروث (الأولاد عزوه...) مما يعد أهم معوقات الوصول لحلول ناجحة لتلك المشكلة.

١٢. الإسراع بتحقيق أهداف الخطة القومية للسكان ، وأهمها الوصول بمعدل الإنجاب إلى معدل الإحلال وهو ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ - ووضع الآليات المناسبة لتحقيقه بمشاركة مجتمعية (حكومة ، قطاع خاص ، مجتمع مدنى).

رابعاً : التشغيل والبطالة :

١٣. البحث عن وسائل تقليدية وغير تقليدية لإيجاد حلول ممكنة لمشكلة البطالة ، التى تجعل الشباب يفقد الثقة فى وطنه وجماعته وقيمته وأخلاقه ، وتبرر له إنحرافاته وأخطائه الخطيرة مثل تعاطى المخدرات ، والانضمام للجماعات الإرهابية ... الخ .

١٤. توفير مخرج استراتيجى لمواجهة مشكلة البطالة خاصة بين الاناث - باعاده هيكلة النظام التعليمى بالدرجة التى تقضى على المعتقدات الراسخة والمرتبطة بالوظيفه الحكومية - ودراسة مدخلات النسق التعليمى ومخرجاته، بحيث تتوافق مع متطلبات وآليات السوق لمواجهة مشكلة البطالة .

١٥. فى ظل آليات السوق والعولمة من الضرورى إعاده هيكلة العولمه وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره فى توفير فرص عمل للشباب الباحث عن العمل أو باعاده تدريب العماله الموجودة بالفعل وتقل مهاراتها لتتواءم مع التقنيات الحديثة .

١٦. الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعى والتوسع فيها ١٧. تفعيل برامج الحكومة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة - الأمر الذى سيجرب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل فى هذه الخدمات - خاصة أنه فضلا عما يقدمه من علاج جزئى لأزمة البطالة ، فإنه سيسهم فى الوقت ذاته فى ارتفاع مستوى التنمية البشرية والتى تمثل الآن إحدى الركائز الهامة للتنمية المتواصلة - حيث بات محتما الإرتفاع بمستوى إنتاجية العماله .

١٨. التوسع فى برامج التدريب والتأهيل للوصول إلى المستويات العالمية للعمالة المعروضة .

١٩. السعى لتحقيق هدف التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل ، يحتاج إلى جهد وعطاء كافة القطاعات " حكومة ، قطاع عام ، وخاص ، ومشارك ، وتعاونى وقطاع الإنتاج السلعى الصغير" وحتى القطاع غير الرسمى ، حيث أن الأسواق مازالت مشوهة ،

ويسيطر عليها عناصر احتكارية طفيلية فى بعض الأحيان والتي كثيرا ما تسعى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة . ولذا فإن التنمية المتواصلة والتوظيف الكامل حتى يتحققا لابد للدولة من دور إلى جانب آليات السوق .

٢٠. عقد اتفاقيات لانتقال العماله للدول الخليجية ، تحمى كرامة العمالة وتحافظ على حقوقهم - بالإضافة إلى نقل مهارتهم وخبراتهم حتى يصبحوا فى وضع تنافسى يسمح بإملاء الشروط التى تحافظ على تلك الحقوق وتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتوفير فرص الإستثمار فى مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بالدولة بدلا من الهجرة البائسة للدول الأوروبية .

خامسا : تمكين المرأة :

٢١. سن القوانين والتشريعات التى تشجع عمل المرأة وتقدمها المهني وتعزيز التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية المهمة بقضايا المرأة العاملة.

٢٢. العمل على ترويج القيم المشجعة للتعليم والعمل بالنسبة للمرأة والفتاة ، و توضيح آثارهما الإيجابية.

٢٣. التأكيد على أن التمكين الحقيقي للمرأة لن يتحقق بالإقتصار على تعديل التشريعات بل لا بد أن يواكبه تغيير فى الثقافة المجتمعية والقيم السائدة ، والأنماط السلوكية من خلال تجنيد كافة الإمكانيات والطاقات المادية والبشرية لتمكين المرأة من أن تصبح شريكا أساسيا فى العمل والإنتاج.

٢٤. إيجاد الوسائل التى تساعد المرأة على أن تتعلم كيفية النقد الذاتى ، وأن تحدد كيف تتعلم من أخطائها ، وتعمل على تطوير نفسها واكتسابها للمهارات اللازمة ، كما أنه لا بد لها من تعلم كيفية تنظيم وقتها ، وإعطاء كل ذي حق حقه .

٢٥. توفير فرص متكافئة للفتيات للتدريب فى مراكز التدريب و التوسع فى إنشاء مراكز تدريب للمرأة فى مجالات العمل التى تطبق احداث النظم التكنولوجية مما يزيد من فرصهن فى سوق العمل فى ظل العولمة كذلك يتطلب الامر إعادة تدريب خريجات المدارس و المعاهد الفنية لمواجهة احتياجات سوق العمل و التوسع فى إنشاء دور الحضانة لمساعدة المرأة على التوفيق بين دورها الأسرى والإنتاجى.

٢٦. دعم قدرة المرأة على إقحام مجال المشروعات الصغيرة وما يرتبط بذلك من أهمية تحديد الاحتياجات على مستوى المحافظات وإعداد دراسات الجدوى و المساعدة على التمويل بشروط ميسرة و كذلك التوزيع و التسويق لمنتجات المشروعات.

٢٧. توفير مشروعات مدرة للدخل للمرأة مع التركيز على المرأة المعيلة عن طريق دعم الجمعيات الأهلية وزيادة برامج الإقراض الشعبى بما يسهم فى زيادة دخول النساء محدودات الدخل . كذلك لابد من دعم دور المرأة الريفية فى التنمية من خلال توعيتها وإرشادها للقيام بالعمليات الزراعية بكفاءة بالإضافة لمساعدتها فى عمل مشروعات صغيرة تعتمد على إستغلال الموارد الاقتصادية القائمة فى مجتمعاتها.

٢٨. هناك ضرورة للاهتمام بالجانب التعليمى والوعى العام بأهمية دور المرأة كما يجب تنشيط عمليات التنوير للمرأة خاصة بالصعيد، حتى تتغلب على القيم والمعتقدات السلبية والخذ بقيم المشاركة، مما يؤدى إلى رفع مستوى مشاركتها الإنتاجية ومساهمتها فى قوة العمل وعلى دورها فى تنشئة الاجيال المتعلمه والواعيه-مما يؤدى فى المدى البعيد مردوده على العائد القومى فى اتجاه التنمية المستدامة

سادسا : التعليم :

٢٩. توفير الأدوات والآليات اللازمة للقضاء على الأمية بصفة عامة ، وأمية النساء بصفة خاصة .
٣٠. الاهتمام بمرحلة التعليم ما قبل المدرسى ، وإعتبارها حاضنة للقيم الاجتماعية من حيث التعريف بها ، وممارستها ، وذلك بالتأكيد على :-
- ١ - ١ توسيع نطاق تقديم هذه الخدمة ، وتوفيرها بالقدر الذى يسمح بقبول جميع الأطفال فى عمر ٤ - ٦ سنوات .
- ٢-١ زيادة عدد الفصول بهذه المرحلة بحيث لايزيد متوسط كثافة الفصل عن ٢٠ تلميذ فى الفصل .
- ٣-١ الحرص على تأهيل المعلمات بهذه المرحلة تأهيلا تربويا رفيع المستوى حتى تعطى المثل والقوة .
٣١. إعادة توزيع مخصصات التعليم لصالح مرحلة التعليم الأساسى ، بحيث يحظى بأفضل مؤسسة تعليمية ، وأنجح معلم مؤهل تأهيلا تربويا عاليا ، وأفضل إدارة مدرسية ، ومنهج جيد تحظى فيه القيم بدور هام ، وينظر إلى هذه المرحلة على أنها أساس بناء الشخصية المصرية ، ومن ثم تقدم الخدمة بهذه المرحلة لجميع أطفال مصر مجانا ، وبجودة عالية ، ويتم دعوة جميع أفراد المجتمع لدعم هذه المرحلة .
٣٢. التأكيد على تصحيح أحوال المعلمين المادية والتدريبية ، حتى يعود المعلم لممارسة دوره كقدوة ناجحة أمام تلاميذه ، أخذين فى الاعتبار أن "فاقد الشيء لا يعطيه" .

٣٣. إحكام وضع ضوابط مراقبة التعليم الخاص ، والتأكيد على أهمية تجانس المخرجات فى ظل منظومة القيم المقبولة اجتماعيا ودينيا ، حتى لا يتمزق نسيج المجتمع بالشكل المشاهد فى الفترة الأخيرة .

سابعاً : الرعاية الصحية :

٣٤. وجوب الإهتمام ومتابعة أحدث ما وصلت إليه البحوث الطبية ومدى توافقها مع القيم الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بقضايا الإخصاب وأطفال الأنبوب وإستئجار الرحم ، والإستنساخ وزرع الأعضاء البشرية والموت الرحيم . الخ .
٣٥. تطوير نظم التعليم الطبى وتدريب الأطباء فى مجال قيم وأخلاقيات المهن الطبية ، وتأصيل معنى المراقبة الذاتية فى مناهج وممارسات الطبيب .
٣٦. توعية الفريق الطبى بحقوقهم وواجباتهم فيما يتعلق بأخلاقيات الممارسة الطبية .
٣٧. التأكيد على قيم وأخلاقيات البحث العلمى الطبى فيما يتعلق بأن لا يعرض الباحث نفسه أو يعرض الغير لضرر أو مكروه وأن يعمل على الحفاظ على من تطوع بنفسه لكى يكون حقلاً للتجارب العلمية .

ثامناً : التنمية الاقتصادية :

٣٨. تشجيع المناطق الصناعيه المؤهله (الكويز) وفرض عنصر الجوده والكفاءه على المجتمع المصرى بالأسواق الخارج - وضرورة جذب الاستثمارات لفتح آفاق جديده لتوظيف قوة العمل المهده .
٣٩. ضرورة تعظيم النشاط الصناعى والخدمى خاصة للقطاع الخاص حيث المنافسة فى الأسواق العالمية .
٤٠. إحداث زيادة مضطرده فى معدل الإدخار المحلى وتراكم رأس المال الوطنى - ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الإرتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية - حتى تقل فجوة التمويل .
٤١. إحداث زيادة فى الأجور ، بدرجة تكفى فقط بأن تكون أعلى من المتوسط العام للتضخم ، لن تسهم كثيراً فى حل مشكلة متوسطى ومحدودى الدخل ، حيث أن الغلاء المستورد لايمثل كل الغلاء ، فهناك بعض الأحتكارات خاصه ان الأجور فى مصر تمثل فقط ٢,٥% من معدل الأجور فى أوروبا والولايات المتحده الأمريكية .

٤٢. توفير الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل ، والمتعطلين ، وإزالة العوائق أمام الإستثمار الأجنبي المباشر - وإحداث دفعة قوية للإستثمار والنمو في مختلف القطاعات لإحداث تنمية متوازنة .

تاسعا : العدالة الإجتماعية :

٤٣. تحقيق العدل الإجتماعى ، هو عدل مجتمعى - بمعنى يتعين عليه لكى يتحقق أن يشمل بمظلتة كل الاقاليم وكل الشرائح الإجتماعية وكل الخدمات الأساسية حتى يمكن أن يكفل فرصاً متكافئة للجميع فى تحقيق الإشباع المتكامل فى كل المجالات .

عاشرا : التنمية الإقليمية :

٤٤. إعادة النظر فى التقسيم الإدارى لمحافظات مصر ، بما يتفق مع متطلبات التنمية فى المرحلة القادمة.

٤٥. العمل على تطوير المدن - خاصة الصغيرة والمتوسطة منها- باعتبارها آلية من آليات التنمية، مما يساهم فى توجيه التنمية إلى آفاق أرحب، على أن يتم ذلك من خلال إطار مؤسسي موثى للتنمية البشرية تؤدى لنهوض مصر، ويستلزم هذا الإطار مشاركة فعالة للسكان فى كافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، على المستويين المحلى والمركزي.

٤٦. ضرورة الإنطلاق خارج الوادى الضيق باستصلاح الأراضى وبناء مجتمعات جديده لتصنيع الانشطه الزراعيه مما يساعد على التوطين ويضمن مستقبل مستقر .

ثانيا : التوصيات الخاصة :

تتحدد أهم التوصيات الخاصة بالدراسة الميدانية فى ضوء ما تم من عرض وتحليل لنتائج العمل الميداني والذي استهدف التعرف على طبيعة ونوعية القيم الاجتماعية كإفراز ونتاج للخصائص السكانية التى ساهمت فى صياغتها الأوضاع الاقتصادية المعاصرة ، فإنه يتم تناول هذه التوصيات على النحو التالى :

١ - ضرورة وجود إهتمام كبير بالمناطق العشوائية وتزويدها بالمدارس بمراحلها المختلفة للمساهمة فى تقليل الأعباء المادية والمعاناة التى قد تعوق السكان عن تحقيق رغبتهم فى تعليم أولادهم .

- ٢ - الاهتمام بوجود خدمات تنظيم الأسرة خاصة فى المجتمعات العشوائية للمساهمة مع السكان فى هذا الصدد .
- ٣ - ضرورة مساهمة الدولة فى تقديم التسهيلات فى قطاعات عديدة ترتبط بتوفير فرص العمل والإسكان للشباب . ، لمساعدتهم على تكوين أسرة تحقق لهم الاستقرار الإجتماعى .
- ٤ - الاهتمام بـقيم العمل والمساهمة فى تعظيمها بتوفير أكبر قدر من فرص العمل يتم من خلالها تحقيق إنتماء أفراد المجتمع لمجتمعهم ووطنهم .
- ٥ - ضرورة مواجهة القيم السلبية التى وضحتها الدراسة فى كلا المجتمعين العشوائى والنظامى ، بمزيد من إحترام القوانين وتنفيذها على الجميع ، وذلك للحد من ظاهرة البلطجة والفهلوة كأساليب دفاع مستخدمة .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

- (١) الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع - معهد التخطيط القومى - القاهرة ٢٠٠٦ .
- (٢) الأطفال في سوق العمل أزمة أم ظاهرة اجتماعية <http://www.aawsat.com> .
- (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - بحث، العمال به بالعينه - أعداد مختلفه أيضا: وزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وحسابات وزارة التجارة والصناعة ٢٠٠٦ .
- (٤) الحزب الوطنى الديمقراطى - لجنة الصحة والسكان - أمانة السياسات ، ورقة سياسات المشكله الصحية فى مصر ، سبتمبر ٢٠٠٧ .
- (٥) الحسن ، احسان محمد ، دور القيم الأصيلة فى مواجهه السلوك المنحرف ، الندوة العلميه لاتحاد الاجتماعيه العرب ، بغداد، ٢٠٠١.
- (٦) المنظمه المصريه لحقوق الانسان ، تقرير المنظمه المصريه حول الوضع الصحى فى مصر ٢٠٠٧ .
- (٧) أحمد زكى ، مشكلات التأمين الصحى فى مصر ، مجله منبر الصحة والبيئه ، العدد العاشر، ٢٠٠٥، ص ص ١٤-١٥ .
- (٨) أحمد محمود صبحى ، الفلسفه الأخلاقية فى الفكر الإسلامى ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٩٦ .
- (٩) أحمد يحيى عبدالحميد ، التنشئه الاجتماعيه فى الإسلام ، رساله ماجستير غير منشوره ، كلية الاداب، جامعه المنيا، ١٩٩٠ .
- (١٠) إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً - تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعيه مع تصور لنموذج تنموى بديل ، المكتبة الأكاديميه ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- (١١) إبراهيم خليفه ، مفاهيم فى علم الاجتماع ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندريه ١٩٨٤ .
- (١٢) إبراهيم كاظم ، التطور القيمى والإنتاج ، مجله التربيه الحديثه ، ٢٠٠٤، القاهرة ١٩٦٧ .

- ١٣) أنور الجندى ، مشكلات الفكر المعاصر فى ضوء الإسلام ، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية ، يونيو ١٩٧٢ ، ص ٣٤ ، وزارة الأوقاف : الفقه على المذاهب الأربعة ، ط ٧ . ١٣٩٦ هـ .
- ١٤) أنور الجندى ، مشكلات الفكر المعاصر فى ضوء الإسلام ، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية ، يونيو ٢٠٠٦ .
- ١٥) جبارة عطية جبارة ، المشكلات الاجتماعية تشخيص ، علاج ، وقاية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ .
- ١٦) جون هيرمان أنوال وجوستاس بوخلى ، مدخل الى الفلسفة ، ترجمة ملحم قربان ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٣ .
- ١٧) جابر عبد الحميد جابر ، مدخل لدراسات السلوك الإنسانى ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ١٨) حافظ فرج أحمد ، التربية وقضايا العالم المعاصر ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- ١٩) حسان المالح ، المرأة والعمل والصحة النفسية ، من كتاب الطب النفسي والحياة ، الجزء الثالث ، دار الإشرافات دمشق ٢٠٠٠ .
- ٢٠) خالد بن على الوزان ، واجبات الطبيب نحو مجتمعه ،
- ٢١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، السلوكيات وعلاقتها بصحة المواطن ، الدورة السابعة عشرة ، ١٩٩٧/٩٦ .
- ٢٢) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، نحو منظومة عربية صحية فى إطار سوق عربية مشتركة للصحة والدواء والغذاء ، الدورة (٢١) ٢٠٠٠-٢٠٠١ .
- ٢٣) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الرعاية الصحية لغير القادرين ودور الدولة والمؤسسات القائمة ، الدورة (٢٤) ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .
- ٢٤) زينات طبالة ، التعليم وأثر الفقر ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى .
- ٢٥) ضياء زاهر ، " القيم فى العملية التربوية " ، مؤسسة الخليج العربى ، القاهرة ١٩٨٤ .

- ٢٦) عادل عباس ، رؤى مستقبلية من ترشيد الزيادة السكانية ، مجلة السكان والصحة الإنجابية ، وزارة الصحة والسكان - قطاع السكان وتنظيم الأسرة - مشروع دعم خدمات الصحة الإنجابية ، ٢٠٠٥ ، ص ٨ .
- ٢٧) عبد الحليم محمود ، أسرار العبادات فى الإسلام ، المكتبة الثقافية (١٤٨) ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، يناير ١٩٦٦ .
- ٢٨) عبد الحى محمود حسن صالح ، الصحة العامة وصحة المجتمع - الأبعاد الاجتماعية والثقافية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ .
- ٢٩) عبد الفتاح الجبالى : القطاع الخاص والتنمية فى مصر، دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى -ورشه عمل ٧-٨ لسنة ٢٠٠٣ - معهد التخطيط القومى ٢٠٠٤.
- ٣٠) عبدا لهادى الجوهري ، أسس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٩١ .
- ٣١) عبدالباسط محمد عبدالمعطى ، بعض مظاهر صراع القيم فى أسرة قروية مصرية ،المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ، القاهرة ١٩٧١ .
- ٣٢) عبدالحميد سعد ، دراسات فى علم الاجتماع الثقافى مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٣٣) عبد اللطيف محمد خليفة ، "إرتقاء القيم " دراسة نفسية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٦٠ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت ، ١٩٩٢ .
- ٣٤) على نويجى ، الكثافة السكانية وآثار زيادتها على نوعية الحياة ، مجلة أحوال مصرية السنة الرابعة العدد الخامس عشر ، ٢٠٠٢ .
- ٣٥) عبد الهادى الجوهري ، معجم علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ٣٦) عماد الدين إسماعيل وآخرون ، قيمنا الاجتماعية وأثرها على الشخصية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ .
- ٣٧) فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ٣٨) قبارى محمد إسماعيل ، قضايا علم الأخلاق ، دراسة نقدية من زاوية علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢ ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .
- ٣٩) قضايا التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى - معهد التخطيط القومى - العدد (١٧٣) - يوليو ٢٠٠٣ القاهرة .

- ٤٠) ماجد عثمان وآخرون : تقرير حاله السكان في مصر - معهد التخطيط القومي - القاهرة - UNFPO ، القاهرة ٢٠٠٦ .
- ٤١) ماجدة أبو الفتوح ، القيم المتضمنة في برامج الأطفال ، دراسة تحليلية ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات العليا .
- ٤٢) محمد إبراهيم كاظم ، بحث في القيم السائدة بين الشباب ، وزارة الشباب ، وكالة الوزارة للخدمات ، القاهرة ١٩٩٦ .
- ٤٣) محمد سعيد فرج ، البناء الاجتماعي والشخصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٤٤) محمود فتوح سعاد ، القيم الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية : دراسة مقارنة ، جامعة عين شمس .
- ٤٥) محيا زيتون ، الإنفاق العام الإجتماعي ومدى إستفادة الفقراء ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- ٤٦) محيى الدين أحمد حسن ، القيم الخاصة لدى المبدعين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .
- ٤٧) معتز سيد عبدالله ، عبد اللطيف محمد خليفة ، علم النفس الاجتماعي ، دار غريب القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٤٨) معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٦ .
- ٤٩) ميكفر ، بيج ، المجتمع ، ترجمة على أحمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ٥٠) نجيب اسكندر وآخرون ، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٥١) ندوة فرص الهجرة الدولية - المعهد السياسى الدبلوماسى - بالتعاون مع منظمه الهجرة الدولية - مارس ٢٠٠٨ .
- ٥٢) نوال محمد عمر ، دور الإعلام الدينى فى تغيير قيم الأسرة الريفية والحضرية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٥٣) هدى قناوى ، "الطفل وتنشئته واحتياجاته" ، ط٢ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٨ .
- ٥٤) هناء خير الدين ، تقييم النوع الإجتماعي في مصر - دراسة للبنك الدولي - ٢٠٠٢ .

- ٥٥) وزارة الأوقاف : الفقه على المذاهب الأربعة ، ط ٧ . ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦
- ٥٦) وزارة التنمية الاقتصادية - تقرير متابعة الأداء الاقتصادي - أعداد مختلفة
- ٥٧) وزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1) Adler f. the value concept in sociology. The American Jornal of sociology, 1956. No3,.
- 2) Allan , D.M. "Symmetrical Values In Changing Society" , Macdonald Press , Gloasgow , 1990
- 3) Fairchild H.P. Dictionary of sociology, Free press, N.Y. 1964..
- 4) Fatma El Hamidi & others – Employment , Productivity and Poverty in Egypt – Have Economic Reforms Paid off.
- 5) Feather N.T., Value Importance. European Journal of Social psychology, 1977. Vol.7..
Feather N.T., Value Importance. European Journal of Social psychology, 1977. Vol.7.
- 6) Gender Occupational Inequality in the Millennium in Egypt ECES- June 2007 .
- 7) Hadiya Kamel (1987), The role of family planning availability in motivating fertility regulation , Egypt , 1984. a multilevel analysis, in : CDC Research Monograph series No. 17, CDC, Cairo.
- 8) Klukhohn and others, Values and Value Orientation, In the Theory of Action, Harvard Univ. Press, Cambridge, 1959.
- 9) Krech D.and Crutchfield R.S. Theory and problems of social-psychology, McGraw-Hill Inc, N.Y. 1984.
- 10) Larry A. Samorer & Richard E. Poter. "Inter Culture all communica tion. Areader, 5ed, (Wadsworth Publishing Company. 1988).
- 11) Morris C. , Varieties of Human Value, Chicago Vniv., Press 1956..Napping
- 12) Nawar , Laila (1984). Female roles in society and Fertility , a study of Egyptian and Sudanese Women. (PH. D Thesis), Cairo, CDC.

- 13) Parsons T. and shills EA. Eds; Toward a General Theory of Action Harvard Univ. Press,Cambridge 1972..
- 14) Parsons T. and shills EA. Eds; Toward a General Theory of Action . Harvard Univ. Press, Cambridge 1972..
- 15) Perry R.B. General Theory of Volue. Harvard Univ. press, Combridge, 1962.
- 16) Perry R.B. General Theory of Volue. Harvard Univ. press, Combridge, 1962,.
- 17) Population Information Program (1992). In : Population Reports, John Hopkins University .
- 18) Rockeach M. the Nature of Human Values and Value
- 19) Rokeach M. The Nature of Human Values and Value system, Free press N.Y. 1973
- 20) Saleh, omer Mohamed, (1989). Fertility desires, their determinants and implications on contraceptive behavior in Syria, Cairo CDC, A master thesis .
- 21) Sayed Hussein A.A. et al (1993) Quality of family planning services in Egypt 1992 (pilot study), Cairo CDC.
- 22) Sayed Hussein A.A. (1991). Egypt services Availability survey 1989: availability and accessibility of family planning and health services in rural Egypt. Cairo : CDC and Macro international .
- 23) U.S. Department of Labor' bureau of International labor Affairs, 2005, "Findings on the Worst forms of child Labor.
- 24) UN, (1986) , The methodology of measuring the impact of family planning program on fertility , In: UN Manual lx addendum New York .

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جريين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986
٣٦	الملاح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيذ والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	مكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجياى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

ديسمبر ١٩٩٨	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	١٢٢
ديسمبر ١٩٩٨	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	١٢٣
ديسمبر ١٩٩٨	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	١٢٤
فبراير ١٩٩٩	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	١٢٥
سبتمبر ١٩٩٩	الآفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	١٢٦
سبتمبر ١٩٩٩	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	١٢٧
سبتمبر ١٩٩٩	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	١٢٨
يناير ٢٠٠٠	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	١٢٩
يناير ٢٠٠٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	١٣٠
يناير ٢٠٠٠	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	١٣١
يونيو ٢٠٠٠	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	١٣٢
يونيو ٢٠٠٠	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	١٣٣
يونيو ٢٠٠٠	الإعاقة والتنمية فى مصر	١٣٤
يناير ٢٠٠١	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	١٣٥
يناير ٢٠٠١	الجمعيات الأهلية وأليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	١٣٦
يناير ٢٠٠١	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	١٣٧
يناير ٢٠٠١	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	١٣٨
يناير ٢٠٠١	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	١٣٩
يناير ٢٠٠١	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	١٤٠
يناير ٢٠٠١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	١٤١
يناير ٢٠٠١	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	١٤٢
ديسمبر ٢٠٠١	سبل تنمية الصادرات من الخضار	١٤٣
ديسمبر ٢٠٠١	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	١٤٤
فبراير ٢٠٠٢	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	١٤٥

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى " الجزء الأول " حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة الريفية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثر قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (وندروس مستفاد للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعي - التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري - دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجراء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحة - سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونيه ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونيه ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونيه ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونيه ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونيه ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونيه ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالنظر على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر حتى عام ٢٠٠٧	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨